وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
الجامعة العراقية
كلية العلوم الإسلامية
الدراسات العليا

سؤالات مهنا بن يحيى

للإمام أحمد في علل الحديث

جمعاً ودراسة

أطروحة مقدمة إلى مجلس كلية العلوم الإسلامية الجامعة العراقية وهي من

متطلبات نيل درجة الدكتوراه فلسفة اصول الدين تخصص حديث

من الطالب

حسين رسمي صبري الجوعاني

بإشراف

أ.د. عبد القادر مصطفى المحمدي

١٤٤٤هـ بغداد ٢٠٢٢م

بسم الله الرحمن الرحيم

قَالَ تَعَالَىٰ:

﴿ إِنَّا نَحْنُ نُحْيِ ٱلْمَوْتَىٰ وَنَكْتُبُ مَا قَدَّمُوا۟ وَءَاثَٰرَهُمْ ۚ وَكُلَّ شَىْءٍ أَحْصَيْنَٰهُ فِىٓ إِمَامٍ مُّبِينٍ ﴾

سورة يس الآية ﴿ ١٢ ﴾

الإهداء

إلى من أملى رضاه ورجائي شفاعته

سيدي وحبيبي رسول الله –صلى الله عليه وسلم– .

إلى من كانت جنة ربي تحت قدميها ، ونجاحي بدعائها

والدتي الحنونة أعزها الله وأمد في عمرها .

إلى من رعاني ورباني فأحسن، وعلمني فأتقن

والدي العزيز حفظه الله وأمد في عمره .

إلى من كانوا سندي ورفاق دربي

أخواني وأخواتي الأعزاء .

إلى من تشاركني في السراء والضراء

زوجتي العزيزة المخلصة .

إلى من أتشوّق لرؤية نجاحهم وتفوقهم

أبنتيّ الغاليتين

إلى من وضعني على هذا الطريق

أساتذتي منارة العلم والمعرفة .

أهدي لهم هذا الجهد المتواضع .

الباحث

شكر وعرفان

الحمد لله والشكر له سبحانه وتعالى أولاً وآخرًا، فهو المسدد وهو المعين، وهو المرشد إلى الخير، لا إله إلا هو وحده لا شريك له.

اعترافًا مني لأهل الفضل الذي غمروني به حتى بدت هذه الأطروحة وما وصلت إليه من نتائج، فإني أقدم خالص شكري وامتناني إلى أستاذي وشيخي ومشرفي الأستاذ الدكتور **عبدالقادر مصطفى المحمدي**، الذي مَنَّ عليّ بوقته، فجزاه الله خير الجزاء.

كما أتقدم بالشكر والامتنان إلى كلية العلوم الإسلامية عمومًا؛ وقسم الحديث خصوصًا، والتي أعتز بانتمائي إليه، فقد احتضنني في مرحلة الدكتوراه، وأشكر كل من علمني فيها حرفًا، ودرسني درسًا، وأدبني أدبًا.

كما وأشكر الأساتذة الكرام والشيوخ الأفاضل الذين سيتفضلون عَلَيَّ ويقتطعون من أوقاتهم حتى ينظروا في هذه الأطروحة، مقوّمين، ومعدّلين ما فاته أثناء إعداده، ليتجمل في ملاحظاتهم وتصويباتهم القيمة.

المحتويات

الآية ..... أ

الإهداء..... ب

شكر وعرفان ..... ب

المحتويات..... د

المقدمة ١

الفصل الأول التعريف بمهنا صاحب السؤالات، والإمام أحمد بن حنبل ٩

المبحث الأول سيرة الحافظ مهنا بْن يحيى الشّاميّ..... ١٠

المطلب الأول: سيرة الحافظ مهنا بْن يحيى الشّاميّ الذاتية..... ١٠

المطلب الثاني: سيرة الحافظ مهنا بْن يحيى الشّاميّ العلمية:..... ١٢

المبحث الثاني مسائل مهنا لشيخه أحمد..... ١٧

المطلب الأول: أهمية مسائله ومكانتها ومصطلحاتها:..... ١٧

المطلب الثاني: مصطلحات الإمام أحمد في حكمه على الأحاديث التي سئل عنها..... ١٩

المطلب الثالث: أشهر من نقل علم الإمام أحمد بن حنبل في علل الحديث وغير ذلك. ٢٠

المبحث الثالث ترجمة الإمام أحمد بن حنبل الذاتية..... ٢١

المبحث الرابع ترجمة الإمام أحمد بن حنبل العلمية ٢٧

الفصل الثاني سؤالات مهنا بن يحيى الشامي للإمام أحمد بن حنبل(الدراسة)..... ٣٦

المبحث الأول: إعلال الحديث بالنكارة ٣٧

المسألة الأولى: إعلال الحديث بالنكارة؛ لتفرد من تُكلِّم فيه في رفعه:..... ٣٧

المسألة الثانية: إعلال الحديث؛ بالنكارة؛ لتفرد من لا يحتج بخبره، وإنما يكتب للاعتبار: ٤٦

المسألة الثالثة: إعلال الحديث بالنكارة؛ لضعف راويه، ونكارة روايته على الشيخ خاصة:..... ٤٩

المسألة الرابعة: إعلال الحديث؛ بالنكارة؛ لجهالة راويه، ونكارة خبرهُما:..... ٥٣

المسألة الخامسة: إعلال الحديث بالنكارة؛ لكون راويه منكر الحديث:..... ٥٦

المسألة السادسة: إعلال الحديث بالنكارة؛ لكون راويه منكر الحديث، قال مهنا: ٥٩

المسألة السابعة: إعلال الحديث بالنكارة؛ لضعف راويه: ٦٣

المسألة الثامنة: إعلال الحديث بالنكارة؛ لتفرد من تُكلِّم فيه عن هذا الشيخ، وعن هذا الحديث خاصة: ٦٦

المسألة التاسعة: إعلال الحديث بالنكارة؛ لجهالة راويه وأنَّه روى عن المجهولين ما ليس من حديثهم: ٧٠
المبحث الثاني: إعلال الحديث بالوضع ٨٠
المسألة الأولى: إعلال الحديث بالوضع؛ لكون راويه يروي الموضوعات عن المجاهيل: ٨٠
المسألة الثانية: إعلال الحديث بلفظة: بالوضع؛ لأنَّ راويه متروك الحديث، وقد أتى بخبر منكر لا يصح: ٨٣
المسألة الثالثة: إعلال الحديث بالوضع؛ لأنّ رواتها مجاهيل ليس من كلام النبي صلى الله عليه وسلم: ٨٦
المسألة الرابعة: إعلال الحديث بالوضع وهو من كلام الصحابي وليس من كلام النبي صلى الله عليه وسلم، قال مهنا: ٩٣
المسألة الخامسة: إعلال الحديث بالوضع؛ لأنَّ راويه مجهول الحال الحديث، ولم يصح هذا الخبر، قال مهنا: ... ٩٧
المسألة السادسة: إعلال الحديث بالكذب؛ لجهالة راويه وأنه لا يعرف برواية عن مالك، قال مهنا: . ١٠١
المبحث الثالث: إعلال الحديث بالتدليس..... ١٠٨
..... ١٠٨
المسألة الأولى: إعلال الحديث بأنَّ فلاناً لم يسمعه من شيخه، وإنما دلَّسه، وأسقط الواسطة، في هذا الحديث خاصة: ١٠٨
المسألة الثانية: إعلال الحديث بالتدليس؛ لتفرد راويه، وجهالة الواسطة بينه وبين من روى عنه: ١١٢
المسألة الثالثة: إعلال الحديث بالتدليس؛ لكون راويه لم يسمع من شيخه مباشرة، قال مهنا: ١١٥
المسألة الرابعة: إعلال الحديث بأنَّ فلاناً لم يسمعه من فلان، وإنما أرسله، وأسقط الواسطة، بدليل تنصيص أهل العلم: ١٢١
المسألة الخامسة: إعلال الحديث بعدم السماع؛ لأن الراوي لم يسمع من أبيه ولا من جده: ١٢٥
المبحث الرابع: إعلال الحديث؛ بالتصحيف ١٢٩
المسألة: إعلال إسناد الحديث بالتصحيف بالنقط؛ بدلالة ما رواه الجمع: ١٢٩
المبحث الخامس: إعلال الحديث بالتفرد..... ١٣٤
المسألة: إعلال الحديث بالتفرد؛ لتفرد من لا يحتج بخبره، إنما يكتب حديثه للاعتبار، قال مهنا: ١٣٤
المبحث السادس: إعلال الحديث بالتلقين ١٣٧
المسألة: إعلال الحديث؛ بالتَّلقين؛ بأنَّ راويه لُقِّن في حديثه مناكير؛ من ابنه لما كبر وساء حفظه: ١٣٧
المبحث السابع: إعلال الحديث بالقلب..... ١٤١

المسألة: إعلال الحديث؛ بأنَّ راويه دخل له حديث في حديث، بجعل متنٍ على غير إسناده والعكس، مع أنَّ راويه من كبار الحفاظ:..... ١٤١
المبحث الثامن: إعلال الحديث بالاختلاط..... ١٤٧
المسألة الأولى: إعلال رواية المختلط؛ لكونه حدَّث بها بعد الاختلاط، بسبب ضياع كتابه، وحدَّث بها من كتاب غيره:..... ١٤٧
المسألة الثانية: إعلال رواية المختلط؛ لتفرد من تُكلِّم فيه، لكثرة مناكيره، واختلاطه في آخره عمره:. ١٥١
المبحث التاسع: تعارض الوصل والإرسال..... ١٥٦
المسألة: إعلال الرواية المسندة بالمرسلة؛ لأنَّه لا يصح عن الراوي إلا مرسلاً ١٥٦
المبحث العاشر: المذاكرة ١٦١
المسألة: أنَّ بعض الرواة تذاكروا هذا الحديث تعجبًّا، بما رواه عن هذا الشيخ، فبين أن كلا الوجهين صحيحين: ١٦١
المبحث الحادي عشر: إعلال الحديث بالجهالة ١٦٣
المسألة: إعلال الحديث بالجهالة؛ لتفرد من تُكلِّم فيه، لأنه لا يعرف، وإنما من رواية غيره:..... ١٦٣
المبحث الثاني عشر: إعلال الحديث وإن تعددت طرقه وشواهده؛ لنكارتها جميعاً ١٦٩
المسألة: إعلال الحديث مع تعدد طرقه وكثرتها؛ لأنَّ مدارها على الضعفاء والمتروكين: ١٦٩
المبحث الثالث عشر: إعلال حديث الراوي الثقة؛ بمخالفة أصحاب الراوي له ١٧٩
المسألة الأولى: إعلال رواية الثقة عن شيخه؛ لمخالفتها ما رواه الجمع من أصحاب الشيخ وتلامذته: ١٧٩
المسألة الثانية: إعلال الحديث بالمخالفة؛ لاتفاقهم على نكارة رواية هذا الراوي عن شيخه الذي يخطئ عنه، وبخلاف ما رواه غيره من غير هذا الشيخ:..... ١٨٤
المسألة الرابعة: إعلال حديث الراوي الثقة بالمخالفة، وترجيح رواية الجمع من الثقات؛ لرواية الأوثق في شيخه، ولكون روايته فيها شك:..... ١٩٥
المسألة: إعلال الحديث بالوهم؛ لكون هذه الراوية لا تعرف إلا من طريق فلان: ٢٠٢
المبحث الرابع عشر: نقد متن الحديث ٢٠٦
المسألة الأولى: بيان متن الحديث؛ بأنَّه لم يأت بألفاظه الكاملة وأتى ببعضه: ٢٠٦
المسألة الثانية: إعلال لفظة في متن الحديث؛ لأنها لم تصحَّ عنده، مع أنَّ هذه اللفظة صحت عند غيره: ٢١٠
المبحث الخامس عشر: التوقف في إعلال الحديث. ٢١٣

المسألة الأولى: قد يوقف في الترجيح والإعلال؛ لبيان الأشكال: ٢١٣
المسألة الثانية: إعلال الحديث مع عدم معرفة علَّته، واقتصاره على كلام غيره لبيان طرقه: ٢١٧
المبحث السادس عشر: إعلال الحديث بسلوك الجادة ٢٢٠
المسألة: إعلال الحديث بأنَّ راويه خالف فيه؛ إذْ سلك فيه الجادة المعروفة؛ بدليل من رواه من هو أرجح وأحفظ منه: ٢٢٠
المبحث السابع عشر تصحيح الوجهين ٢٢٧
المسألة الأولى: على الاحتمال؛ لعدم وجود قرائن كافية تفيد بترجيح رواية أحد الوجهين على الآخر: ٢٢٧
المسألة الثانية: إعلال الحديثان بالمنكران؛ لسبب الانقطاع المحتمل، ولضعف راويه، وجهالة من رفعه: ٢٣٣
المبحث الثامن العشر: تقديم ضبط الكتاب على ضبط الحفظ ٢٤٢
المسألة: إعلال الحديث؛ بأنَّ راويه خالف لما هو في أصل كتابه الذي حدث عنه. ٢٤٢
المبحث التاسع عشر: إعلال الحديث لكثرة خطأ الراوي ٢٥١
المسألة: إعلال الحديث بالخطأ، لقلة ضبطه وحفظه؛ منذ صباه، وخاصة في حديثه عن الشيخ خاصة، واتقانه وثقته عند غيره لما كبر: ٢٥١
الخاتمة وأهم النتائج ٢٥٦
المصادر والمراجع ٢٦١

المقدمة

المقدمة

الحمدُ لله الذي جعل في كلِّ زمانٍ فترةٍ منَ الرُّسلِ، بقايا منْ أهلِ العلمِ؛ يَدْعُونَ منْ ضلَّ إلى الهُدى، ويَصْبِرُونَ منهم على الأذى، يُحْيونَ بكتاب الله المَوْتى، ويُبصِّرون بنور الله أهلَ العمى، فكمْ من قتيلٍ لإبليسَ قد أحْيَوْهُ، وكم من ضالٍ تائهٍ قد هدوه، فما أحسن أثَرَهُم على النَّاس، وأقبح أثرَ النَّاس عليهم، ينفون عن كتاب الله تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين[١].

وصلِّ اللَّهم وسلِّم على المبعوث رحمة للعالمين سيِّدنا وقدوتنا وحبيبنا وقرَّة أعيننا أبي القاسم محمد-صلَّى الله عليه وسلَّم-، وعلى آله وأصحابه، وعلى كلِّ من اهتدى بهديه واتبع سنَّته إلى يوم الدين، لا سيَّما الفقهاء والمحدِّثين، وأهل العلم من الصالحين أجمعين.

أمَّا بعدُ: فلا يخفى على عاقلٍ أنَّ أولى ما صُرفت فيه نفائس الأيَّام، وأعلى ما خُصَّ بمزيد الاهتمام، الاشتغال بالعلوم الشرعية المتلقاة عن خير البريَّة، ولا يرتاب عاقلٌ في أنَّ مدارها على كتاب الله المقتفى، وسنة نبيِّه المُصطفى -صلَّى الله عليه وسلَّم-، وأنَّ باقي العلوم إمَّا آلات لفهمهما وهي الضَّالة المطلوبة، أو أجنبية عنهما وهي الضَّارة المغلوبة[٢].

ولمَّا تكفَّل الله بحفظ كتابه بنفسه سبحانه إذْ قال: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾[٣]، وفَّق الله لسنة نبيه حُفَّاظاً عارفين، وجِهَابِذَةً عالمين، وصيارفةً ناقدين، ينفون عنها تحريف الغالين، وانتحال المُبْطلين، وتأويل الجاهلين، فتفرغوا لها، وأفنوا أعمارهم في تحصيلها، وبيان عللها وأحوالها، وتمييزِ ضعيفها من صحيحها، وكان من هؤلاء الحفاظ الإمام المُبجَّل إمام أهل السُّنة والجماعة أبي عبد الله أحمد بن محمَّد بن حنبل(٢٤١هـ) الشيباني رحمه الله، كان -رحمه الله- وحده أمَّة كاملة في العلم والإمامة ولمَّا

---

[١] الرد على الجهمية والزنادقة؛ لأحمد بن حنبل: ٥٦.

[٢] مقتبس من مقدمة فتح الباري؛ لابن حجر ١/٣.

[٣] سورة الحجر، الآية: ٩.

كَثُرَ في عصرنا الحكم على الأحاديث صحة وضعفًا، مع البعد عن المنهج النقدي الذي سلكه الأوائل، إذْ اقتصر عددٌ غير قليل من أهل عصرنا على القواعد الاصطلاحية، والمقررات المنهجية، وعلى الكتب المختصرة في الحكم على الرجال، من غير الضلوع في علم العلل الحقيقي، الذي يعدُّ هو الأساس، رأيت من المصلحة بمكان، أنْ أبيِّن منهج الأئمة الأوائل في الحكم على الأحاديث، بدراسة تطبيقية؛ إذْ بمعرفة طريقتهم يحصل المقصود. وكان اختياري دراسة الأحاديث التي أعلها الإمام أحمد بن حنبل برواية مهنا بن يحيى الشامي؛ ولا يخفى أنَّ الإمام أحمد من كبار المعللين في زمانه، وما بعدتُ إن قلت: إنَّه يعدُّ مدرسة حديثية لحاله، حُقَّ لطلبة العلم أن يدرسوا منهجه؛ ليتعرفوا على طريقته في الإعلال والنقد؛ ليستقيم لهم المنهج الحقيقي الأصيل في طريقة إعلال الحديث.

أسباب اختيار الموضوع:

١. جمع العلل في موضوع واحد بغية الاستفادة منه إذ يعسر في بعض الآحيان معرفته وهو مفرق في الكتب.

٢. إبراز دور مهنا بن يحيى الشامي بين طلاب الإمام أحمد بن حنبل الآخرين.

٣. الدراسة تفتح المجال لعمل مثيلاتها لطلبة آخرين ينقلون عن الإمام أحمد مما يقرب هذه النقولات للباحثين بغية الاستفادة منها.

٤. إنَّ الناظر في سؤالات مهنا بن يحيى للإمام أحمد يعلم أنها تحتاج إلى مزيد شرح وتفسير؛ لأنَّ عباراتها تكاد تكون مجملة، أضف إلى أن دراستها وتحليلها سيظهر لنا طريقة الإمام أحمد في نقد المرويات وتعليلها.

أهمية الموضوع:

وللموضوع أهمية كبيرة جداً، وذلك لأمور، من أهمها:

أولاً: إنَّ لعلم العلل أهمية كبيرة، إذْ هو من أغمض أنواع علوم الحديث وأدقِّها.

ثانياً: إنَّ معرفة منهج الأوائل من أئمة العلل من الأهمية بمكان، سيما ونحن نعيش في زمان أصبح التصحيح على ظواهر الأسانيد مع هجران لكتب العلل العتيقة.

ثالثاً: هناك أقوال كثيرة من إعلالات الإمام أحمد تحتاج إلى توضيحٍ وبيانٍ وتحليلٍ وشرح؛ وذلك لما فيها من إشارةٍ خفية، أو إجمالٍ في القول، أو غموض، ولا يمكن كشف ذلك إلاَّ بالتوسع في التخريج والدراسة.

الدراسات السابقة للموضوع:

لا أعلم أنَّ هناك دراسات سابقة مفردة للموضوع فيما ظهر لي -والله أعلم-، ولكن هنالك دراسة عن((مسائل الإمام أحمد الفقهية رواية مهنا بن يحيى الشامي. إسماعيل بن غازي مرحبا- الرياض- وأصل هذه رسالة ماجستير))، وهناك دراسة أخرى في علم الرجال بعنوان((سؤالات مهنا بن يحيى الشامي للإمام أحمد بن حنبل في الرجال- لمصعب بن خالد عبد الله المرزوقي))، أما في علل الحديث فلم يكتب في ذلك.

خطة البحث:

وقد قسمت الاطروحة- على فصلين من بعد المقدمة، وكان رسمها على ما يلي:

الفصل الأول/التعريف بمهنا صاحب السؤالات، والإمام أحمد بن حنبل.

المبحث الأول: ترجمة مهنا بن يحيى الذاتية، وفيه مطلبين:

المطلب الأول سيرة الحافظ مهنا بْن يحيى الشّاميّ الذاتية، وفيه ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: اسمه، ونسبه، وكنيته.

المسألة الثانية: مولده.

المسألة الثالثة: رحلاته في طلبه للعلم.

المطلب الثاني: ترجمة مهنا بن يحيى العلمية.

المسألة الأولى: شيوخه، وتلامذته.

المسألة الثانية: آراء العلماء فيه.

المسألة الثالثة: وفاته.

المبحث الثاني: مسائل مهنا لشيخه أحمد، وفيه ثلاث مطالب:

المطلب الأول: أهمية مسائله ومكانتها ومصطلحاتها، وفيه مسألتين:

المسألة الأولى: أهمية مسائله.

المسألة الثانية: مكانة مسائله بين المسائل الأخرى.

المطلب الثاني: مصطلحات الإمام أحمد في حكمه على الأحاديث التي سئل عنها.

المطلب الثالث: أشهر من نقل علم الإمام أحمد بن حنبل في علل الحديث وغير ذلك.

المبحث الثالث: ترجمة الإمام أحمد بن حنبل الذاتية.

- اسمه ونسبه وكنيته.
- أصله ونسبته.
- كنيتهُ ولقبهُ.
- مولده.
- أسرته وأولاده.
- صفاته الخَلْقِيَّة

المبحث الرابع: ترجمة الإمام أحمد بن حنبل العلمية.

- رحلاته في طلبه للعلم.
- ما جاء في حفظه.
- ثناء العلماء عليه.
- شيوخه.
- تلاميذه.

- مؤلفاته.

الفصل الثاني/سؤالات مهنا بن يحيى الشامي للإمام أحمد بن حنبل(الدراسة) – وفيه تسعة عشر مبحثاً.

المبحث الأول: إعلال الحديث بالنكارة.

المبحث الثاني: إعلال الحديث؛ بالوضع.

المبحث الثالث: إعلال الحديث بالتدليس.

المبحث الرابع: إعلال الحديث بالتصحيف.

المبحث الخامس: إعلال الحديث بالتفرد.

المبحث السادس: إعلال الحديث بالتلقين.

المبحث السابع: إعلال الحديث القلب.

المبحث الثامن: إعلال الحديث باختلاط الراوي.

المبحث التاسع: تعارض الوصل والإرسال.

المبحث العاشر: المذاكرة.

المبحث الحادي عشر: إعلال الحديث بالجهالة.

المبحث الثاني عشر: إعلال الحديث وإن تعددت طرقه؛ لنكارتها جميعاً.

المبحث الثالث عشر: إعلال الحديث بالمخالفة.

المبحث الرابع عشر: إعلال الحديث؛ نقد المتن.

المبحث الخامس عشر: التوقف في تعليل الحديث.

المبحث السادس عشر: إعلال الحديث؛ بسلوك الجادة.

المبحث السابع عشر: تصحيح الوجهين.

المبحث الثامن عشر: تقديم الكتاب.

المبحث التاسع عشر: إعلال الحديث؛ لكثرة خطأ الراوي.

ثمَّ كانت الخاتمة وأبرز النتائج التي توصلت إليها، ثمَّ أذكر بعدها ثبت المصادر والمراجع، وقد تسبق الأطروحة كلها فهرست للموضوعات متقدماً ذلك كلِّه.

المنهج المتبع في الأطروحة:

ويمكن بيان المنهج المتبع في اطروحتي هذا على ما يأتي:

- أولاً: ترجمت لمهنا وللإمام أحمد ترجمة مختصرة بعض الشيء.
- ثانياً: اعتمدت في اطروحتي هذه على منهج السبر، فقد جمعت هنا جميع سؤالات مهنا للإمام أحمد في علل الحديث.
- ثالثاً: خرجت المسائل المعلَّة التي تكلَّم عليها الإمام أحمد، ثمَّ بينت الحكم على الأحاديث صحة وضعفاً، والتكلم عليها وعلى شواهدها ومتابعاتها ما أمكن إلى ذلك سبيلاً.
- رابعاً: قد أكتفي بالتخريج إذا كان الحديث أو الشاهد أو المتابعة في الصحيحين.
- لم أترجم للصحابة ولا للرواة الثقات إلا إذا كانت ثمة فائدة في ذلك يقتضيها الحكم، من تضعيف، أو تصحيح، أو ترجيح، أو فائدة.
- خامساً: توسعت في دراسة بعض الأحاديث، لا سيما الأحاديث المختلف فيها تصحيحاً وتعليلاً؛ وذلك كي تكون الدراسة مرجحة.
- سادساً: أشكلت ما يُشكل من الكلمات التي تُشْكِل قدر الاستطاعة.
- سابعاً: رتبتُ مصادر تخريج الحديث على حسب الوفاة.

ذكر المصادر الأولية للأطروحة:

ومن أبرز المصادر التي أعتمد فيها في أطروحتي، كتب المتقدمين، ككتب متون الحديث، كالصحيحين، ومسند أحمد، وجامع الترمذي، ومعاجم الطبراني، وسنن البيهقي وغيرها من كتب المتون، وككتب العلل؛ وأساس ما اعتمد في الأطروحة هو كتاب المنتخب من علل الخلال لابن قدامة المقدسي- تحقيق طارق عوض الله، لأن اغلب المسائل جمعت في هذا الكتاب، والعلل؛ لابن أبي حاتم بتحقيق الدكتور سعد الحميد وخالد الجريسي؛ لميزة طبعتهما على غيرها، والعلل الكبير؛ للإمام الترمذي، وعلل الدار قطني بتحقيق محفوظ الرحمن زين الله السلفي، وككتب الجرح والتعديل والرجال، كتواريخ البخاري، وتاريخ ابن معين برواية الدوري والدارمي، والجرح والتعديل؛ لابن أبي حاتم، والضعفاء؛ للعقيلي، والكامل؛ لابن عدي، وغيرها من كتب المتقدمين على اختلاف مادتها العلمية، مع الاستفادة من كتب المُحدَثين التي يمكن الرجوع عليها التي صنفت في علل الحديث. وبيان ذلك كلّه مفصلاً في ثبت المصادر والمراجع.

وبعد ذلك وبعد حمد الله وشكره أقول: قد قضَّيتُ مع هذا البحث الأيام الطوال، وسهرتُ معه الليالي الظلماء، بحرِّها وبردها، وسرتُ معه منذ أنْ كان فكرة في عقلي، إلى أنْ كان ورقة صغيرة في

مسودّاتي ودفاتري، إلى أنْ صارت اطروحة كاملة تُقدَّم إلى لجنة المناقشة، سرتُ معه سير المحبِّ مع حبيبه، سير الوالد مع ابنه، لم أبخل عليه بشراء مصدرٍ يحتاجه، أو جهدٍ أبذله، أو إدمان نظرٍ يقتضيه، حتَّى خرج على ما هو عليه، على شكل ارتضته نفسي، واطمئن إليه قلبي وفكري، ولا يفوتني في هذا المقام أن أتقدم بالشكر والامتنان **لشيخي الحبيب الاستاذ الدكتور عبد القادر المحمدي** الذي لم يبخل علي من وقته الثمين، وملاحظاته الدقيقة التي رفعت من مستوى هذه الأطروحة فجزاه الله عني وعن طلبة العلم كل خير الذي كان معي في كلِّ كلمة أكتبها، وكان يجري قلمه هنا وهناك، مصححًا ما يراه غير صواب، متممًا ما يراه نقصًا، مؤيِّداً ما يراه حقًا، فجزاه الله عنِّي خير الجزاء، وأمتع بعلمه وحلمه.

إلا أنَّ اطروحتي هذه مع ما بذلتُ له وبذل له مشرفي من خدمة، هو كغيره من أعمالٍ، يعتريه النقص وعدم الكمال؛ إذْ لا عصمة إلا لمن عصمه الله من النبيِّين والمرسلين، ولست أدعي الاستيعاب والكمال، فعلماء الشأن داخلون تحت قائمة كلٌ يأخذ منه ويردُّ عليه إلا النَّبيَّ -صلَّى الله عليه وسلَّم-، فما أقول أنا على وقتي العزيز، وبضاعتي المزجاة ولا حولة ولا قوة إلا بالله، ولكن كما قيل: إذا بذل العبد وسعه في ذلك، فالرَّبُّ أكرم من عبده؛ فلا بدَّ أنْ يفتحَ عليه من علومه أموراً لا تدخل تحت كسبه، فإنَّه إن لم ييسره الله، فلا سبيل إلى حصوله، وإن لم يعن عليه، فلا طريق إلى نيل العبد مأموله.

وبناء على ما تقدَّم فإني متشوق لما يبديه أعضاء لجنة المناقشة من آراء تصلح عاطلي أو ترد باطلي أو تقوم اعوجاجي، سدد الله أقلامهم لنفع بحثي هذا.

هذا، والله أعلى وأعلم، وصلى الله على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً.

الفصل الأول

التعريف بمهنا صاحب السؤالات، والإمام أحمد بن حنبل

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: ترجمة مهنا بن يحيى الذاتية.

المبحث الثاني: مسائل مهنا لشيخه أحمد.

المبحث الأول

سيرة الحافظ مهنا بْن يحيى الشّاميّ

المطلب الأول: سيرة الحافظ مهنا بْن يحيى الشّاميّ الذاتية.

اسمه، ونسبته، وكنيته:

هو الإمام مهنا[١] بْن يحيى السلمي، أبو عبد الله الشّاميّ[٢].

مولده:

من خلال اطلاعي في كتب التراجم وغيرها، لم يذكروا تاريخ ولادته ولم يصرح بها الإمام مهنا كما يفعل بعض المحدثين، ولكن ذكروا أنه ولد في الشام ونشأ فيها ومن هناك بدأت رحلته في طلب العلم وسماع العلماء وخاصة علماء الحديث، ونزل بعدها بغداد

---

[١] قال ابن ناصر الدين: مهنا، هو بضم أوله، وفتح الهاء والنون المشددة، بعدها همزة، والعامة تتركها، وأصله من هنأته بالأمر تهنئة وتهنيئا، فهو مهنا. توضيح المشتبه: ٢٩٧/٨.

[٢] الثقات لابن حبان ٢٠٤/٩ ترجمة (١٦٠٢٧)، وطبقات الحنابلة ٣٤٥/١، ومناقب الإمام أحمد ٦٨٠/١، والتكميل في الجرح والتعديل ومعرفة الثقات والضعفاء والمجاهيل؛ لابي الفداء الدمشقي ٢٢٤/١ ترجمة (٣٢٣)، مختصر تاريخ دمشق ٤٩/٢٦، وتاريخ الإسلام ت بشار ٢١٧/٦ ترجمة (٥٥١)، وميزان الاعتدال ١٩٧/٤ ترجمة (٨٨٣٥)، ولسان الميزان ١٠٨/٦ ترجمة (٣٧٩)، والمقصد الأرشد ٤٣/٣ ترجمة (١١٦٦).

قال السمعاني في الأنساب ١٨٤/٧: (السُّلَمي: هذه النسبة بضم السين المهملة وفتح اللام إلى سليم، وهي قبيلة من العرب مشهورة يقال لها سليم بن منصور بن عكرمة ابن خصفة بن قيس عيلان بن مضر تفرقت في البلاد، وجماعة كثيرة منهم نزلت حمص، منهم مجاشع بن مسعود السلمي وأخوه معبد، وذكرهما في فتوح الشام ومعن بن يزيد) الأنساب للسمعاني (٧/ ١٨٠).

وصحب الإمام أحمد إلى أن مات رحمه الله[١].

رحلاته في طلبه للعلم:

ولد الحافظ مهنا بن يحيى (رحمه الله) في الشام فسمع فيها، ثم حُبّب إليه الحديث الشريف فاشتغل بطلبه على يد كبار الشيوخ كبقيّة بْن الوليد، وضمرة بن ربيعة، ويزيد بن هارون، ورواد بن الجرّاح، وزيد بْن أَبِي الزّرقاء، وغيرهم من أهل الشام، ومن نزل بها، وهذا ما استخلصنا، وأما رحلاته الباقية فكانَ (رحمه الله) صاحب همَّة عالية في طلب العلم مُنذُ أنْ كان في الشام، فبدأت رحلته في طلب العلم وسماع العلماء وخاصة علماء الحديث من بلاد الشام صوب الإمام الحافظ أبي عبد الله أحمد بن حنبل فَلَقِيَهُ بمكة المكرمة عند ابن عيينة واكتسب منه العلم والأخلاق والآدب حتى صار من كبار أصحابه، ورحل معه إلى الإمام عبد الرزاق، وصحبه بضع وأربعين سنة إلى أن مات الإمام الجليل ابن حنبل ومسائله أكثر من أن تحد من كثرتها وكتب عنه ابن الإمام أحمد عَبد اللَّهِ مسائل كثيرة بغلت بضعة عشر جزءًا مسائل جيادًا لم تكن عنده[٢].

---

[١] تاريخ الإسلام؛ للذهبي: ٦/٢١٧.

[٢] تاريخ بغداد للخطيب: ١٥/٣٥٨، وطبقات الحنابلة: ١/٣٤٥.

المطلب الثاني: سيرة الحافظ مهنا بْن يحيى الشّاميّ العلمية:

شيوخه، وتلامذته:

شيوخه:

١. سفيان بن عيينة [١].

٢. عبد الرزاق الصنعاني[٢].

٣. بقيّة بْن الوليد [٣].

٤. ضمرة بن ربيعة[٤].

٥. يزيد بن هارون[٥].

---

[١] سفيان بن عيينة بن أبي عمران الهلالي، أبو محمد الكوفيُّ (١٩٨هـ) قال أحمد بن حنبل: (ما رَأَيْت أعلم بالسُّنَن منه). تاريخ بغداد؛ للخطيب ١٠/ ٢٤٤، (٤٧١٧).

[٢] عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري، مولاهم، اليماني، أبو بكر الصنعاني(٢١١هـ). تهذيب الكمال؛ للمزي ٨٣/ ٥٢، (٣٤١٥).

[٣] بقية بن الوليد بن صائد بن كعب بن حريز الكلاعي، أبو يحمد الحمصي(١٩٧هـ). قال أحمد بن حنبل: (بقية أحب إلي من إسماعيل، وإذا حدث عن المجهولين فلا تقبلوه). تهذيب الكمال؛ للمزي: (٤/ ١٩٢) تاريخ الإسلام؛ للذهبي ٤/ ١٨٢، (٤٩).

[٤] ضمرة بن ربيعة الفلسطيني، أبو عبد الله الرملي(٢٠٢هـ). قال أحمد بن حنبل: (رجل صالح، صالح الحديث من الثقات المأمونين، لم يكن بالشام رجل يشبه، وهو أحب إلينا من بقية، بقية كان لا يبالي عن من حدث). تهذيب الكمال؛ للمزي ١٣/ ٣١٦، (٢٩٣٨).

[٥] يزيد بن هارون بن زاذي بن ثابت أبو خالد السلمي مولاهم من أهل واسط(٢٠٦هـ). قال الإمام أحمد بن حنبل: (كان حافظا متقنا للحديث). تاريخ بغداد؛ للخطيب ١٦/ ٤٩٣، (٧٦١٣).

٦. رواد بن الجرّاح[١].

٧. زيد بْن أَبِي الزّرقاء[٢].

٨. مكّيّ بْن إِبْرَاهِيم[٣].

٩. عَبْد الرّزّاق الصنعاني[٤].

١٠. بشر الحافي[٥].

تلامذته:

١. إِبْرَاهِيم بن هانئ النَّيسابوري[٦].

---

[١] رواد بن الجراح الشامي، أبو عصام العسقلاني. قال أحمد بن حنبل: (لا بأس به صاحب سنة إلا أنه حدث، عن سفيان أحاديث مناكير). تهذيب الكمال؛ للمزي ٩/٢٢٧، (١٩٢٧).

[٢] زيد بن أبي الزرقاء أبو محمد الموصلي(١٩٧هـ). سير أعلام النبلاء؛ للذهبي ٩/٣١٦، (٩٩).

[٣] مكي بن إبراهيم بن بشير بن فرقد البرجمي، أبو السكن البلخي (٢١٥هـ). تهذيب الكمال؛ للمزي ٢٨/٤٧٦، (٦١٧٠).

[٤] عبد الرزاق بن همام بن نافع أبو بكر الحميري مولاهم الصنعاني (٢١١هـ). قال: (أحمد بن حنبل، قال: أتينا عبد الرزاق قبل المئتين وهو صحيح البصر ومن سمع منه بعدما ذهب بصره، فهو ضعيف السماع). تهذيب الكمال؛ للمزي: ١٨/٥٢، (٣٤١٥)، وتاريخ دمشق؛ لابن عساكر ٣٦/١٦٠، (٤٠٣٩).

[٥] بشر بن الحارث بن عبد الرحمن، أبو نصر المَرْوَزِيّ، البَغْداديُّ المعروف بِبِشْر الحافي قال: أحمد بن حنبل: (مات بشر بن الحارث. قال: مات رحمه الله، وماله نظير في هذه الأمة، إلا عامر بن عبد قيس، فإن عامرًا مات ولم يترك شيئًا، وهذا قد مات ولم يترك شيئًا ثم قال: لو تزوج كان قد تم أمره). تاريخ بغداد؛ للخطيب ٧/٥٤٥، (٣٤٧٠).

[٦] إِبْراهيم بْن هانئ النَّيْسَابوريُّ الزّاهد، أبو إِسْحَاق. (كان الْإِمام أَحمد يُجِلّ إبراهيم بن هانئ ويحترمه ويغشاه). تاريخ الإسلام؛ للذهبي ٦/٢٩١، (١١٣).

٢. حَمْدان بْن عَلِيّ الورّاق[١].

٣. عَبْد اللَّه بْن أَحْمَد بْن حنبل[٢].

٤. يحيى بْن صاعد[٣].

٥. الْحُسَيْن المَحَامِليّ[٤].

آراء العلماء فيه:

- قال مهنا عن نفسه (**٢٥١**هـ): ((لزمت أبا عبد الله ثلاثا وأربعين سنة، ورأيته بمكة عند ابن عيينة))[٥].
- وقال محمد بن إبراهيم الأنماطي مربع (**٢٥٦**هـ): ((رأيت أَحْمَد بن حنبل يكرم مهنا الشامي))[٦].
- وقال عبد الله بن أحمد (**٢٩٠**هـ): ((كان يرفع قدره ويذكره كثيرا))[٧].

---

[١] محمد بن علي بن مهران ي أبو جعفر الوراق. تاريخ بغداد؛ للخطيب **٤٨/٩**، (**٤٢٤٤**).

[٢] عبد الله ابن الإمام أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، المتوفى سنة: (**٢٩٠**هـ)، الإمام الحافظ الناقد، محدث بغداد. تاريخ الإسلام، الذهبي: (**٣٤٣/٦**).

[٣] يحيى بن محمد بن صاعد بن كاتب أبو محمد مولى أبي جعفر المنصور(**٣١٨**هـ). تاريخ الإسلام، الذهبي: **٣٤١/١٦**، (**٧٤٨٩**).

[٤] الحُسين بْن إسماعيل بْن محمد، أبو عبد الله الضّبّيُّ البغداديُّ المَحَامليّ (**٣٣٠**هـ). تاريخ الإسلام، الذهبي: **٥٨٩/٧**، (**٤٩٢**).

[٥] تاريخ الإسلام، الذهبي: (**٢١٧/٦**).

[٦] طبقات الحنابلة، لابن أبي يعلى: (**٣٤٦/١**).

[٧] المصدر نفسه: (**٣٤٦/١**).

- قال الأزدي: ((منكر الحديث))[١].
- وقال أبو بكر الخلال(**٣١١**هـ): ((كان كبار أصحاب أحمد))[٢].
- وقال الإمام ابن حبان(**٣٥٤**هـ): ((كان من خيار الناس من جلساء أحمد بن حنبل وبشر الحافي مستقيم الحديث))[٣].
- وقال الدارقطني(**٣٨٥**هـ): ((ثقة نبيل))[٤].
- وقال ابن ماكولا(**٤٧٥**هـ): ((فقيه محدث عالم مشهور))[٥].

---

[١] روى مهنا بن يحيى حديثًا عن: (زيد بن أبي الزرقاء عن سفيان عن علي بن زيد عن سعيد بن المسيب عن جابر بن عبد الله قال: قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم – إن الله افترض عليكم الجمعة في مقامي هذا في يومكم هذا في شهركم هذا إلى يوم القيامة ألا فمن تركها استخفافا بها أو تهاونا بها فلا جمع الله له شمله ولا بارك له ألا ولا صلاة له ألا ولا يؤمن فاجر برا) أنكر عليه هذا الحديث أبو الفتح الأزدي لكن ردَّ ابن عبد البر بقوله: (إنّ لهذا الحديث طرق ليس فيها ما يقوم به حجة الا ان مجموعها يدل على بطلان قول من حمل على العدوى أو على مهنا بن يحيى)، وتشدد ابن الجوزي على الأزدي حيث قال: (وينبغي أن يتشاغل الأزدي بنفسه عن الجرح لغيره، فإنه مجروح عند الكل، فكيف يحتج بقوله، فيمن اتفق على مدحه الثقات، والعجب أن الخطيب يذكر أن أبا الفتح وضع حديثا، ثم يذكر طعنه فيمن قد وثقه الدارقطني، وهو يعلم أن الأزدي مطعون فيه عند الكل). تاريخ الإسلام، الذهبي: (٢١٧/٦)، لسان الميزان: (١٠٨/٦)، المنتظم في تاريخ الأمم والملوك: (١٨/١٢).

[٢] تاريخ الإسلام؛ للذهبي: ٢١٧/٦.

[٣] الثقات، لابن حبان: ٢٠٤/٩.

[٤] سؤالات السلمي؛ للدار قطني: ٣١٠/١.

[٥] الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف؛ لابن ماكولا: ٢٣٥/٧.

- وقال الإمام ابن تيمية(٧٢٨هـ): ((فقيه عالم))[١].
- وقال الذهبي(٧٤٨هـ): ((صاحب الْإِمَام أَحْمَد. وهو صدوق))[٢].
- وقال يوسف بن تغري(٨٧٤هـ): ((كان فقيها إماما محدّثا))[٣].

وفاته:

لم يذكر أحدٌ من كُتّاب السير والتراجم قولًا شافيًا عن وفاته، سوى ما جاء به الإمام ابن الجوزي[٤] ويوسف تغري[٥]، بأنّ وفاته سنة "ثمان وأربعين ومائتين" بعد ما ذكر بعض الرواة وما حصل في هذه السنة من أحداث.

---

[١] اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم: ٢/١٣.

[٢] سير أعلام النبلاء: ٨/٥٢٨، وتاريخ الإسلام؛ للذهبي: ٦/٢١٧.

[٣] النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة: ٢/٣٢٩.

[٤] المنتظم في تاريخ الملوك والأمم: ١٢/١٧.

[٥] النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة: ٢/٣٢٦.

المبحث الثاني
مسائل مهنا لشيخه أحمد

المطلب الأول: أهمية مسائله ومكانتها ومصطلحاتها:

أهمية مسائله

إن المسائل التي نقلها عن الإمام أحمد في علل الحديث لها أهمية كبيرة؛ ويكمن أن نلخَّص تلك المسائل بنقاط عدة:

١. تعتبر مسائل مهنا بن يحيى للإمام أحمد من المسائل المهمة التي نحتاج إليها كنظيرتها من الأحكام.
٢. معرفة التصحيح والتضعيف عند الإمام أحمد بن حنبل من رواية مهنا واختلاف طريقته في توجيه السؤال إلى شيخه.
٣. وجدت في مسائله بعض الانفرادت في الحكم على الحديث ما لم أجدها عند غيره.
٤. من أنفرادات مهنا عن شيخه أحمد في الحكم على الحديث كـ(تصحيح الوجهين)أو (تضعيف الوجهين) وغير ذلك.
٥. حكم الإمام أحمد من رواية مهنا على كثير من الأحاديث بقوله(ليس بصحيح)، وهذا المصطلح مجمل لم يفسر إلى بعد الدراسة .
٦. احيانا يطلق النكارة على الحديث ويقصد به أن الحديث موضوع [١].

---

[١] ينظر: إعلام الموقعين عن رب العالمين: ٢/ ٤٩.

مكانة مسائله بين المسائل الأخرى

١. تعد مسائل مهنا بن يحيى الشامي من المسائل المهمة كنظيرتها التي نقلت علم الإمام أحمد.

٢. من خلال الاطلاع على تلك المسائل وجدت أن مسائله أكثر من أن تحدّ؛ لكثرتها، وتعدد موضوعاتها وتنوعها.

٣. فوجدت إنَّ عبد الله ابن الإمام أحمد بن حنبل قد فاتتهُ بعض المسائل عن أبيه التي وجدت عند مهنا، ولم تكن عنده ولا عند غيره فحدث بها عن مهنا عن أبيه.

٤. إن مكانة مسائله، تكمن بطول صحبته للإمام أحمد "رحمه الله" والتي بغلت بضعًا وأربعين سنة وكانت هذه المسائل متنوعة على حسب نمط السؤال.

٥. كان الإمام مهنا يسأله كثيراً حتى يضجرهُ ويكرر عليه جدا، وربما ضجر ومسائله أشبه بمسائل ابن جريج حين كان يسأل عطاء[١].

---

[١] تاريخ بغداد: (٢٦٧/١٣)، وإعلام الموقعين عن رب العالمين: (٤٩/٢)، وطبقات الحنابلة: (٣٤٦/١)، والمقصد الأرشد: (٤٤/٣). وقد استفدت مما كتب عن سيرة مهنا بن يحيى في رسالة مسائل الإمام أحمد الفقهية رواية مهنا بن يحيى الشامي؛ لإسماعيل بن غازي مرحبا.

المطلب الثاني: مصطلحات الإمام أحمد في حكمه على الأحاديث التي سئل عنها

لقد جاءت مسائله في علل الحديث متنوعة حسب السؤال عن كل حديث يُذكَرُ له.

١. (لَيسَ صَحِيحًا).

٢. (منكر)

٣. (ليس لَهُ أَصل).

٤. (موضوع)

٥. (هَذَا كَذِب)

٦. (مَا خَلَق اللَّه من ذَا شيئًا).

٧. (جميعا صحيحين)

٨. (ليسا بصحيحين، وهما منكران)[١].

[١] هذه المطلب من مجمل الأطروحة التي لخصتها من حكم الإمام أحمد بن حنبل على الأحاديث.

المطلب الثالث: أشهر من نقل علم الإمام أحمد بن حنبل في علل الحديث وغير ذلك.

- مسائل صالح لأبيه.
- مسائل عبد الله لأبيه.
- سؤالات مهنا بن يحيى للإمام أحمد.
- سؤالات أبي داود السجستاني للإمام أحمد.
- مسائل أبي بكر أحمد بن محمد بن هانئ الأثرم للإمام أحمد
- مسائل عبد الله بن أحمد البغوى للإمام أحمد.
- مسائل أبي الحسن الميموني للإمام أحمد.
- مسائل إسحاق بن منصور للإمام أحمد.
- مسائل حرب للإمام أحمد.

✓ يُعد مهنا بن يحيى الشامي من كبار اصحاب الإمام أحمد بن حنبل، وصحبه ثلاث وأربعين سنة، ونقل عنه مسائل كثيرة ومتنوعة (علل الحديث – الجرح والتعديل– والفقهية)، وقد فَاتَ كثير من مسائل الإمام أحمد بن حنبل عن ابنه عبد الله، وجدها عند مهنا، وهذا يدل على مقام هذا الإمام، وحرصه على نقل علم الإمام أحمد بكل ما سمع منه[1].

---

[1] تاريخ الإسلام؛ للذهبي: ٦/٢١٧.

المبحث الثالث

ترجمة الإمام أحمد بن حنبل الذاتية

- **اسمه ونسبه وكنيته [١]:** هو أحمد بن م-ُحمد بن حَنبل بن هِلال بن أسَد بن إدريس بن عبدُ الله بن حيان بن عبد الله بن أنس بن عَوف بن قاسِط بن مازِن بن شَيبان.
- **أصله ونسبته:** وقد أُختلف في أصلهِ فقيل: (مُروزي)[٢].
-

---

[١] ترجمة الإمام أبي عبد الله أحمد بن حنبل تستحق أن تفرد في مصنف مستقل، فقد احتوت كتب التراجم والتواريخ بسيرة عطرة وحافلة عنه -رحمه الله-، ولكن كما هو معلوم أنَّ الدراسة الأكاديمية تميل وتؤكد على الاختصار، لذلك سأختصر في ترجمته. التاريخ الكبير للبخاري: ٢/٥،(١٥٠٥)، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم: ٢/٦٨،(١٢٦)، وتاريخ بغداد: ٦/٩٠،(٢٥٨٦)، وسير اعلام النبلاء: ١١/١٧٧، (٧٨)، والثقات لابن حبان: ٨/١٨،(١٢٠٦٩)، أسامي من روى عنهم البخاري: ١/٦٦،(٢)، وفتح الباب في الكنى والألقاب ١/٤٨٧، (٤٤٤٠)، رجال صحيح مسلم: ١/٣٠، الإرشاد في معرفة علماء الحديث للخليلي (٢/٥٩٧)، والأسامي والكنى للحاكم (٥/٢٥٩)، التعديل والتجريح، للباجي: ١/٣٢٠،(١٠)، الإكمال في رفع الارتياب؛ لابن ماكولا: (٢/٥٦٣)، طبقات الفقهاء: (١/٩١)، تسمية شيوخ أبي داود؛ للغساني: ١/٦٠،(١)، سير السلف الصالحين؛ لإسماعيل الأصبهاني: (١/١٠٥٣) وتاريخ بغداد، للخطيب: ٦/٩٠،(٢٥٨٦)؛ منازل الأئمة الأربعة؛ السلماسي: ١/٢٣٤، وتاريخ دمشق لابن عساكر: ٥/٢٥٢،(١٣٦) التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد: ١/١٨٥،(١٨٢)، فيات الأعيان لابن خلكان: ١/٦٣،(٢٠)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال: ١/٤٣٧،(٩٦)، وتاريخ الإسلام، للذهبي، ٥/١١٠،(٣٥)، وتهذيب التهذيب: ١/٧٢، (١٢٦).

[٢] **((المروزي)):** نسبة إلى مدينة مرو الشاهجان من مدن أقليم خراسان وهي من شاذ النسب -فمن كان من مدينة مرو كانت نسبته (المروزي). ينظر: معجم البلدان، ياقوت الحموي، ٥/١١٣؛ الروض المعطار في خبر الأقطار، لمحمد بن عبد الله الحميري: ١/٥٣٢.

وقيل:(بصري)[١].

هذان النسبان ذكرها الخطيب البغدادي فقَالَ إنهُ:(مروزي الأصل)، وقَالَ أيضًا:(بصري وخطته بمَرو)[٢].

والقول الراجح منها: إنَّ أصلهُ بصري مروزي الخِطة"[٣] وهذا أرجح الأقوال؛ لأنَّ الإمام أحمد بن حنبل-رحمه الله-عندما كان يدخل مسجد بني مازن في البصرة ويكثر من الصلاة فيه، سُئل عن ذلك، فقَالَ:(إنه مسجد آبائي كما روي عن عبد الله بن الرومي)[٤].

---

[١] **((البصرة))**: مدينة بناها عتبة بن غزوان المازني لما كان عامل عمر بن الخطاب-رضي الله عنه، في سنة ١٧ ه، وهي بالعراق-البصرة حالياً-وقد بنيت بها المنازل وبني بها مسجد من قصب وأصبحت مدينة عظيمة ومناراً للعلم والعلماء وفيها كثير من المياه والبساتين، وهي في ارض مستويه لا جبال فيها وبساتينها متصلة كأنها بستان واحد. ينظر: البلدان، لأحمد بن إسحاق اليعقوبي: ١٧/١؛ الروض المعطار، الحميري، (ص١٠٥)

[٢] **((مرو العظمى))**: أشهر مدن خراسان وقصبتها وأقدمها وأكثرها خيراً، وأحسنها منظراً وأطيبها مخبراً، والنسبة إليها مروزي وبينها وبين نيسابور سبعون فرسخاً وبينها وبين سرخس ثلاثون فرسخاً، ومعنى مرو الحجارة البيض. ينظر: معجم البلدان، ياقوت الحموي، ١١٣/٥؛ آثار البلاد وأخبار العباد، لزكريا بن محمد القزويني، ٤٥٦/١؛ والمعجم الأوسط؛ للطبراني: ١٤١/٨.

[٣] **(الخِطَّةُ)**: "بِالكَسر" هي الأرضُ الَّتي يختطها الرجل لنفسه وهو يُعلِم عليها علامة بالخط ليُعلمَ أَنَّهُ قد أحتازها ليبنيها داراً، ينظر: إكمال الأعلام بتثليث الكلام، لمحمد بن عبد الله الجياني: ١٩١/١.

[٤] كانت منازل بني شيبان بالبصرة وباديتها، وقد كانت في الجاهلية قريبة المقام من العراق، فلما بنى عمر بن الخطاب- رضي الله عنه- البصرة مطلة على الصحراء لينزل بها العرب يستنشقون فيها هواء الصحراء ولا يستوخمون بهواء الريف، نزلت شيبان بتلك المدينة الحضرية الصحراوية فسكنوها، وسكنوا باديتها. وانتقل جده إلى خراسان والياً على سرخس من قبل الدولة الأموية، ولما قامت الدعوة العباسية عاون دعاتها، وانضم إلى صفوفهم، حتى أوذي من أجل ذلك، أما أبوه محمد بن

=

قَالَ صالح[١]: (وجيء بأبي حملاً من مرو، فتوفي أبوه ومحمد شاباً ابن ثلاثين سنة، فوليت أبي أمهُ. قَالَ أبي: وكانت قد ثقبت أُذني، فكانت أُمي تُصَّيرُ فيهما لؤلؤتين، فلما ترعرعتُ نزعتهما، فكانتا عندها، فدفعتهما إليَّ، فبعتهما بنحوٍ من ثلاثين دِرهماً)[٢].

كنيتهُ ولقبهُ

أمَّا كنيته: هو أبو عبد الله [٣].

وأما لقبهُ: فالإمام أحمد له ألقابٌ كثيرة منها: الإمام المبجل، وشيخ الإسلام[٤]، إمام أهل السُنة بلا مُدافع [٥]، وإمام المُحدثين، والناصِرُ للدين، والمناضُل عن السُنة، والصابرُ في

=

حنبل فقد كان قائداً وجندياً في جيش خراسان فقد وصفه ابن الجوزي عن الأصمعي بأنه كان قائداً. ينظر: تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، ٢١/١؛ سير أعلام النبلاء، الذهبي، ١٨٤/١١، مناقب الإمام أحمد لابن الجوزي، ١٥/١٢.

[١] صالح ابن الإمام أحمد بن محمد بن حنبل، أبو الفضل، القاضي (ت٢٧٠هـ)، ينظر: تاريخ الإسلام، الذهبي: ٣٤٣/٦.

[٢] ينظر: تاريخ الإسلام، الذهبي، ١٠١٠/٥؛ التقييد لمعرفة رواة السنن والاسانيد، لابن نقطة الحنبلي، ١٥٩/١؛ سير اعلام النبلاء: ١٧٩/١١.

[٣] ينظر: الطبقات الكبرى، لابن سعد: ٢٥٣/٧؛ الثقات لابن حبان: ١٢/٥، وتاريخ بغداد٤١٢/٤؛ وتاريخ الإسلام، الذهبي، ٦٤/٢٧؛ تهذيب التهذيب: ٧٢/١.

[٤] ينظر: سير اعلام النبلاء:١٧٧/١١، وطبقات الشافعية: ٢٣٦/٤.

[٥] ينظر: الأنساب، للسمعاني: ٢٧٥/٢؛ الاعتقاد، لا بن أبي يعلى: ٣٩/١؛ والانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار، ليحيى بن أبي الخير: ١٣٠/١؛ شرح الشفا، للقاري: ٥٤٥/٢؛ شمائل الرسول- صلى الله عليه وسلم، لأحمد بن عبد الفتاح: ٦/٢.

المحنة [١]، وقدوة أهل الحديث بلا مُنازع، وبه عُرِفَ صحيحُ الحديثِ من ضعيفهِ، والمجروحُ من المُعدل، ورابع المجتهدين المعول على قوله ورأيه وروايته [٢].

مولده: أجمعت المصادر على أنَّ الإمام أحمد ولِدَ في (ربيع الأول) "سنة أربع وستين ومئة" لهجرة النبي -صلى الله عليه وسلم- روي ذلك عن أولاد الإمام أحمد -رحمه الله- وهم صالح وعبد الله[٣] روايةً عن أبيهما، قَالَ صالح: سمعتُ أبي يقول: ((وُلِدت سنة أَربعٍ وستين ومئة في ربيع الأول))[٤]، وقَالَ عبد الله: ((قَالَ أبي: ولدتُ سنة أربع وستين ومئة في شهر ربيع الأول))[٥]. وكذا عند السبكي((ولد سنة أربع وستين ومائة ببغداد جئ به إليها من مرو حملاً))[٦].

وأيضاً ما نُقلَ عن ولده عبد الله انه قَالَ: سمعت أبي يقول: ((ولدتُ في شهر ربيع الأَول سنة أَربع وستين ومئة ببغداد)) [٧].

إذن الإمام أحمد (رحمه الله) أصل أبيه وجده من البصرة من قبيلة بني شيبان العربية، وكان ابوه يسكن مرو وجيء بالإمام احمد إلى بغداد حملاً فولد فيها.

---

[١] ينظر: تاريخ بغداد ٤/٤١٣.

[٢] ينظر: أبجد العلوم، للقنوجي: ٣/١٢٤.

[٣] عبد الله ابن الإمام أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، المتوفى سنة: (١٩٠هـ)، الإمام الحافظ الناقد، محدث بغداد. ينظر: تاريخ بغداد: ١١/١٢؛ سير أعلام النبلاء، للذهبي، ١٣/٥١٧.

[٤] حلية الأولياء؛ لأبي نعيم الأصبهاني: ٩/١٦٣، وينظر: تاريخ دمشق، لابن عساكر، ٥/٢٦٠.

[٥] حلية الأولياء، للأصبهاني، ٩/١٦٢. ينظر: تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، ٥/١٨١.

[٦] مناقب الإمام أحمد، لابن الجوزي، ١/١٢؛ وينظر: طبقات الشافعية الكبرى، للسبكي، ٢/٢٩.

[٧] ينظر: تاريخ بغداد، ٦/٩٠؛ تاريخ الإسلام، الذهبي، ٥/١٠١٠؛ التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح، للباجي: ١/٣٢٠.

أسرته وأولاده:

١. جدُّه حنبل بن هلال كان وليًا على سَرخس.

٢. والدهُ محمد، وهو من أجناد مرو، مات شابا، له نحو من ثلاثين سنة[١].

٣. أمَّه صفية بنت ميمونة بنت عبد الملك بن سوادة بن هند الشيباني[٢].

٤. "ابنُ عَمِّهِ حنبل بن إسحاق بن حنبل بن هلال الشيبانيّ، أبو علي، المتوفى سنة: (٢٧٣هـ)، من حفاظ الحديث. كان ثقة، له كتاب (التاريخ) وكتاب (الفتن) وكتاب (محنة الإمام أحمد بن حنبل)[٣].

زوجاته وأولاده

١. الزوجة الأولى: تزوج (عبّاسة بنت الفضل من العرب من الرَّبَض).

٢. الزوجة الثانية: تزوج (برَيْحانة بنت عَمّه).

٣. الثالثة: هي الجارية (حُسْن).

أولاده:

صالح بن أحمد[٤]

---

[١] ينظر: سير أعلام النبلاء: ١١/١٧٩؛ ومناقب الإمام أحمد ١/١٥.

[٢] ينظر: مناقب الإمام أحمد (ص ٢١).

[٣] ينظر: سير أعلام النبلاء، الذهبي، ١٣/٥١؛ طبقات الحنابلة، لابن أبي يعلى، ١/١٤٣، الأعلام للزركلي: ٢/٢٨٦.

[٤] صالح ابن الإمام أحمد بن محمد بن حنبل، أبو الفضل، القاضي (ت٢٧٠هـ)، أمه: (عباسة بنت الفضل) ينظر: تاريخ الإسلام، الذهبي: ٦/٣٤٣.

عبد الله بن أحمد[١]

زينب، الحسن والحسين، الحسن، محمد[٢]، سعيد[٣].

✓ وأشهر أولاده الذين نقلوا علم أبيهم في الحديث والفقه صالح وعبد الله، وأَمّا سعيد فقد وُلِّي قضاءَ الكوفة فيما بعد [٤].

صفاته الخَلْقِيَّة:

نصت كتب التراجم على أنَّ أحمد بن حنبل:((رجل حسن الوجه ربعة من الرجال، يخضب بالحناء خضابا ليس بالقاني في لحيته شعرات سود، ورأيت ثيابه غلاظا إلا أنها بيض ورأيته معتما وعليه إزار))[٥].

وقد وصفه تلميذه عبد الملك بن عبد الحميد الميموني بقوله: "ما اعلم اني رأيت أحدا انظف ثوبا ولا اشد تعاهدا لنفسه في شاربه وشعر راسه وشعر بدنه ولا انقى ثوبا وشدة بياض من احمد بن حنبل "[٦].

---

[١] عبد الله ابن الإمام أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، المتوفى سنة: (١٩٠هـ)، الإمام الحافظ الناقد، محدث بغداد، أمه: (ريحانة) ينظر: تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، (١٢/١١)؛ وسير أعلام النبلاء، الذهبي، (٥١٧/١٣)، وتاريخ الإسلام؛ للذهبي: (١٠٣٤/٥)، ومناقب الإمام أحمد: (١٤٢/١).

[٢] أُمُّهُمَا: (الجارية حُسن).

[٣] سعيد بن أحمد بن حنبل. قيل: (لما مات سعيد بن أحمد بن حنبل جاء إبراهيم الحربي إلى أحمد بن حنبل فقام إليه عبد الله فقال: تقوم إلى فقال: عبد الله لم لا أقوم ولله لو رآك أبي لقام إليك فقال: الحربي والله لو رأى ابن عينية أباك لقام إليه.. ينظر: أخبار القضاة: (١٩٩/٣)، طبقات الحنابلة: (٨٩/١).

[٤] ينظر: مناقب الامام احمد بن حنبل: (٤٠٩/١).

[٥] تاريخ بغداد؛ للخطيب: (٩٠/٦).

[٦] تاريخ الاسلام(١٠٢٣/٥) وسير اعلام النبلاء: (٢٠٨/١١) ومناقب الإمام أحمد: (٢٩٣/١).

المبحث الرابع

ترجمة الإمام أحمد بن حنبل العلمية

رحلاته في طلبه العلم:

ابتدأ الإمام أحمد (رحمه الله) في طلب العلم من شيوخ بغداد، فأول من أخذ عنه الحديث القاضي أبو يوسف[١]، ومن ثمَّ رحل إلى الكوفة وسمع من هُشيم بن بشير[٢]، كما قال ولده صالح:((سمعت أبي يقول: طلبت العلم وأنا ابن ست عشرة سنة، وأول سماعي من هُشيم سنة تسع وسبعين أي سنة **١٧٩**هـ، وسمعت من ابن المبارك في هذه السنة، وكتبت عن هُشيم ولزمناه سنة ثمانين وإحدى وثمانين وثنتين وثلاث، ومات في سنة ثلاث وثمانين، كتبنا عنه كتاب "الحج" نحواً من ألف حديث، وبعض التفسير، وكتاب "القضاء" وكتباً صغاراً[٣]، وسمع من ابن عُيينة[٤] سنة سبع وثمانين ومائة-وسافر إلى البصرة ومكة

---

[١] القاضي أبو يوسف: يعقوب بن إبراهيم بن حبيب الأنصاري الكوفي البغدادي المعروف بالقاضي أبي يوسف، المتوفى سنة: (**١٨٢**هـ)، تاريخ الإسلام: **٤/١٠٢١**، (**٤٤٧**) وسير أعلام النبلاء: **٨/٥٣٥**، (**١٤١**).

[٢] هشيم بن بشير بن أبي خازم أبو معاوية السلمي وأسم أبي خازم قاسم بن دينار، محدِّث بغداد، وحافظها، أبو معاوية السلمي مولاهم، الواسطي، والمتوفى سنة: (**١٨٣**هـ)، ينظر: تاريخ بغداد؛ للخطيب: (**٦/ ٩٠**)، ومناقب الإمام أحمد: (**١/ ٢٦**).

[٣] سيرة الإمام أحمد بن حنبل: (**١/ ٢٤**)، ومناقب الإمام أحمد، ابن الجوزي، (**١/ ٢٦**).

[٢] سفيان بن عيينة بن ميمون الهلالي، الكوفي، أبو محمد، المتوفى سنة: (**١٩٨**هـ)، محدث الحرم المكي، مفسر، فقيه: ينظر: تاريخ بغداد للخطيب: **١٠/ ٢٤٤**، (**٤٧١٧**)، وسير أعلام النبلاء، الذهبي: **٨/ ٤٥٤**، (**١٢٠**)؛ ومناقب الإمام أحمد: (**١/ ٢٩**).

والمدينة واليمن والشام، وكان الإمام أحمد (رحمه الله) غزير العلم وواسع المعرفة وكانت له مكانةٌ كبيرة عند العلماء، وقد رحل إلى أماكن متعددة وكتب عن علمائها.

ما جاء في حفظه:

وقَالَ عبد الله بن أحمد بن حنبل: سمعت أبا زرعة [١]، يَقولُ: كان أبوك يحفظ ألف ألف حديث فقيل له: وما يدريك؟ قَالَ: ذاكرته فأخذت عليه الأبواب [٢].

ثناء العلماء عليه:

يُعَدُّ أبو عبد الله أحمد بن حنبل ممَّن استفاضت شهرتهم بتوثيق وثناء الأئمة عليه، لذا سأكتفي بنقل بعض نصوص أهل **العلم في ذلك:**

- **قال الشافعي (رحمه الله)** [٣]: ((خرجت من العراق فما خلفت بالعراق رجلاً أفضل ولا أعلم ولا أتقى من أحمد بن حنبل)).
- **وقال مهنا بن يحيى الشامي(٢٤١هـ)** [٤]:((ما رأيت أحدا أجمع لكل خير من أحمد بن حنبل، وقد رأيت سفيان بن عيينة، ووكيعا، وعبد الرزاق، وبقية بن الوليد، وضمرة بن ربيعة، وكثيرا من العلماء؛ فما رأيت مثل أحمد بن حنبل في علمه وفقهه وزهده وورعه)).

---

[١] هو عبد الله بن عبد الكريم بن يزيد بن فروخ القرشي المخزومي أبو زرعة الرازي، المتوفى سنة: (٢٦٤هـ). ينظر: تاريخ دمشق، ابن عساكر، (٣٨/ ١١)؛ ينظر: تهذيب الكمال، المزي، (١٩/ ٩٤).

[٢] ينظر: تاريخ الإسلام، الذهبي، (١٨/ ٦٧).

[٣] ينظر: سير أعلام النبلاء، للذهبي، (١١/ ١٩٥).

[٤] ينظر: مناقب الإمام أحمد، لابن الجوزي، (١/ ١٨٩).

- **وقَالَ عبد الله بن أحمد[١]:** سمعت أبا زرعة، يَقولُ: ((كان أبوك يحفظ ألف ألف حديث فقيل له: وما يدريك؟ قَالَ: ذاكرته فأخذت عليه الأبواب)).
- **وقال عبد الله[٢]:**((سمعت أبي قَالَ: حفظت كل شيء سمعته من هُشيم، وهُشيم حي)).
- **وقَالَ سعيد بن عمرو البرذعي[٣]:** ((يا أبا زرعة[٤]؛ انت أعلم أم أحمد بن حنبل فقَالَ:(بل أحمد، قلت: وكيف علمت؟ قَالَ: وجدت كتبه ليس في أوائل الأجزاء ترجمة أسماء المحدثين الَّذين سمع منهم؛ فكان يحفظ كل جزء ممن سمعه، وأنا لا أقدر على هذا)).
- **وقَالَ أحمد بن سنان[٥]:**((ما رأيت يزيد بن هارون لأحد اشد تعظيماً منه لأحمد بن حنبل. لا رأيته أكرم أحداً مثله. وكان يقعده إلى جنبه ويوقره))[٦].
- **وقَالَ ابن راهويه[٧]:**((هو حجة بين الله وبين عباده في أرضه وكان يحفظ ألف ألف حديث وكانت مجالسته مجالسة الآخرة لا يذكر من أمر الدنيا شيئاً)) [٨].

---

[١] ينظر: تاريخ الإسلام، الذهبي، (١٨/٦٧).

[٢] ينظر: تاريخ بغداد، للخطيب، (١٦/ ١٣٠).

[٣] سعيد بن عمرو بن عمار أبو عثمان البرذعي، الإمام، الحافظ، رحال، جوال، مصنف. المتوفى سنة: (٢٩٢هـ)، ينظر: سير أعلام النبلاء، الذهبي، (١٤/٧٨).

[٤] ينظر: تاريخ الإسلام، الذهبي، (٥/ ١٠١٣)؛ مناقب الإمام أحمد، أبن الجوزي، (ص٧٥).

[٥] أحمد بن سنان بن أسد بن حبان، أبو جعفر الواسطي المتوفى سنة: (٢٥٩هـ)، تهذيب الكمال؛ للمزي، ١/ ٣٢٢، (٤٥).

[٦] ينظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم: (١/ ٢٩٧).

[٧] هو إسحاق بن مخلد بن إبراهيم التميمي، المروزي، نزيل نيسابور، المتوفى سنة: (٢٣٨هـ)، شيخ المشرق وسيد الحفاظ. ينظر: سير أعلام النبلاء، الذهبي، (١١/ ٣٥٩).

[٨] ينظر: تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، (٦/ ٩٠)؛ سير أعلام النبلاء، الذهبي، (١١/ ١٩٦)؛ مناقب الإمام أحمد، (ص١٥٦)؛ أبجد العلوم الوشي المرقوم في بيان أحوال العلوم، القنوجي، (٣/ ١٢٤).

- **وقال قتيبة بن سعيد:**((أحمد بن حنبل إمام الدنيا))[١].
- **وقال علي ابن المديني:**((ليس في أصحابنا أحفظ من أبي عبد الله أحمد بن حنبل، وبلغني أنه كان لا يحدث إلا من كتاب، ولنا فيه أسوة حسنة))[٢].
- **وقال أبو جعفر النفيلي**:((كان أحمد بن حنبل من أعلام الدين))[٣].
- **وقال البخاري:**((لما ضرب أحمد بن حنبل كنا بالبصرة، فسمعت أبا الوليد يقول: لو كان هذا في بني إسرائيل، لكان أحدوثة))[٤].
- **وقال أبو بكر المروذي:**((حضرت أبا ثور وقد سئل عن مسألة فقال: قال أبو عبد الله أحمد بن حنبل شيخنا وأمامنا فيها كذا وكذا))[٥].
- **وقال مهنا بن يحيى الشامي:**((ما رأيت أحدا أجمع لكل خير من أحمد بن حنبل، ولقد رأيت سفيان بن عيينة، ووكيعا، وعبد الرزاق، وبقية بن الوليد، وضمرة بن ربيعة، وكثيرا من العلماء، فما رأيت مثل أحمد بن حنبل في علمه وفقهه وزهده وورعه))[٦].
- **وقال علي بن خشرم:**((سمعت بشر بن الحارث: وسئل عن أحمد بن حنبل بعد المحنة فقال: أنا أسأل عن أحمد؟ ! إن ابن حنبل أدخل الكير، فخرج ذهبا أحمر))[٧].

---

[١] ينظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم: **١/ ٢٩٥**.

[٢] المصدر نفسه.

[٣] تاريخ دمشق لابن عساكر: **٥/ ٢٨٢**.

[٤] المصدر نفسه: **٥/ ٣١٤**.

[٥] تاريخ بغداد للخطيب: **٦/ ٩٠**.

[٦] تاريخ دمشق لابن عساكر: **٥/ ٢٨٣**.

[٧] المصدر نفسه: **٥/ ٢٨٧**.

- **وقال أحمد بن سعيد الدارمي:**((ما رأيت أسود الرأس أحفظ لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا أعلم بفقهه ومعانيه من أبي عبد الله أحمد بن حنبل))[١].
- **وقال أبو حاتم:**((إذا رأيتم الرجل يحب أحمد بن حنبل، فاعلموا أنه صاحب سنة))[٢].
- **وقال أحمد بن إبراهيم الدورقي:**((من سمعتموه يذكر أحمد بن حنبل بسوء، فاتهموه على الإسلام))[٣].

شيوخه:

أشهر شيوخه أو من روى عنهم: تتلمذ الإمام أحمد بن حنبل (رحمه الله) على يد العديد من الشيوخ فأخذ عنهم علم الحديث والرواية وكذلك السنن والفقه **وسأذكر أبرزهم:**

حنبل بن إسحاق [٤]،

محمد بن جعفر غُندَر[٥].

محمد بن يزيد [٦].

---

[١] تاريخ الإسلام للذهبي: **١٠١٣/٥**.

[٢] الجرح والتعديل لابن أبي حاتم: **٣٠٨/١**.

[٣] تاريخ بغداد للخطيب: **٩٠/٦**.

[٤] حنبل بن إسحاق بن حنبل بن هلال الشيبانيّ، أبو علي، المتوفى سنة: (**٢٧٣**هـ)، من حفاظ الحديث. ينظر: سير أعلام النبلاء، الذهبي، (**٥١/١٣**)؛ طبقات الحنابلة، ابن أبي يعلى، (**١٤٣/١**).

[٥] غُندَر: هو محمد بن جعفر الهذلي، أبو عبد الله الهذلي، المتوفى سنة: (**١٩٤**هـ)، ينظر: سير أعلام النبلاء، الذهبي، (**٩٨/٩**)؛ الطبقات الكبرى، ابن سعد، (**٢١٦/٧**).

[٦] محمد بن يزيد أبو إسحاق -الواسطي، الخولاني مولاهم، الإمام، الزاهد، الحافظ، المجود، المتوفى سنة: (**١٩١**هـ)، قال أحمد بن حنبل: كان ثبتاً في الحديث. وقال يحيى بن معين، وأبو داود، والنسائي: ثقة. ينظر: سير أعلام النبلاء، الذهبي، (**٣٠٣/٩**).

منصور بن سلمة الخزاعي[١].

وإسماعيل بن علية [٢].

وحماد بن خالد الخياط [٣].

وسفيان بن عُيينة[٤]،

وكيع بن الجراح [٥].

ومحمد بن ادريس الشافعي[٦].

---

[١] منصور بن سلمة بن عبد العزيز بن صالح الخزاعي، الحافظ، الناقد، الحجة، أبو سلمة الخزاعي، البغدادي، المتوفى سنة: (٢١٠هـ)، وثقه: يحيى بن معين، وغيره. وكان من أئمة هذا الشأن، بصيرا بالرجال والعلل. ينظر: سير أعلام النبلاء، الذهبي، (٩/ ٥٦٠).

[٢] إسماعيل بن علية مولى بنى أسد وهو إسماعيل بن إبراهيم بن سهم (وعُلية أمه)، المتوفى سنة: (١٩٣هـ) قال شعبة: إسماعيل بن علية سيد المحدثين، ينظر: مشاهير علماء الأمصار وأعلام فقهاء الأقطار لابن حبان.

[٣] حماد بن خالد أبو عبد الله الخياط مديني الأصل سكن بغداد وحدث بها، قال عنه أحمد بن حنبل (رحمه الله): كان حافظاً. وقال يحيى بن معين: هو ثقة. ينظر: تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، (٨/ ١٤٤).

[٤] سفيان بن عيينة بن ميمون الهلالي، الكوفي، أبو محمد، المتوفى سنة: (١٩٨ه)، محدث الحرم المكي، مفسر، فقيه: ينظر: تاريخ بغداد للخطيب: ١٠/ ٢٤٤، (٤٧١٧)، وسير أعلام النبلاء، الذهبي: ٨/ ٤٥٤، (١٢٠)؛ ومناقب الإمام أحمد: (١/ ٢٩).

[٥] وكيع بن الجراح بن مليح بن عدى الرؤاسي أبو سفيان، المتوفى سنة: (١٩٦هـ)، وكان ثقة مأمونا عالما رفيعا كثير الحديث حجة. ينظر: تاريخ الإسلام، للذهبي، ٤/ ١٢٣٠، (٣٤١)؛ مشاهير علماء الأمصار، لابن حبان ١/ ٢٧٢، (١٣٧٤).

[٦] محمد بن إدريس بن العباس، أبو عبد الله الشافعي، المتوفى سنة: (٢٠٤هـ)، إمام عصره وفريد دهره، قال أحمد بن حنبل: ما أحد يحمل محبرة من أصحاب الحديث إلا وللشافعي عليه سنة. ينظر: تاريخ بغداد، (١/ ٤١٣)؛ تاريخ دمشق، ابن عساكر، (٥١/ ٢٦٧).

وهُشيم[١]،

يزيد بن هارون [٢]،

تلاميذه:

أو من روى عنه: لمَّا بلغ الإمام أحمد بن حنبل ما بلغ من العلم والدين المتين والشهرة الواسعة، أقبل إليه طلبة العلم من فجاج الأرض؛ لينهلوا من علمه، فكان له تلامذة كثيرون، وكان من أبرزهم:

البخاري[٣]، ومسلم[٤]، وأبو داود[٥]، وصالح[٦]،

---

[١] هشيم بن بشير بن أبي خازم أبو معاوية السلمي وأسم أبي خازم قاسم بن دينار، محدِّث بغداد، وحافظها، أبو معاوية السلمي مولاهم، الواسطي، والمتوفى سنة: (١٨٣هـ)، ينظر: تاريخ بغداد؛ للخطيب: (٦/ ٩٠)، ومناقب الإمام أحمد: (١/ ٢٦).

[٢] زيد بن هارون بن زاذي بن ثابت السلمي، أبو خالد الواسطي، المتوفى سنة: (٢٠٦ه)، وكان إمامًا متقنًا وثّقه الجم الغفير. ينظر: تهذيب الكمال؛ للمزي: ٣٢/ ٢٦١، (٧٠١٦).

[٣] البخاري: هو أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري الجعفي، المتوفى سنة: (٢٥٦هـ) محدث حافظ فقيه مؤرخ صاحب الصحيح. ينظر: تهذيب الكمال؛ للمزي، ٢٤/ ٤٣٠، (٥٠٥٩)، تاريخ الإسلام؛ للذهبي: ٦/ ٣٩٥، (٣٨٧).

[٤] مسلم: مسلم بن الحجاج بن مسلم أبو الحسين القشيري النيسابوري الحافظ، صاحب الصحيح الإمام المبرز والمصنف. ينظر: تاريخ دمشق، لابن عساكر، (٥٨/ ٨٥)؛ طبقات الحنابلة: (١/ ٣٣٧).

[٥] أبي داود: سليمان بن الأشعث بن إسحاق الإمام الجليل أبو داود السجستانى الأزدى، المتوفى سنة: (٢٧٥هـ)، ينظر: تاريخ الإسلام؛ للذهبي: ٦/ ٥٥٠، (٢٠٩).

[٦] صالح ابن الإمام أحمد بن محمد بن حنبل، أبو الفضل، القاضي (ت٢٧٠هـ)، ينظر: تاريخ الإسلام، الذهبي: (٦/ ٣٤٣.

وعبد الله[١]

أولاد الإمام أحمد، وحنبل بن إسحاق [٢]، وابن مهدي[٣]، وأبو القاسم البغوي[٤].

مؤلفاته

كان الإمام أحمد (رحمه الله) لا يرى وضع الكتب، وينهى عن كتابة كلامه ومسائله، ولو لا ذلك، لكانت له تصانيف كثيرة.

١. (المسند)؛ وهو ثلاثون ألف حديث، وكان يقول لابنه عبد الله: احتفظ بهذا "المسند"، فإنه سيكون للناس إماماً[٥].
٢. (التفسير) وهو مائة وعشرون ألفا.
٣. (الناسخ والمنسوخ).
٤. (التاريخ).
٥. (حديث شعبة).
٦. (المقدم والمؤخر في القرآن).

---

[١]عبد الله ابن الإمام أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، المتوفى سنة: (١٩٠هـ)، الإمام الحافظ الناقد، محدث بغداد. ينظر: تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، (١٢/١١)؛ سير أعلام النبلاء، للذهبي، (٥١٧/١٣).

[٢] حنبل بن إسحاق بن حنبل بن هلال الشيبانيّ، أبو علي، المتوفى سنة: (٢٧٣هـ)، ينظر: سير أعلام النبلاء، الذهبي، (٥١/١٣)؛ طبقات الحنابلة، لابن أبي يعلى، (١٤٣/١).

[٣] عبد الرحمن بن مهدي بن حسان بن عبد الرحمن العنبري، المولود سنة: ١٣٥هـ، والمتوفى سنة: (١٩٨هـ)، وكان ثقة كثير الحديث، ينظر: سير أعلام النبلاء، الذهبي، (١٩٣/٩)؛ الطبقات الكبرى، ابن سعد، (٢١٨/٧).

[٤] ينظر: تاريخ الإسلام، الذهبي، (٣٢٣/٧).

[٥] ينظر: جامع المسانيد؛ لابن الجوزي: (٥/١).

٧. (جوابات القرآن).

٨. (المناسك) الكبير والصغير [١].

وقال الذهبي: وكتاب (الإيمان) ، وكتاب (الأشربة)، ورأيت له ورقة من كتاب (الفرائض)[٢].

[١] ينظر: مناقب الإمام أحمد، ابن الجوزي، (٢٦١)؛ وتهذيب الكمال؛ للمزي، (١٤/ ٢٩٠).

[٢] ينظر: سير اعلام النبلاء، (١١/ ٣٢١).

الفصل الثاني

سؤالات مهنا بن يحيى الشامي للإمام أحمد بن حنبل(الدراسة)

المبحث الأول: إعلال الحديث بالنكارة، وفيه عشر مسائل، .

المبحث الثاني: إعلال الحديث؛ بالوضع، وفيه ست مسائل.

المبحث الثالث: إعلال الحديث بالتدليس، وفيه خمس مسائل.

المبحث الرابع: إعلال الحديث بالتصحيف، وفيه مسألة واحدة.

المبحث الخامس: إعلال الحديث بالتفرد، وفيه مسألة واحدة

المبحث السادس: إعلال الحديث بالتلقين، وفيه مسألة واحدة.

المبحث السابع: إعلال الحديث القلب، وفيه مسألة واحدة.

المبحث الثامن: إعلال الحديث باختلاط الراوي، وفيه مسألتين.

المبحث التاسع: تعارض الوصل والإرسال، وفيه مسألة واحدة.

المبحث العاشر: المذاكرة، وفيه مسألة واحدة.

المبحث الحادي عشر: إعلال الحديث بالجهالة، وفيه مسألة واحدة.

المبحث الثاني عشر: إعلال الحديث وإن تعددت طرقه؛ لنكارتها جميعاً، وفيه مسألة واحدة .

المبحث الثالث عشر: إعلال الحديث بالمخالفة، وفيه أربعة مسائل .

المبحث الرابع عشر: إعلال الحديث؛ نقد المتن، وفيه مسألتين.

المبحث الخامس عشر: التوقف في تعليل الحديث، وفيه ثلاث مسائل.

المبحث السادس عشر: إعلال الحديث؛ بسلوك الجادة وفيه مسألة واحدة.

المبحث السابع عشر: تصحيح الوجهين، وفيه مسألتين.

المبحث الثامن عشر: تقديم الكتاب، وفيه مسألة واحدة.

المبحث التاسع عشر: إعلال الحديث؛ لكثرة خطأ الراوي، وفيه مسألة واحدة.

المبحث الأول
إعلال الحديث بالنَّكارة

وفيه عشر مسائل:

المسألة الأولى: إعلال الحديث بالنكارة؛ لتفرد من تكلِّم فيه في رفعه:

قال مهنا: ((سألت أحمد قلت: حدثني أبو خيثمة: حدثنا محمد بن الحسن المديني[١]: حدثنا مالك بن أنس، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، قالت: قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: ((فتحت المدائن بالسيف، وفتحت المدينة بالقرآن)).

فقال: (هذا منكر. قلت: لم تسمع هذا من حديث مالك، ولا من حديث هشام؟. قال: لا))[٢].

تخريج الحديث: أخرجه أبو خيثمة[٣]، وابن المقرئ[٤] والبزار[٥]، وأبو يعلى[٦]

---

[١] محمد بن الحسن بن زبالة المخزومي المديني. التاريخ الكبير للبخاري: ١/٦٧،(١٥٤).

[٢] المنتخب من علل الخلال١/١٤٠مسألة(٦٨). جاء في تنقيح التحقيق؛ لابن عبد الهادي ٤/٦١٠: (قال أحمد بن حنبل: هذا حديث منكر، لم يسمع من حديث مالك ولا هشام، إنما هذا قول مالك، لم يروه عن أحد، قد رأيت هذا الشيخ- يعني محمَّد بن الحسن، وكان كذَّابًا)، والصحيح عن الإمام أحمد هو كما في الأعلى، وأما هذا الكلام ففيه خلط بين كلام الإمام أحمد وبين كلام ابن معين، كما جاء في المنتخب من علل الخلال، وسيأتي معنا قول ابن معين.

[٣] في تأريخه١/ ٣٦٤.

[٤] في معجمه(٣٩).

[٥] كما في كشف الأستار(١١٨٠).

[٦] في معجم شيوخه (١٧٣).

والعقيلي[١]، وابن عدي[٢]، والخليلي[٣] والبيهقي[٤]، واورده ابن الجوزي[٥]، جميعهم من طريق محمد بن الحسن بن زبالة عن مالك، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة مرفوعًا به.

اورده الذهبي من طريق مقدام بن داود الرعيني، عن ذؤيب بن عمامة، قال حدَّثنا مالك عن هشام، عن أبيه، عن عائشة [٦].

واورده ابن حبان من طريق محمد بن موسى بن مسكين أبي غزية عن مالك، عن هشام ابن عروة، عن أبيه، عن عائشة، مرفوعاً[٧].

واورده الدار قطني في العلل عن طريق أبو غسان محمد بن يحيى، مقرونًا برواية محمد بن الحسن بن زبالة عن مالك به[٨]، وأبو غسَّان ثقة[٩].

---

[١] في الضعفاء٤/٥٨.

[٢] في الكامل٧/ ٣٧٠.

[٣] في الإرشاد ١/ ١٦٩.

[٤] في الشعب(١٤٠٧)

[٥] في الموضوعات٢/ ٥٩٦ (١١٦٧).

[٦] ولفظه: (افتتحت أم القرى بالسيف والمدينة بالقرآن)، ميزان الاعتدال: ٢/٣٣، ولسان الميزان٤/ ٤٣٠.

[٧] ولفظه: (كل البلاد فتحت بالسيف والرمح، وفتحت المدينة بالقرآن) شعب الايمان: ٢/٥٣١، (١٣٤٢)، والمجروحين لابن حبان ٢/ ٢٨٩.

[٨] ذكر روايته الدارقطني في العلل١٥/ ٢٧.

[٩] قال الحافظ ابن حجر في التقريب١/ ٥١٣: (محمد بن يحيى بن علي بن عبدالحميد الكناني أبو غسان المدني ثقة لم يصب السليماني في تضعيفه من العاشرة).

الدراسة: وقع التعليل في هذا الحديث هل هذا من قول مالك؟ أو من قول النبي –صلى الله عليه وسلم–، وإذا كان من قول مالك من الذي رفعه إلى النبي –صلى الله عليه وسلم–، وما سبب نكارة هذا الحديث!؛ وهل أنَّ راويه حدَّث بما لا يُعرف عن المشهورين من رواية المشهورين عنهم بالرواية؟.

ويمكن الاجابة عن هذا التساؤلات من خلال دراسة الحديث بصورة توضيحية وهي على وجهين:

أمَّا الأول: فتفرَّد محمد بن الحسن بن زبالة[١] المديني[٢] بهذا الخبر، وهو لا يحتمل تفرده؛ لشدَّة ضعفه[٣]، حتَّى أنَّ ابن معينٍ كذَّبه!

---

[١] محمد بن الحسن بن زبالة المخزومي المديني. اتفق الأئمة المتقدمون والمتأخرون على إنكار حديثه كما صرح به أبو عبد الله احمد بن حنبل في الموضوعات لابن الجوزي: **٢/٢١٧، (٤٥٣)**، وابن معين في تاريخه؛ للدوري**٣/٢٢٧،(١٠٦٠)**، والبخاري في تاريخه: **١/٦٧،(١٥٤)** والنسائي في الضعفاء: **١/٩٢،(٥٣٥)**، وابن عدي في الكامل: **٧/٣٧٣**، والدار قطني في علله: **١٥/٢٧**، وابن حجر في المطالب العالية**٧/١٤٤**. وغيرهم من الأئمة النقاد.

[٢] هناك ثمة فرّق بين "المدني والمديني" ومن فرَّق بينهما الإمام البخاري "رحمه الله تعالى" حيث قال "المديني" هو الذي أقام بالمدينة ولم يفارقها، و"المدني" الذي تحول عنها وكان منها. الانساب؛ للسمعاني: **١٢/١٥٣**. وقد اختلف في نسبته فمنهم من نسبه إلى "المديني" والبعض الآخر نسبه إلى "المدني" ومن نسبه إلى "المديني" هم الإمام النسائي، والعقيلي في الضعفاء: **٤/٥٨**، وابن عدي في الكامل: **٧/٣٧٢**، وأما من نسبه إلى "المدني" هم ابن معين في تاريخه للدوري: **٣/٢٢٧**، والمزي في تهذيب الكمال: **٢٥/٦١**، والذهبي في الكاشف: **٢/١٦٤**.

[٣] متفقٌ على جرحه والطعن فيه، حتَّى أنَّ أبا داود وابن معين وابن صالح المصري كذَّبوه، ينظر في ذلك: تاريخ البخاري الكبير**١/١٥٤**، وأحوال الرجال للجوزجاني**١/٢٥١**، والضعفاء؛ للعقيلي**٤/٥٨**، والجرح والتعديل؛ لابن أبي حاتم**٧/١٢٣**، والمجروحين؛ لابن حبان**٢/٢٧٤**، والكامل؛ لابن عدي: **٣/٥٥**، =والكاشف؛ للذهبي**٣/٢٣١**، وتهذيب الكمال؛ للمزي**٢٥/٦٧**. وتذهيب التهذيب؛ لابن حجر**٣/٦٥**.

وقد أوضح مهنا وجه تلك النكارة بسؤاله الآخر: لم تسمع هذا من حديث مالك ولا من حديث هشام؟ فقال: لا. أي ليس لمحمد بن الحسن متابع عن مالك، ولا عن هشام، وحيث إنه لا يحمل منه هذا التفرد عن مالك عن هشام، ومالك إمام حافظ مكثر صاحب أصحابًا اعتنوا بحديثه وجمعوه وضبطوه، فدل ذلك على نكارة الحديث واتهامه به[١].

وقد توبع محمد بن الحسن على روايته متابعات لا قيمة لها، حتَّى قال العقيلي: (لا يتابعه إلا من هو مثله أو دونه)[٢].

والمتابعة الأولى جاءت من طريق: ذؤيب بن عمامة، وهذه متابعة لا قيمة لها، قال الذهبي:(هذا منكر مما تفرد به ذؤيب)[٣].

وقال الحافظ ابن حجر: (هذا منكر تفرد به ذؤيب، وهذا الحديث معروف بمحمد بن الحسن بن زبالة عن مالك وهو متروك متهم وكأن ذؤيبا إنما سمعه منه فدلسه عن مالك)[٤].

وأما المتابعة الثانية: واورده ابن حِبَّان، عن أبي غزية، ع عن مالك، عن هشام ابن عروة، عن أبيه، عن عائشة [٥].

---

[١] ينظر: منهج الإمام أحمد في إعلال الحديث ١/ ١٨٩.

[٢] المنتخب من علل الخلال ١/ ١٤٠ مسألة(٦٨) وقال كما في سؤالات ابن الجنيد ٣٩٠ مسألة (٤٨٦): (وسمعت يحيى بن معين يقول: محمد بن الحسن بن زبالة المديني ليس بشيء، روى عن مالك عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة قالت: قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: ((**فتحت المدينة بالقرآن وفتحت المدائن بالسيف**))، قال يحيى: هذا كذاب، ليس بشيء، أصحاب مالك يروونه من كلام مالك).

[٣] ميزان الاعتدال: ٢/ ٣٣.

[٤] لسان الميزان ٤/ ٤٣٠.

[٥] المجروحين لابن حبان ٢/ ٢٨٩.

قال الدارقطني: (وهم فيه أبو حاتم، أو من حدثه به، لأن هذا الحديث لم يروه أبو غزية، عن مالك، إنما رواه محمد بن الحسن بن زبالة المخزومي، عن مالك)[١]. وقال البيهقي: (لم يثبت لضعف رواتها)[٢].

- **وأما الثالثة:** والتي هي من طريق أبي غسان محمد بن يحيى، عن مالك به[٣].
- وأبو غسَّان ثقة[٤]، ولكن لا يعرف هل صحَّ الإسناد إليه أم لا؟ والأقرب أنَّه لم يصح، وقد نص الدارقطني –نفسه– وغيره ممن الأئمة أنَّ الحديث حديث ابن زبالة، لا يعرف أنَّ أحدًا رواه غيره، فمثل هذه المتابعات هي وليدة الخطأ، قال الدارقطني بعد أن ذكر هذه المتابعة: (وغيرهم يرويه عن مالك، من قوله بغير إسناد وهو الصواب)[٥].
- وقال البزار(**٢٩٢**هـ): (تفرد به ابن زبالة وقد تكلم فيه بسبب هذا)[٦].
- وقال العقيلي(**٣٢٢**هـ): بعد أن ضعَّف محمد بن الحسن وساق له الحديث منكرًا عليه روايته له: (لا يُتابعه إلاَّ من هو مثله، أو دونه)[٧].
- وساق ابن الجوزي(**٥٩٧**هـ) الحديث في جملة الموضوعات وعقب عليه حيث قال: (قد رأيت هذا الشيخ يعني مُحمد بن الْحسن كَان كذابا)[٨].

---

[١] تعليقات الدارقطني على المجروحين لابن حبان: **٢٤٩**.

[٢] في الشعب: **٢/ ٥٣١**،(**١٣٤٢**).

[٣] العلل للدار قطني: **١٥/ ٢٧**.

[٤] قال الحافظ ابن حجر في التقريب**١/ ٥١٣**: (محمد بن يحيى بن علي بن عبدالحميد الكناني أبو غسان المدني ثقة لم يصب السليماني في تضعيفه من العاشرة).

[٥] العلل**١٥/ ٢٧**.

[٦] كما في كشف الأستار**٢/ ٥٠**.

[٧] الضعفاء؛ للعقيلي**٤/ ٥٨**مسألة ترجمة(**١٦٠٩**).

[٨] الموضوعات لابن الجوزي **٢/ ٢١٧**.

وأمَّا الثاني: فإنَّ الصحيحَ في هذا الخبر هو قول مالك موقوفًا عليه، قال يحيى بن معين رحمه الله: (إنما كان هذا قول مالك، ولم يكن يرويه عن أحد)[١].

- هذا، وقد أنكر الأئمة هذا الحديث على محمد بن الحسن، واتهموه بوضعه واختلاق اسنادٍ له وجعله حديثًا مرفوعًا، قال ابن معين في سؤال مهنا له: (ليس بصحيح، قد رأيت أنا هذا الشيخ -يعني: محمد بن الحسن- وكان كذّاباً، وكان رجلاً سخيّاً. قلت: يُروى عنه الحديث؟ قال: لا، هو كذاب. وقال: إنما كان هذا قول مالك، ولم يكن يرويه عن أحد)[٢].
- ونصَّ الساجي(**٣٠٧**هـ) أن محمد بن الحسن قد وضع حديثا على مالك ووضع كتاب مثالب الأنساب فجفاه أهل المدينة، وأظنه هذا الذي نحن تكلم فيه[٣].
- وقال ابن حبان(**٣٥٤**هـ) عقب ترجمته:(يروي عن مالك والدارودي روى عنه أبو خيثمة وأهل العراق كان ممن يسرق الحديث ويروي عن الثقات ما لم يسمع منهم من غير تدليس عنهم)[٤].
- وساقه ابن عدي(**٣٦٥**هـ) في جملة المنكرات التي حدَّث بها ابن زبالة إذ قال:(وابن زبالة هذا له غير ما ذكرت وأنكر ما روى حديث هشام بن عروة فتحت القرى بالسيف)[٥].

---

[١] الضعفاء؛ للعقيلي **٤/٥٨** مسألة ترجمة(**١٦٠٩**).

[٢] المنتخب من علل الخلال **١/١٤٠**.

[٣] تهذيب التهذيب **٩/١١٧**.

[٤] المجروحين لابن حبان (ص: **٢٤٩**).

[٥] الكامل في ضعفاء الرجال **٧/٣٧٣**.

- وقال الدارقطني(**٣٨٥**هـ): (رواه محمد بن الحسن بن زبالة المخزومي، وأبو غسان محمد بن يحيى، عن مالك، عن هشام، عن أبيه، عن عائشة، مرفوعًا، وغيرهم، يرويه، عن مالك، من قوله بغير إسناد وهو الصواب) [١].
- وقال أبو يعلى الخليلي(**٤٤٦**هـ) عقب الحديث:(لم يروه عن مالك، إلا محمد بن الحسن بن زبالة، وليس بالقوي، لكن أئمة الحديث قد رووا عنه هذا، وقالوا: هذا من كلام مالك بن أنس نفسه) [٢]. وقال البيهقي(**٤٥٨**هـ): (لم يثبت؛ لضعف رواته، والله أعلم)[٣].
- وقال البوصيري: (رواه أبو يعلى مرسلا بسند ضعيف، لضعف محمد بن الحسن المخزومي، وإنما هو قول مالك، جعله محمد بن الحسن مرفوعا وأبرز له إسنادا، وقد رواه غير محمد بن الحسن فزاد في الإسناد عائشة)[٤]. وقال الحافظ ابن حجر: (تفرد به محمد بن الحسن، وكان ضعيفا جدًا، وإنما هذا قول مالك، فجعله محمد بن الحسن مرفوعًا، وأبرز له إسنادًا) [٥].

---

[١] علل الدارقطني **١/ ١٣٩**.

[٢] وقد اعتذر الخليلي لمحمد بن الحسن في روايته لهذا الحديث بعد أن استنكره منها قائلاً: (فعساه قرئ على مالك حديث آخر عن هشام بن عروة، فظنَّ هذا أن ذلك من كلام النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم، فحمله على ذلك. ومثل هذا قد يقع لمن لا معرفة له بهذا الشأن، ولا إتقان). الإرشاد في معرفة علماء الحديث للخليلي **١/ ١٧٠**.

[٣] شعب الإيمان**٢/ ٥٣١**.

[٤] إتحاف الخيرة المهرة**٣/ ٢٥٣**.

[٥] المطالب العالية**٧/ ١٤٤**.

- وذهب محمد طاهر بن علي الصديقي(٩٨٦هـ) إلى ما ذهب إليه أبي عبد الله أحمد بن حنبل حيث قال: (هو قول مالك ورفعه منكر)[١].
- ولشدَّة نكارة الحديث واتهام الأئمة لمحمد بن الحسن بن زبالة، وذكره ابن الجوزي في موضوعاته[٢]، وكذا السيوطي[٣].
- ولعل أصلح الطرق التي جاءت في هذا الحديث كما صرح الحافظ السيوطي في كتابه (اللآلىء المصنوعة): هو من طريق إبراهيم بن حبيب بن الشهيد قال حدثنا مالك بن أنس عن هشام بن عروة) وإبراهيم بن حبيب من رجال النسائي[٤]. لكن الصواب هو ما ذهب إليه الحافظ أبو عبد الله أحمد بن حنبل وغيره.
- فالحديث منكرٌ بل موضوع كما نصَّ على ذلك الأئمة، والمتهم به محمد بن الحسن بن زبالة كما بيَّناه في الدراسة.

وأما عن حكم الإمام أحمد على الحديث بالنكارة: فإنّ السبب في تعليل الإمام أحمد بالنكارة؛ لإنَّ الحديث لا يصح مرفوعًا، وإنَّ رفعه منكر وهو من قول مالك بن أنس موقوفًا عليه كما صرح به الإمام أحمد بن حنبل برواية مهنا؛ وللقرائن التي ذكرتُها ومنها:

- تفرَّد محمد بن الحسن بهذا الخبر، وهو لا يحتمل تفرده؛ لشدَّة ضعفه.
- اتفاق الأئمة المتقدمين والمتأخرين كالإمام ابن معين البخاري والبزار، والساجي وابن عدي وابن حبان والدارقطني وأبي يعلى الخليلي والبيهقي وابن الجوزي والذهبي وابن

---

[١] تذكرة الموضوعات للفتني (ص: ٧٦).

[٢] في الموضوعات٢/٥٩٦ (١١٦٧).

[٣] اللآلىء المصنوعة في الأحاديث الموضوعة ٢/١٠٧.

[٤] المصدر نفسه.

حجر على ضعف محمد بن الحسن بن زبالة وعلى نكارة حديثه وخاصةً عن مالك. والله أعلم.

- **ومما يتضح لنا:**
- أنَّ الأئمة قد يطلقون النكارة ويريدون ما ليس له أصل.
- إنَّ الأئمة قد ينصون على أنَّ فلانًا تفرد بالحديث، على الرغم من وجود من يتابعه؛ لأنَّ هذه المتابعات وليدة الخطأ، أو سرقها الضعفاء، لذا لا يلتفتون إليها، إذ ليس عليها تعويل.

المسألة الثانية: إعلال الحديث؛ بالنكارة؛ لتفرد من لا يحتج بخبره، وإنما يكتب للاعتبار:

قال مهنا:((وسألت أحمد عن علي بن عابس(١) يحدث عنه الحماني، عن أبي فزارة(٢)، عن أبي صالح مولى أم هانىء، عن أم هانىء، قالت: قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم- :((استقيموا لقريش" _مثل حديث ثوبان؟ وحديثه قال: استقيموا لقريش ما استقاموا لكم فإن لم يستقيموا لكم فاحملوا سيوفكم على عواتقكم، فأبيدوا خضراءهم فإن لم تفعلوا فكونوا زراعين أشقياء، وكلوا من كد أيديكم)).

فقال:((ليس بصحيح، هو منكر)) (٣).

---

(١)علي بن عابس الأسدي الأزرق الكوفي الملائي، هذا الراوي متكلم فيه، وقد ضعَّفه ابن معين في تأريخه برواية الدوري: (٤٤٦/٣)، والجوزجاني في أحوال الرجال: (٨٣/١)، والنسائي، والأزدي، في ميزان الاعتدال: (١٣٤/٣)، وقال ابن حبان عنه في المجروحين: (١٠٥/٢): (كان ممن فحش خطؤه وكثر وهمه فيا يرويه فبطل الاحتجاج به). وقال ابن عدي في الكامل: (٣٢٤/٦): (ولعلي أحاديث حسان ويروي عن أبان بن تغلب وعن غيره أحاديث غرائب، وهو مع ضعفه يكتب حديثه)، وقال الدارقطني عند البرقاني في سؤالاته: (٥٢/١): (يعتبر به). وقال الذهبي في ديوان الضعفاء: (٢٨٤/١): (ضعفوه)

(٢) راشد بن كيسان العبسي، أبو فزارة الكوفي، وثقه ابن معين وأبو حاتم، في الجرح والتعديل: (٤٨٥/٣)، وقال أبو زرعة: (حديث ابى فزارة ليس بصحيح)، قال ابن حبان في الثقات: (٣٠٣/٦): (مستقيم الحديث إذا كان فوقه ودونه ثقة مشهور فأما مثل أبي زيد الذي لا يعرفه أهل العلم فلا). وقال مغلطاي في الإكمال(٣٠٨/٤): (كأنه، والله أعلم، يريد حديث "الوضوء بالنبيذ"، وهو بناء منه على أن أبا فزارة الذي هو هناك هو: راشد بن كيسان، هذا وكأنه أشبه).

(٣) المنتخب من علل الخلال ١٦٣/١ مسألة(٨٣).

- **تخريج الحديث:** أخرجه أبو بكر الخلال[١].

وجه الإعلال عند الإمام أحمد بن حنبل برواية مهنا: أعلَّ الإمام أحمد حديث علي بن عابس بالنكارة، وذلك أنَّ علي ممَّن لا يحتمل تفرده بهكذا خبر عن أبي فزارة، وهذا الراوي متفقٌ على جرحه والطعن فيه[٢]، حتَّى أنَّ ابن عدي قد وصف رواياته بالغرائب من غير رواية ابان بن تغلب[٣]، وإنكار الحديث على علي بن عابس؛ لأنَّه ضعيف عند أهل العلم ولا يحتج بروايته، بل وصفه ابن حبان ممن فحش خطؤه وكثر وهمه[٤]، وروايته عن أبي فزارة تحتاج إلى مراجعة لأن أبا فزارة وثقه غير واحد من الأئمة[٥].

---

[١] في السنة: ١/١٢٧.

[٢] ضعَّفه ابن معين في تأريخه برواية الدوري: (٣/٤٤٦)، والجوزجاني في أحوال الرجال: (١/٨٣)، والنسائي، والأزدي، في ميزان الاعتدال: (٣/١٣٤)، وقال ابن حبان عنه في المجروحين: (٢/١٠٥): (كان ممن فحش خطؤه وكثر وهمه فيا يرويه فبطل الاحتجاج به). وقال ابن عدي في الكامل: (٦/٣٢٤): (ولعلي أحاديث حسان ويروي عن أبان بن تغلب وعن غيره أحاديث غرائب، وهو مع ضعفه يكتب حديثه)، وقال الدارقطني عند البرقاني في سؤالاته: (١/٥٢): (يعتبر به). وقال الذهبي في ديوان الضعفاء: (١/٢٨٤): (ضعفوه)

[٣] قال ابن عدي في الكامل: (٦/٣٢٤): (ولعلي أحاديث حسان ويروي عن أبان بن تغلب وعن غيره أحاديث غرائب، وهو مع ضعفه يكتب حديثه).

[٤] قال ابن حبان عنه في المجروحين: (٢/١٠٥): (كان ممن فحش خطؤه وكثر وهمه فيا يرويه فبطل الاحتجاج به).

[٥] وثقه ابن معين وأبو حاتم، في الجرح والتعديل: (٣/٤٨٥)، والدار قطني في تهذيب الكمال: ٩/١٣، قال ابن حبان في الثقات: (٦/٣٠٣): (مستقيم الحديث إذا كان فوقه ودونه ثقة مشهور فأما مثل أبي زيد الذي لا يعرفه أهل العلم فلا).

لذلك قد استغرب ابن عدي لهذه الرواية[١]، فالضعف والنكارة بينةٌ على حديثهم، أمَّا استغرابهم من رواية علي بن عابس من حيث العموم، فروايته لحديث فرد غريب مظنة للخطأ والوهم؛ إذْ لا يحتمل تفرده. سيما وأنَّ علي بن عابس لا يحتج بحديثه ولكن يكتب للاعتبار[٢]، وإن سبب إنكار الإمام أحمد لهذا الحديث لأجل علي بن عابس، الذي لم أجد ما يشفع له من متابعة لهذه الرواية لذلك أعلها بالنكارة.

وأما عن حكم الإمام أحمد على الحديث بالنكارة: فإنَّ حديث علي بن عابس منكرٌ كما قال أحمد بن حنبل؛ لتفرد علي بن عابس به، وهو ممن لا يحتمل تفرده عن أبي فزارة، ذلك أنَّه لم يتابع عليه متابعة يُعتدُّ بها؛ لذا حكم عليه الأئمة بتفرده بالحديث، ويعد من جملة منكراته وقد كشف لنا ابن عدي أن أحاديثه معولة بالغرابة[٣]، ومن هنا يتبيَّن أنَّ الحُذّاق الأئمة الأوائل لشدَّة ممارستهم ومعرفتهم بالرجال وأحاديث كل واحدٍ منهم لا يخفى عليهم نكارة الحديث من صلاحه، إلا أنَّ عبارتهم قد تقصر في بيان العلة التفصيلية المستفيضة.

---

[١] في الكامل: (٦/ ٣٢٤).

[٢] قال الدارقطني عند البرقاني في سؤالاته: (١/ ٥٢): (يعتبر به).

[٣] في الكامل: (٦/ ٣٢٤).

المسألة الثالثة: إعلال الحديث بالنكارة؛ لضعف راويه، ونكارة روايته على الشيخ خاصة:

قال مهنا: ((سألت أحمد، عن حديث خلف بن خليفة، عن حميد الأعرج، عن عبد الله بن الحارث، عن عبد الله بن مسعود، عن النبي-صلى الله عليه وسلم-: **(كلم الله موسى وعليه جبة من صوف))**.

فقال: ((منكر ليس بصحيح؛ أحاديث حميد عن عبد الله بن الحارث منكرة))[١].

تخريج الحديث:

أخرجه سعيد بن منصور[٢]، والترمذي عن علي بن حجر [٣].

والبزار عن بشر بن معاذ العقدي، والحسن بن عرفة[٤] وأبو يعلى عن أحمد بن حاتم[٥] والحاكم عن عمر بن حفص بن غياث[٦] جميعهم عن خلف بن خليفة، عن حميد الأعرج، عن عبد الله بن الحارث، عن ابن مسعود، عن النبي صلى الله عليه وسلم.

- **الدراسة:** ففي هذا الحديث علتان: **العلة الأولى:** رواية حميد الأعرج منكرة في هذا الشيخ خاصة، لأنَّ جل راويته عن عبد الله بن الحارث منكرة كما نص عليه الإمام أحمد.
- **العلة الثانية:** أنه لم يثبت سماع عبد الله بن الحارث من ابن مسعود رضي الله عنه، وإنما كان يروي من نسخة كأنها موضوعة كما بين ابن حبان[٧].

---

[١] المنتخب من علل الخلال ١/ ٢٦٠ مسألة(١٦٥).

[٢] في تفسيره: ٥/ ١٥٣، (٩٦٠).

[٣] في السنن: ٣/ ٢٧٦، (١٧٣٤)، وفي العلل: ١/ ٢٨٥.

[٤] في مسنده: ٥/ ٤٠٠، (٢٠٣١).

[٥] في مسنده: ٨/ ٣٩٩، (٤٩٨٣).

[٦] في المستدرك: ٢/ ٤١١، (٣٤٣١).

[٧] في المجروحين: ١/ ٢٦٢.

أما عن الأولى: فقد تفرَّد حميد الأعرج بهذا الخبر، وهو لا يحتمل تفرده؛ لشدَّة ضعفه ونكارة حديثه[١]، وقد أوضح مهنا وجه تلك النكارة بسؤاله؟ واجابه الإمام أحمد بنكارة حديثه عن شيخه عبد الله بن الحارث، حتَّى أنَّ ابن حبان والدار قطني وصف حديثه بالأحاديث شبه الموضوعة!

وأمَّا الثانية: فإن عبد الله بن الحارث لم يسمع السماع الصحيح من ابن مسعود-رضي الله عنه- وقد أنكر سماعه أبو حاتم، وأبو زرعة[٢]، والبخاري[٣].

- قال الترمذي(**٢٧٩**هـ):(سألت محمدا عن هذا الحديث فقال: حميد بن علي الأعرج الكوفي منكر الحديث. وقد روى عنه عبيد الله بن موسى. قلت له: عبد الله بن الحارث سمع من ابن مسعود، قال: قد روى عنه، ولا أعرف له سماعا منه)[٤].

---

[١] وهو حُميد بن علي، الأَعرج، الكُوفيّ القاص الملائي، هذا الراوي قد تكلم فيه النقاد الكبار الأوائل قال البخاريّ، وأحمد، وأبو حاتم الرازي: (منكر الحديث). واضاف أبو حاتم على ما قال: (قد لزم عبد الله بن الحارث عن ابن مسعود؛ ولا نعلم لعبد الله عن ابن مسعود شيئًا). وقال ابن معين: (ليس بشيء)، وقال الدارقطنيّ: (متروك، وأحاديثه تشبه الموضوعة). وقال ابن حبان: (يروي عن عبد الله بن الحارث عن ابن مسعود نسخة كأنها موضوعة). وقال ابن عدي: (وهذه الأحاديث عن عبد الله بن الحارث عن ابن مسعود ليست بمستقيمة ولا يتابع عليها)، ينظر في ذلك: تاريخ البخاري الكبير: (**٢/٥٤**) والمنتخب: (**١/٢٦٠**)=

= والجرح والتعديل: (**٣/٢٢٦**)، والمجروحين: (**١/٢٦٢**)، وسؤالات البرقاني للدارقطني: (**١/٢٣**)، وتهذيب الكمال: **٧/٤٠٩**.

[٢] علل الحديث: **٥/٤٢٦**، (**٢٠٩٠**).

[٣] في العلل: **١/٢٨٥**.

[٤] المصدر نفسه.

- وقال أبو حاتم(٢٧٧هـ) -ومن قبله تقدَّم قول الإمام أحمد بن حنبل في إعلاله للحديث-:(حميد الأعرج "منكر الحديث" قد لزم عبد الله بن الحارث عن ابن مسعود؛ ولا نعلم لعبد الله عن ابن مسعود شيئًا)[١].
- وقال ابن حبان(٣٥٤هـ):(منكر الحديث جدا يروي عن عبد الله بن الحارث عن ابن مسعود بنسخة كأنها موضوعة لا يحتج بخبره إذا انفرد)[٢].
- وقال ابن عدي(٣٦٥هـ):(لحميد عن عبد الله بن الحارث عن عبد الله بن مسعود غير هذه الأحاديث التي ذكرتها وله عن غير عبد الله بن الحارث أحاديث وهذه الأحاديث عن عبد الله بن الحارث، عن ابن مسعود أحاديث ليست بمستقيمة، ولا يتابع عليها، وهو الذي يحدث به عن عبد الله بن الحارث)[٣].
- وقال الدارقطنيّ(٣٨٥هـ): (متروك، وأحاديثه تشبه الموضوعة وهو كوفي، وعبد الله بن الحارث كوفي ثقة ولم يسمع من ابن مسعود)[٤].

الثالث: إنكار الأئمة لهذا الحديث على حميد الأعرج.

- قال الترمذي(٢٧٩هـ):(هذا حديث غريب، لا نعرفه إلا من حديث حميد الأعرج. وحميد: هو ابن علي الكوفي منكر الحديث، وحميد بن قيس الأعرج المكي صاحب مجاهد ثقة)[٥].

---

[١] في الجرح والتعديل: ٣/٢٢٦.

[٢] المجروحين: ١/٢٦٢.

[٣] في الكامل: ٣/٧٦.

[٤] سؤالات البرقاني للدارقطني: ١/٢٣.

[٥] في السنن: ٣/٢٧٦، ١٧٣٤.

- وصححه الحاكم[١]، وتعقبه الذهبي(٧٤٨هـ) وقال:(بل ليس على شرطه، وإنما غره أن في إسناده حميد بن قيس كذا، وهو خطأ، إنما هو حميد الأعرج الكوفي ابن علي أو ابن عمار أحد المتروكين، فظن أنه: المكي الصادق)[٢].

الخلاصة: إنَّ حديث حميد الأعرج منكرٌ كما نقل مهنا جوابه عن شيخه أحمد؛ لتفرد حميد به، وهو ممن لا يحتمل تفرده في شيخه كعبد الله بن الحارث خاصة، وقد كشف لنا أبو حاتم، والدارقطني[٣]، علته الثانية وهي الانقطاع فلم يصح سماع عبد الله من ابن مسعود رضي الله عنه.

---

[١] في المستدرك: ١/ ٨١، (٧٦)، وله رواية أخرى: ٢/ ٤١١، (٣٤٣١).

[٢] ينظر: مختصر تلخيص الذهبي؛ لابن الملقن: ٢/ ٨٥٤.

[٣] الجرح والتعديل: (٣/ ٢٢٦)، وسؤالات البرقاني للدارقطني: (١/ ٢٣).

المسألة الرابعة: إعلال الحديث؛ بالنكارة؛ لجهالة راوٍ وضعف آخر

قال مهنا:((سألت أبا عبد الله، عن حديث ابن وهب، عن عمرو بن الحارث، عن سعيد بن أبي هلال، أن مروان بن عثمان، حدثه عن عمارة، عن أم الطفيل امرأة أبي بن كعب، أنها سمعت رسول الله (صلى الله عليه وسلم-:**(يذكر أنه رأى ربه في المنام صورة شاب موفر، رجلاه في حضر، عليه نعلان من ذهب، على وجهه فراش من ذهب"؟))).

فحول وجهه عني، وقال: (هذا حديث منكر. وقال: مروان بن عثمان هذا رجل مجهول، وعمارة بن عامر هذا الذي روى عنه مروان لا يعرف. وسألته: بلغك أن أم الطفيل سمعت من النبي-صلى الله عليه وسلم-؟. قال: لا أدري. وقال: سعيد بن أبي هلال مدني لا بأس به)[١].

تخريج الحديث: أخرجه الإمام الطبراني والدار قطني[٢]، وأبو نعيم[٣]، البيهقي [٤]، كلهم من طريق عبد الله بن وهب، عن عمرو بن الحارث الأنصاري، عن سعيد بن أبي هلال، عن مروان بن عثمان، عن عمارة بن عامر، عن أم الطفيل، امرأة أبي بن كعب رضي الله عنهما قالت: سمعت رسول الله -صلى الله عليه[٥].

الدراسة: هذا الحديث معلول من طريق سعيد بن أبي هلال، **وفيه أربع علل:**

---

[١] المنتخب من علل الخلال ١/ ٢٨٤ مسألة(١٨٣).

[٢] في كتابه رؤية الله: ١/ ٣٥٨، (٢٨٦).

[٣] في معرفة الصحابة: ٦/ ٣٥٢٤، (٧٩٧٤).

[٤] في الأسماء والصفات: ٢/ ٣٦٨، (٩٤٢).

[٥] في معجمه الكبير: ٢٥/ ١٤٣، (٣٤٦).

أمَّا الأولى: فقد روى هذا الحديث مروان بن عثمان[١] وهو مجهول لا يعرف، لم يوثقه غير ابن حبان[٢]، وضعفه أبو حاتم[٣]، وسكت عنه البخاري[٤].

وأمَّا الثانية: فجهالة عمارة بن عامر هو شيخ مجهول، لا يعرف إلا بهذا الاسناد وخبره منكر قاله أحمد حنبل، والذهبي[٥].

وأمَّا الثالثة: فسماع عمارة بن عامر[٦] من أم الطفيل، لم يصح سماع عمارة من أم الطفيل ذكر ذلك البخاري[٧]، وابن حبان[٨].

وأمّا الرابعة: فشك مهنا تلميذ الإمام أحمد من سماع أم الطفيل من النبي –صلى الله عليه وسلم– وأجابه بقوله:(لا أدري)، ولكن برواية ابنه عبد الله ذكر ممن روى عن النبي –صلى الله عليه وسلم– من نساء أهل المدينة، وذكر منهن: أم الطفيل امرأة أبي بن كعب[٩].

---

[١] مروان بن عثمان بن أبي سعيد، أبو عثمان المدني، قال النسائي عنه: (ومن مروان بن عثمان حتَّى يصدق على الله يريد حديث أم الطُّفيل) وضعفه أبو حاتم في الجرح والتعديل: **٨/٢٧٢**، وذكره ابن الجوزي في الضعفاء: **٣/١١٤**، وذكره ابن حبان في ثقاته: **٥/٤٢٣**، وقال ابن حجر في تقريب التهذيب:(**١/٥٢٦**):(ضعيف).

[٢] في ثقاته: **٥/٤٢٣**.

[٣] الجرح والتعديل: **٨/٢٧٢**.

[٤] تأريخه الكبير: **٧/٣٧٠**.

[٥] في المغني: **٢/٤٦١**.

[٦] عمارة بن عامر، قال البخاري في تأريخه الكبير: (**٦/٥٠٠**)، وابن حبان في ثقاته: **٥/٢٤٥**: (لا يُعرف سماعُ عُمارة مِن أُم الطُّفيل).

[٧] في تأريخه الكبير: **٦/٥٠٠**.

[٨] في ثقاته: **٥/٢٤٥**.

[٩] في علله: **٣/٤٠٨**.

هذا، وقد أنكر الأئمة هذا الحديث على مروان بن عثمان وشيخه عمارة بن عامر.

- قال عبد الخالق بن منصور:(رأيت يحيى بن معين كأنه يهجن نعيم بن حماد في حديث أم الطفيل، ويقول: ما ينبغي له أن يحدث به)[١].
- وقال ايضا ابن معين:(من مروان حتى يصدق!)[٢].
- وقال النسائي:(من مروان حتى يصدق على الله؟!)[٣].
- وقال ابن حبان:(حديثا منكرا لم يسمع عمارة من أم الطفيل وإنما ذكرته لكي لا يغر الناظر فيه فيحتج به من حديث أهل مصر)[٤].
- وقال الذهبي:(هذا خبر منكر جدا)[٥].
- وقال القاري:(أن حديث رأيت ربي في صورة شاب أمرد دائر على ألسنة عوام الصوفية وهو موضوع مفترى على رسول الله صلى الله عليه وسلم)[٦].

الخلاصة: إنَّ الحديث منكر الإسناد، بل والمتن وايضًا؛ لعدم مجيء متابع يشهد له، وإنَّ علته جهالة مروان بن عثمان وشيخه عمارة بن عامر، كما بيَّن الإمام أحمد فهما مجهولان لا يعرفان، وقد أنكر الأئمة الحديث: كالبخاري[٧]، وابن معين[٨]، والنسائي[٩]، وابن حبان

---

[١] تاريخ الإسلام: **٥/ ٧١٤**.

[٢] الإصابة في تمييز الصحابة: **٨/ ٤٢٤**.

[٣] في المغني في الضعفاء للذهبي: **٢/ ٦٥٢**.

[٤] في ثقاته: **٥/ ٢٤٥**.

[٥] سير أعلام النبلاء: **٩/ ٢٢**.

[٦] في الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة: **١/ ٢٠٥**.

[٧] تأريخه الكبير: **٧/ ٣٧٠**.

[٨] الإصابة في تمييز الصحابة: **٨/ ٤٢٤**.

[٩] في ثقاته: **٥/ ٢٤٥**.

والذهبي[١]، بل وصف القاري[٢] هذا الحديث بالموضوع وكلام مفترى على رسول الله -صلى الله عليه وسلم-. والله أعلم.

المسألة الخامسة: إعلال الحديث بالنكارة؛ لكون راويه منكر الحديث:

قال مهنا:((سألت أحمد عن علي بن علقمة، عن ابن مسعود:**(لكل شيء آفة، وآفة الدين بنو أمية"؟))**

قال: (منكر)[٣].

تخريج الحديث: أخرجه الإمام نعيم بن حماد عن طريق محمد بن فضيل[٤]، إسحاق بن راهويه في مسنده[٥] كلاهما عن الأعمش، عن سالم بن أبي الجعد، عن علي بن علقمة الأنماري، قال: سمعت عبد الله بن مسعود،- رضي الله عنه-.

كما روي من طريق أخرجه الحارث بن أبي أسامة من طريق إسماعيل بن أبي إسماعيل , ثنا إسماعيل بن عياش , ثنا مبارك بن حسان السلمي, عن الحسن البصري , عن عبد الله بن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم[٦].

وأخرج عن طريق هشيم[٧]، عن جويبر، عن الضحاك، قال: قال لي النزال بن سبرة: ألا أحدثك حديثا سمعته من أبي حسن علي بن أبي طالب -رضي الله عنه-.

---

[١] سير أعلام النبلاء: ٩/ ٢٢.

[٢] في الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة: ١/ ٢٠٥.

[٣] المنتخب من علل الخلال ١/ ٢٣٦ مسألة(١٤٢).

[٤] في الفتن: ١/ ١٢٩، (٣١٣).

[٥] كما في المطالب العالية لابن حجر: ١٨/ ٢٧٢، (٤٤٦١).

[٦] في بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث: ٢/ ٦٤١، (٦١٤).

[٧] في الفتن: ١/ ١٢٩، (٣١٢).

الدراسة: إن حديث علي بن علقمة[١]، عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه معلول بالنكارة؛ لأن فيه ابن علقمة منكر الحديث، ولم يذكره ابن المديني جرحًا فيه ولا تعديلا، إلاَّ أنه لم يكن له تلاميذٌ كثر غير سالم[٢]، وقال الإمام البخاري(**٢٥٦**هـ) عنه:(في حديثه نظر)[٣]، وذكره العقيلي(**٣٢٢**هـ) في الضعفاء ولم يأتي بهذه الرواية[٤]، ولم يذكر هذه الرواية ابن عدي(**٣٦٥**هـ) في كتابه إلا أنه قال بعد سرد رواياته الأخرى:(ما أرى بحديثه بأسا وليس له عن علي غيره الا اليسير)، وتردد ابن حبان(**٣٥٤**هـ) في الحكم عليه فمرة يذكره في الثقات[٥]، ومرة يذكره في المجروحين وأنكر حديثه[٦]، وابن حجر(**٨٥٢**هـ) قال فيه (مقبول)[٧]، وقال البوصيري(**٨٤٠**هـ) عن هذا الحديث:(رواه إسحاق بن راهويه موقوفا بسند ضعيف؟ لضعف علي بن علقمة)[٨].

وعند جمع الطرق تتبيَّن لنا صحة إعلال الإمام أحمد هذا الحديث بالنكارة، فلم يرو أحدٌ الحديث عن عبد الله بن مسعود غير علي بن علقمة والنزال بن سبرة[٩]، وجاء طريق النزال بن سبرة من رواية جويبر عن الضحاك.

---

[١] علي بن علقمة الأَنْماري الكوفي، تهذيب الكمال: (٢١/ ٧١).

[٢] في تهذيب الكمال: **٢١/ ٧١**.

[٣] في تأريخه: **٦/ ٢٨٩**.

[٤] في الضعفاء: **٣/ ٢٤٢**.

[٥] في الثقات: **٥/ ١٦٣**.

[٦] في المجروحين**٢/ ١٠٩**.

[٧] في تقريبه: **١/ ٤٠٤**.

[٨] إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة: **٨/ ٨٥**.

[٩] النزال بن سبرة الهلالي العامري الكوفي، تاريخ الإسلام: (**٢/ ٨٨٥**).

والنزال بن سبرة، وثقه الإمام أحمد[١]، والعجلي[٢]، وابن حبان[٣]، والذهبي[٤]، وأمَّا جويبر بن سعِيد، ضعفه غير واحد منهم: الإمام يحيى بن سعيد القطان.

وعلي ابن المديني وقال عنه):(جويبر أكثر على الضحاك، روى عنه أشياء مناكير)، ويحيى بن معين، وأبو حاتم، وأبو زرعة، وأبو داود، والدار قطني، وقال ابن حبان:(يروي عن الضحاك أشياء مقلوبة).

من هنا يتبيَّن أنَّ الحديث لم يصح عن عبد الله بن مسعود –رضي الله عنه– وعن علي بن أبي طالب– رضي الله عنه– ومن أي طريق، لتفرد الضعفاء والمتروكين به، فالحديث جاء من طريقين ضعيفين هما طريق علي بن علقمة والذي تكلم فيه غير واحد من الأئمة والذي قال عنه إمام المحدثين في حديثه نظر، وإطلاق مثل هذه العبارة تدل على أن الراوي متهم[٥]، وأمَّا الطريق الثاني والذي رواه النزال بن سبرة هذه الراوي ثقة لا غبار عليه، لكن جاءت روايته من طريق جويبر، وجويبر هذا، متكلم فيه وبروايته عن الضحاك والذي قال عنه ابن المديني(٢٣٤):(روى عنه أشياء مناكير) [٦]، وذكر ابن حبان(٣٥٤هـ) أنه:(كان يروي عن الضحاك أشياء مقلوبة) [٧].

---

[١] تاريخ الإسلام: ٢/٨٨٥.

[٢] في الثقات: ١/٤٤٨.

[٣] في الثقات: ٣/٤١٨.

[٤] في الكاشف: ٢/٣١٨.

[٥] في تأريخه: ٦/٢٨٩.

[٦] في تاريخ بغداد: ٨/ ١٨٠.

[٧] في المجروحين ١/٢١٧.

الخلاصة: إن الحديث منكر لم يصح من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه كما بيَّن الإمام أحمد، لعدم وروده من طريق صحيح عنه، ولم يروه غير علي بن علقمة، والنزال بن سبرة، وقد أنكر الإمام علي ابن المديني الحديث عليه أي النزال من طريق جويبر[١]، لأنه يروي بمناكير عن شيخه الضحاك، فالحديث منكر لا يصح من كلا الطريقين.

فالحاصل إنَّ هذا الحديث من جميع طرقه لا يثبت، لأن فيه متهم واه.

المسألة السادسة: إعلال الحديث بالنكارة؛ لكون راويه أخذ الحديث من كتاب غيره، وألصقه في غير هذا الشيخ، قال مهنا:

((سألت أحمد، عن حديث: الليث بن سعد، عن صالح بن كيسان، عن حميد بن عبد الرحمن، عن أبيه، أنه دخل على أبي بكر في مرضه، فسلم عليه، فقال:**(أما إني ما آسى إلا على ثلاث فعلتهن" -الحديث؟))**.

فقال أحمد: ((ليس صحيحا. قلت: كيف ذا؟. قال: أخذ من كتاب ابن داب، فوضعه على الليث)).

قال الخلال: (قال أبو بكر بن صدقة روي هذا الحديث، عن علوان بن داود البجلي، من أهل قرقيسيا، وهو يحدث بهذه الأحاديث، عن ابن داب، ورأيت هذا الحديث من حديثه، عن داب، وعلوان في نفسه لا بأس به). [٢].

تخريج الحديث: أخرجه ابن زنجويه [٣] من طريق الليث بن سعد، عن علوان عن صالح بن كيسان، عن حميد بن عبد الرحمن، عن أبيه، أنه دخل على أبي بكر في مرضه، فسلم عليه.

---

[١] في تاريخ بغداد: ٨/ ١٨٠.

[٢] المنتخب من علل الخلال ١/ ٢٩٦ مسألة (١٩٥).

[٣] في الأموال: ١/ ٣٤٧، (٥٤٨).

أخرجه العقيلي[١]، والطبراني[٢]، والحاكم[٣]، وأبو نعيم الاصبهاني[٤]، والمقدسي[٥]، كلهم من طريق سعيد بن عفير، عن علوان بن داود عن صالح بن كيسان، عن حميد بن عبد الرحمن بن عوف، عن أبيه، قال: دخلت على أبي بكر رضي الله عنه، أعوده في مرضه.

الدراسة: عند النظر في كلام الإمام أحمد بتعليله لهذا الرواية نجد أن تخطئتهُ لرواية الليث بن سعد لا يفهم منه أنَّ الوهم منه؛ بل المقصود أن هذه الرواية ليست من أحاديثه؛ وإنَّ مقصده: أن الحديث حديث ابن داب، لأن ابن داب هو شيخ علوان بن داود، وروى علوان عنه، ومن خلال تتبعي لروايات علوان بن داود، عن ابن داب[٦].

وجدت له رواية عنه عند الذهبي[٧]، ولكن ليست هذه التي نحن بصدد الحديث عنها، وإنَّ مقصده: أن الحديث حديث علوان عن ابن داب، لأن أحاديثه متشابها من طريقها ومن طولها وهي ليست بالكثيرة، بل القلة القليلة.

وعلوان بن داود، قال عنه الإمام البخاري(**٢٥٦**هـ)، وابن يونس(**٣٤٧**هـ)، والذهبي(**٧٤٨**هـ)[٨]:(منكر الحديث)، وقال العقيلي(**٣٢٢**هـ): (له حديث لا يتابع عليه

---

[١] في الضعفاء الكبير: **٣/ ٤١٩**

[٢] في معجمه الكبير: **١/ ٦٢**، **(٤٣)**.

[٣] في المستدرك: **٤/ ٣٨١**، **(٧٩٩٩)**.

[٤] في حلية الأولياء: **١/ ٣٤**.

[٥] في الأحاديث المختارة: **١/ ٨٨**، **(١٢)**.

[٦] عيسى بن يزيد الليثي، يقال ابن دأب روى عن صالح بن كيسان، قال البخاري وأبو حاتم: (منكر الحديث) في التاريخ الكبير: **٦/ ٤٠٢** والجرح والتعديل: **٦/ ٢٩١**، وقال خلف الأحمر: (يضع الحديث) في ميزان الاعتدال(**٣/ ٣٢٨**).

[٧] في الميزان: **٣/ ١١٠**.

[٨] في الميزان: **٣/ ١٠٨**.

ولا يعرف إلا به)[١]، وذكره ابن حبان(**٣٥٤**هـ) في " الثقات[٢]. وشيخه ابن داب قال عنه يعقوب بن إبراهيم(**٢٠٨**)[٣]، والبخاري(**٢٥٦**هـ)[٤].

وأبو حاتم(**٢٧٧**هـ)[٥]: (منكر الحديث)، بل قال عنه خلف الأحمر(**١٨٠**هـ):(كان يضع الحديث). وتعليل حديث (الليث بن سعد، عن صالح بن كيسان، عن حميد بن عبد الرحمن، عن أبيه، من أنه دخل على أبي بكر في مرضه) بقوله ليس بصحيح؛ وذلك أنَّ روايته مخالفة لما رواه غيره. ورواه عنه أي عن الليث: أبو صالح، ويحيى بن عبد الله بن بكير، ومحمد بن رمح [٦]. قال الدار قطني: (روي بهذا الإسناد إلا أنه لم يذكر بين علوان وبين صالح حميد بن عبد الرحمن).

والذي ضبطه: سعيد بن كثير بن عفير قال: حدثنا علوان بن داود، عن حميد بن عبد الرحمن بن حميد، عن عبد الرحمن بن عوف،

عن صالح بن كيسان، عن حميد بن عبد الرحمن، عن أبيه، قال: " دخلت على أبي بكر أعوده في مرضه' رواه عنه أي عن سعيد: روح بن الفرج المصري[٧]، وأبو عبيد[٨]. قال الدار قطني بعد ذكر الاختلاف:(فيشبه أن يكون سعيد بن عفير ضبطه عن علوان لأنه زاد

---

[١] في الضعفاء: **٣/ ٤١٩**.

[٢] الثقات: **٨/ ٥٢٦**.

[٣] في الكامل لابن عدي: **٦/ ٤٤٦**.

[٤] في تأريخه الكبير: **٦/ ٤٠٢**.

[٥] في الجرح والتعديل: **٦/ ٢٩١**.

[٦] الضعفاء للعقيلي: **٣/ ٤١٩**.

[٧] في معجمه الكبير: **١/ ٦٢**، **(٤٣)**.

[٨] في المستدرك: **٤/ ٣٨١**، **(٧٩٩٩)**.

فيه رجلا وكان سعيد بن عفير من الحفاظ الثقات)[١]. والزيادة التي أتى بها سعيد بن عفير بزيادة رجل هذه قرينة من قرائن الترجيح التي يصار إليها عند الاختلاف كما هو بيِّن من كلام الدار قطني. ولكن أعل أحمد بن صالح(٢٤٨هـ): حديث علوان بن داود بقوله:(هذا حديث موضوع كذب لا ينبغي أن يكتب ولا يقرأ ولا يحدث به. وكأني رأيت علوان عنده متروكاً هو وحديثه. وقال: هذا باطل موضوع)[٢].

الخلاصة: إن الحديث منكر لم يصح من حديث أبي بكر الصديق رضي الله عنه كما بيَّن الإمام أحمد، ولم يروي هذا الحديث غير علوان بن داود البجلي، عن شيخه صالح بن كيسان، وقد أنكر الإمام وأحمد بن صالح(٢٤٨هـ)، والبخاري(٢٥٦هـ)، وابن يونس(٣٤٧هـ)، والذهبي(٧٤٨هـ) هذا الحديث عن علوان، وقال العقيلي(٣٢٢هـ):(له حديث لا يتابع عليه ولا يعرف إلا به، لأنه يروي بمناكير عن شيخه صالح بن كيسان)[٣]، فالحديث لا يصح لنكَارَتِهِ، والله أعلم.

---

[١] في علله: ١/ ١٨١.

[٢] تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين؛ لابن شاهين: ١/ ١٣١.

[٣] في الضعفاء: ٣/ ٤١٩.

المسألة السابعة: إعلال الحديث بالنكارة؛ لأن راويه منكر الحديث

((ما رواه أبو الشيخ عن إبراهيم حدثنا علي العمري، ثنا معلى بن مهدي. ثنا سعيد بن راشد عن عطاء عن ابن عمر قال رسول الله صلي الله عليه وسلم:(**إنما يقيم من يؤذن**)).

قال مهنا:((سألت أبا عبد الله عنه فقال:(ليس بصحيح" قلت: لم قال من سعيد بن راشد وضعف حديثه))[١].

تخريج الحديث: أخرجه عبد الحميد بن حميد[٢] من طريق عبيد الله بن موسى والعقيلي[٣]، والطبراني[٤] من طريق قرة بن حبيب القنوي، وابن شاهين[٥]، والبيهقي[٦] من طريق خلف بن هشام جميعهم عن سعيد بن راشد عن عطاء بن أبي رباح، عن ابن عمر، قال: كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فطلب بلالا ليؤذن لهم فلم يوجد، فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلا فأذن محل بلال.

وفي الباب من طريق الصحابي زياد بن الحارث الصدائي: أخرجه أحمد بن حنبل من طريق محمد بن يزيد الواسطي[٧] وابن ماجه[٨] والترمذي[٩].

---

[١] شرح سنن ابن ماجه لمغلطاي: ١/١١٣٧.

[٢] في المنتخب من مسند عبد بن حميد ١/٢٥٨، (٨١١).

[٣] في الضعفاء ٢/١٠٥.

[٤] في معجمه الكبير: ١٢/٤٣٥، (١٣٥٩٠).

[٥] في ناسخ الحديث ومنسوخه١/ ١٦١، (١٦٨).

[٦] في السنن الكبرى: ١/٥٨٦، (١٨٧٠).

[٧] في مسنده٢٩/ ٨٠، (١٧٥٣٨).

[٨] في سننه١/ ٢٣٧، (٧١٧).

[٩] في جامعه١/ ٢٧٣، (١٩٩).

من طريق يعلى بن عبيد، وعبدة، جميعهم عن عبد الرحمن بن زياد بن أنعم الإفريقي، عن زياد بن نعيم الحضرمي، عن زياد بن الحارث الصدائي، قال: أمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أؤذن في صلاة الفجر، فأذنت، فأراد بلال أن يقيم، فقال: رسول الله صلى الله عليه وسلم: إن أخا صداء قد أذن، **(ومن أذن فهو يقيم)**.

الدراسة: هذا الحديث غير صحيح، لأنَّ فيه سعيد بن راشد[١] رجل منكر الحديث لا يختلف أهل الحديث في ضعف حديثه، وضعَّف حديثه غير واحد من الأئمة: كالإمام البخاري، ويحيى بن معين، والنسائي، وأبو حاتم وابن عدي، وابن حبان وابن شاهين، والدار قطني والذهبي، ورواية سعيد السماك هذه عن عطاء بن أبي رباح من الروايات التي أنكرها العلماء عليه.

قال يحيى بن معين(**٢٣٣**هـ): (سعيد هذا يروي: (من أذن فهو يقيم) (وليس حديثه بشيء)[٢]، وقال البخاري(**٢٥٦**هـ) (منكر الحديث)[٣]. وقال أبو حاتم(**٢٧٧**هـ): (منكر

---

[١] سعيد بن راشد السماك، أبو محمد بصري، هذا الراوي تُكلم فيه من كبار النقاد قال الإمام البخاري عنه في تأريخه الكبير: (**٣/ ٤٧١**): (منكر الحديث)، ويحيى بن معين في تأريخه برواية الدوري: (**٤/ ٨٩**): (ليس بشيء)، وقال النسائي في الضعفاء: (**١/ ٥٣**): (متروك)، وقال أبو حاتم في الجرح والتعديل: (**٤/ ١٩**): (منكر الحديث)، قال ابن عدي بعد ترجمته وسبر رواياته في الكامل: (**٤/ ٤٣١**): (ولسعيد بن راشد غير ما ذكرت من الحديث شيء يسير ورواياته عن عطاء، وابن سيرين وغيرهما، ولا يتابعه أحد عليه)، قال ابن حبان في المجروحين: (**١/ ٣٢٤**): (روى عنه العراقيون ينفرد عن الثقات بالمعضلات)، وقال ابن شاهين في تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين: (**١/ ٩٨**): (ليس بشيء)، قال الدار قطني بسؤال البرقاني له: (**١/ ٣٢**): (متروك) قال الذهبي في المقتنى في سرد الكنى: (**٢/ ٤٧**): (واه).

[٢] في تأريخه برواية الدوري: **٤/ ٨٩**.

[٣] في تأريخه الكبير: **٣/ ٤٧١**.

الحديث)[١]، وقال العقيلي(٣٢٢هـ):(وقد روي هذا المتن بغير هذا الإسناد - أعني: رواية ابن عمر)[٢]، وقال ابن حبان(٣٥٤هـ): (ينفرد عن الثقات بالمعضلات)[٣]، وقال ابن عدي(٣٦٥هـ): (لا يتابعه على رواياته أحد)[٤]، وقال البيهقي(٤٥٨هـ) (تفرد به سعيد بن راشد وهو ضعيف)[٥].

وأما عن حكم الإمام أحمد على الحديث بقوله(ليس بصحيح): فبعد الدراسة وعرض أقوال العلماء في سعيد بن راشد يتبين سبب تعليل الإمام أحمد بن حنبل لحديث سعيد السماك؛ أنَّه قد تفرَّد بالحديث، وهو مُتكلم فيه، ولم أجد ما يشفع له من متابعة لهذه الرواية لذلك أعلها كبار العلماء بالنكارة.

وأمَّا حديث الصحابي زياد بن الحارث الصدائي فهو معلول ايضا؛ لأن فيه الإفريقي، **قال الترمذي عقب الحديث**:(وحديث زياد إنما نعرفه من حديث الإفريقي، والإفريقي هو ضعيف عند أهل الحديث، ضعفه يحيى بن سعيد القطان وغيره قال أحمد: لا أكتب حديث الإفريقي، ورأيت محمد بن إسماعيل يقوي أمره، ويقول: هو مقارب الحديث).

الخلاصة: إنَّ سعيد بن راشد تفرَّد بروايته لهذا الحديث، ولم أجد من تابعه، وهو منكر الحديث وتركه بعضهم، لذا فإنَّ روايته تعد مما لا قيمة لها كما بين الإمام أحمد لضعف حديثه.

---

[١] في الجرح والتعديل: ٤/١٩.

[٢] في الضعفاء: ١/٥٣.

[٣] في المجروحين: ١/٣٢٤.

[٤] في الكامل: ٤/٤٣١.

[٥] في السنن الكبرى: ١/٥٨٦.

المسألة الثامنة: إعلال الحديث بالنكارة؛ لتفرد من تكلّم فيه عن هذا الشيخ، وعن هذا الحديث خاصة:

((فقال أحمد، عبد الله بن محرر[١]، عن قتادة، عن أنس "أن النبي صلى الله عليه وسلم **(عق عن نفسه بعد ما بعث نبيا)**).

قال مهنا: قال أحمد:(هذا منكر، وضعف عبد الله بن المحرر)[٢].

تخريج الحديث: أخرجه الإمام البزار[٣]، من طريق عوف بن محمد المراري، والروياني[٤]، من طريق علي بن هاشم، والبيهقي[٥] من طريق عبد الرزاق كلهم عن عبد الله بن المحرر، عن قتادة، عن أنس؛ أن النبي صلى الله عليه وسلم.

الدراسة: ذهب الإمام أحمد إلى تعليل هذا الحديث بالنكارة؛ لأن فيه عبد الله بن محرر مطعون فِي رِوَايَته عن قتادة، وروي هذا الحديث من طريق عبد الله بن محرر، عن قتادة، عن

---

[١]عبد اللَّه بن محرر العامري الجزري الحراني، هذا الراوي قد تكلم فيه كبار النقاد وقد تنوعت عباراتهم بالتجريح، قال الإمام أحمد في الضعفاء للعقيلي: **(٣٠٩/٢)** وأبو حاتم في الجرح والتعديل: **(١٧٦/٥)**، وعلي بن الْحُسين بن الجنيد في تهذيب الكمال: **(٣١/١٦)**، والنسائي في الضعفاء: **(٦٢/١)**، والدارقطني في سننه: **(١٢٧/١)**: (متروك الحديث)، وقال يحيى برواية الدارمي: (ليس بثقة)، والبخاريّ: (منكر الحديث)، وقال يحيى برواية معاوية بن صالح في الضعفاء للعقيلي: **(٣٠٩/٢)**، وأبو زرعة في الجرح والتعديل: **(١٧٦/٥)**: (ضعيف)، ووصفه الجوزجاني في أحوال الرجال: **(٣٠٧/١)**: بـ(هالك)، وقال ابن حبان في المجروحين: **(٢٣/٢)**: (وكان من خيار عباد الله ممن يكذب ولا يعلم ويلقب الأخبار ولا يفهم)

[٢] زاد المعاد في هدي خير العباد: **٣٠٣/٢**.

[٣] في مسنده: **٤٧٨/١٣**، **(٧٢٨١)**.

[٤] في مسنده: **٣٨٦/٢**، **(١٣٧١)**.

[٥] في السنن الكبرى: **٥٠٥/٩**، **(١٩٢٧٣)**.

أنس- رضي الله عنه-، وهذا الطريق هو الذي أنكره الإمام أحمد، وما حكاه عبد الرزاق عن الأئمة حيث قال:(إنما تركوه بحال هذا الحديث).

وعند التحقيق في حكم الإمام أحمد يتبيَّن صحة قوله، بأمور، منها:

الأول: تفرد عبد الله بن محرر عن قتادة؛ وهو منكر الحديث.

الثاني: إنكار الأئمة لهذا الحديث على عبد الله بن محرر.

- قال عبد الرزاق(**٢١١**هـ):(في روايته عن قتادة عن أنس أن النبي -صلى الله عليه وسلم- **"عق عن نفسه بعد النبوة"** وإنما تركوه لحال هذا الحديث)[١].
- وقال البخاري(**٢٥٦**هـ):(ابن محرر عن قتادة منكر الحديث).
- وقال البزار(**٢٩٢**هـ): (تفرد به عبد الله بن المحرر، وهو ضعيف جدا، إنما يكتب عنه ما لا يوجد عند غيره)[٢].
- وقال ابن عدي(**٣٦٥**هـ) بعد سبر مروياته:(وهذه الأحاديث، عن ابن محرر، عن قتادة، عن أنس التي أمليتها عامتها، لا يتابع عليه ويرويه بن محرر، عن قتادة.)[٣].
- وقال ابن حبان(**٣٥٤**هـ):(وكان من خيار عباد الله ممن يكذب ولا يعلم ويلقب الأخبار ولا يفهم)[٤].
- وقال أبو نعيم بعد ترجمته:(عبد الله بن محرر عن قتادة يروي عنه بالمناكير)[٥].

---

[١] في تهذيب التهذيب: **٥/ ٣٩٠**.

[٢] في تذكرة الحفاظ: **١/ ١٠١**.

[٣] في الكامل: **٥/ ٢١٧**.

[٤] في المجروحين: **٢/ ٢٣**.

[٥] في الضعفاء: **١/ ١٠١**.

- وقال البيهقي(٤٥٨هـ):(وروى عبد الله بن محرر في عقيقة النبي صلى الله عليه وسلم عن نفسه حديثا منكرا)[١].
- وقال ايضا: (وقد روي من وجه آخر عن قتادة، ومن وجه آخر عن أنس، وليس بشيء)[٢].
- وقال ابن القيسراني(٥٠٧هـ):(رواه عبد الله بن محرر، عن قتادة، عن أنس. وعبد الله متروك الحديث)[٣].
- وقال النووي(٦٧٦هـ):(وهذا حديث باطل)[٤].
- وقال الذهبي(٧٤٨هـ):(ومن بلاياه: روى عن قتادة عن أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم عق عن نفسه بعد ما بعث)[٥].

وهناك متابعة لعبد الله بن محرر عن قتادة عن أنس، ذكرها البيهقي عقب ذكر الحديث، وعند بحثي عنها وتتبعي لها لم أجد من ذكرها، وقد فصل الحافظ ابن حجر هذه المسألة حيث قال:(أما الوجه الآخر عن قتادة فلم أره مرفوعا، وإنما ورد أنه كان يفتي به كما حكاه ابن عبد البر، بل جزم البزار وغيره بتفرد عبد الله بن محرر به عن قتادة)[٦]، وأما الوجه الآخر عن أنس من أخرجه الطحاوي والطبراني عن طريق عبد الله بن المثنى، عن ثمامة بن عبد الله، عن ثمامة، عن أنس، أن النبي صلى الله عليه وسلم ﴿عق عن نفسه بعد ما بعث نبيا﴾[٧].

---

[١] في السنن الكبرى: ٩/٥٠٤، (١٩٢٧٢).

[٢] المصدر نفسه: ٩/٥٠٥، (١٩٢٧٣).

[٣] في تذكرة الحفاظ: ١/١٠١.

[٤] في المجموع شرح المهذب: ٨/٤٣١.

[٥] في ميزان الاعتدال: ٢/٥٠٠.

[٦] في التلخيص الحبير: ٤/٣٦٢.

[٧] الطحاوي في مشكل الآثار: ٣/٧٨، (١٠٥٣)، والطبراني في الأوسط: ١/٢٩٨، (٩٤٤).

قال الهيثمي:(رواه البزار، والطبراني في الأوسط، ورجال الطبراني رجال الصحيح خلا الهيثم بن جميل، وهو ثقة، وشيخ الطبراني أحمد بن مسعود الخياط المقدسي ليس هو في الميزان)[١]. وقال النووي:(هذا باطل)[٢].

ومع ذلك فالخبر منكر كما قال النووي وسبب ذلك:

أن عبد الله بن المثنى فيه كلام كثير وقد ضعفه العلماء، وانفرد بهذا الخبر وهو لا يحتمل.

- ولذلك قال الحافظ ابن حجر في الفتح:(فلولا ما في عبد الله بن المثنى من المقال لكان هذا الحديث صحيحا لكن قد قال بن معين ليس بشيء وقال النسائي ليس بقوي وقال أبو داود لا أخرج حديثه وقال الساجي فيه ضعف لم يكن من أهل الحديث روى مناكير وقال العقيلي لا يتابع على أكثر حديثه)[٣].

الخلاصة: إن الحديث منكر لم يصح من حديث قتادة كما بيَّن الإمام أحمد، لعدم وروده من طريق صحيح عنه، فلم يروه غير عبد الله بن محرر عنه، وقد أنكر الأئمة الحديث على قتادة من طريق عبد الله بن محرر، وأما الوجه الآخر عن أنس –رضي الله عنه– قال عنه النووي باطل فالحديث باطل لا يصح من كل الوجهين، والله أعلم.

---

[١] مجمع الزوائد: ٤/ ٥٩، (٦٢٠٠).

[٢] في المجموع شرح المهذب: ٨/ ٤٣١.

[٣] في فتح الباري: ٩/ ٥٩٥.

المسألة التاسعة: إعلال الحديث بالنكارة؛ لجهالة راويه وأنَّه روى عن المجهولين ما ليس من حديثهم:

قال مهنا: ((حدثنا خالد بن خداش: حدثنا عبد الله بن وهب: حدثنا السري بن يحيى، أن شجاعا حدثه عن أبي طيبة، عن عبد الله بن مسعود، قال: سمعت النبي -صلى الله عليه وسلم- يقول:**((من قرأ سورة الواقعة في ليلة لم تصيبه فاقة"))**.

قال أحمد: (هذا حديث منكر).

وقال ايضا: (السري بن يحيى ثبت، ثقة ثقة، وشجاع الذي روى عنه السري لا أعرفه، وأبو طيبة هذا لا أعرفه، والحديث منكر)[١].

تخريج الحديث:

أخرجه الحارث[٢]، وابن السني[٣] والبيهقي[٤] من طرق عن السري بن يحيى عن شجاع عن أبي طيبة عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه به.

وعزاه ابن القطان[٥] للقاسم ابن سلام من طريق السري عن شجاع عن أبي ظبية به.

وأخرجه ابن بشران [٦]، من طريق ابن السري عن أبي شجاع عن أبي طيبة به.

---

[١] المنتخب من علل الخلال ١/١١٧مسألة(٥٠).

[٢] في بغية الحارث عن زوائد مسند الحارث: ٢/٧٢٩، (٧٢١).

[٣] في عمل اليوم والليلة لابن السني: ١/٦٢٩، (٦٨٠).

[٤] في الشعب: ٤/١١٩، (٢٢٦٨ - ٢٢٧٠).

[٥] في بيان الوهم والايهام: ٤/٦٦٤.

[٦] في الأمالي-الجزء الثاني: ١/٩٢، (١١٢٨).

وأخرجه أحمد في فضائل الصحابة[١]، وأخرجه سمويه في "فوائده"، وابن مردويه في "تفسيره"؛[٢]، والشجري[٣]، والبيهقي[٤] من طريق السري عن شجاع عن أبي فاطمة قال عثمان لابن مسعود به.

وأورده ابن عبد البر[٥] من طريق من طريق السري عن أبي شجاع عن أبي ظبية أن عثمان بن عفان دخل على ابن مسعود به.

وأخرجه أبو يعلى[٦] من طريق السري عن أبي ظبية عن ابن مسعود به. دون ذكر شجاع.

الدراسة:

هكذا وقع الاختلاف بين أصحاب السري: هل شيخة (شجاع) أو (أبو شجاع)، وكذا اختلفوا في شيخ شجاع: هل هو أبو فاطمة أو أبو طيبة.

واختلفوا أيضاً في ضبط (أبي طيبة) أو (أبو ظبية).

فهل شيخ السري، شجاع، أو أبو شجاع وهل أبو شجاع هو سعيد بن زيد الاسكندراني أو غيره.

وترجم الذهبي لشجاع ولأبي شجاع وفي كلا الترجمتين نص على جهالتهما.

---

[١] ج٢/ ٧٦٢، (١٢٤٧).

[٢] كما في لسان الميزان: ٧/ ٦١.

[٣] في ترتيب الأمالي: ٢/ ٢٩٠.

[٤] في الشعب: ٤/ ١١٨، (٢٢٦٧)

[٥] في التمهيد ٥/ ٢٦٩.

[٦] كما في تخريج أحاديث الكشاف ٣/ ٤١٢.

وفرق بين أبي شجاع هذا وبين أبي شجاع سعيد بن زيد الاسكندراني **فقال:**((أبو شجاع: نكرة لا يعرف. عن أبي طيبة، عَنِ ابن مسعود: في قراءة سورة الواقعة. وعنه السري بن يحيى وهو ثقة. أخرجه ابن وهب في جامعه وأبو عُبَيد في فضائل القرآن. وأما أبو شجاع الإسكندراني فاسمه سعيد بن زيد. انتهى))[١].

وتعقبه الحافظ ابن حجر فقال:(والذي تحرر لي بعد البحث الشديد أنه أبو شجاع سعيد بن يزيد شيخ الليث بن سعد)[٢].

وقال الحافظ ابن حجر في ترجمة شجاع متعقبا الذهبي:((شجاع، والصواب أنه أبو شجاع سعيد بن يزيد المصري))[٣].الذي روى عنه الليث بن سعد فقد روى ابن وهب الحديث في جامعه عن السري بن يحيى، عن أبي شجاع، عن أبي ظبية، عن ابن مسعود.

وتعقب كلام ابن أبي حاتم وابن حبان:" وقد قيل فيه: شجاع أبو طيبة كذا ذكره ابنُ حِبَّان في الثقات وهو خطأ وقال: يروي عن ابن عمر روى عنه السري بن يحيى[٤].

وأما ابن أبي حاتم فقال: شجاع، عَن أبي طيبة الجرجاني عيسى بن سليمان بن دينار[٥].

قال الحافظ: وهو تخليط فإن الجرجاني ما أدرك ابن مسعود، وَلا أصحاب ابن مسعود.

---

[١] في ميزان الاعتدال: ٤/٥٣٦.

[٢] لسان الميزان: ٩/ ٩٠.

[٣] المصدر نفسه: ٤/٢٣٥.

[٤] الثقات لابن حبان: ٤/٣٦٨.

[٥] الجرح والتعديل: ٤/٣٧٨.

والصواب أن هذا هو أبو شجاع سعيد بن يزيد المصري الذي روى عنه الليث بن سعد فقد روى ابن وهب الحديث في جامعه عن السري بن يحيى، عَن أبي شجاع، عَن أبي ظبية، عَنِ ابن مسعود" [١].

وقد ذكر البخاري وابن أبي حاتم وابن عساكر وغيرهم أن اسمه شجاع وفرقا بينه وبين سعيد بن زيد الاسكندراني

- **فقال البخاري:** شجاع أبو طيبة عن ابن عمر: جبريل علم النبي صلى الله عليه وسلم دعوات، روى عنه السري بن يحيى، لم يتابع عليه"[٢].
- **وقال ايضاً:** سعيد بن يزيد أبو شجاع الحميري الإسكندراني، عن ابن هبيرة والحارث بن يزيد، سمع منه ابن المبارك والليث[٣].
- **وقال يحيى**: يَقُول كنية سعيد بن يزيد الذي روى عنه الليث بن سعد أبو شجاع[٤].

فهل أبو شجاع هذا الذي جهله أحمد هو سعيد بن زيد الاسكندراني كما رجحه الحافظ ابن حجر؟

فالجواب لا، إنَّما هو غيره ويوضحه كلام ابن أبي حاتم[٥] في قوله:((أن سعيد بن يزيد أبو شجاع الإسكندراني الحميري روى عن عبد الله بن هبيرة والأعرج وخالد بن أبي عمران وكعب بن علقمة والحارث بن يزيد ويزيد بن أبي حبيب وعياش بن عباس ودراج روى عنه الليث بن سعد وعبد الله بن المبارك سمعت أبي يقول ذلك)).

---

[١] لسان الميزان: ٤/ ٢٣٥.

[٢] في التاريخ الكبير: ٤/ ٢٦٢، (٢٧٤٣).

[٣] المصدر نفسه: ٣/ ٥٢١، (١٧٤١).

[٤] تاريخ ابن معين برواية الدوري: ٤/ ٤٤١.

[٥] في الجرح والتعديل ٤/ ٧٤.

حدثنا عبد الرحمن أنا عبد الله بن أحمد بن حنبل فيما كتب إلي قال أبي: أبو شجاع سعيد بن يزيد شيخ ثقة.

حدثنا عبد الرحمن قال ذكره أبي عن إسحاق بن منصور عن يحيى بن معين أنه قال: سعيد بن يزيد أبو شجاع ثقة[١].

حدثنا عبد الرحمن قال سئل أبو زرعة عن سعيد بن يزيد أبي شجاع فقال: ثقة". ونقله أيضا ابنه عبد الله[٢].

فالراجح أنَّ شجاعًا هذا غير ذاك المجهول، **وقال الزيلعي:** "وشجاع مجهول العين دون الحال"[٣].

ولجهالته يسميه بعض الرواة شجاعاً وبعضهم أبا شجاع.

قال الدوري[٤]: سمعت يحيى يقول أبو طيبة الجرجاني روى عنه أبو شجاع عن أبي طيبة عن عبد الله حدثنا يحيى قال حدثني بن أبي مريم أخبرني السري يعنى بن يحيى قال حدثني أبو شجاع عن أبي طيبة الجرجاني....

وقال أبن أبي حاتم[٥]: "شجاع: روى عن أبي طيبة الجرجاني عيسى بن سليمان بن دينار روى عنه السري بن يحيى. حدثنا عبد الرحمن قال سمعت أبي يقول ذلك"..

وهكذا غالب من ترجم له، أو روى عنه وقد سبق بيان الخلاف فيه.

---

[١] المصدر السابق ٤/ ٧٤.

[٢] في العلل: ٣/ ٣٤٦، (٥٥٢٩).

[٣] كما في تخريج أحاديث الكشاف ٣/ ٤١٣.

[٤] تاريخ ابن معين: ٤/ ٣٦٢.

[٥] الجرح والتعديل: ٤/ ٣٧٨.

وأما الخلاف في أبي ظبية فالقول فيه:

أنَّه قد وقع خلاف في النقل عن الإمام أحمد نفسه فجاءت في المطبوع من الخلال بتحقيق الدكتور طارق عوض الله:(أبو طيبة)، (أبو ظبية) بالظاد[١].

فلعلَّها اشتبهت على الشيخ طارق أو على الناسخ أصلا، للاشتباه والاختلاف عليه ويؤيد سقم هذه النسخة التي اعتمدها الشيخ طارق عوض الله أن العبارة كلها تحرفت فجاءت العبارة فيها:" قال أحمد: بن حنبل: هذا حديث منكر وشجاع والسري لا أعرفهما"! بينما عبارة أحمد في العلل:" وقال: السري بن يحيى ثبت، ثقة ثقة، وشجاع الذي روى عنه السري لا أعرفه، وأبو طيبة هذا لا أعرفه، والحديث منكر".

ويؤيد هذا أيضا أن الحافظ الذهبي أوردها على الوجه الصحيح (أبو ظبية) بالظاد[٢].

وكذا الحافظ ابن حجر ابن حجر في لسان الميزان[٣].

وقد قيدها الحافظ أبو عبد الله الحاكم النيسابوري وضبطها بالظاد كما نقلها البيهقي[٤].

وذهب فريق من أهل العلم إلى أنَّه (أبو طيبة - بالطاء- وأنَّه عيسى بن سليمان بن دينار الجرجاني)، نص عليه أبو حاتم، والدارقطني[٥].

والزمخشري في مؤتلفه – كما نقله الزيلعي[٦].

---

[١] وجاءت العبارة في المطبوع من العلل ابن الجوزي برقم(١٥١).

[٢] في ميزان الاعتدال: ٢/٢٦٥.

[٣] كما في لسان الميزان: ٩/١٠٣.

[٤] في الشعب: ٤/١١٩، (٢٢٦٨ - ٢٢٧٠).

[٥] في المؤتلف والمختلف ٣/١٤٧٥.

[٦] في تخريج الكشاف ٣/٤١٣.

وقال الحافظ ابن حجر[١]: "اختلف أصحاب السري؛ هل شيخه شجاع أو أبو شجاع؛ وكذا اختلفوا في شيخ أبي شجاع: هل هو أبو فاطمة أو أبو ظبية؟ ثم اختلفوا في ضبط أبي ظبية: فعند الدارقطني بالطاء المهملة بعدها تحتانية ثم موحدة وأنه عيسى بن سليمان الجرجاني، وأن روايته عن ابن مسعود منقطعة.

ويؤيده: أن الثعلبي أخرجه من طريق أبي بكر العطاري عن السري عن شجاع عن أبي طيبة الجرجاني، وعند البيهقي أنه بالمعجمة بعدها موحدة وأنه مجهول" أ. هـ.

ويؤيد ذلك ما رواه الدُّورِيّ في تاريخه[٢] بقوله:((سمعت يحيى يقول أبو طيبة الجرجاني روى عنه أبو شجاع عن أبي طيبة عن عبد الله حدثنا يحيى قال حدثني بن أبي مريم أخبرني السري يعنى بن يحيى قال حدثني أبو شجاع عن أبي طيبة الجرجاني عن عبد الله بن عمر أن جبريل أتى النبي صلى الله عليه وسلم فعلمه هذا الدعاء يا نور السماوات والأرض... ")). فهذا قد يجزم بأنه الجرجاني.

والجرجاني ضعيف نص عليه ابن معين نقله عنه ابن عدي[٣] فقال:((وأبو طيبة هذا كان رجلا صالحا، ولا أظن أنه كان يتعمد الكذب ولكن لعله كان يشبه عليه فيغلط)).

ولكن إن كان الجرجاني، فهل خفي على الإمام أحمد حتى يقول: لا أعرفه؟ فلعل نفي أحمد معرفة الرجل، معرفة حاله لا عينه، أو يكون أبو طيبة هذا غير الجرجاني؛ لذا لم يعرفه أحمد، ولذا وقع الخلاف باسمه على النحو السابق، والله أعلم.

علما أن من الرواة من يكنى بأبي طيبة ويجعله بعضهم أبا ظبية أيضا، وهو أبو طيبة

---

[١] في كتابه الكافي الشافي (١٦٣).

[٢] في تاريخه(٤٧٩٩).

[٣] في الكامل ٦/ ٤٥٤.

الكلاعي، ولا يتحقق أن يكون هو كما نصّ عليه ابن القطان[١].

وأما عن ما وقع من (أبي فاطمة) فهو تحريف من بعض النسَّاخ، ولاسيما أن بعض أهل التراجم ذكر أن أبا ظبية أو طيبة مولى لأبي فاطمة، كما فعل الدارقطني في المؤتلف والمختلف بقوله:((أبو طَيْبَة مولاة فاطمة بنت عُمَر بن مُصْعَب بن الزُّبَيْر)) [٢]. فالله أعلم.

وأما عن حكم الإمام أحمد على الحديث بالنكارة:

فقد وقع في الحديث جملة من العلل نبه إليها أهل العلم إضافة لجهالة شجاع وضعف أبي طيبة الجرجاني، ومن أبرزها:

الانقطاع؛ فأن أبا طيبة لم يدرك ابن مسعود، قال الدارقطني:((أبو طيبة الجرجاني عيسى بن سليمان له حديث مرسل؛ يرويه السري بن يحيى أبو الهيثم عن شجاع عن أبي طيبة عن عبد الله بن مسعود عن النبي – صلى الله عليه وسلم –:**("من قرأ الواقعة كل ليلة لم يفتقر))**[٣].

وقال الزيلعي[٤]: فقد تبين ضعف هذا الحديث من وجوه:

وقال الحافظ ابن حجر في "نتائج الأفكار" والذي يترجح: ((أن ضعفه بسبب الانقطاع، فإن أبا طيبة الجرحاني لم يدرك ابن مسعود وأقل ما بينهما راويان فيكون السند معضلا)) أ. هـ.

وكذا أعله – رحمه الله – بالانقطاع[٥].

---

[١] في الوهم والايهام ٤/٤٦٣.

[٢] في المؤتلف والمختلف ٢/١٤٧٦.

[٣] في المؤتلف والمختلف ٣/١٤٧٥.

[٤] في تخريج أحاديث الكشاف: ٣/٤١٣.

[٥] في "الكاف الشاف" (ص ١٦٣).

الاضطراب في سنده؛ فمنهم من يقول: أبو طيبة -بالطاء المهملة بعدها ياء-؛ كما ذكره الدارقطني[١]، ومنهم من يقول: بظاء معجمة بعدها باء موحدة، ومنهم من يقول: أبو فاطمة؛ كما ذكرهما البيهقي.

ومنهم من يقول: شجاع، ومنهم من يقول: عن أبي شجاع".

قال الزيلعي[٢]: "وقد اجتمع على ضعفه الإمام أحمد وأبو حاتم وابنه والدارقطني والبيهقي وابن الجوزي تلويحًا وتصريحًا، والله أعلم".

وضعَّفه أيضًا ابنُ القطان الفاسي[٣]، والحافظ ابن حجر [٤]، والمناوي[٥]، وقال المناوي في "التيسير": "والحديث منكر".

وقال ابن القطان[٦]:" لا ينبغي أن يظن بهذا الحديث صحة فابن عبد البر يرويه عن عمرو بن الربيع فذكر سنده قال ولا يتحقق كون أبي ظبية هذا هو الكلاعي ولا يعرف أبو ظبية غير الكلاعي والكلاعي إنما تعرف روايته عن معاذ بن جبل والمقداد وهو ثقة ولا يتحقق أيضا كون أبي شجاع هذا هو سعيد بن يزيد الإسكندراني وهو أيضا ثقة يروي عنه الليث وابن المبارك ونحوهما..".

وهكذا يتين لنا دقة تعليل الإمام أحمد بن حنبل وحنكته والله أعلم

---

[١] في المؤتلف والمختلف ٣/١٤٧٥.

[٢] في تخريج أحاديث الكشاف ٣/٤١٣.

[٣] في "بيان الوهم والإيهام": ٤/٦٦٣.

[٤] في "نتائج الأفكار" (ق ٢٤٦/ب)، والكافي الشاف" (ص ١٦٣)

[٥] في "فيض القدير: ٦/٢٠١.

[٦] في "بيان الوهم والإيهام": ٤/٦٦٣.

المسألة العاشرة: إعلال الحديث بالنكارة؛ لتفرد من تكلِّم فيه .

قال مهنا: ذكرت لأحمد: حدثوني، عن شعبة، عن منصور، عن أبي إدريس، عن المرهبي، عن ابن عباس، قال:((**إن بني أمية وطئوا على سماح الدين، وذبحوا كتاب الله بشفر**)).

فقال:(حدثناه غندر، عن شعبة. قلت: منكر. قال: نعم؛ منكر)[1].

الدراسة: لم أقف على من تكلم في هذا الحديث غير الإمام أحمد بن حنبل وبين بعض طرق هذا الحديث الذي حدث به محمد بن جعفر المعروف بـــ(غندر) رواه عن شعبة بن الحجاج عن منصور عن أبي إدريس عن المرهبي عن ابن عباس رضي الله عنهما.

(١) المنتخب من علل الخلال ١/٢٣٧مسألة(١٤٣).

المبحث الثاني
إعلال الحديث بالوضع

وفيه ست مسائل:

المسألة الأولى: إعلال الحديث بالوضع؛ لكون راويه يروي الموضوعات عن المجاهيل:

قال مهنا:((قلت لأحمد: حدثني الوليد بن الفضل العنزي[١]: أخبرني إسماعيل بن عبيد بن نافع العجلي البصري، عن حماد بن أبي سليمان، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عمار بن ياسر، قال: قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم:**((أتاني جبريل آنفا، فقلت له: يا جبريل، حدثني بفضائل عمر في السماء. فقال: يا محمد: لو حدثتك بفضائل عمر في السماء ما لبث نوح في قومه ألف سنة إلا خمسين عاما، ما نفدت فضائل عمر، وإن عمر حسنة من حسنات أبي بكر))**.

فقال لي أحمد:(لا أعرف إسماعيل بن نافع، هذا حديث موضوع)[٢].

تخريج الحديث: أخرجه الإمام أحمد في فضائل الصحابة[٣]، وأبو يعلى الموصلي[٤]، والروياني[٥]، والآجري[٦]

---

[١] الوليد بن الفضل العنزي. قال عنه أبو حاتم في الجرح والتعديل: (١٣/٩): (مجهول)، قال ابن حبان في المجروحين: (٨٢/٣): (يروي عن عبد الله بن إدريس وأهل العراق المناكير التي لا يشك من تبحر في هذه الصناعة أنها موضوعة لا يجوز الاحتجاج به بحال إذا انفرد).

[٢] المنتخب من علل الخلال ١/ ١٩٥ مسألة(١٠٨).

[٣] في فضائل الصحابة: ١/ ٤٢٩، (٦٧٨).

[٤] في مسنده: ٣/ ١٧٩، (١٦٠٣).

[٥] في مسنده: ٢/ ٣٦٧، (١٣٤٢).

[٦] في الشريعة: ١/ ١٨٢، (١٢٩).

والطبراني[١]، وابن شاهين[٢]، واللالكائي[٣].

وأبو نعيم الاصبهاني[٤]، جميعهم من طريق الوليد بن الفضل العنزي، عن إسماعيل العجلي، عن حماد بن أبي سليمان، عن إبراهيم النخعي، عن علقمة بن قيس، عن عمار بن ياسر، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:**(يا عمار أتاني جبريل آنفا).**

الدراسة: إن مدار الحديث على إسماعيل بن عبيد، وهو مجهول[٥]، ونصّ الأئمة على وضعه كالإمام أحمد وغيره مجهول الحال لم يعرف ولذلك عندما سئل الإمام أحمد عن هذا الحديث أعله بالوضع من رواية مهنا لجهالته [٦]، وليس إسماعيل فقط مجهول بل هناك الوليد بن الفضل قال عنه أبو حاتم:(مجهول)، وقال ابن حبان (يروي الموضوعات، ولا يجوز الاحتجاج به بحال اذا أنفرد) ونص أبو حاتم الرازي(**٢٧٧**هـ)[٧]، وابن الجوزي (**٥٩٧**هـ)[٨]، والذهبي(**٧٤٨**هـ)[٩]، على بطلان الحديث، وأنه موضوع.

والحديث مروي من حديث أُبي بن كعب، وحديث زيد بن ثابت، وحديث أبي سعيد الخدري -رضي الله عنهم أجمعين-

---

[١] في الأوسط: **٢/١٥٨**، (**١٥٧٠**).

[٢] في شرح مذهب أهل السنة: **١/١٨٢**، (**١٢٩**).

[٣] في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة: **٧/١٣٥٧**، (**٢٤٣١**).

[٤] في فضائل الخلفاء والراشدين: **١/٧٩**، (**٧٠**).

[٥] قال أبو الفتح الأزدي عنه: (ضعيف)، العلل المتناهية: **١/١٩٠**.

[٦] المنتخب من علل الخلال **١/١٩٥** مسألة(**١٠٨**).

[٧] في العلل: **٦/٤٥٨**.

[٨] الموضوعات؛ لابن الجوزي: **١/٣٢١**.

[٩] ميزان الاعتدال: **٤/٣٤٣**.

وقال السيوطي عقب ذكر سبر طرق الحديث:(وبالجملة أصحها إسنادا حديث عمار ومع ذلك قال الذهبي في الميزان إنه خبر باطل)[١].

ومن هنا قد تبيَّن أنَّ الحديث لم يصح من أي طريق لجهالة الوليد بن الفضل، وشيخه إسماعيل بن عبيد. فالحديث باطل بالكلية كما نص الإمام أحمد بن حنبل[٢]، وأبو حاتم الرازي[٣]، وابن الجوزي[٤]، والذهبي[٥].

- **الخلاصة:** إنَّ حديث إسماعيل بن عبيد، يعد في جملة الأحاديث الموضوعة أو الباطلة كما بيَّن ذلك الإمامان الجهبذان أحمد بن حنبل، وأبو حاتم الرازي؛ لتفرد الوليد بهذا الحديث[٦]، وقد صرح بذكر علَّة إسناده بالوضع؛ وكذلك لجهالة الراويين الوليد بن الفضل، وشيخه إسماعيل بن عبيد، ولم يروه غيرهما هذا الحديث، فالحديث موضوع لا يصح.

---

[١] اللآلىء المصنوعة في الأحاديث الموضوعة: ١/ ٢٧٩.

[٢] المنتخب من علل الخلال ١/ ١٩٥ مسألة(١٠٨).

[٣] في العلل: ٦/ ٤٥٨.

[٤] الموضوعات؛ لابن الجوزي: ١/ ٣٢١.

[٥] في ميزان الاعتدال: ٤/ ٢٨٨.

[٦] الأوسط للطبراني: ٢/ ١٥٨.

المسألة الثانية: إعلال الحديث بالوضع؛ لأنَّ راويه يروي الموضوعات على شيخه وهو لا يعلم، لسوء حفظهِ.

قال مهنا:((قلت لأحمد: حدثوني، عن محمد بن بكار، عن حفص بن عمر[١]، عن صالح بن حسان[٢]، عن محمد بن كعب، عن ابن عباس، قال: قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-:**((لا تأخذوا العلم إلا عن من تجيزون شهادته)).**

قال: (ليس بصحيح، هذا حديث موضوع من قبل صالح بن حسان، هذا رجل مديني، متروك الحديث)[٣].

تخريج الحديث: أخرجه ابن حبان والرامهرمزي من طريق محمد بن بكار عن عمر أبو حفص[٤]، وابن عدي عن سعيد بن عبد الجبار الحمصي[٥]، والخطيب عن زيد بن

---

[١] حفص بْن عمر، قاضي حلب، ضعفه أبو حاتم وأنكر حديثه أبو زرعة في الجرح والتعديل: (١٧٩/٣)، وقال ابن حبان في المجروحين: (٢٥٩/١): (شيخ يروي عن هشام بن حسان والثقات الأشياء الموضوعات لا يحل الاحتجاج به).

[٢] صالح بن حسَّان أَبو الحارث النَّضريُّ المدنيُّ، مُتكلّمٌ فيه، قال أحمد بن حنبل في العلل(٥٤٠/١): (ليس بشيء)، وقال عنه البخاري في تأريخه (٢٧٥/٤): (منكر الحديث)، وقال ابن معين في تأريخه برواية الدوري(١٦٠/٣): (ليس بحديثه شيء)، وقال أبو حاتم في الجرح والتعديل(٣٩٧/٤): (ضعيف الحديث)، وقال ابن حبان في المجروحين(٣٦٧/١): (كان ممن يروي الموضوعات عن الأثبات).

[٣] المنتخب من علل الخلال ١/ ١٥١مسألة(٧٣).

[٤] المجروحين لابن حبان: ٢٥٩/١، المحدث الفاصل بين الراوي والواعي: ٤١١/١.

[٥] في الكامل: ٢٥٦/١.

يحيى[١]، عن صالح بن حسان، عن محمد بن كعب، عن ابن عباس، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم.

- **الدراسة:** روى هذا الحديث صالح بن حسان عن محمد بن كعب، عن ابن عباس، وفيه بعض اختلاف في الألفاظ الحديث منها قولهم:(لا تأخذوا العلم إلا عن من تجيزون شهادتهم))، ومنها:(لا تأخذوا الحديث إلا عمن تجيزون شهادته)، ورواه عمر أبو حفص[٢]، وحفص بن عمر [٣]، وسعيد بن عبد الجبار الحمصي[٤]، جميعهم عن صالح بن حسان، عن محمد بن كعب، عن ابن عباس. قال ابن عدي:(وهذا الحديث رواه عن محمد بن كعب صالح بن حسان، رفعه عنه بعضهم، وأوقفه بعضهم)[٥]. وأما طريق حفص بن عمر عن صالح بن حسان هو موضع الدراسة قال عنه ابن عدي:(وهذا الحديث رفعه عن صالح حفص بن عمر ووافقه أبو حفص الأبار عن صالح بن حسان، وأبو حفص أوثق من حفص بن عمر)، وأما طريق زيد بن يحيى[٦]، وسعيد بن عبد الجبار الحمصي[٧]، عن صالح بن حسان، عن محمد بن كعب، عن ابن عباس. وقال الخطيب بعده:(على أن هذا الحديث لو ثبت إسناده وصح رفعه، لكان محمولا على أن المراد به جواز الأمانة في الخبر، بدليل الإجماع على أن خبر العبد العدل مقبول)[٨].

---

[١] في الكفاية: **١/٩٥**.

[٢] أبو حفص الأبَّار، هو عَمْر بن عبد الرحمن بن قيس، قال عنه الذهبي(ثقة) تاريخ الإسلام: **٤/١٠١٦**.

[٣] أخرج روايته: الخطيب في الكفاية: **١/٩٥**.

[٤] أخرج روايته: ابن عدي في الكامل: **١/٢٥٦**.

[٥] المصدر نفسه.

[٦] أخرج روايته: الخطيب في الكفاية: **١/٩٥**.

[٧] أخرج روايته: ابن عدي في الكامل: **١/٢٥٦**.

[٨] أخرج روايته: الخطيب في الكفاية: **١/٩٥**.

وأما عن حكم الإمام أحمد على الحديث بالوضع: فقد وقع في الحديث جملة من العلل نبه إليها الإمام أحمد وأهل العلم منها:

- عدم صحة الإسناد إلى النبي - صلى الله عليه وسلم -.
- أن مما يدل على وضعه من خلال لفظ الحديث كما بيَّن ابن حبان هذه المسألة[1].
- لم يأت هذا الحديث إلاّ من طريق صالح بن حسان، ووصف ابن حبان تلميذه حفص يروي الموضوعات عن الثقات.
- ذهب الإمام أحمد إلى إعلال هذا الحديث بالوضع؛ لكون راويه حفص بْن عمر قاضٍ وشيخه صالح بن حسان متروك الحديث على وصف الإمام أحمد بن حنبل له، وأنَّه قد جاء بخبر منكرٍ لا يحتمل أن يتفرَّد به.

وهناك علة آخرى فالحديث روي

- مرفوعاً

- موقوفاً

- مرسلاً

كما بين ذلك الخطيب البغدادي بقوله:(فإن صالح بن حسان تفرد بروايته , وهو ممن اجتمع نقاد الحديث على ترك الاحتجاج به , لسوء حفظه وقلة ضبطه , وكان يروي هذا الحديث عن محمد بن كعب , تارة متصلا وأخرى مرسلا , ويرفعه تارة ويوقفه أخرى)

الخلاصة: إنَّ هذا الحديث لا يصحُّ؛ لنكارة إسناده ومتنه، ولأنَّ صالحاً فيه وكذا تلميذه حفص بن عمر لهم مناكير ، وإنَّ إطلاق الإمام أحمد بن حنبل ليس بصحيح على إسناد هذا الحديث، المراد به الوضع؛ فهذا لا يقتضي أنه كذاب بل لعله يروي الموضوعات وهو لا يعلم بسبب حفظهِ .

---

[1] في المجروحين: ١/٣٦٧.

المسألة الثالثة: إعلال الحديث بالوضع؛ لأنّه ليس من كلام النبي صلى الله عليه وسلم، وإن جل من روى هذا الحديث بين الكذاب والمجهول.

قال مهنا:((وسألتهما أحمد ويحيى عن قول الناس:**(استعينوا على طلب حوائجكم بالكتمان"؟))**.

فقالا:(هذا موضوع، وليس له أصل))[١].

- **تخريج الحديث:**

أخرجه الإمام الطبراني[٢]، وابن عدي[٣] أبو نعيم[٤]، والقضاعي[٥]، والبيهقي[٦]، والديلميّ[٧]، وابن الجوزي[٨]، من طريق معاذ بن جبل رضي الله عنه.

وأخرجه الإمام ابن الجوزي[٩]، والخطيب [١٠]، والقيسراني[١١]، من طريق ابن عباس رضي الله عنهما.

وأخرجه ايضا الإمام ابن حبان [١٢] من طريق أبي هريرة رضي الله عنه.

---

[١] المنتخب من علل الخلال ١/ ٨٣ مسألة(٢٤).

[٢] في معجمه الكبير: ٢٠/ ٩٤، (١٨٣)، والأوسط: ٣/ ٥٥، (٢٤٥٥)، والصغير: ٢/ ٢٩٢، (١١٨٦).

[٣] في الكامل: ٣/ ٢٣١.

[٤] في الحلية: ٦/ ٩٦.

[٥] في مسند الشهاب: ١/ ٤١٢، (٧٠٨).

[٦] في الشعب: ٩/ ٣٤، (٦٢٢٨).

[٧] في الفردوس بمأثور الخطاب: ١/ ٨٥، (٢٦٧).

[٨] في الموضوعات: ٢/ ١٦٥.

[٩] في الموضوعات: ١/ ١٨٧.

[١٠] تاريخ بغداد: ٨/ ٥٩٨.

[١١] في تذكرة الحفاظ: ١/ ٥٥.

[١٢] روضة العقلاء لابن حبان: ١/ ١٨٧، وتاريخ جرجان؛ لأبي القاسم حمزة بن يوسف الجرجاني: ١/ ٢٢٣.

والإمام أبي عبد الرحمن السلمي[١] من طريق بريدة.

والإمام الخرائطي[٢] من طريق عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

الدراسة: سأل مهنا شيخه أحمد ويحيى بن معين عن روايات اشتهرت عند الناس وعن أصلها، ومن هذه الروايات والتي نحن بدراستها رواية:(استعينوا على طلب حوائجكم بالكتمان"؟)، وهذه الرواية أعلها الإمام أحمد ويحيى بالوضع وليس لها أصل كما حكم على سابقتها، وجاءت هذه الرواية من طرقٍ عدة كطريق معاذ بن جبل رضي الله عنه والتي رواها الطبراني[٣]، والبيهقي[٤]، وأبو نعيم[٥] وكلهم من طريق سعيد بن سلام

---

[١] آداب الصحبة؛ لأبي عبد الرحمن السلمي: **١/ ٧٠**. وهذه الرواية فيها إبراهيم بن معقل وأبو الفضل المروزي مجهولان ولم يعرفاه ولم أجد من ترجم لهما ولم يذكرهم الأئمة جرحًا أو تعديلاً وأما عيسى بن يونس فيعرف بالطرسوسي قال عنه ابن حجر في تقريبه: **(١/ ٤٤١)**: (صدوق)، والشيباني هذا السيناني الفضل بن موسى، والسيناني وثقه ابن معين في تأريخه برواية الدوري: **(٤/ ٣٥٤)** وابو حاتم في الجرح والتعديل: **(٧/ ٦٩)**، بقي الحسين بن واقد، استنكر روايته الإمام أحمد من رواية الميموني العلل: **(١/ ١٨٣)**، إلا أن روايته عن ابن بريدة مقبولة قال عبد الله عن أبيه: (ما أنكر حديث حسين بن واقد وأبي المنيب عن بن بريدة) العلل ومعرفة الرجال: **(١/ ٣٠١)**

[٢] في اعتلال القلوب: **٢/ ٣٣٥، (٦٨٠)**. وروايته: حدثنا علي بن حرب قال: حدثنا حلبس بن محمد، عن جريج قال: قال عطاء بن أبي رباح: قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "استعينوا على قضاء حوائجكم بالكتمان لها؛ فإن كل ذي نعمة محسود".

[٣] في معجمه الكبير: **٢٠/ ٩٤، (١٨٣)**، والأوسط: **٣/ ٥٥، (٢٤٥٥)**، والصغير: **٢/ ٢٩٢، (١١٨٦)**.

[٤] في الشعب: **٩/ ٣٤، (٦٢٢٨)**.

[٥] في الحلية: **٦/ ٩٦**. سعيد بن سلام العطار حدثنا ثور بن يزيد عن خالد بن معدان عن معاذ بن جبل قال قال رسول الله {صلى الله عليه وسلم} (استعينوا على إنجاح الحوائج بالكتمان فإن كل ذي نعمة محسود)

العطار والتي أعلها أبو حاتم(٢٧٧هـ)[١]، والعقيلي(٣٢٢هـ)[٢]، وابن عدي(٣٦٥هـ)[٣]، وابن الجوزي(٥٩٧هـ)[٤]، وأنكرها الذهبي(٧٤٨هـ)[٥]، وسعيد هذا مجروح بجرح قوي فقد كذّبه الإمام أحمد(٢٤١هـ) وابن نمير، وقال البخاري(٢٥٦هـ) يُذكر بوضع الحديث[٦]، وضعفه أبو داود(٢٧٥هـ)[٧]، والنسائي(٣٠٣هـ)[٨]، والدارقطني(٣٨٥هـ)[٩]. وقد جاءت هذه الرواية في طريق ثانٍ من رواية حسين بن علوان[١٠] عن ثور بن يزيد عن خالد بن معدان عن معاذ بن جبل، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: **(استعينوا على طلب الحوائج بالكتمان من الناس فإن لكل نعمة حسدة)**. وحسين هذا متهم بالوضع[١١].

هذا ما قال عنه ابن حبان(٣٥٤هـ)[١٢]: (كان يضع الحديث على هشام بن عروة وغيره من الثقات وضعا لا تحل كتابة حديثه إلى على جهة التعجب) وكذّبه أحمد بن

---

[١] في علل الحديث: ٦٨٧/٥. وقال: (هذا حديث منكر؛ كان سبب سعيد بن سلام- بعد القضاء - ضعفه: من هذا الحديث؛ لأن هذا حديث لا يعرف له أصل).

[٢] في الضعفاء: ١٠٨/٢. وقال: (لا يتابع عليه، ولا يعرف إلا به)

[٣] في الكامل: ٤٦١/٤. وقال: (وهذا يرويه سعيد بن سلام وبه يعرف عن ثور بن يزيد).

[٤] في الموضوعات: ١٦٦/٢. وقال: (وطريق معاذ الأول فالمتهم به سعيد بن سلام)

[٥] في ميزان الاعتدال: ١٤١/٢.

[٦] في الضعفاء: ١٠٨/٢.

[٧] في سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني: ٢٤٠/١.

[٨] في الضعفاء والمتروكون: ٥٢/١.

[٩] في سؤالات أبي بكر البرقاني للدارقطني في الجرح والتعديل: ١٠٨/٢. وقال: (ضعيف)

[١٠] الحسين بن علوان أبو علي الكوفي الكلبي. في الكامل: ٢٣١/٣.

[١١] قاله ابن عدي في الكامل: ٢٣٢/٣. وصالح بن جزرة في تاريخ بغداد: ٦٠٧/٨.

[١٢] في المجروحين: ٢٤٤/١.

حنبل(٢٤١هـ)[١] ويحيى بن معين(٢٣٣هـ)[٢]، وتركه أبو حاتم(٢٧٧هـ)[٣] والنسائي (٣٠٣)[٤]، والدارقطني(٣٨٥هـ)[٥]، وأمَّا خالد بن معدان[٦]، فلم يسمع كثيراً من الصحابة؛ بل كانت جلَّ رواياته عن الصحابة مراسيل فحديثه عن معاذ مرسل، قال أبو حاتم:(لم يصح سماعه معاذ بن جبل بل هو مرسل وربما كان بينهما اثنان)[٧].

وذكر ابن الجوزي هذين الطريقين وقال عنهما:(وطريق معاذ الأول فالمتهم به سعيد بن سلام، وأما الطريق الثاني: فالمتهم به حسين بن علوان)[٨].

وأما حديث أبي هريرة فرواه ابن حبان من طريق محمد بن سليمان بن فارس الدلال حدثنا محمد بن إبراهيم بن سعيد العبدي حدثنا الهيثم بن أيوب العطار السلمي حدثنا سهل بن عبد الرحمن عن محمد بن مطرف أبي غسان عن محمد بن المنكدر عن عروة عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: **(استعينوا على الحوائج بكتمانها فإن لكل نعمة حاسد)**[٩].

---

[١] العلل ومعرفة الرجال: ٢/ ٤٤.

[٢] تاريخ ابن معين برواية الدوري: ٤/ ٣٨١.

[٣] في الجرح والتعديل: ٣/ ٦١.

[٤] في الجرح والتعديل: ٣/ ٦١.

[٥] لسان الميزان: ٣/ ١٨٩.

[٦] خالد بن معدان بن أَبي كرب الكلاعي، أبو عَبد الله الشافي الحمصي، تهذيب الكمال: ٨/ ١٦٧.

[٧] المراسيل لابن أبي حاتم: ١/ ٥٢.

[٨] في الموضوعات: ٢/ ١٦٦.

[٩] روضة العقلاء لابن حبان: ١/ ١٨٧، وتاريخ جرجان؛ لأبي القاسم حمزة بن يوسف الجرجاني: ١/ ٢٢٣.

فقال عقب الحديث:(هذا إسناد حسن وطريق غريب إن كان عروة هذا هو ابن الزبير بْن العوام وسعيد بْن سلام مَا أرى حفظ حديثه فلذلك تنكبت عَن ذكره) [١]. وأما حديث ابن عباس فروي من طريق أبي عبد الله الحسين بن عبيد الله[٢] صاحب السلعة إذ قال: حدثنا إبراهيم بن سعيد الجوهري، قال: حدثني المأمون، قال: حدثني الرشيد أمير المؤمنين، عن المهدي أنه أسر إليه شيئا، قال: لا تطلعن عليه أحدا فإن أمير المؤمنين يعني المنصور حدثني عن أبيه، عن ابن عباس، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: **(استعينوا على نجاح الحوائج بكتمانها)**.

وذكر الخطيب(**٤٦٣**هـ) عقب الحديث:(وحدث الحسين بن عبيد الله بهذا الإسناد عدة أحاديث قرأت في كتاب أبي الفتح عبيد الله بن أحمد النحوي الذي سمعه من أحمد بن كامل القاضي، قال: كان الحسين بن عبيد الله الأبزاري ماجنا نادرا، كذابا في تلك الأحاديث التي حدث بها من الأحاديث المسندة عن الخلفاء، قال: ولم أكتبها عنه لهذه العلة). وقال ابن الجوزي(**٥٩٧**هـ) عقب ذكر الطريقين:(وأما حديث ابن عباس فإنه من عمل الأبزاري، بعض من هذا الطريق عطاء ومن الأولى الرشيد) [٣].

---

[١] روضة العقلاء لابن حبان: **١/١٨٧**.

[٢] الحسن بن عبيد الله الابزارى، أسمه الحسين، كذبه أحمد بن كامل في تاريخ بغداد: **٨/٥٩٨**، وابن الجوزي في الموضوعات: **١/١٨٧**، والذهبي في الميزان: **١/٥٠٢** وقال قليل الحياء.

[٣] ذكر ابن الجوزي طريقين لهذه الرواية ثم علق عليهما الطريق الأول: (الحسن بن عبيد الله الأبزاري حدثني إبراهيم بن سعيد قال أمرنى أمير المؤمنين بشئ وقال: لا تطلع عليه أحد، فإن أمير المؤمنين – يعني المهدي– حدثني أن أمير المؤمنين المنصور حدثه عن أبيه عن عطاء عن ابن عباس مرفوعًا)، والطريق الثاني: (أبو عبد الله الحسن ابن عبيد الله وهو الأبزاري حدثنا إبراهيم بن سعيد الجوهري حدثني المأمون حدثني الرشيد عن المهدي أنه أسر إليه شيئا وقال: لا تطلعن عليه أحدا، فإن أمير المؤمنين – يعني المنصور – حدثني عن أبيه عن ابن عباس– مرفوعًا) الموضوعات؛ لابن الجوزي: **١/١٨٧**.

وجاءت هذه الرواية من طريق طاهر بن الفضل الحلبي عن حجاج بن محمد الأعور عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس. وهذه الطريق معلول بالوضع كما بيَّن الإمام ابن حبان حيث قال (وضعه طاهر على حجاج ولم يتابعه عليه أحد من أصحاب حجاج)[١].

وأما حديث بريدة فرواه إبراهيم بن علي بن معقل قال: أنا أبو الفضل المروزي قال: أنا عيسى بن يونس قال: أنا الشيباني قال: أنا الحسين بن واقد، عن ابن أبي بردة، عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم قال:**(استعينوا على حوائجكم بالكتمان؛ فإن كل ذي نعمة محسود)**[٢].

- **الخلاصة:** إنَّ حديث:(استعينوا على طلب حوائجكم بالكتمان"؟)، من جملة الأحاديث الموضوعة، أو الباطلة كما بيَّن ذلك أبو عبد الله من رواية مهنا، وإنَّ كثرة طرقه لا تقويه؛ لشدَّة ضعفها ونكارتها، فطريق معاذ بن جبل وابن عباس رضي الله عنهما أورده ابن الجوزي(**٥٩٧**هـ)[٣] في الموضوعات وذكر لكل حديث طرقا وفندها جميعها، وضعف رواتها واتهمهم بالوضع، وهذان الطريقان أعلَّ أحدهما أبو حاتم(**٢٧٧**هـ)[٤]، وابن

---

[١] تذكرة الحفاظ للقيسراني: **١/٥٥**.

[٢] آداب الصحبة؛ لأبي عبد الرحمن السلمي: **١/٧٠**. وهذه الرواية فيها إبراهيم بن معقل وأبا الفضل المروزي مجهولان ولم يعرفاه ولم أجد من ترجم لهما ولم يذكرهم الأئمة جرحًا أو تعديلاً وأما عيسى بن يونس فيعرف بالطرسوسي قال عنه ابن حجر في تقريبه: (**١/٤٤١**): (صدوق)، والشيباني هذا السيناني الفضل بن موسى، والسيناني وثقه ابن معين في تأريخه برواية الدوري: (**٤/٣٥٤**) وابو حاتم في الجرح والتعديل: (**٧/٦٩**)، بقي الحسين بن واقد، استنكر روايته الإمام أحمد من رواية الميموني العلل: (**١/١٨٣**)، إلا أن روايته عن ابن بريدة مقبولة قال عبد الله عن أبيه: (ما أنكر حديث حسين بن واقد وأبي المنيب عن بن بريدة) العلل ومعرفة الرجال: (**١/٣٠١**)

[٣] في الموضوعات: **٢/١٦٦**. وقال: (وطريق معاذ الأول فالمتهم به سعيد بن سلام)

[٤] في علل الحديث: **٥/٦٨٧**. وقال: (هذا حديث منكر؛ كان سبب سعيد بن سلام- بعد القضاء - ضعفه: من هذا الحديث؛ لأن هذا حديث لا يعرف له أصل).

عدي(٣٦٥هـ)[١]، والعقيلي(٣٢٢هـ)[٢]، والذهبي(٧٤٨هـ)[٣]، ولعل أسلم الطرق التي ذكرناها ما جاء من حديث ابن أبي بردة الذي رواه إبراهيم بن علي بن معقل قال: أنا أبو الفضل المروزي قال: أنا عيسى بن يونس قال: أنا الشيباني قال: أنا الحسين بن واقد، عن ابن أبي بردة، عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم قال:**(استعينوا على حوائجكم بالكتمان؛ فإن كل ذي نعمة محسود)**[٤].

وهذا الطريق غريب وليس إسناده بالقوي، لكون إبراهيم بن معقل وأبو الفضل المروزي مجهولين، وفيه الحسين بن واقد، استنكر روايته الإمام أحمد[٥]، إلا أن روايته عن ابن بريدة مقبولة[٦]، وفيما تقدَّم يتبيَّن صحة كلام الإمام أحمد(٢٤١هـ)، وابن معين(٢٣٣هـ) وأبي حاتم(٢٧٧هـ)، في إعلال هذا الحديث بالوضع. ولا عبرة بكثرة أسانيده؛ فمدارها على الضعفاء والمتروكين، مما يزيد روايتهم ضعفاً على ضعف. فالرواية في هذا الباب غير ثابتة.

---

[١] في الكامل: ٤/٤٦١. وقال: (وهذا يرويه سعيد بن سلام وبه يعرف عن ثور بن يزيد).

[٢] في الضعفاء: ٢/١٠٨. وقال: (لا يتابع عليه، ولا يعرف إلا به)

[٣] في ميزان الاعتدال: ٢/١٤١.

[٤] آداب الصحبة؛ لأبي عبد الرحمن السلمي: ١/٧٠. وهذه الرواية فيها إبراهيم بن معقل وأبا الفضل المروزي مجهولان ولم يعرفاه ولم أجد من ترجم لهما ولم يذكرهم الأئمة جرحًا أو تعديلاً وأما عيسى بن يونس فيعرف بالطرسوسي قال عنه ابن حجر في تقريبه: (١/٤٤١): (صدوق)، والشيباني هذا السيناني الفضل بن موسى، والسيناني وثقه ابن معين في تأريخه برواية الدوري: (٤/٣٥٤) وابو حاتم في الجرح والتعديل: (٧/٦٩)، بقي الحسين بن واقد، استنكر روايته الإمام أحمد من رواية الميموني العلل: (١/١٨٣)، إلا أن روايته عن ابن بريدة مقبولة قال عبد الله عن أبيه: (ما أنكر حديث حسين بن واقد وأبي المنيب عن بن بريدة) العلل ومعرفة الرجال: (١/٣٠١)

[٥] رواية الميموني في العلل: (١/١٨٣).

[٦] العلل ومعرفة الرجال: (١/٣٠١)

المسألة الرابعة: إعلال الحديث بالوضع وهو من كلام الصحابي وليس من كلام النبي صلى الله عليه وسلم، قال مهنا:

((سألت أحمد ويحيى عن قول الناس: **(جلبت القلوب على حب من أحسن إليها، وبغض من أساء إليها"؟))**.

فقالا: (ليس له أصل، وهو موضوع)[١].

- **تخريج الحديث:**

أخرجه ابن العربي، وابن حبان، وأبي الشيخ الاصبهاني، وأبو نعيم، والقضاعي، والبيهقي عن بكار بن الأسود، عن إسماعيل الخياط، عن الأعمش، قال بلغ الحسن بن عمارة أن الأعمش، وقع فيه فبعث إليه بكسوة فلما كان بعد ذلك مدحه الأعمش، فقيل له: كيف تذمه؟ فقال: إن خيثمة حدثني عن ابن مسعود [٢].

وأخرجه البيهقي من طريق أبي سعد الماليني، قال: أنا أبو أحمد بن عدي الحافظ، قال: حدثنا ابن أسلم، قال: حدثنا أحمد بن محمد بن عمر بن يونس، قال: حدثنا عبد الرزاق، قال: حدثنا معمر، قال: لما ولي الحسن بن عمارة مظالم الكوفة بلغ الأعمش، فقال: ظالم ولي مظالمنا، فبلغ الحسن فبعث إليه بأثواب ونفقة.

فقال الأعمش: مثل هذا يولى علينا، يرحم صغيرنا، ويعود على فقيرنا، ويوقر كبيرنا، فقال رجل: يا أبا محمد ما هذا قولك فيه أمس، فقال: حدثني خيثمة، عن ابن مسعود[٣].

---

[١] المنتخب من علل الخلال ١/ ٨٣مسألة(٢٤).

[٢] أخرجه روايته: ابن العربي في معجمه: ١/ ١٢١، (١٩١)، ابن حبان في روضة العقلاء: ١/ ٢٤٣، وأبي الشيخ الاصبهاني في الأمثال: ١/ ١٩٥، (١٦٠)، وأبو نعيم في الحلية: ٤/ ١٢١، والقضاعي في مسند الشهاب: ١/ ٢٥٠، (٥٩٩)، والبيهقي في الشعب: ١١/ ٣٠٧، (٨٥٧٤).

[٣] في الشعب: ١١/ ٣٠٧، (٨٥٧٤).

- **الدراسة:** هناك بعض الروايات اشتهرت على الألسنة، ومنها هذه الروايات والتي نحن بصدد منها هي رواية: (جلبت القلوب على حب من أحسن إليها، وبغض من أساء إليها"؟)، فهذه الرواية معلولة من الإمامين الجهبذين أحمد ويحيى بالوضع وليس لها أصل، أي ليست من كلام النبي صلى الله عليه وسلم!، وإنما من كلام الصحابي، ووقفت على هذه الرواية من طريق ابن مسعود رضي الله عنه مرفوعة وأخرى موقوفة، فالمرفوعة رواها أبو نعيم(٤٣٠هـ)[١]، والقضاعي(٤٥٤هـ)[٢]، البيهقي(٤٥٨هـ)[٣]، وابن الجوزي[٤]، وأعلها الأزدي(٣٧٤هـ) بقوله[٥]: (هذا الحديث باطل والحكاية التي ذكرها، عَن الأَعمش مع الحسن بن عمارة باطلة). وأعله ابن الجوزي(٥٩٧هـ) حيث قال: (هذا الحديث لا يصح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فإن إسماعيل الخياط، مجروح)[٦].

وقد ساقه ابن عدي(٣٦٥هـ) في جملة منكراته، وقال: (لم أكتبه مرفوعًا إلا من هذا الوجه وهو معروف، عن الأعمش موقوف)[٧]. وقال أبو نعيم:(٤٣٠هـ):(غريب من حديث الأعمش عن خيثمة لم نكتبه إلا من هذا الوجه)[٨].

---

[١] في الحلية: ٤/ ١٢١.

[٢] في مسند الشهاب: ١/ ٢٥٠، (٥٩٩).

[٣] في الشعب: ١١/ ٣٠٧، (٨٥٧٤).

[٤] في العلل المتناهية: ٢/ ٢٩، (٨٦٠).

[٥] في لسان الميزان: ٢/ ١٨٨.

[٦] في العلل المتناهية: ٢/ ٢٩، (٨٦٠).

[٧] في الكامل: ٣/ ٩٨.

[٨] في الحلية: ٤/ ١٢١.

وإنَّ سبب إعلال هذه الرواية المرفوعة من أجل (إسماعيل بن ابان الغنوي)[١]، هذا الراوي مُتكلّمٌ فيه والطعن في روايته من كبار النقاد كالإمام البخاري(٢٥٦هـ)[٢]، ومسلم (٢٦١هـ)[٣]، وابن معين (٢٣٣هـ)[٤]، وأبو زرعة(٢٦٤هـ)، وأبو حاتم(٢٧٧هـ)[٥].

والجوزجاني (٢٥٩هـ)[٦]، العجلي(٢٦١هـ)[٧]. والنسائي(٣٠٣هـ)[٨]، ولم يكتفي بذلك الأئمة بل فضحه الإمام أحمد، وابن معين[٩]، وابن حبان[١٠]، بالوضع.

و بيَّن الخطيب رحمه الله كيف ترك العلماء رواياته حيث قال: (قدم بغداد وحدث بها أحاديث تبين للناس كذبه فيها فتجنبوا السماع منه واطرحوا الرواية عنه).

- **وأما عن حكم الإمام أحمد على الحديث بالوضع:** فإنَّ هذه الرواية معلولة بالوضع كما بيَّن الإمام أحمد ويحيى بن معين في جوابه عن هذه المسألة من سؤالات مهنا بن يحيى، وهذا الذي ذهب إليه كبار النقاد من العلماء وسبب ذلك (إسماعيل بن أبان الغنوي) هذا الراوي متفقٌ على جرحه والطعن في روايته وليس ذلك فقط، بل لكونه وضع

---

[١] إِسماعِيل بن أبان الغنوي العامري، أَبُو إِسحاق الكوفي الخياط.

[٢] قال: (متروك، تركه أحمد).في التاريخ الكبير ١/٣٤٧.

[٣] قال: (متروك).في الكنى والأسماء: ١/٤٤.

[٤] أتهمه ابن معين بالوضع بل سرد بعض رواياته التي وضعها على الثقات. تاريخ بغداد: ٧/٢١١..

[٥] قال أبو زرعة وأبو حاتم: (متروك الحديث) في الجرح والتعديل: ٢/١٦٠.

[٦] قال: (ظهر منه على الكذب). أحوال الرجال: ١/١٣٥.

[٧] قال: (ضعيف الحديث). الثقات: ١/٦٤.

[٨] قال: (متروك الحديث). الضعفاء والمتروكون: ١/١٦.

[٩] أتهمه ابن معين بالوضع بل سرد بعض رواياته التي وضعها على الثقات. تاريخ بغداد: ٧/٢١١.

[١٠] قال: (كان يضع الحديث على الثقات). المجروحين: ١/١٢٨.

أحاديث على الثقات كما بيَّن ابن حبان[١]، وتبيَّن أن رواياته مكذوبه عن النبي صلى الله عليه وسلم وهذه الرواية لا تصح مرفوعةً كما بيَّن ابن الجوزي[٢]،لأنها ليست من كلام النبي صلى الله عليه وسلم، بل من كلام الصحابي ابن مسعود رضي الله عنه، والمحفوظ ما جاء عند البيهقي من طريق معمر، قال: لما ولي الحسن بن عمارة مظالم الكوفة بلغ الأعمش، فقال:((ظالم ولي مظالمنا، فبلغ الحسن فبعث إليه بأثواب ونفقة، فقال الأعمش: مثل هذا يولى علينا، يرحم صغيرنا، ويعود على فقيرنا، ويوقر كبيرنا، فقال رجل: يا أبا محمد ما هذا قولك فيه أمس، فقال: حدثني خيثمة، عن ابن مسعود، قال: **(جبلت القلوب..))**. وهذه الرواية الموقوفة من حديث الأعمش رجحها الإمام ابن عدي[٣]، والبيهقي، والله أعلم[٤].

---

[١] المجروحين: **١/١٢٨**.

[٢] في العلل المتناهية: **٢/٢٩**، **(٨٦٠)**.

[٣] في الكامل: **٣/٩٨**.

[٤] في الشعب: **١١/٣٠٦**، **(٨٥٧٣)**.

المسألة الخامسة: إعلال الحديث بالوضع؛ لأنَّ راويه مجهول الحال

الحديث، ولم يصح هذا الخبر، قال مهنا:

((سألت أحمد عن حديث الرواسي[١]، عن الحسن بن صالح، عن هارون أبي محمد[٢]، عن مقاتل بن حيان[٣]، عن قتادة، عن أنس، عن النبي- صلى الله عليه وسلم-:**(لكل شيء قلب، وقلب القرآن يس"؟))**.

فقال أحمد: (هذا كلام موضوع)[٤].

- **تخريج الحديث:**

أخرجه الدارمي، والترمذي، والبزار، وابن العربي، والشجري، والقضاعي عن حميد بن عبد الرحمن، عن الحسن بن صالح[٥]، والدولابي، والبيهقي عن جبير بن صالح[٦] جميعهم عن هارون أبى محمد، عن مقاتل بن حيان، عن قتادة، عن أنس بن مالك، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم.

---

[١] حميد بن عبد الرحمن بن حميد الرؤاسي، أبو عوف الكوفي أثنى عليه الإمام أحمد بن حنبل في الجرح والتعديل: (٣/٢٢٥)، وتهذيب الكمال: ٧/٣٧٥.

[٢] هارون، أبو محمد مجهول، في السنن: ٣٠/١٢١.

[٣] مقاتل بن حيان النبطي، أبو بسطام البلخي، وثقه ابن معين وأبو حاتم، الجرح والتعديل: ٨/٣٥٣.

[٤] المنتخب من علل الخلال ١/١١٧مسألة(٥٠).

[٥] أخرج روايته: الدارمي في السنن: ٤/٢١٤٩، (٣٤٥٩)، والترمذي في السنن: ٥/١٢، (٢٨٨٧)، والبزار في مسنده: ١٣/٤٧٩، (٧٢٨٢)، وابن العربي في معجمه: ٣/١٠٢٦، (٢٢٠١)، والشجري في الأمالي الخميسية: ١/١٢٥، (٤٧٧)، والقضاعي في مسنده: ٢/١٣٠، (١٠٣٥).

[٦] الدولابي في الكنى والأسماء: ٢/٩٧٤، (١٧٠٩)، والبيهقي في الشعب: ٤/٩٤، (٢٢٣٣).

وأخرج القضاعي[١] من طريق أبي محمد عبد الرحمن بن محمد الأدفوي، حدثنا أبو الطيب، أحمد بن سليمان الجريري إجازة، أبنا أبو جعفر، محمد بن جرير الطبري، حدثني زكريا بن يحيى، ثنا شبابة، حدثنا مخلد بن عبد الواحد، عن علي بن زيد بن جدعان، وعطاء بن أبي ميمونة، عن زر بن حبيش، عن أبي بن كعب، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم.

الدراسة: هذا الحديث معلول بالوضع؛ من طريق حميد الرؤاسي، وأنَّه غير ثابت، وهو معلولٌ بعلتين أمَّا الأولى فهي: هارون أبو محمد، هذا الراوي لأنَّه مجهول الحال، ولم يعرف ولذلك عندما سئل الإمام أحمد عن هذا الحديث أعله بالوضع من رواية مهنا، ومن رواية ابنه عبد الله بقوله:(سأل أبيه عن حديث حميد الرؤاسي عن حسن بن صالح عن هارون أبي محمد قال حدثني مقاتل بن حيان عن قتادة عن أنس قال أبي ليس هذا هارون بن سعد الذي حدث عنه شريك هذا رجل آخر يقال له هارون أبو محمد)[٢]، وأمّا الإمام الترمذي فقد أعله بالغرابة بقوله: (هذا حديث غريب، لا نعرفه إلا من حديث حميد بن عبد الرحمن، وبالبصرة لا يعرفون من حديث قتادة إلا من هذا الوجه. وهارون أبو محمد شيخ مجهول)[٣]، وأمّا العلة الثانية: هو مقاتل فقد شك فيه بعض الأئمة هل هو ابن سليمان؟ أم ابن حيان؟ والجواب عن ذلك الأمر ما نص أبو حاتم الرازي(٢٧٧هـ) ببطلان الحديث.

مع إنكار روايته من طريق حميد، وبيان من هو مقاتل بقوله: (مقاتل هذا هو ابن سليمان، رأيت هذا الحديث في أول كتاب وضعه، الحديث في أول كتاب وضعه مقاتل بن سليمان، وهو حديث باطل لا أصل له، قلت لأبي: مقاتل أدرك قتادة؟ قال: وأكبر من قتادة:

---

[١] في مسنده: ٢/ ١٣٠، (١٠٣٦).

[٢] العلل ومعرفة الرجال٣/ ٣٨٣.

[٣] في السنن: ٥/ ١٢، (٢٨٨٧).

أبو الزبير)[١]، **ومن كلام أبي حاتم الرازي الاصوب التفريق التام بينهما، والحديث المذكور هو حديث مقاتل بن حيان لا أشك فيه لعدة وجوه:**

أمَّا الأول: الذي ذكر في كل الطرق فيه أنه ابن حيان وليس ابن سليمان[٢].

وأمَّا الثاني: أظن هذا الحديث الذي وجد في كتابه عن مقاتل القصد فيه ابن حيان وإن كان عند ابن سليمان لأن الحديث في فضائل القرآن وهو صاحب التفسير.

وأمَّا الثالث: إن مقاتل بن سليمان لم يخرج له أصحاب الكتب الستة إلا أن أبا داود أخرج له في المسائل وهذا الحديث أخرج الترمذي في السنن وهذا يبين أنه ابن حيان الذي روى له هذه الرواية[٣].

وأمَّا الرابع: هارون أبي محمد ليس من تلاميذ مقاتل بن سليمان ولم يروي عنه هذا الحديث، ولم يكن قتادة، من شيوخه بل من شيوخ ابن حيان[٤].

وأما الطريق الذي أخرجه القضاعي[٥] في مسنده عن أبي محمد عبد الرحمن بن محمد الأدفوي قال، حدثنا أبو الطيب، أحمد بن سليمان الجريري إجازة، أبنا أبو جعفر، محمد بن جرير الطبري، حدثني زكريا بن يحيى، ثنا شبابة، حدثنا مخلد بن عبد الواحد، عن علي بن زيد بن جدعان، وعطاء بن أبي ميمونة، عن زر بن حبيش، عن أبي بن كعب، قال: قال

---

[١] في العلل: **٤/ ٥٧٩**.

[٢] في تهذيب الكمال: **٢٨/ ٤٣٠**.

[٣] المصدر نفسه: **٢٨/ ٤٥١**.

[٤] المصدر نفسه.

[٥] في مسنده: **٢/ ١٣٠، (١٠٣٦)**.

رسول الله صلى الله عليه وسلم. هذا الطريق لا يصح لأن فيه علي بن زيد بن جدعان ضعيف الحديث كما ضعفه العلماء[١].

وأما عن حكم الإمام أحمد على الحديث بالوضع: فقد تبيَّن بعد الدراسة أنَّ الحديث لم يصح عن أنس –رضي الله عنه– من أي طريق، لجهالة هارون، فالحديث باطل بالكلية كما نص الإمام أحمد بن حنبل(٢٤١هـ)[٢]، وأبو حاتم الرازي(٢٧٧هـ)[٣]، والترمذي (٢٧٩هـ)[٤]، والذهبي(٧٤٨)[٥]، فحديث حميد الرؤاسي يعد في جملة الأحاديث الموضوعة أو الباطلة كما بيَّن ذلك الإمام أحمد(٢٤١هـ)، وأبو حاتم الرازي(٢٧٧هـ)؛ لتفرده بهذا الحديث، ولمخالفته صحيح السنة النبوية، ولم يصرح بذكر علَّة إسناده؛ لجهالة هارون أبو محمد ولم يروه غيره.

---

[١] ضعفه أحمد بن حنبل وابن معين وأبو زرعة وأبو حاتم في الجرح والتعديل: ٦/١٨٧.

[٢] العلل ومعرفة الرجال٣/٣٨٣.

[٣] في العلل: ٤/٥٧٩.

[٤] في السنن: ٥/١٢، (٢٨٨٧).

[٥] في ميزان الاعتدال: ٤/٢٨٨.

المسألة السادسة: إعلال الحديث بالكذب؛ لجهالة راويه وأنه لا يعرف برواية عن مالك، قال مهنا:

((قلت لأحمد: ثنا إبراهيم بن موسى المروزي، قال: عرضت على مالك بن أنس، عن نافع، عن ابن عمر، قال: قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-:**(طلب العلم فريضة على كل مسلم)).**

قال أحمد:((هذا كذب))[١].

- **تخريج الحديث:**

أخرجه ابن الجوزي[٢]، وابن حبان[٣]، وابن عدي[٤]، وتمام[٥]، جميعهم عن أحمد بن إبراهيم الموصلي، عن مالك بن أنس، عن نافع، عن ابن عمر.

وأخرج العقيلي: من طريق محمد بن أحمد الأنطاكي[٦]، عن روح بن عبد الواحد القرشي قال: عن موسى بن أعين، عن ليث بن أبي سليم، عن مجاهد، عن ابن عمر عن النبي- صلى الله عليه وسلم-.

وفي الباب عن أنس بن مالك[٧]، وأبي سعيد الخدري[٨].

---

[١] المنتخب من علل الخلال ١/١٢٨ مسألة(٦١).

[٢] في العلل المتناهية: ١/٥٥، (٥٤).

[٣] في المجروحين: ١/١٤١.

[٤] في الكامل: ١/٢٩٤.

[٥] في فوائده: ١/٣٢، (٥٦).

[٦] في الضعفاء: ٢/٥٨.

[٧] عند ابن ماجه في سننه: ١/٨١، (٢٢٤).

[٨] عند الطبراني في الأوسط: ٨/٢٥٨، (٨٥٦٧).

وعبد الله بن مسعود[١]، وجابر[٢]، وابن عباس[٣].

الدراسة: أعلَّ الإمام أحمد هذا الحديث بالكذب؛ لأنَّ راويه إبراهيم موسى مجهول لا يعرف بالرواية، وقد اختلف فيه اصحاب التراجم فمنهم من قال هو:(أحمد بن إبراهيم بن موسى المروزي)، ومنهم من قال:(موسى بن إبراهيم)، والذي ذهب أو نقل روايته من طريق مهنا عن (أحمد بن إبراهيم)، وهم ابن حبان[٤]، وابن عدي[٥]، وابن الجوزي[٦]، ثم إن ابن عدي قد ترجم له ترجمة ثانية (بموسى بن إبراهيم) من طريق موسى بن هارون الحمال[٧] والراجح من تلك الأقوال هو ما ذهب إليه ابن عدي. ولم يتابعه على روايته لهذا الحديث، إلا الضعفاء والمتروكين، وهذا الراوي لم يحدث عن مالك بن أنس كما قال ابن حبان(**٣٥٤**هـ): (شيخ يروي عن مالك ما لم يحدث به قط لا تحل الرواية عنه إلا على سبيل الاحتجاج به، وذكر عقب الحديث حيث قال: وهذا حديث لا أصل له من حديث بن عمر ولا من حديث نافع ولا من حديث مالك إنما هو من حديث أنس بن مالك وليس بصحيح)[٨].

*ولحديث موسى بن إبراهيم متابعات، ولكن لا يتقوَّى بها؛ وذلك للحكم على حديث موسى بن إبراهيم بالكذب وجهالة راويه من الإمام أحمد؛ والأئمة فلا يمكن تجاهل

---

[١] عند الطبراني في الكبير: **١٠/١٩٥، (١٠٤٣٩)**.

[٢] عند ابن المقرئ في معجمه: **١/٢٥٥، (٨٣٩)**.

[٣] عند تمام في فوائده: **١/٣٢، (٥٤)**.

[٤] في المجروحين: **١/١٤١**.

[٥] في الكامل: **١/٢٩٤**.

[٦] في العلل المتناهية: **١/٥٥، (٥٤)**.

[٧] في الكامل: **٨/٦٥**.

[٨] في المجروحين: **١/١٤١**.

قولهم، ثمَّ أنَّ الأئمة قد أعلوا تلك المتابعات التي رويت من طريق ابن عمر ثمَّ ذهب الإمام أحمد إلى تضعيف المتابعات التي رويت من هذا الطريق، وأنَّها غير صحيحة، ثم نص على تضعيف أحاديث الباب كلها؛ وذلك أنَّ مدار أسانيد أحاديث العلم دارت على الضعفاء والمجهولين، فالإمام ابن الجوزي "رحمه الله" قد ذكر جميع هذه المتابعات من طريق ابن عمر رضي الله عنهما[١].

ومن هذه المتابعات:

- ما رواه محمد بن عبد الملك[٢]، قال حدثنا نافع عن ابن عمر قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:**(طلب العلم فريضة على كل مسلم)** [٣]. وهذه متابعة لا قيمة لها، لأجل محمد بن عبد الملك، قد اتهمه الإمام أحمد[٤]، وابن حبان[٥] بوضع الحديث عن الأثبات.
- وما رواه من طريق محمد بن أبي حميد عن نافع عن ابن عمر قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:**(طلب العلم فريضة...)**، وإسناد هذا الحديث غير قويٍّ لكون فيه محمد بن أبي حميد، متكلَّمٌ فيه وقد أنكر حديثه الإمام أحمد بن حنبل(**٢٤١**هـ)[٦]، والبخاريّ

---

[١] في العلل المتناهية: **١/٦٦**.

[٢] محمد بن عبد الملك أبو عبد الله الأنصاري، قال ابن حبان: (كان ممن يروي الموضوعات عن الأثبات لا يحل ذكره في الكتب إلا على جهة القدح فيه ولا الرواية عنه إلا على سبيل الاعتبار) المجروحين: **٢/٢٦٩**.

[٣] في معجم الشيوخ لابن جميع الصيداوي: **١/١٧٧**.

[٤] العلل ومعرفة الرجال: **٢/٤٠٥**.

[٥] المجروحين: **٢/٢٦٩**.

[٦] العلل ومعرفة الرجال: **٣/٢١٢**.

(٢٥٦هـ)[١]، وأبو حاتم(٢٧٧هـ)[٢]، وقال يحيى بن معين(٢٣٣هـ):(ليس بشيء) وقال ابن حبان(٣٥٤هـ):(كان شيخها مغفلا يقلب الإسناد ولا يفهم ويلزق به المتن ولا يعلم فلما كثر ذلك في أخباره بطل الاحتجاج بروايته)[٣].

- وما رواه من طريق موسى بن أعين عن ليث بن أبي سليم عن مجاهد عن ابن عمر قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:**(طلب العلم فريضة على كل مسلم)**[٤]، وإسناده مضطرب لأنَّ الليث بن أبي سليم، قد أجمع من تكلم في الرجال على ضعفه وهم: أحمد بن حنبل(٢٤١هـ)، ويحيى بن معين(٢٣٣هـ)[٥]، الجوزجاني(٢٥٩هـ)[٦]، وأبو زرعة(٢٦١هـ)، وأبو حاتم(٢٧٧هـ)[٧]، والنسائي(٣٠٣هـ)[٨].

وقال العقيلي(٣٢٢هـ):(لا يتابع عليه والرواية في هذا الباب فيها لين)[٩]، وقال ابن حبان(٣٥٤هـ): (وكان من العباد ولكن اختلط في آخر عمره حتى كان لا يدري ما يحدث به فكان يقلب الأسانيد ويرفع المراسيل ويأتي عن الثقات بما ليس من أحاديثهم كل ذلك كان منه في اختلاطه)[١٠].

---

[١] التاريخ الكبير: ١/ ٧٠.

[٢] الجرح والتعديل: ٧/ ٢٣٣.

[٣] المجروحين: ٢/ ٢٧١.

[٤] في الضعفاء الكبير؛ للعقيلي: ٢/ ٥٨، والعلل المتناهية: ١/ ٥٥، (٥٤).

[٥] تاريخ ابن معين برواية الدارمي: ١/ ١٥٨.

[٦] أحوال الرجال: ١/ ١٤٩.

[٧] الجرح والتعديل: ٧/ ١٧٩.

[٨] الضعفاء والمتروكون: ١/ ٩٠.

[٩] الضعفاء الكبير: ٢/ ٥٨.

[١٠] المجروحين: ٢/ ٢٣١.

فمن هنا يتبين سبب تعليل الإمام أحمد لحديث إبراهيم بن موسى؛ وذلك أنَّه تفرَّد بالحديث سنداً ولم يتابعه إلا الضعفاء، وهو مجهول الحديث، فكان تعليل الإمام أحمد للحديث بأنَّه كذب يعني في الإسناد[١]؛ وذلك لما يأتي:

- أولاً: لجهالة إبراهيم بن موسى، فهو مجهولٌ لا يعرف، وقد جاء بخبر لم يتابعه عليه إلا الضعفاء والمتروكين، مع كونه منكراً، فاستحق مرتبة منكر الحديث كما وصفه ابن عدي[٢].
- ثانياً: إنَّ الحديث منكرٌ، ليس له أصل من حديث إبراهيم بن موسى، أي لا يعرف وأنَّ إبراهيم بن موسى قد روى هذا الحديث، وهو إسناد رُكِّب خطأ؛ بسبب تخاليط الضعفاء وأوهامهم، وإبراهيم مجهول وغير معروف بالرواية، ولم تكن هناك متابعة صحيحة لإبراهيم عن مالك.

إلا رواية الضعفاء عنه، لهذا الحديث وهذا يدل أن هذه الرواية لم تصح منه شيء[٣].

- ثالثاً: إنَّ إبراهيم بن موسى لم يرو عن مالك بن أنس شيئاً كما بين ابن حبان، ولمَّا جاء هذا الإسناد المكذوب من روايته عن مالك دلَّ على أنَّ هذا الإسناد غير صحيحٍ، وإنما هو وهمٌ وخطأ[٤].

---

[١] فوائد تمام: ١/ ٣٢، (٥٦).

[٢] قال ابن عدي: (منكر الحديث وليس بمعروف روى عن مالك وغيره مناكير. ثم قال عقب ذكر الحديث: وهذا الحديث منكر عن مالك بهذا الإسناد، ولا يرويه إلا أحمد بن إبراهيم بن موسى، وهو غير معروف)، الكامل: ١/ ٢٩٤.

[٣] في ميزان الاعتدال: ١/ ٨٠.

[٤] في المجروحين: ١/ ١٤١.

وأما ما جاء في الباب عن أنس بن مالك[١]، وأبي سعيد الخدري[٢]، وعبد الله بن مسعود[٣]، وجابر[٤]، وابن عباس[٥].

فقد ذهب الأئمة إلى تضعيف هذه الأحاديث، وحكى بعضهم على القول بتضعيفها، وقد حسنها بعض العلماء كما سيأتي:

- كالإمام أحمد بن حنبل(**٢٤١**هـ) بقوله:(لا يثبت عندنا في هذا الباب شيء)[٦].
- والبزار(**٢٩٢**هـ) بقوله:(فقد روي عن أنس من غير وجه، وكل ما يروى فيها عن أنس، فغير صحيح)[٧].
- وأبو علي النيسابوري بقوله: (إنه لم يصح عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فيه إسناد)[٨].
- والبيهقي(**٤٥٨**هـ) بقوله:(هذا حديث متنه مشهور، وإسناده ضعيف " وقد روي من أوجه، كلها ضعيف)[٩].
- والنووي(**٦٧٦**هـ) بقوله:(وهذا الحديث وإن لم يكن ثابتا، أي سندًا فمعناه صحيح، أي متنه)[١٠].

---

[١] عند ابن ماجه في سننه: **١/ ٨١، (٢٢٤)**.

[٢] عند الطبراني في الأوسط: **٨/ ٢٥٨، (٨٥٦٧)**.

[٣] عند الطبراني في الكبير: **١٠/ ١٩٥، (١٠٤٣٩)**.

[٤] عند ابن المقرئ في معجمه: **١/ ٢٥٥، (٨٣٩)**.

[٥] عند تمام في فوائده: **١/ ٣٢، (٥٤)**.

[٦] في العلل المتناهية: **١/ ٦٦**.

[٧] في مسنده: **١/ ١٦٤**.

[٨] في المقاصد الحسنة: **١/ ٤٤٢**.

[٩] في شعب الإيمان: **٣/ ١٩٣**.

[١٠] في المجموع شرح المهذب: **١/ ٢٤**.

- وبدر الدين الزركشي(٧٩٤هـ) بقوله:(في كل طرقه مقال واجودها طريق قتادة وثابت عن انس وطريق مجاهد عن ابن عمر)[١].
- والمزي(٧٤٢هـ) بقوله:(هذا الحديث روي من طرق تبلغ رتبة الحسن)[٢].
- قال العراقي(٨٠٦هـ): (قد صحح بعض الأئمة طرقه)[٣].

وفيما تقدَّم يتبيَّن صحة كلام الإمام أحمد(٢٤١هـ)[٤]، وأبي علي النيسابوري[٥]، وابن عدي(٣٦٥هـ)[٦]، وابن حبان(٣٥٤هـ)[٧]. والبيهقي(٤٨٥هـ)[٨]، في ضعف هذا الحديث. ولا عبرة بكثرة أسانيده؛ فمدارها على الضعفاء والمتروكين، مما يزيد روايتهم ضعفاً على ضعف. فالرواية في هذا الباب غير ثابتة.

---

[١] في اللآلئ المنثورة في الأحاديث المشهورة: ١/٢٩٤.

[٢] في الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة للسيوطي: ١/١٤١.

[٣] في تخريج أحاديث إحياء علوم الدين: ١/٥٧.

[٤] في العلل المتناهية: ١/٦٦.

[٥] في المقاصد الحسنة: ١/٤٤٢.

[٦] في الكامل: ١/٢٩٤.

[٧] في المجروحين: ١/١٤١.

[٨] في شعب الإيمان: ٣/١٩٣.

المبحث الثالث
إعلال الحديث بالتدليس

وفيه خمس مسائل:

المسألة الأولى: إعلال الحديث بأنَّ فلاناً لم يسمعه من شيخه، وإنما دلَّسه، وأسقط الواسطة، في هذا الحديث خاصة:

((روى الأعمش عن أبي وائل حديث عن عبد الله: **كنا لا نتوضأ من موطأ**[١])).

قال الإمام أحمد:((كان الأعمش يدلس هذا الحديث لم يسمعه من أبي وائل قال مهنا قلت له وعمن هو قال كان الأعمش يرويه عن الحسن بن عمرو الفقيمي عن أبي وائل فطرح الحسن بن عمرو وجعله عن أبي وائل ولم يسمعه منه)) [٢].

تخريج الحديث: أخرجه عبد الرزاق الصنعاني[٣]، والطبراني[٤]، والبيهقي[٥] من طريق سفيان بن عيينه، وابن أبي شيبة[٦].

وأبو داود[٧]، وابن ماجه[٨]، وابن خزيمة[٩]، من طريق عبد الله بن إدريس وشريك،

---

[١] **ما معنى (لا نتوضأ من موطئ):** أي ما يوطأ من الأذى في الطريق، أراد أن لا يعيد، الوضوء منه، لا أنهم كانوا لا يغسلونه. تاج العرووس: **١/٤٩٤**.

[٢] جامع التحصيل: **١/١٨٩**.

[٣] في مصنفه: **١/٣٢، (١٠١)**.

[٤] في معجمه الكبير: **١٠/٢٠٠، (١٠٤٥٨)**.

[٥] في سننه الكبرى: **١/٢١٩، (٦٦١)**.

[٦] في مصنفه: **١/٥٩، (٦١٩)**.

[٧] في سننه: **١/٥٣، (٢٠٤)**.

[٨] في سننه: **١/٣٣١، (١٠٤١)**.

[٩] في صحيحه: **١/٢٥، (٣٧)**.

وهشيم، كلهم عن الأعمش، عن أبي وائل، عن عبد الله بن مسعود.

الدراسة: عند تخريج الحديث يظهر أنَّ الحديث اختلف في روايته من وجهين:

الوجه الأول: مارواه سفيان بن عيينة وقد اختلف عليه من وجهين:

- مارواه أبو معمر القطيعي، فرواه: عن ابن عيينة، عن الأعمش، عن رجل، عن أبي وائل، عن عبد الله[١].
- وما خالف اصحاب سفيان فرواه: عبد الرزاق الصنعاني[٢]، وقتيبة، وإبراهيم بن محمد الشافعي[٣]، وإبراهيم بن أبي طالب، وابن أبي عمر[٤]، وعبد الجبار بن العلاء، وسعيد بن عبد الرحمن المخزومي، وعبد الله بن محمد الزهري[٥]، جميعهم، عن ابن عيينة عن الأعمش، عن شقيق، عن عبد الله.

وهذا الوجه هو المحفوظ لأن رواية اصحاب سفيان الثقات الأثبات المقدمين فيه – كذا قال الدار قطني بعد ذكر الحديث والاختلاف فيه بقوله:(وهو أشبه بالصواب)[٦].

وقد توبع ابن عيينة في روايته لهذا الحديث فرواه: (الثوري، وشريك[٧]، وجرير[٨]،

---

[١]علل الدار قطني: **٥/ ١١٠**.

[٢]أخرج روايته: في مصنفه: **١/ ٣٢، (١٠١)**.

[٣] أخرج روايته: الطبراني في معجمه الكبير: **١٠/ ٢٠٠، (١٠٤٥٨)**.

[٤]أخرج روايته: الحام في المستدرك: **١/ ٢٣٤، (٤٨٣)**.

[٥]علل الدار قطني: **٥/ ١١٠**.

[٦] في علله: **٥/ ١١٠**.

[٧] أخرج روايته ابن أبي شيبة في مصنفه: **١/ ٥٩، (٦١٩)**.

[٨]أخرج روايته أبو داود في سننه: **١/ ٥٣، (٢٠٤)**.

وأبو معاوية[١]، وعبد الله بن إدريس[٢]، وهشيم[٣]، وأبو خالد الأحمر[٤])، جميعهم رووه عن الأعمش، عن شقيق، عن عبد الله بن مسعود-رضي الله عنه-.

الوجه الثاني: ما رواه: زياد بن أيوب ثنا أبو معاوية، ثنا الأعمش، حدثني شقيق، أو حدثت عنه، عن عبد الله بنحوه)، وهنا ذكر صيغة السماع (حدثني)، وتردد بعدها بقوله:(حُدِّثتُ عنه) [٥].

وأما عن حكم الإمام أحمد على الحديث: فإن إعلال الإمام أحمد حديث الأعمش بالتدليس؛ بأن الأعمش لم يسمعه من أبي وائل، إنما سمعه من الحسن بن عمرو[٦].

والذي يظهر لي أن إعلال الإمام أحمد للحديث صحيح من وجوه:

١. إن الأعمش مدلس، ولم يصرح بالتحديث في هذه الرواية.

٢. إن إعلال الإمام أحمد مفسَّر ولم يخالف فيه، فيقضى له فيه.

٣. إن طريق أبي معاوية وفيه(الشك) على سماع الأعمش.

٤. أشار الدار قطني إلى إعلال الأعمش بقوله: يقولون أن الأعمش لم يسمع من شقيق. وكذا وافق الإمام أحمد وابن خزيمة[١] رحمهم الله، فهؤلاء ثلاثة أحمد بن حنبل والدار قطني وابن خزيمة ولا مخالف لهم.

---

[١]أخرج روايته ابن أبي شيبة في مصنفه: ٢/١٩٥، (٨٠٥٢).

[٢]أخرج روايته ابن ماجه في سننه: ١/٣٣١، (١٠٤١).

[٣] أخرج روايته ابن أبي شيبة في مصنفه: ١/٥٩، (٦١٩).

[٤] ذكره الدار قطني في علله: ٥/١١٠.

[٥] في صحيحه: ١/٢٥، (٣٧).

[٦] الحَسن بن عمرو الفقيمي التميمي الْكُوفِيُّ، وثقه: الإمام أحمد ويحيى بن معين، وأبو حاتم في الجرح والتعديل: (٣/٢٦)، والعجلي في الثقات: (١/٢٩٩)، والنسائي في تهذيب التهذيب: (٢/٣١٠)، وذكره ابن حبان في الثقات: (٦/١٦٤)، والذهبي في الكاشف: (١/٣٢٨).

الخلاصة: إنَّ الأعمش لم يسمع هذا الحديث خاصة من أبي وائل مباشرة، إنما سمعه من الحسن بن عمرو الفقيمي، ولكنه دلَّسه عنه، كما نص على ذلك الإمام أحمد برواية تلميذه مهنا، وابنه عبد الله[٢]، وابن خزيمة[٣]، وأشار الدار قطني إلى ذلك، ومع تصريح الأعمش نفسه بأنَّه تردد بالتحديث فمرة يقول:(حدثني) وبعدها قال:(حُدِّثتُ عنه)، وسماع الأعمش من أبي وائل سَمَاعٌ صحيحٌ، في غير هذا الحديث وهذا ما ذكره الدار قطني حيث قال:(وكان الأعمش أحفظ لحديث أبي وائل)[٤]. وكلام الإمام أحمد كأنه يريد تعليل هذا الحديث خاصة، وليس كل من رواه الأعمش عن أبي وائل معلول بالتدليس، إنما أعلّ لنا ما دلسه عنه، وترك ما سمعه منه مباشرة.

=

[١] في صحيحه: ١/٢٥، (٣٧).

[٢] العلل للإمام أحمد: ٢/٢٥٢.

[٣] في صحيحه: ١/٢٥، (٣٧).

[٤] في التتبع: ١/١٥٨.

المسألة الثانية: إعلال الحديث بالتدليس؛ لتفرد راويه، وجهالة الواسطة بينه وبين من روى عنه:

قال مهنا:((وقلت لأحمد ويحيى: حدثوني عن عبد الحميد بن أبي رواد، عن عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر، قال: قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-:**(لكل أمة فرعون، وفرعون هذه الأمة معاوية بن أبي سفيان**)).**

فقالا: جميعا:((ليس بصحيح، وليس يعرف هذا الحديث من أحاديث عبيد الله، ولم يسمع عبد المجيد بن أبي رواد من عبيد الله شيئا، ينبغي أن يكون عبد المجيد دلسه؛ سمعه من إنسان، فحدث به))[١].

تخريج الحديث: لم أجد من خرج هذه الرواية غير ما نقله ابن الجوزي[٢].

الدراسة: هذا الحديث معلولٌ بعلتين: **أمَّا الأولى: فعلة الاختلاف في عبد المجيد بن أبي رواد**[٣]: فهذا الراوي قد أختلف فيه بين مُوَثِّقاً ومُضَعَّفًا فالذي وثّقه هم: ابن معين (٢٣٣هـ)[٤]، وأحمد(٢٤١هـ)[٥]، وأبو داود(٢٧٥هـ)، والنسائي(٣٠٣هـ)[٦]، وضعَّفه: عبد الرزاق الصنعاني(٢١١هـ)[٧]. والحميدي (٢١٩هـ)[٨]، وأحمد بن حنبل(٢٤١هـ)[٩]،

---

[١] المنتخب من علل الخلال ١/ ٢٢٧ مسألة(١٤٣).

[٢] في العلل المتناهية: ١/ ٢٧٩.

[٣] عبد المجيد بْن عبد العزيز بن أَبي رواد الأزدي، أبو عبد الحميد المكي، تهذيب الكمال: (١٨/ ٢٧٤).

[٤] تاريخ ابن معين برواية الدوري: ٣/ ٦٠.

[٥] في الكامل: ٧/ ٤٧

[٦] في تهذيب الكمال: ١٨/ ٢٧٤

[٧] في ميزان الاعتدال: ٢/ ٦٤٩.

[٨] البخاري في تأريخه الكبير: (٦/ ١١٢

[٩] رواية المروذي في العلل: ١/ ٩٢.

والبخاري(٢٥٦هـ)[١]، ومحمد بن يحيى الذهلي(٢٥٨هـ)[٢]، وأبو حاتم(٢٧٧هـ)[٣]، وغمزه ابن حبان(٣٥٤هـ) حيث قال[٤]:(منكر الحديث جدا يقلب الأخبار ويروي المناكير عن المشاهير فاستحق الترك وقل نقل عنه أنه هو الذي أدخل أباه في الإرجاء)، والدار قطني[٥]، ومن خلال عرض أقوال النقاد في عبد المجيد، وعند النظر في أقوالهم نجد أن عبد المجيد وثقه غير واحدٍ من كبار النقاد، وكان أعلم الناس بحديث ابن جريج حتى أن ابن علية قد عرض كتاب ابن جريج عليه وأصلحه، وأمَّا سبب تضعيف النقاد لعبد المجيد:

- **فلأنهُ نُسِبَ إلى التدليس.**
- **وفي حفظه شيء.**
- **وكان يرى الأرجاء بل وصفه أبو داود كان رأسًا في الإرجاء وليس هذا فقط بل أدخل أباه في هذا المذهب[٦].**

- **العلة الثانية: سماع عبد المجيد عن عبيد الله بن عمر:** أعل الإمام أحمد حديث عبد المجيد بالتدليس، بأنَّ عبد المجيد دلس في حديثه وأسقط من إسناده بينه وبين عبيد الله؛ ليجود إسناده، وعلل ذلك بما رواه عبد المجيد، عن عبيد الله، عن نافع، فالإمام أحمد كشفت لنا ما أخفاه عبد المجيد، وهو إسقاط رجل من الإسناد. وهو معروف بتدليس

---

[١] في تأريخه الكبير: ٦/١١٢.

[٢] في الضعفاء للعقيلي: ٣/٩٦.

[٣] في الجرح والتعديل: ٦/٦٥.

[٤] في المجروحين ٢/١٦١.

[٥] في سؤالات البرقاني له: ١/٤٧.

[٦] تعريف اهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس لابن حجر: ١/٤١، تهذيب الكمال: ١٨/٢٧٤

التسوية، ونقل الأئمة في سماع عبد المجيد عن عبيد الله وهم: العلائي(٧٦١هـ)[١]، وابن العراقي(٨٢٦هـ)[٢]، وابن حجر(٨٥٢هـ)[٣]، والسيوطي(٩١١هـ)[٤]، بل قال ابن حجر في حفظه شيء.

• **الخلاصة:** إنَّ عبد المجيد أسقط من إسناده رجل، لم أجد من ذكره من العلماء، فجوَّد إسناده كما بيَّن ذلك الإمام أحمد وغيره من الأئمة، وقد بان ذلك من كلام الإمام أحمد وغيره؛ ففسد حديث عبد المجيد بعد كلامه وبانت علته. لذا فحديث عبد المجيد معلول بتدليس التسوية وهو أشر أنواع التدليس، وإطلاق الإمام أحمد على هذا الحديث ليس بصحيح كأنه قصد فيه أنه موضوع وهذا ما أعله العلائي(٧٦١هـ)، والفتَّني(٩٨٦هـ)، وابن عراق الكناني، والشوكاني(١٢٥٠هـ)[٥]، والله أعلم.

---

[١] في جامع التحصيل: ١/١٠٧.

[٢] في المدلسين: ١/٦٨.

[٣] في طبقات المدلسين: ١/٤١.

[٤] في أسماء المدلسين: ١/٧١.

[٥] في الفوائد المجموعة: ١/٤٠٧.

المسألة الثالثة: إعلال الحديث بالتدليس؛ لكون راويه لم يسمع من شيخه مباشرة، قال مهنا:

((سألت أحمد عن حديث الحسن البصري، قال: حدثني عمران بن حصين:**(أن رجلا أعتق عند موته ستة رجلة له، فجاء ورثته من الأعراب، فأخبروا رسول الله صلى الله عليه وسلم بما صنع. قال: " أوفعل ذلك؟ قال: لو علمنا إن شاء الله ما صلينا عليه ". قال: فأقرع بينهم فأعتق منهم اثنين، ورد أربعة في الرق))** [١].

قال:((ليس بصحيح، بينهما هياج بن عمران بن الفضيل التميمي البرجمي عن عمران بن حصين)) [٢].

تخريج الحديث: أخرجه أحمد بن حنبل من طريق سماك بن حرب[٣].

وأخرجه البزار من طريق يونس بن عبيد[٤]، وقتادة[٥]، والنسائي من طريق منصور بن زاذان [٦]، والطبراني من طريق يزيد بن إبراهيم[٧]، وعنبسة الأعور[٨]، ومبارك بن فضالة[٩]، وعطاء بن السائب[١٠]، جميعهم عن الحسن البصري، عن عمران بن حصين.

---

[١] في الطرق الحكمية: ١/ ٢٥١، وفي المسند للإمام أحمد: ٣٣/ ٢١١، (٢٠٠٠٩).

[٢] في الطرق الحكمية: ١/ ٢٥١.

[٣] في مسنده: ٣٣/ ٢١١، (٢٠٠٠٩).

[٤] في مسنده: ٩/ ٢٤، (٣٥٢٨).

[٥] المصدر نفسه: ٩/ ٢٤، (٣٥٢٩).

[٦] في سننه الكبرى: ٢/ ٤٣٦، (٢٠٩٦).

[٧] في الأوسط: ٨/ ٢٨، (٧٨٦١).

[٨] في معجمه الكبير: ٧/ ٢٢٦، (٦٩٤٣).

[٩] المصدر نفسه: ١٨/ ١٧٣، (٣٩٣).

[١٠] المصدر نفسه: ١٨/ ١٧٧، (٤٠٨).

الدراسة: من خلال طرح السؤال من مهنا على شيخه أحمد لهذا الحديث، لابد من أنْ نحرر هذه المسألة على موضعين:

الموضع الأول: هل صَحَّ سماع الحسن البصري من عمران بن حصين؟: أعلَّ الإمام أحمد من رواية مهنا هذا الحديث من طريق الحسن البصري بعدم السّماع من عمران بن حصين مباشرة، وإنما سمعه من هياج بن عمران بن الفضيل عن عمران، وكلام الإمام أحمد كأنه يريد تعليل هذا الحديث من طريق الحسن، بالانقطاع بينه وبين عمران بن حصين، وإن كانت صيغة السماع التي أتى بها الحديث تدل على سماعه، ولم ينفرد مهنا عن أحمد بإعلال الحديث بعدم السماع، بل أتى إعلاله من رواية المروذي عن الإمام أحمد حيث قال: (ذكر أبو عبد الله حديث أبي المهلب، فقال: قد روى الحسن عن عمران، ولم يسمعه، وقال يقولون: إنه أخذه من كتاب أبي المهلب. قيل: هذا لا يضر الحديث شيئا، فإن أبا المهلب قد رواه عن عمران بن حصين ". وأبو بكر بن أبي شيبة وزهير بن حرب قالا: حدثنا إسماعيل وهو ابن علية - عن أيوب عن أبي قلابة عن أبي المهلب عن عمران بن حصين " أن رجلا أعتق " فذكره)[١].

- وقال الدوري:(سمعت يحيى يقول أهل البصرة يروون عن الحسن عن عمران وأهل الكوفة يروون عنه يقول سماك عن الحسن قال حدثني عمران بن حصين)[٢].
- وقال ايضا:(لم يسمع من عمران بن حصين)[٣].

---

[١] في الطرق الحكمية: ١/ ٢٥١، وفي المسند للإمام أحمد: ٣٣/ ٢١١، (٢٠٠٠٩).

[٢] في تأريخه برواية الدوري: ٤/ ١٣٧.

[٣] في تهذيب التهذيب: ٢/ ٢٦٨.

- وقال علي بن المديني(٢٣٤هـ):(ولم يسمع من عمران بن حصين شيئا وليس بصحيح لم يصح عن الحسن عن عمران سماع من وجه صحيح ثابت)[١].
- وقال صالح بن أحمد بن حنبل قال: أبي(٢٤١هـ)(الحسن قال بعضهم حدثني عمران بن حصين يعني إنكارا عليه أنه لم يسمع من عمران بن حصين)[٢].
- قال عبد الرحمن بن الحكم سمعت جريرا يسأل بهزا:(عن الحسن من لقي من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قال سمع من ابن عمر حديثا ولم يسمع من عمران بن حصين شيئا)[٣].
- وقال مسلم بن الحجاج(٢٦١هـ): (وحدثنا محمد بن منهال الضرير وأحمد بن عبدة قالا: حدثنا يزيد بن زريع حدثنا هشام بن حسان عن محمد بن سيرين عن عمران بن حصين: بمثل حديث ابن علية وحماد)[٤]. قال ابن القيم:(فهؤلاء ثلاثة عن عمران بن حصين: محمد بن سيرين، وأبو المهلب، والحسن البصري، وغاية الحسن: أن يكون سمعه من واحد منهما).
- قال أبو حاتم(٢٧٧هـ):(لم يسمع الحسن من عمران بن حصين وليس يصح من وجه يثبت)[٥].
- **الموضع الثاني: الاختلاف في صيغ السماع:** بالنظر لهذه المسألة نجد أن الحديث أتى بأعلى صيغ السماع بقوله(حدثني)، ولكن هل كان القائل -بحدثني- الحسن البصري؟!

---

[١] في علله: ١/ ٥١.

[٢] المراسيل لابن أبي حاتم: ١/ ٣٨.

[٣] المصدر نفسه: ١/ ٣٨.

[٤] في صحيحه: ٣/ ١٢٨٩، (١٦٦٨).

[٥] في المراسيل: ١/ ٣٨.

أم من تصرَّف الرواة الذين رَوَوُا الحديث، وهل هناك صيغ أخرى غير هذه؟ **وعند جمع الطرق تبيَّن الصيغ التي أتى بها الحديث، منها:**

- **صيغة (حدثني): قال مهنا:** سألت أحمد عن حديث الحسن، قال: " حدثني عمران بن حصين. ذكر لنا يحيى بن معين أن صيغ السماع تختلف عند أهل البصرة وأهل الكوفة:
  - أهل البصرة يروون عن الحسن عن عمران بصيغة العنعنة.
  - وأهل الكوفة يروون عنه فيقول سماك عن الحسن قال حدثني عمران بن حصين بصيغة (حدثني)[١].
  - وقال الإمام أحمد قال بعضهم(حدثني عمران بن حصين يعني إنكارا عليه أنه لم يسمع من عمران بن حصين) [٢].

ومن خلال قوليهما أي الإمامين يحيى وأحمد يتبين أن صيغة السماع (حدثني)، لم تكن من الحسن البصري، إنَّما كانت ممن من روى عنه وخاصةً أهل الكوفة الذين اشتهروا بهذه الصيغة.

- **صيغة (حدثنا): قال الخلال:** أخبرني العباس بن محمد بن أحمد بن عبد الكريم، حدثنا جعفر الطيالسي، قال: قال يحيى عن الحسن حدثنا عمران بن حصين. وقوله (حدثنا) عمران بهذا الطريق، أي لم يكن صيغة التحديث مباشرة، إنما أَوَّلتَ بقولهم حدث أهل بلدنا، وقيل" ولشهرة الحديث عندهم أي في بلدهم قال:(حدثنا) [٣].

---

[١] في تأريخه برواية الدوري: **١٣٧/٤**.

[٢] المراسيل لابن أبي حاتم: **٣٨/١**.

[٣] في الطرق الحكمية: **٢٥١/١**، وفي المسند للإمام أحمد: **٢١١/٣٣، (٢٠٠٠٩)**.

- **صيغة (العنعنة)**: روى سماك بن حرب[١]، ويونس[٢]، وقتادة[٣]، ومنصور بن زاذان [٤]، ويزيد بن إبراهيم[٥]، وعنبسة الأعور[٦]، ومبارك بن فضالة[٧]، وعطاء بن السائب[٨]، جميعهم عن الحسن البصري، عن عمران بن حصين.

ومن خلال تتبعي لطرق الحديث لم أجد من روى هذا الحديث إلا بصيغة العنعنة، فلم يقل أحدٌ من الرواة أي صيغة من التي ذكرتها غير العنعنة، وهذا يؤكد كلام الإمام أحمد من أنَّ صيغة التحديث التي أتت بهذا الحديث وهم، ولم يكن له سماع من عمران إلا بالواسطة التي ذكرها وهو هياج بن عمران[٩]، وحديث عمران بن حصين صحيح عند مسلم من طريق

---

[١] أخرج روايته: أحمد بن حنبل في مسنده: **٣٣/ ٢١١، (٢٠٠٠٩)**.

[٢] أخرج روايته: البزار في مسنده: **٩/ ٢٤، (٣٥٢٨)**.

[٣] المصدر نفسه: **٩/ ٢٤، (٣٥٢٩)**.

[٤] أخرج روايته: النسائي في سننه الكبرى: **٢/ ٤٣٦، (٢٠٩٦)**.

[٥] أخرج روايته: الطبراني في الأوسط: **٨/ ٢٨، (٧٨٦١)**.

[٦] أخرج روايته: الطبراني في معجمه الكبير: **٧/ ٢٢٦، (٦٩٤٣)**.

[٧] المصدر نفسه: **١٨/ ١٧٣، (٣٩٣)**.

[٨] المصدر نفسه: **١٨/ ١٧٧، (٤٠٨)**.

[٩] هياج عمران بن الفصيل التميمي البرجمي البصري، تهذيب الكمال: **٣٠/ ٣٦٠** قال عنه ابن المديني(مجهول). ومن خلال بحثي واطلاعي لم أجد هذه الرواية التي ذكرها الإمام أحمد في الواسطة التي بين الحسن البصري وبين عمران، ولكن أشار الإمام أحمد أن هياج هو الواسطة الذي وقع بينهما، وهناك ثمة حديث يثبت كلام الإمام أحمد الذي أخرجه في مسنده: **٣٣/ ٧٨، (١٩٨٤٤)**، من طريق قتادة، عن الحسن، **أن هياج بن عمران**، أتى عمران بن حصين فقال: إن أبي قد نذر لئن قدر على غلامه ليقطعن منه طابقا أو ليقطعن يده. فقال: قل لأبيك: يكفر عن يمينه، ولا يقطع منه طابقا؛ فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان **(يحث في خطبته على الصدقة، وينهى عن المثلة)**.

أبي قلابة، عن أبي المهلب، عن عمران بن حصين، **(أن رجلا أعتق ستة مملوكين له عند موته، لم يكن له مال غيرهم، فدعا بهم رسول الله صلى الله عليه وسلم، فجزأهم أثلاثا، ثم أقرع بينهم، فأعتق اثنين، وأرق أربعة، وقال له قولا شديدا)**[١]، وهذا ما رواه الإمام أحمد قال عبد الله بن أحمد: (وجدت في كتاب أبي - بخطه - حدثنا معاذ بن معاذ عن شعيب عن محمد بن سيرين عن خالد الحذاء عن أبي قلابة عن أبي المهلب عن عمران بن حصين حديث القرعة)[٢].

الخلاصة: إن حديث الحسن عن عمران لا يصح، لأنَّ إعلال الحديث عدم ثبوت سماع الحسن البصري وعمران بن حصين، فقرن هذا الحديث عدم الصحة بعدم ثبوت السّماع، وأشار على الانقطاع الحاصل الذي وقع في الإسناد، لكون الحسن البصري لم يكن له سماع مباشر من عمران، وعدم سماعه من بعض الصحابة؛ فمن المعروف أن الحسن البصري قد أخذ رواياته عن عمران من طريق هياج بن عمران، وهياج لم يوثقه غير ابن سعد، وذكره ابن حبان في ثقاته، وقال ابن المديني مجهول.

---

[١] في صحيحه: ٢/١٢٨٨، (١٦٦٨).

[٢] في علله: ٣/٤٥٧، (٥٩٤٤).

المسألة الرابعة: إعلال الحديث بأنَّ فلاناً لم يسمعه من فلان، وإنما أرسله، وأسقط الواسطة، بدليل تنصيص أهل العلم:

((أخبرني عصمة: ثنا حنبل: حدثني أبو عبد الله: ثنا شعبة، عن الأعمش، عن سالم بن أبي الجعد[١]، عن ثوبان، قال: قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-:**(استقيموا لقريش ما استقاموا لكم فإن لم يستقيموا لكم فاحملوا سيوفكم على عواتقكم، فأبيدوا خضراءهم فإن لم تفعلوا فكونوا زراعين أشقياء، وكلوا من كد أيديكم)).**

قال مهنا:((سألت أحمد عن هذا الحديث؟. فقال: ليس بصحيح، سالم بن أبي الجعد لم يلق ثوبان))[٢].

- **تخريج الحديث:**

أخرجه الخلال عن قُراد [٣] وابن العربي عن عباد بن عباد[٤]، عن شعبة، عن الأعمش، عن سالم بن أبي الجعد عن ثوبان قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم.

ورواه: الروياني عن علي بن مسهر[٥]، وكيع[٦]، وجرير[٧]، و قاضي البارستان عن صالح بن أبي الأسود[٨]، جميعهم عن الأعمش، عن سالم، عن ثوبان قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم.

---

[١] سالم بن أَبي الجعد، واسمه رافِع الأشجعي مولاهم الكُوفيّ، تهذيب الكمال: ١٠/ ١٣٠.

[٢] المنتخب من علل الخلال ١/ ١٦٢ مسألة(٨٢).

[٣] في السنة: ١/ ١٢٦/ ٨٠.

[٤] في معجمه: ٢/ ٦٥٤، (١٣٠١).

[٥] أخرج روايته: في مسنده: ١/ ٤٠٨، (٦٢٤).

[٦] أخرج روايته في المسند: ٣٧/ ٧١، (٢٢٣٨٨).

[٧] أخرج روايته: الروياني في مسنده: ١/ ٤٠٧، (٦٢٢).

[٨] في مشيخة: ٢/ ٤٣٤، (٣٠).

وأخرجه الطبراني عن محمود، حدثنا محمد بن خالد بن عبد الله، حدثنا أبي، عن يزيد بن أبي زياد، عن ابن سالم بن أبي الجعد، عن أبيه، عن ثوبان قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم. وقال الطبراني عقب الحديث:(لم يقل في هذا الحديث عن يزيد ابن أبي زياد، عن ابن سالم بن أبي الجعد، عن أبيه إلا خالد، تفرد به: محمد بن خالد "ورواه الناس عن يزيد، عن سالم)[١].

***وفي الباب عن النعمان بن بشير:** أخرجه الطبراني من طريق محمد بن خالد الراسبي، حدثنا مهلب بن العلاء، حدثنا شعيب بن بيان، حدثنا شعبة، قال: سمعت سماكا يقول: سمعت النعمان ابن بشير يقول: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول[٢]. قال الهيثمي:(رواه الطبراني وفيه من لم أعرفه)[٣].

الدراسة: هذا الحديث فيه انقطاع؛ لأنَّ سالم بن أبي الجعد لم يسمع من ثوبان، وإنما سمعه من معدان بن أبي طلحة، ومعدان بن أبي طلحة وثقه غير واحد من الأئمة[٤]، وقد نص جمعٌ من أهل العلم على أنَّ سالم بن أبي الجعد لم يسمع الحديث من ثوبان، فقال محمد بن يحيى:(سمعت أحمد بن حنبل يقول سالم بن أبي الجعد لم يسمع من ثوبان بينهما معدان بن أبي طلحة)[٥].

---

[١] في الأوسط: ٨/ ١٥، (٧٨١٥).

[٢] أخرج روايته: الطبراني في معجمه الكبير جزء(٢١) من مسند النعمان بن البشير: ٢١/ ١١٨، (١٤١).

[٣] مجمع الزوائد ومنبع الفوائد: ٥/ ١٩٥.

[٤] معدان بن أَبي طلحة اليعُمَري الشامي، قال البخاري: سمع من ثوبان، وروى عنه: سالم بن أبي الجعد، التاريخ الكبير: ٨/ ٣٨، وتاريخ الإسلام: ٢/ ٨٨٤، نقل ابن معين توثيق أهل الشام له كما في تاريخه؛ رواية الدوري ٤/ ٤٦٦. وابن سعد في الطبقات: ٧/ ٤٤٤، والعجلي في الثقات: ٢/ ٢٨٦ وابن حبان في الثقات: ٥/ ٤٥٧. والذهبي في الكاشف: ٢/ ٢٧٩، وابن حجر في التقريب: ١/ ٥٣٩.

[٥] في المراسيل لابن أبي حاتم: ١/ ٧٩.

ونفى الإمام علي بن المديني:(٢٣٤هـ):(سماع سالم بن أبي الجعد من ثوبان بسؤاله عن بعد ذكر الصحابة الذين سمع منهم ولم يذكر ثوبان)[١].

وقال يحيى بن معين(٢٣٣هـ):(لم يسمع سالم من ثوبان)[٢].

وسئل الترمذي الإمام البـخاري(٢٥٦هـ) عن سالم وعن سماعه: فقال:(سالم بن أبي الجعد سمع من أبي أمامة؟ فقال: ما أرى ولم يسمع من ثوبان)[٣].

وقال أبو حاتم(٢٧٧هـ):(سالم بن أبي الجعد لم يسمع من ثوبان شيئا يدخل بينهما معدان)، وقال ايضا:(لم يدرك ثوبان وبينه وبين ثوبان معدان وكان سالم وقع إلى الشام)[٤].

وقال المزي(٧٤٢هـ): (روى عَن: ثوبان، معدان بْن أَبي طَلْحَة)[٥].

وقال ابن حجر(٨٥٢هـ):(رجاله ثقات إلا أن فيه انقطاعا لأن راويه سالم بن أبي الجعد لم يسمع من ثوبان)[٦].

وتصريح أهل العلم كالإمام أحمد(٢٤١هـ)، والبخاري(٢٥٦هـ)، وأبي حاتم(٢٧٧هـ) وابن معين(٢٣٣هـ) والمزي(٧٤٢هـ)، وابن حجر(٨٥٢هـ)، بأنَّ سالم لم يسمعه من ثوبان، وتوهيم هذه الرواية بعدم السماع؛ لوجود واسطة بينهما، سيما وأن الوسطة بينهما معدن بن أبي طلحة ذكره الإمام البخاري[٧] من شيوخ سالم، وقد روى عن ثوبان.

---

[١] في العلل: ١/٦٣.

[٢] في تأريخه برواية الدوري: ٤/١٦.

[٣] في علل الترمذي الكبير: ١/٣٨٦.

[٤] في المراسيل لابن أبي حاتم: ١/٨٠.

[٥] في تهذيب الكمال: ١٠/١٣٠.

[٦] فتح الباري: ١٣/١١٦.

[٧] التاريخ الكبير: ٨/٣٨.

وأما عن حكم الإمام أحمد على الحديث بقوله ليس بصحيح: فإنَّ سبب إعلال الحديث بعدم الصحة من الإمام أحمد، بعدم ثبوت السّماع بَين سالم عن ثوبان، فقرن عدم الصحة بعدم ثبوت السّماع، ووجد ما يدل على الانقطاع التأكيد الحاصل في الإسناد، وهذا يدلى على الانقطاع بين سالم وثوبان. لكون سالم بن أبي الجعد كان يرسل كثير[١]، وعدم سماعه من كثير من الصحابة؛ بل كانت جل رواياته واسطة بينهما فمن المعروف أن سالم قد أخذ رواياته عن ثوبان من طريق معدن، ومعدان ثقة محتج به.

ورى الطبراني عن محمود، عن محمد بن خالد بن عبد الله، عن أبيه، عن يزيد بن أبي زياد، عن ابن سالم بن أبي الجعد، عن أبيه، عن ثوبان. وهذا الطريق جاء فيه واسطة بين سالم وثوبان، غير معدن بن ابي طلحة وهو رافع أبو الجعد، ولكن قال عنه الطبراني:(تفرد به خالد، ولم يقل في هذا الحديث عن يزيد ابن أبي زياد، عن ابن سالم بن أبي الجعد، عن أبيه إلا هو)[٢].

وأما حديث النعمان بن بشير: فالذي أخرجه الطبراني من طريق محمد بن خالد الراسبي، حدثنا مهلب بن العلاء، حدثنا شعيب بن بيان، حدثنا شعبة، قال: سمعت سماكا يقول: سمعت النعمان ابن بشير يقول: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول[٣]. قال الهيثمي عنه:(رواه الطبراني وفيه من لم أعرفه)[٤].

الخلاصة: وفي ضوء ما تقدم في الدراسة يتبين دقة إعلال الإمام أحمد لهذا الحديث، ورجحان قوله: بإنَّ سالم بن أبي الجعد لم يسمع الحديث من ثوبان مباشرة، وإنما سمعه من

---

[١] هذا ما ذكره ابن حجر في التقريب: ١/٢٢٦.

[٢] أخرج روايته: الطبراني في الأوسط: ٨/١٥، (٧٨١٥).

[٣] أخرج روايته: الطبراني في معجمه الكبير جزء(٢١) من مسند النعمان بن البشير: ٢١/١١٨، (١٤١).

[٤] مجمع الزوائد ومنبع الفوائد: ٥/١٩٥.

معدان بن أبي طلحة وهذا الراوي قد وثقه الأئمة وهو ممن يحتج بحديثه، وإليه ذهب الأئمة المتقدمون والمتأخرون، وسالم هذا كان كثير المراسيل ولعل مراسيله ليست عن الضعفاء، إنما كان يرسل عن الثقات وهذا منهم، والله أعلم.

المسألة الخامسة: إعلال الحديث بعدم السماع؛ لأن الراوي لم يسمع من أبيه ولا من جده:

قال مهنا بن يحيى:((سألت أحمد عن هذا الحديث:(هشام بن عمار قال: حدثنا رفدة بن قضاعة الغساني[١] قال: حدثنا الأوزاعي، عن عبد الله بن عبيد بن عمير[٢]، عن أبيه[٣]، عن جده عمير بن حبيب[٤]، قال: **(كان رسول الله -صلى الله عليه وسلم- يرفع يديه مع كل تكبيرة في الصلاة المكتوبة))**.

---

[١] رفدة بن قضاعة الغساني مولاهم، الدمشقي، هذا الراوي منكر الحديث، ولا يتابع في حديثه، هذا ما قاله البخاري في تأريخه الكبير(٣/٣٤٣)، وأبو حاتم في الجرح والتعديل(٣/٥٢٣)، والعقيلي في الضعفاء(٢/٦٥)، وضعَّفه النسائي في ميزان الاعتدال(٢/٥٣)، وتركه الدار قطني من سؤالات البرقاني له(١/٢٩)، ولم يوثقه إلا هشام بن عمار في تهذيب التهذيب(٣/٢٨٣).

[٢] عبد الله بن عبيد بن عمير الليثي، أبو هاشم المكي، وثقه أبو زرعة، وأبو حاتم في الجرح والتعديل(٥/١٠١)، والنسائي في تهذيب الكمال(١٥/٢٦١)، ونقل لنا البخاري في تأريخه(٥/٤٥٥) ما حكاه ابن جريج، أن عبد الله بن عبيد لم يسمع من أبيه شيئا، ولا يذكره.

[٣] عبيد بن عمير بن قتادة الجندعي، أبو عاصم المكي، نقل لنا ابن عبد البر في الاستيعاب(٣/١٠١٨) ما ذكره مسلم بن الحجاج عنه أنه في زمان النبي -صلى الله عليه وسلم-، وثقه يحيى بن معين، وأبو زرعة في الجرح والتعديل(٥/٤٠٩).

[٤] الصحابي عمير بن قتادة بن سعد الليثي، وهكذا صوب ترجمة الصحابي عمير في تهذيبه(٢٢/٣٧١)، وابن عبد البر في الاستيعاب(٣/١٢١٩).

فقالا:((ليس بصحيح، ولا يعرف عبيد بن عمير روى عن أبيه، ولا عن جده. وقال يحيى: رفدة قد سمعت به، وهو شيخ ضعيف))[١].

تخريج الحديث: أخرجه ابن ماجه [٢]، وابن أبي عاصم[٣]، والطبراني[٤]، وأبو نعيم[٥]، من طريق هشام بن عمار عن رفدة بن قضاعة الغساني عن الأوزاعي، عن عبد الله بن عبيد بن عمير، عن أبيه، عن جده عمير بن حبيب.

الدراسة: أعلَّ الإمام أحمد هذا الحديث بعلتين:

العلة الأولى: إنَّ هذا الحديث غير صحيح، ولعل ذلك كون أنَّ رفدة بن قضاعة رجل منكر الحديث، هذا ما قاله البخاري(**٢٥٦**هـ) [٦]، وأبو حاتم(**٢٧٧**هـ) [٧]، والعقيلي(**٣٢٢**) [٨]، وغيرهم. وقد تفرَّد بالحديث، وهو مُتكلم فيه، ولم أجد ما يشفع له من متابعة لهذه الرواية؛ لذلك أعلها كبار العلماء بالنكارة كما ذكرت انفًا.

قال أبو حاتم:(وهذا خبر إسناده مقلوب ومتنه منكر ما رفع النبي صلى الله عليه وسلم يده في كل خفض ورفع قط وأخبار الزهري عن سالم عن أبيه تصرح بضده أنه لم يكن يفعل ذلك بين السجدتين) [٩].

---

[١] تهذيب التهذيب**٣/٢٨٣**.

[٢] في سننه: **١/ ٢٨٠**، (**٨٦١**).

[٣] في الآحاد والمثاني: **٢/١٧٣**، (**٩١٠**).

[٤] في معجمه الكبير: **١٧/٤٨**، (**١٠٤**).

[٥] في الحلية: **٣/٣٥٨**.

[٦] في تأريخه الكبير**٣/٣٤٣**.

[٧] في الجرح والتعديل: **٣/٥٢٣**.

[٨]في الضعفاء: **٢/٦٥**.

[٩] في المجروحين **١/٣٠٤**.

وقال العقيلي:(والرواية في هذا الباب في رفع اليدين ثابتة عن جماعة من أصحاب النبي عليه السلام، فأما هذا الإسناد فلا يعرف إلا من حديث رفدة هذا)[١].

وقال أبو نعيم:(غريب من حديث عبد الله والأوزاعي، لا أعلم أحدا رواه إلا رفدة بن قضاعة)[٢].

وقال الخطيب البغدادي:(غريب لم أكتبه إلا بهذا الإسناد)[٣].

وقال البوصيري:(هذا إسناد فيه رفدة بن قضاعة وهو ضعيف وعبد الله لم يسمع من أبيه شيئا قاله ابن جريج حكاه عنه البخاري في تاريخه)[٤].

أمَّا العلة الثانية: فهي علة الانقطاع فنجد أن الإمام أحمد قد فسر لنا تعليل الحديث في الموضع الثاني بعدم سماع عبيد بن عمير من أبيه، ولا من جده، وهذه علة الانقطاع التي وقعت بينهما والتي أشار إليها الإمام أحمد ولم ينفرد بقوله، بل يؤيد كلامه ابن جريج، أن عبد الله بن عبيد لم يسمع من أبيه شيئا، ولا يذكره، ومن هنا قد تبيَّن أنَّ سبب تعليل الإمام أحمد بالعلة الثانية: وهي عدم ثبوت السّماع بَين عبيد الله بن عمير عن أبيه ولا عن جده، فقرن تعليله لهذا الحديث بعدم الصحة وعدم ثبوت السّماع، ووجد ما يدل على ضعف الراوي، وعلة الانقطاع الحاصل في الإسناد.

الخلاصة: من خلال دراستي لهذا الحديث واستنادي لقول الإمام أحمد يتبين دقة إعلال الإمام أحمد لهذا الحديث، ورجحان قوله: بإنَّ الحديث معلول بعلتين:

---

[١] في الضعفاء: ٢/٦٥.

[٢] في الحلية ٣/٣٥٨.

[٣] في تأريخه ٣/٤٩.

[٤] في مصباح الزجاجة ١/١٠٧.

أمَّا الأولى: فنكارة الحديث في الموضع الأول، بسبب رفدة بن قضاعة منكر الحديث، وهذا ما ذهب إليه كبار العلماء.

وأمَّا الثانية: فعلة الانقطاع بسبب عبيد الله بن عمير فعبيد الله ثقة لكن لم يسمع من أبيه ولا جده وهذا ما ذهب إليه ابن جريج[١].

[١] البخاري في تأريخه(٥/ ٤٥٥).

المبحث الرابع
إعلال الحديث بالتصحيف.

المسألة: إعلال إسناد الحديث بالتصحيف بالنقط؛ بدلالة ما رواه الجمع:

قال مهنا: ((حدثنا أحمد: حدثنا يزيد بن هارون، عن عبيدة بن أبي رائطة، عن عبد الرحمن بن زياد[١]، عن عبد الله بن معقل المزني، قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم)**:(الله الله في أصحابي، لا تتخذوهم غرضا، فمن أحبهم فبحبي أحبهم، ومن أبغضهم فببغضي أبغضهم، ومن آذاهم فقد آذاني، ومن آذاني فقد آذى الله، ومن آذى الله فيوشك أن يخذله)).**

قال أحمد:((فقلت ليزيد: إنما هو عبد الله بن مغفل. فقال: لا، إنما هو ابن معقل؛ سمعت هذا الحديث من ستين سنة، ولا أعرف عبد الله بن معقل من عبد الله بن مغفل، وثبت على عبد الله بن معقل. قال أحمد: (وليس هذا عبد الرحمن بن زياد بن أنعم الإفريقي))[٢].

تخريج الحديث: أخرجه الإمام أحمد[٣]، من طريق سعد بن إبراهيم، والترمذي من طريق يعقوب بن إبراهيم [٤]، والروياني من طريق إبراهيم بن سعد[٥] عن عبيدة بن أبي رائطة الحذاء التميمي، عن عبد الرحمن بن زياد، عن عبد الله بن مغفل المزني، قال: قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم -

---

[١]عبد الرحمن بن زياد، وقيل: عبد الرحمن بن عبد الله وقيل: عبد الله بن عبد الرحمن، وقيل: عبد الملك بن عبد الرحمن، وقيل: أنه عبد الرحمن بن زياد بن أبي سفيان، أخو عبيد الله بن زياد، وعباد بن زياد، وسلم بن زياد، قال يحيى بن معين: (لا أعرفه). تهذيب الكمال: ١٧/ ١١٠.

[٢] المنتخب من علل الخلال ١/ ١٨٥ مسألة(١٠٢).

[٣] في مسنده: ٣٤/ ١٦٩، (٢٠٥٤٩).

[٤] في جامعه: ٦/ ١٧٩، (٣٨٦٢).

[٥] في مسنده: ٢/ ٩٢، (٨٨٢).

الدراسة: إن التحقيق في هذه الرواية في تقسيمها على شطرين:

أمَّا **الشطر الأول:** فأراد الإمام أحمد أن يتثبت ممن روى عن النبي صلى الله عليه وسلم، بتوجيه السؤال إلى شيخه يزيد بن هارون، ويُجيبه على ما أَتى به من استشكال هل هذا حديث ابن معقل؟ أو ابن مغفل؟، وهل وهم بينهما؟ ولم يميّز بين هذين الراويين، وظن أنهما واحد عنده[١]، لأن الأول: تابعي[٢]، والثاني: صحابي[٣] وقد سمع من النبي صلى الله عليه وسلم، فإن كانت هذه الرواية من طريق ابن معقل فهذه الرواية المرسلة، وإن كانت من طريق ابن مغفل رضي الله عنه فهذه الرواية المتصلة[٤].

وكان جوابه "رحمه الله" أنه حديث ابن معقل بتيقُّن:

- وهذا يدل أن يزيد بن هارون ثبت على رواية ابن معقل فهذه مرسلة، لأن ابن معقل ليس صحابي، إنما هو تابعي وكان أباه صحابيًا.

ومن خلال بحثي على ما جاء من طرق الحديث، يتبين لي أن هذا الحديث منهم من أرسله، والغالب من وصله:

والذي وصله هم: إبراهيم بن سعد[٥]،

---

[١] المنتخب من علل الخلال ١/ ١٨٥ مسألة(١٠٢).

[٢] عبد الله بن معقل بن مقرن المزني، أَبُو الوليد الكوفي، قال أبو داود: (لم يدرك النبي صلى الله عليه وسلم) وقال فيه العجلي: (تابعي ثقة فحديثه مرسل).جامع التحصيل: ١/ ٢١٦.

[٣] عَبد اللَّهِ بن مغفل بن عبدنهم بن عفيف بن أسحم بن ربيعة بن عدي أَبُو زياد، صاحب النَّبِيّ صلى الله عليه وسلم. الاستيعاب في معرفة الاصحاب: ٣/ ٩٩٦.

[٤] لسان الميزان: ٤/ ٥٠٩.

[٥] إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف القرشي الزهري، أبو إسحاق المدني، وثقه الإمام أحمد، ويحيى بن معين، وأبو حاتم، الجرح والتعديل: ٤/ ٧٩. أخرج روايته: الروياني في مسنده: ٢/ ٩٢، (٨٨٢).

ويعقوب بن إبراهيم [١]، وسعد بن إبراهيم[٢]، عن عبيدة بن أبي رائطة، عن عبد الله بن عبد الرحمن، عن ابن مغفل.

والذي أرسله: يزيد بن هارون، عن عبيدة بن أبي رائطة، عن عبد الرحمن بن زياد، عن عبد الله بن معقل المزني، قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم).

والسؤال هنا؟ أيهما الصواب المرسلة أو الموصولة ولا سيما أن يزيد ثبت على الرواية المرسلة وكما نص أحمد عنه.

والذي يظهر لي أن يزيد كان يرويها على الصواب متصلة ثم لما كبر جعلها عن (عبد الله بن معقل)ولم يتابع

وهذه الرواية قد حدث بها قبل ستين سنة، أي عندما كان في ريعان الشباب وهو في قمة حفظه أي قبل ذهاب بصره، وحدّث بها في آخر عمره عندما سئل عنها.

- ونص الإمام يحيى بن معين وغيره على رواياته التي حدَّث بها بعد ذهاب بصره؛ بقوله:(كان لا يميز ولا يبالي عمن روى).
- ولم يكن تحديثه في آخره عمره من حفظه بل كان من كتابه، وكان له جارية تحدث له، فيسمعه ويحفظه منها[٣]. قلت: ولعل هذه الرواية أنها صحفت عندها بعض الأسماء

---

[١] يعقوب بن إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف القرشي الزهري، أبو يوسف المدني، وثقه يحيى بن معين في تأريخه براوية الدارمي: (١/ ٢٢٩)، والعجلي في ثقاته: (٢/ ٣٧٢)، وأبو حاتم الجرح والتعديل: (٩/ ٢٠٢)، وابن حبان في ثقاته: (٩/ ٢٨٤)، واطنب عليه محمد الذهلي بروايته عن الزهري وغيره. تهذيب الكمال: ٣٢/ ٣٠٨، أخرج روايته الترمذي في جامعه: ٦/ ١٧٩، (٣٨٦٢).

[٢] سعد بن إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف، أبو إسحاق، تاريخ الإسلام: ٥/ ٧٨، قال أحمد في بحر الدم: (١/ ٦٠): (لم يكن به بأس)، وقال العجلي: (١/ ٣٨٨): (لا بأس به)، أخرج روايته الإمام أحمد في مسنده: ٣٤/ ١٦٩، (٢٠٥٤٩).

[٣] تاريخ بغداد: ١٦/ ٤٩٣.

التي فيها تكثر التنقيط، ومن المعلوم سابقًا لم يكن هناك تنقيط، فصحف اسم ابن مغفل إلى ابن معقل.

- وهذه الرواية جاءت من طريق عبد الرحمن بن زياد، وعبد الرحمن ليس من تلاميذ عبد الله بن معقل[١]، إنما من تلاميذ عبد الله بن مغفل رضي الله عنه[٢].
- إن من روى هذه الحديث موصلا، مجمع على توثيقهم من كبار النقاد.

الشطر الثاني: ورد في هذا الحديث عبد الرحمن بن زياد وقد نبه الإمام أحمد أن هذا الراوي ليس بالأفريقي وإن كان الأفريقي متكلم فيه ولكن معروف بالرواية[٣]، وأما عبد الرحمن بن زياد فهو مجهول الحال من جهة العدالة، ولم يذكره سوى ابن حبان في كتابه[٤]، ولم أقف له على ترجمة وافية في كتب الرجال لأنه قد اختلف في اسمه على أقوال قيل عبد الرحمن بن عبد الله وقيل: عبد الله بن عبد الرحمن، وقيل: عبد الملك بن عبد الرحمن، وقيل: أنه عبد الرحمن بن زياد بن أبي سفيان، أخو عبيد الله بن زياد، وعباد بن زياد، وسلم بن زياد، والمقصود في اظهار الاختلاف في اسمه لفصل الراوي عن الآخر لبيان حاله من حال غيره، وظاهر كلام الإمام أحمد إنَّ الخبر مجهول الحال لا يصح ولا يحتج به من حديث ابن مغفل – رضي الله عنه– الله الله في أصحابي، وغير ثابت، وأنَّه معلولٌ بعلل عدة، منها:

الأولى: جهالة عبد الرحمن بن زياد، فإنَّه مجهول الحال لا يعرف[٥].

الثانية: تفرد عبد الرحمن بن زياد بالرواية، ومثله لا يحتمل تفرده.

---

[١] تهذيب الكمال: ١٦/ ١٦٩.

[٢] المصدر نفسه: ١٦/ ١٧٤.

[٣] ميزان الاعتدال: ٢/ ٥٦١.

[٤] في ثقاته٥/ ٤٦.

[٥] في ميزان الاعتدال: (٢/ ٤٥٢)

الخلاصة: الذي يظهر لي من خلال بحثي واطلاعي فيما جاء من طرق الحديث إنَّ هذا الراوي هو الصحابي عبد الله بن مغفل رضي الله عنه، ولم يروِ هذا الحديث عن ابن مغفل إلا من طريق عبد الرحمن بن زياد، ولم أجد من تابعه على هذه الرواية، وعبد الرحمن بن زياد مجهول الحال، ولم يعرفه ابن معين(**٢٣٣**هـ)[١]، والذهبي(**٧٤٨**هـ)[٢]، وقال شيخ المحدثين الإمام البخاري(**٢٥٦**هـ) عقب ذكر الحديث:(فيه نظر) [٣]، وقد قال الإمام الترمذي(**٢٧٩**هـ) عن هذه الرواية:(هذا حديث غريب، لا نعرفه إلا من هذا الوجه)[٤]، فالحديث حديث عبد الله بن مغفل وليس ابن معقل، والله تعالى أعلم.

---

[١] في تهذيب الكمال: (**١٧/ ١١٠**)

[٢] في ميزان الاعتدال: (**٢/ ٤٥٢**)

[٣] الضعفاء الكبير؛ للعقيلي: **٢/ ٢٧٢**، والكامل لابن عدي: **٥/ ٢٧٦**.

[٤] في جامعه: **٦/ ١٧٩**، (**٣٨٦٢**).

المبحث الخامس
إعلال الحديث؛ بالتفرد.

المسألة: إعلال الحديث بالتفرد؛ لتفرد من لا يحتج بخبره، إنما يكتب حديثه للاعتبار، قال مهنا:

((سألت أحمد عن حديث علي - رضي الله عنه -:**(أنه أجاز شهادة القابلة)**).

قلت:(عمن هو؟ فقال: هو عن شعبة عن جابر الجعفي عن عبد الله بن يحيى عن علي. قلت: ورواه الثوري عن جابر؟) [١].

تخريج الحديث: رواه شعبة عن جابر الجعفي عن عبد الله بن يحيى عن علي-رضي الله عنه[٢].

وأخرجه البيهقي من طريق أبي عوانة، وهشيم[٣]، والدار قطني من طريق أبان بن تغلب[٤]، وكلاهما عن جابر الجعفي عن عبد الله بن نجي، عن علي -رضي الله عنه-.

وأخرجه البيهقي من طريق [٥]سويد بن عبد العزيز، عن غيلان بن جامع، عن عطاء بن أبي مروان، عن أبيه أن عليا -رضي الله عنه-.

الدراسة: استفهم مهنا من شيخه أحمد بن حنبل عمَّن روى هذا الحديث: رواه: شعبة عن جابر الجعفي عن عبد الله بن يحيى عن علي-رضي الله عنه-؟[٦].

---

[١] الطرق الحكمية لابن القيم الجوزية: ١/ ٧٢.

[٢] الطرق الحكمية ١/ ٧٢.

[٣] في سننه الكبرى: ١٠/ ٢٥٤، (٢٠٥٤٤).

[٤] في سننه: ٥/ ٤١٧، (٤٥٥٨).

[٥] في سننه الكبرى: ١٠/ ٢٥٤، (٢٠٥٤٤).

[٦] الطرق الحكمية ١/ ٧٢.

وتابعه متابعة تامَّة: أبو عوانة، وهشيم[١]، وأبان بن تغلب عن جابر الجعفي عن عبد الله بن نجي، عن علي -رضي الله عنه-[٢].

وتابعه متابعة قاصرة: سويد بن عبد العزيز، عن غيلان بن جامع، عن عطاء بن أبي مروان، عن أبيه أن عليا -رضي الله عنه-.

فهذا الحديث لم يأتِ من طريق سليم، لأن مداره على الضعفاء والمتروكين، فالطريق الأول الذي ذكره الإمام أحمد عن شعبة بن الحجاج وتابعه أبو عوانة، وهشيم، وأبان بن تغلب كان مداره على جابر الجعفي، وجابر مُتَكَلَّمٌ فيه[٣].

ووصفه الثوري[٤]، والعجلي[٥]، وابن سعد[٦]، بالتدليس، فالحديث لم يثبت من طريقه، بل إنَّ المتابعة القاصرة التي جاءت من طريق سُويد بن عبد العزيز ضعيفة ايضاً؛

---

[١] في سننه الكبرى: **١٠/ ٢٥٤، (٢٠٥٤٤)**.

[٢] في سننه: **٥/ ٤١٧، (٤٥٥٨)**.

[٣] جابر بن يزيد بن الحارث الجعفي، أبو عبد الله الكوفي، وثقه: شعبة، وسفيان الثوري، وزهير بن معاوية في الجرح والتعديل: **(٢/ ٤٩٧)**، وكذَّبه أبو حنيفة، والشعبي في تهذيب الكمال: **(٤/ ٤٦٨)**، وابن معين في تأريخه برواية الدوري: **(٣/ ٢٩٦)**، وتركه يحيى بن سعيد، وعبد الرحمن بن مهدي في الجرح والتعديل: **(٢/ ٤٩٨)**، والنسائي في تهذيب الكمال: **(٤/ ٤٦٨)**، ولينه أبو زرعة وقال أبو حاتم في الجرح والتعديل: **(٢/ ٤٩٨)**: (يكتب حديثه على الاعتبار ولا يحتج به)، وقال الحاكم ذاهب الحديث في تهذيب الكمال: **(٤/ ٤٦٨)**، وقال ابن عدي في الكامل: **(٢/ ٣٣٦)**: (له حديث صالح، وقد روى عنه الثوري الكثير مقدار خمسين حديثا، وشعبة أقل رواية عنه من الثوري، وقد احتمله الناس، ورووا عنه، وعامة ما قذفوه به: أنه كان يؤمن بالرجعة، ولم يختلف أحد في الرواية عنه، وهو مع هذا كله، أقرب إلى الضعف منه إلى الصدق).

[٤] العلل للإمام أحمد: **٢/ ٢٩٢**.

[٥] في الثقات: **١/ ٩٣**.

[٦] في الطبقات: **٦/ ٣٣٣**.

لأن سويد[١] ضعيف، وتركه أحمد بن حنبل[٢]، وله مناكير وهذه المتابعة لم ترفع من درجة الحديث، والحديث تكلم فيه غير واحدٍ من الأئمة حيث - قال الشافعي(٢٠٤هـ): (لو ثبت عن علي، صرنا إليه إن شاء الله، ولكن لا يثبت عندكم، ولا عندنا)[٣].

- وقال إسحاق بن راهويه: (لو صحت شهادة القابلة عن علي لقلنا به، ولكن في إسناده خلل)[٤].
- وقال البيهقي(٤٥٨هـ):(هذا لا يصح، جابر الجعفي متروك، وعبد الله بن نجي فيه نظر، ورواه سويد بن عبد العزيز وهو ضعيف، عن غيلان بن جامع، عن عطاء بن أبي مروان، عن أبيه أن عليا رضي الله عنه)[٥].

الخلاصة: إن حديث علي - رضي الله عنه -:(أنه أجاز شهادة القابلة)، لم يثبت عنه لأن مدار الحديث كان من طريق جابر الجعفي، وجابر تركه يحيى وعبد الرحمن بن مهدي، ولينه أبو زرعة، وقال أبو حاتم: (يكتب حديثه على الاعتبار ولا يحتج به)[٦]. وهناك متابعة قاصرة ولكن هذه المتابعة ضعيفة ايضا، فالحديث لا يصح، والله أعلم.

---

[١] سُويد بن عبد العزيز بن نمير، أبو محمد السلمي الدمشقي، هذا الراوي ضعَّفه ابن معين في تأريخه برواية الدوري(٤/٤٥٨)، والبخاري في تأريخه الكبير(٤/١٤٨)، وأبو حاتم في الجرح والتعديل: (٤/٢٣٨)، والنسائي في الضعفاء(١/٥٠)، وتركه أحمد في العلل من رواية ابنه عبد الله(٢/٤٧٦)، ولم يوثقه غير دُحيم في الجرح والتعديل: (٤/٢٣٨).

[٢] في العلل من رواية ابنه عبد الله(٢/٤٧٦).

[٣] في الجرح والتعديل: ٢/٤٩٨.

[٤] في معرفة السنن والآثار: ١٤/٢٦١، (١٩٨٦٥).

[٥] في سننه الكبرى: ١٠/٢٥٤، (٢٠٥٤٤).

[٦] في معرفة السنن والآثار: ١٤/٢٦١، (١٩٨٦٥).

المبحث السادس
إعلال الحديث بالتلقين.

المسألة: إعلال الحديث؛ بالتَّلقين؛ بأنَّ راويه لقِّن في حديثه مناكير؛ من ابنه لما كبر وساء حفظه:

قال مهنا:((سألت أحمد عن حديث قيس بن الربيع، عن أبي هاشم، عن زاذان، عن سلمان، عن النبي -صلى الله عليه وسلم-:**(بركة الطعام الوضوء قبله وبعده))**؟.

فقال لي أبو عبد الله:((هو منكر. فقلت: ما حدث بهذا إلا قيس بن الربيع؟ قال: لا))[١].

تخريج الحديث: أخرجه أبو داود الطيالسي[٢]، وابن أبي شيبة[٣]، وأحمد بن حنبل[٤]، وأبو داود السجستاني[٥]، والترمذي[٦]، والبزار[٧]،

والحاكم[٨]. والبيهقي[٩] جميعهم عن قيس، عن أبي هاشم، عن زاذان، عن سلمان، قال:**(في التوراة: إن بركة الطعام الوضوء..)**.

---

[١] علل الحديث لابن أبي حاتم: ٤/ ٣٨٤، وتهذيب السنن ٥/ ٢٩٧.

[٢] في مسنده: ٢/ ٤٦، (٦٩٠)

[٣] في مسنده: ١/ ٣٠٧، (٤٦١)

[٤] في مسنده: ٣٩/ ١٣٥، (٢٣٧٣٢)

[٥] في سننه: ٣/ ٣٤٥، (٣٧٦١)

[٦] في جامعه: ٣/ ٣٤٥، (١٨٤٦)

[٧] في مسنده: ٦/ ٤٨٦، (٢٥١٩)

[٨] في المستدرك: ٣/ ٦٩٩، (٦٥٤٦).

[٩] في السنن الكبرى: ٧/ ٤٥٠، (١٤٦٠٤)

الدراسة: أعلَّ الإمام أحمد من رواية مهنا هذا الحديث بالنكارة؛ بسبب قيس بن الربيع،[١] هذا الراوي اختلف أهل العلم على رواياته: ومن حدّث بها:

- منهم من حث الناس لذهاب إليه، والتحديث عنه كالإمام شعبة بن الحجاج[٢] وسفيان.
- ومنهم من أكثر عنه، كأبي الوليد[٣].
- ومنهم من حدّث عنه ثم توقف كابن المهدي[٤].
- ومنهم من تركه ولم يحدث كيحيى بن سعيد القطان[٥].
- أمّا الإمام أحمد لم يكتفي في تضعيفه، بل بين أن هذه الرواية من أحاديثه المنكرة، ومن تلكم الروايات التي نسبت إليه.

---

[١] قيس بن الربيع أَبُو مُحَمد الأسدي الكوفي، اختلف الناس فيه على ضربين منهم من ضعّفه ومنهم وثّقه، فالذي وثقه هم: الإمام شعبة بن الحجاج في تاريخ بغداد: (١٤/ ٤٦٩)، وشريك في ميزان الاعتدال: (٣/ ٣٩٤)، وعفان في تاريخ الإسلام: (٤/ ٤٨٢)، وابن عدي في الكامل: (٧/ ١٧١)، وابن حبان في المجروحين: (٢/ ٢١٨)، والذهبي في السير: (٨/ ٤١). وأمَّا من ضعفه وترك حديثه وهم: وكيع في ميزان الاعتدال: (٣/ ٣٩٤)، ويحيى القطان، عبد الرحمن بن مهدي في الكامل: ٧/ ١٥٨، ويحيى بن معين برواية الدوري: (٣/ ٢٩٠)، وعلي ابن المديني في تاريخ الكبير للبخاري: (٧/ ١٥٦)، وأحمد بن حنبل، وأبو زرعة، وأبو حاتم في الجرح والتعديل: (٧/ ٩٨)، والنسائي في تاريخ الإسلام: (٤/ ٤٨٢)، والدار قطني في علله: (٤/ ٢٠)، والذهبي في السير: (٨/ ٤١).

[٢] في سير أعلام النبلاء: ٨/ ٤٣.

[٣] في سير أعلام النبلاء: ٨/ ٤٣.

[٤] في تاريخ الإسلام: ٤/ ٤٨٢.

[٥] في تاريخ بغداد: ١٤/ ٤٦٩.

ونكارة هذه الرواية يمكن أن نفسرها على وجهين:

- **أمَّا الأول:** فإنَّ قيس بن الربيع محله الصدق، وكتابه صالح، إلا أنه سيء الحفظ، وكثير الخطأ بعد توليه القضاء، وقيل: لما كبر ساء حفظه، قاله يعقوب بن شيبة[١].

  وأحمد بن حنبل،[٢]، وابن حبان[٣]، والذهبي[٤].

- **وأمَّا الثاني:** فإنَّ قيس بن الربيع لما ساء حفظه، ابتُلِي بابن اسمه محمد هو آفته، كان يدخل عليه الحديث في كتابه، وبسبب هذا أُنكر عليه ما حدث به، قاله عفان، وابن نمير[٥]، وأحمد بن حنبل[٦]، وابن حبان[٧]، فكان ابنه محمد قد أخذ أحاديث الثقات كحديث مسعر، وسفيان الثوري، والمتقدمين فيدخلها في حديث أبيه، وهو لا يعلم، قاله أحمد بن حنبل[٨].

  - قال أبو داود في سننه عن هذا الحديث:(هو ضعيف)[٩].
  - وقال الترمذي:(لا نعرف هذا الحديث إلا من حديث قيس بن الربيع، وقيس بن الربيع يضعف في الحديث، وأبو هاشم الرماني اسمه يحيى بن دينار)[١٠].

---

[١] في تاريخ الإسلام: ٤/٤٨٢.

[٢] في الكامل لابن عدي: ٧/١٥٧.

[٣] في المجروحين: ٢/٢١٨.

[٤] في ميزان الاعتدال: ٣/٣٩٦.

[٥] في ميزان الاعتدال: ٣/٣٩٤.

[٦] في الكامل لابن عدي: ٧/١٥٧.

[٧] في المجروحين: ٢/٢١٨.

[٨] في الكامل لابن عدي: ٧/١٥٧.

[٩] في سننه: ٣/٣٤٥، (٣٧٦١)

[١٠] في جامعه: ٣/٣٤٥، (١٨٤٦)

- وقال البيهقي:(قيس بن الربيع غير قوي ولم يثبت في غسل اليد قبل الطعام حديث)[١].
- وقال ابن الجوزي بعد أن ذكر ثلاثة أحاديث:(وهذه الأحاديث لا تصح، وقال أحمد بن حنبل هو حديث منكر ما حدث قيس وكان قيس كثير الخطأ في الحديث وقال يحيى ليس بشيء لا يكتب حديثه وكان الثوري يكره غسل اليد عند الطعام لأنه من دأب الأعاجم)[٢].

وأما عن حكم الإمام أحمد على الحديث والخلاصة: فإن الحديث منكر لم يصح من حديث قيس بن الربيع، كما بيَّن الإمام أحمد، لأنه وأُدخل عليه هذا الحديث خطأً من قبل ابنه محمد، وهذه من تلكم الروايات المنكرة، والتي بسببها ضُعِّف لما أُدخلت في كتابه هذه المناكير وحدث بها.

قد اجتمعت في رواية قيس بن الربيع علتان:

أمَّا الأولى: فإنَّ هذه الراوية من المناكير التي وقعت عنده ونبه العلماء على ذلك، وبينوا سبب هذه المناكير!! ومن أين أتت؟ ومن الذي أدخلها عليه.

وأمَّا الثانية: فإنَّ قيس بن الربيع كان سباقا لطلب الحديث وامتدحه العلماء على ذلك، وكان صدوقا، وله كتابٌ صالح، ولكن ساء حفظه لما كبر ووقع في روايته مناكير بسبب ابنه محمد[٣].

---

[١] في السنن الكبرى: ٧/ ٤٥٠، (١٤٦٠٤)

[٢] في العلل المتناهية: ٢/ ١٦٣.

[٣] في الكامل لابن عدي: ٧/ ١٥٧.

المبحث السابع
إعلال الحديث بالقلب.

المسألة: إعلال الحديث؛ بأنَّ راويه دخل له حديث في حديث، بجعل متنٍ على غير إسناده والعكس، مع أنَّ راويه من كبار الحفاظ:

قال مهنا:((سألت أحمد، عن حديث حدث به عبيد الله بن موسى، عن سفيان الثوري، عن حكيم بن الديلم، عن أبي بردة، عن أبي موسى، قال: قام فينا رسول الله -صلى الله عليه وسلم- بأربع قال:**("إن الله لا ينام ولا ينبغي له أن ينام، يخفض القسط ويرفعه، يرفع إليه عمل الليل قبل النهار وعمل النهار قبل الليل، حجابه النار، لو كشفها لأحرقت سبحات وجهه كل شيء أدركه بصره"؟))**.

قال أحمد:((ليس بصحيح؛ هذا غلط من عبيد الله بن موسى، لم يكن صاحب حديث. هذا حديث الثوري، عن حكيم، عن أبي بردة، عن أبي موسى: كانت اليهود تتعاطس عند النبي -صلى الله عليه وسلم-، والحديث حديث المسعودي، عن عمرو بن مرة، قال: قام فينا رسول الله -صلى الله عليه وسلم-. قلت: من عن المسعودي؟. قال: غير واحد. وروى عبد الله، عن أبيه نحوا من هذا، إلا أنه قال: قال أبي: هذا حديث الأعمش، عن عمرو بن مرة، عن أبي عبيدة، عن أبي موسى. وقال أبو إبراهيم الزهري: سمعت أحمد يقول: حكيم بن الديلم ثقة، وكان مكفوفا))[١].

تخريج الحديث: أخرجه أحمد من طريق عبد الرحمن بن مهدي[٢]، والبزار من طريق يحيى بن سعيد[٣].

---

[١] المنتخب من علل الخلال ١/ ٢٧٦ مسألة(١٧٢).

[٢] في مسنده: ٣٢/ ٣٥٦، (١٩٥٨٦).

[٣] في مسنده: ٨/ ١٣٥، (٣١٤٥).

الطحاوي من طريق أبو نعيم[١]، والحاكم من طريق قبيصة[٢] جميعهم عن سفيان، عن حكيم بن ديلم، عن أبي بردة، عن أبيه.

وأخرجه مسلم من طريق الأعمش[٣]، وشعبة[٤]، وابن ماجه من طريق المسعودي[٥]، وابن خزيمة من طريق العلاء ابن المسيب[٦]، وابن منده من طريق سفيان الثوري [٧]، كلهم عن عمرو بن مرة، عن أبي عبيدة، عن أبي موسى، قال: قام فينا رسول الله صلى الله عليه وسلم.

الدراسة: هذا الحديث أعله الإمام أحمد بالخطأ؛ بأنَّه دخل حديث في حديث، وأنَّه وهم عن سفيان في روايته فرواه عبيد الله عن:(سفيان عن حكيم بن الديلم، عن أبي بردة، عن أبي موسى، وهذا الاسناد ركب خطأ من عبيد الله بن موسى. وعبيد الله بن موسى، وثقه ابن معين[٨].

والعجلي[٩]، وأبو حاتم[١٠]، وضعفه أحمد بن حنبل برواية الميموني:(إنه صاحب تخليط، حدث بأحاديث سوء" قال: ورأيته بمكة فأعرضت عنه. وذكر أيضاً أنه كان ينهى

---

[١] في مشكل الآثار: ١٠/١٨٢، (٤٠١٤).

[٢] في المستدرك: ٤/٢٩٨، (٧٦٩٩).

[٣] في صحيحه: ١/١٦١، (٢٩٣).

[٤] المصدر نفسه: ١/١٦٢، (٢٩٥).

[٥] في سننه: ١/١٧١، (١٩٦).

[٦] في التوحيد: ١/٤٥.

[٧] روى هذا الحديث على الصحيح من طريق سفيان الثوري وهم: أبو عاصم عند ابن خزيمة في كتابه التوحيد: ١/٤٧. ومحمد بن يوسف عن سفيان عند ابن منده في كتابه الإيمان: ٢/٧٦٩، (٧٧٥).

[٨] في الجرح والتعديل: ٥/٣٣٤.

[٩] في ثقاته: ١/٣١٩.

[١٠] في الجرح والتعديل: ٥/٣٣٥.

عن الأخذ عنه، لما عرف عنه من إفراط في التشيع وأخرج تلك البلايا)[١]، وأبو داود[٢]، وعثمان بن أبي شيبة، ولكن تكلم في حديثه عن سفيان الثوري حيث قال:(صدوق ثقة وكان يضطرب في حديث سفيان اضطرابا قبيحا)[٣]. وعند النظر في أقوال العلماء في حق عبيد الله بن موسى نجد أنه وثقه غير واحدٍ، وكان من كبار شيوخ البخاري، أمَّا من ضعفه فكان بسبب مذهبه، ولكن الإمام عثمان بن أبي شيبة بعد ما أطلق عليه ثقة صدوق، قال عقب هذه اللفظة إنَّ رواية عبيد الله عن سفيان الثوري فيها اضطراب! وهذه الرواية التي أطلق الوهم عليها الإمام أحمد من تلك التي أشار إليها في اضطرابها. وذلك أنَّ جمعاً من الرواة وقد رَوَوْهُ بغير هذا الاسناد منهم:(الأعمش[٤]، وشعبة[٥]، والمسعودي[٦]، والعلاء ابن المسيب[٧]، وسفيان الثوري [٨].

عن عمرو بن مرة، عن أبي عبيدة، عن أبي موسى، قال: قام فينا رسول الله صلى الله عليه وسلم)، وهذا الإسناد بخلاف رواية عبيد الله بن موسى. أمَّا إسناد عبيد الله بن موسى لمتن غير هذا؛ والذي رواه:(عبد الرحمن بن مهدي[٩].

---

[١] في تهذيب الكمال: **١٩/ ١٦٤**.

[٢] في سؤالات الآجري له: **١/ ١٥٠**.

[٣] في تاريخ أسماء الثقات: **١/ ١٦٥**.

[٤] أخرج روايته: الإمام مسلم في صحيحه: **١/ ١٦١، (٢٩٣)**.

[٥] المصدر نفسه: **١/ ١٦٢، (٢٩٥)**.

[٦] أخرج روايته: ابن ماجه في سننه: **١/ ١٧١، (١٩٦)**.

[٧] أخرج روايته: ابن خزيمة في التوحيد: **١/ ٤٥**.

[٨] روى هذا الحديث على الصحيح من طريق سفيان الثوري وهم: أبو عاصم عند ابن خزيمة في كتابه التوحيد: **١/ ٤٧**. ومحمد بن يوسف عن سفيان عند ابن منده في كتابه الإيمان: **٢/ ٧٦٩، (٧٧٥)**.

[٩] أخرج روايته: الإمام أحمد في مسنده: **٣٢/ ٣٥٦، (١٩٥٨٦)**.

ويحيى بن سعيد[١]، وأبو نعيم[٢]، وقبيصة[٣] عن سفيان، عن حكيم بن ديلم، عن أبي بردة، عن أبيه قال:**(كانت اليهود يتعاطسون عند النبي صلى الله عليه وسلم رجاء أن يقول لهم: يرحمكم الله، فكان يقول لهم: يهديكم الله ويصلح بالكم).**

وقد نص الإمام أحمد من رواية ابنه عبد الله على هذه العلة بقوله:(عرضت على أبي حديث عبيد الله بن موسى عن سفيان عن حكيم بن الديلم عن أبي بردة عن أبيه قال قام فينا رسول الله صلى الله عليه وسلم بأربع فقال إن الله لا ينام فقال أبي هذا حديث الأعمش عن عمرو بن مرة عن أبي عبيدة عن أبي موسى هذا لفظ حديث عمرو بن مرة أراه دخل لعبيد الله بن موسى إسناد حديث في إسناد حديث)[٤].

ونص الدار قطني على هذه العلة ايضًا بقوله:(ووهم فيه بعض الرواة، والصواب ما رواه الأعمش، وشعبة، وغيرهما، عن عمرو بن مرة، عن أبي عبيدة بن عبد الله، عن أبي موسى.)[٥].

وأما عن حكم الإمام أحمد على الحديث بقوله:(ليس بصحيح):

فعند إنعام النظر في الحديث يتبيَّن صحة ما قاله الإمام أحمد من أنَّ العلة كما قالوا، الوهم من عبيد الله بن موسى لا من سفيان الثوري؛ **وذلك ما يأتي:**

---

[١] أخرج روايته: الإمام البزار في مسنده: **٨/ ١٣٥، (٣١٤٥)**.

[٢] أخرج روايته: الطحاوي في مشكل الآثار: **١٠/ ١٨٢، (٤٠١٤)**.

[٣] أخرج روايته: الحاكم في المستدرك: **٤/ ٢٩٨، (٧٦٩٩)**.

[٤] في علله: **١/ ٥٥٦**.

[٥] في علله: **٧/ ٢٣٤**.

الأول: إنَّ عبيد الله بن موسى قد خولف في روايته، فقد رواه جمعٌ من الرواة بغير هذا الاسناد: (كالأعمش[١]، وشعبة[٢]، والمسعودي[٣]، والعلاء ابن المسيب[٤]، وسفيان الثوري [٥]) جميعهم عن عمرو بن مرة، عن أبي عبيدة، عن أبي موسى، قال: قام فينا رسول الله صلى الله عليه وسلم- وهو الصواب. وهذا يدل على أنَّ عبيد الله بن موسى وهم في حديثه عن سفيان.

الثاني: إنَّ عبيد الله بن موسى مضطرب في روايته عن سفيان خاصةً، كما أشار عثمان بن أبي شيبة[٦].

الثالث: إن رواية أبو عاصم[٧]، ومحمد بن يوسف[٨] عن سفيان الثوري تبين أن الاضطراب جاء من عبيد الله بن موسى، لأن هذين الراويين لم يتابعا عبيد الله بن موسى على حديثه الخطأ.

وبعد هذا العرض فلا يمتنع أنْ يكون عبيد الله بن موسى هو الذي اضطرب به، وأنَّ الوهم منه لا من غيره.

---

[١] أخرج روايته: الإمام مسلم في صحيحه: **١/ ١٦١، (٢٩٣)**.

[٢] المصدر نفسه: **١/ ١٦٢، (٢٩٥)**.

[٣] أخرج روايته: ابن ماجه في سننه: **١/ ١٧١، (١٩٦)**.

[٤] أخرج روايته: ابن خزيمة في التوحيد: **١/ ٤٥**.

[٥] روى هذا الحديث على الصحيح من طريق سفيان الثوري وهم: أبو عاصم عند ابن خزيمة في كتابه التوحيد: **١/ ٤٧**. ومحمد بن يوسف عن سفيان عند ابن منده في كتابه الإيمان: **٢/ ٧٦٩، (٧٧٥)**.

[٦] في تاريخ أسماء الثقات: **١/ ١٦٥**.

[٧] أخرج روايته: ابن خزيمة في كتابه التوحيد: **١/ ٤٧**.

[٨] أخرج روايته: ابن منده في كتابه الإيمان: **٢/ ٧٦٩، (٧٧٥)**.

الخلاصة: إنَّ حديث عبيد الله بن موسى عن سفيان الثوري معلول؛ بدخول إسناد في إسناد آخر؛ لمتن آخر، وهو ما يسمى بدخول حديث في حديث، كما بيَّن الإمام عثمان بن أبي شيبة(**٢١٩**هـ)، وأحمد بن حنبل(**٢٤١**هـ) من رواية مهنا وابنه عبد الله، والدار قطني(**٣٨٥**هـ)، وأنَّ العلة كما قالوا، الوهم من عبيد الله بن موسى عن سفيان الثوري، والله أعلم.

المبحث الثامن
إعلال رواية المختلط

وفيه مسألتان:

المسألة الأولى: إعلال رواية المختلط؛ لكونه حدَّث بها بعد الاختلاط، بسبب ضياع كتابه، وحدَّث بها من كتاب غيره:

قال مهنا:((سألت أحمد عن حديث حبيب بن الشهيد عن ميمون بن مهران عن ابن عباس **(أن النبي صلى الله عليه وسلم احتجم وهو صائم محرم)**).

فقال:((ليس بصحيح وقد أنكره يحيى بن سعيد الأنصاري. قال الأثرم: سمعت أبا عبد الله رد هذا الحديث فضعفه وقال: كانت كتب الأنصاري ذهبت في أيام المنتصر فكان بعد يحدث من كتب غلامه وكان هذا من تلك))[١].

تخريج الحديث: أخرجه الترمذي[٢]، والنسائي[٣]، والطبراني[٤]، وأبو نعيم الاصبهاني[٥]، والبيهقي[٦]، من طريق محمد بن عبد الله الأنصاري عن حبيب بن الشهيد، عن ميمون بن مهران، عن ابن عباس، عن النبي صلى الله عليه وسلم.

الدراسة: ذهب الإمام أحمد من رواية مهنا إلى تعليل حديث حبيب بن الشهيد بقوله:(ليس بصحيح)، ولم يفسر لنا سبب تعليله لهذه الرواية، ولكن من رواية الأثرم جاء الجواب عن هذه المسألة مفصلاً وعن الراوي الذي بسببه ضُعَّف الحديث، وهذا الراوي هو

---

[١] زاد المعاد لابن القيم: ٢/ ٥٩.

[٢] في جامعه: ٢/ ١٣٩، (٧٧٦).

[٣] في السنن الكبرى: ٣/ ٣٤٤، (٣٢١٨).

[٤] في الأوسط: ٣/ ٤٨، (٢٤٣٤).

[٥] في حلية الأولياء: ٤/ ٩٥.

[٦] في السنن الصغير: ٢/ ١٠٠، (١٣٤٦)، ومعرفة السنن والآثار: ٦/ ٣٢٠، (٨٨٦٣).

محمد بن عبد الله الأنصاري[١]، وثَّقهُ جماعة من النقاد كيحيى بن معين(٢٣٣هـ)[٢]، وأبو حاتم(٢٧٧هـ)[٣]. والنسائي(٣٠٣هـ)[٤]، والساجي(٣٠٧هـ)[٥]، وابن حبان(٣٥٤هـ)[٦]، وضعَّف حديثه: معاذ بن معاذ(١٩٦هـ)، ويحيى بن سعيد القطان(١٩٨هـ)[٧]، وأحمد بن حنبل(٢٤١هـ)[٨]، وأبو داود(٢٧٥هـ)[٩]، والنسائي(٣٠٣هـ)[١٠]، وإن سبب تضعيف حديث الأنصاري، أَنَّهُ روى أحاديث أُنكرت عليه، بسبب اختلاطه عند ذهاب كتابه في الفتنة التي وقعت له، وقام يحدَّث من كتاب غلامه أبي حكيم، لذلك تجد الأئمة الأوائل كمعاذ بن معاذ وأحمد بن حنبل قد ميَّزُوا ما صح عنه قبل الاختلاط ما وهم به بعد الاختلاط عند ذهاب كتابه.

حيث بيَّنُوا أن الوهم في هذه الرواية أنها من رواية (حبيب الشهيد عن ميمون بن مهران عن يزيد بن الأصم أن النبي -صلى الله عليه وسلم-: **(تزوج ميمونة وهو محرم)**، وليس من رواية (حبيب بن الشهيد عن ميمون بن مهران عن ابن عباس أن النبي -صلى الله عليه وسلم-**(احتجم وهو صائم محرم)**.

---

[١] محمد بن عبد الله بن المثنى الأنصاري، أبو عبد الله البصري القاضي، تهذيب الكمال: **٢٥/٥٤٣**.

[٢] سير أعلام النبلاء: **٩/٥٣٣**.

[٣] الجرح والتعديل: **٧/٣٠٥**.

[٤] تهذيب الكمال: **٢٥/٥٤٣**.

[٥] تاريخ بغداد: **٣/٤٠٥**.

[٦] في الثقات: **٧/٤٤٣**.

[٧] العلل للإمام أحمد من رواية ابنه عبد الله: **١/٣٢٠**.

[٨] تاريخ بغداد: **٣/٤٠٥**.

[٩] سير أعلام النبلاء: **٩/٥٣٣**.

[١٠] في السنن الكبرى: **٣/٣٤٤**.

ومن أقوال العلماء عن هذا الحديث:

- ما ذكره أبو خيثمة بقوله:(أنكر معاذ ويحيى بن سعيد حديث الأنصاري يعني محمد بن عبد الله عن حبيب بن الشهيد عن ميمون بن مهران عن بن عباس احتجم النبي -صلى الله عليه وسلم-**(وهو محرم وصائم)**[١].
- وعلي بن المديني(**٢٣٤**هـ) بقوله:(حديث الأنصاري عن حبيب بن الشهيد عن ميمون بن مهران عن بن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم احتجم وهو صائم ليس منه شيء، إنما أراد حديث حبيب عن ميمون، عن يزيد بن الأصم: " تزوج النبي، صلى الله عليه وسلم ميمونة محرما)[٢].
- وأحمد بن حنبل(**٢٤١**هـ) بقوله:(ما كان يضعه عند أصحاب الحديث إلا النظر في الرأي وإلا فقد سمع وذكر هذا الحديث فقال ذهبت له كتب فكان بعد يحدث من كتب غلامه وأرى هذا الحديث من ذلك)[٣].
- والترمذي(**٢٧٩**هـ) بقوله:(هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه)[٤].
- والنسائي:(**٣٠٣**هـ) بقوله:(هذا منكر، لا نعلم أحدا رواه عن حبيب غير الأنصاري، ولعله أراد أن النبي -صلى الله عليه وسلم-**(تزوج ميمونة)**.
- وما ذكره الخطيب البغدادي(**٤٦٣**هـ) بقوله:(الصواب حبيب الشهيد عن ميمون بن مهران عن يزيد بن الأصم أن النبي صلى الله عليه وسلم تزوج ميمونة وهو محرم

---

[١] العلل للإمام أحمد من رواية ابنه عبد الله: **١/ ٣٢٠**.

[٢] تاريخ بغداد: **٣/ ٤٠٥**.

[٣] المصدر نفسه: **٣/ ٤٠٥**.

[٤] في جامعه: **٢/ ١٣٩**، (**٧٧٦**).

ويقال إن غلاما له أدخل عليه حديث بن عباس)[١].

الخلاصة: إن حديث ابن عباس –رضي الله عنهما– وهمٌ، وإنَّ من وهم بِهِ محمد بن عبد الله الأنصاري؛ لضياع كتابه، والتحدَّيث من كتابه غلامه أبي حكيم، لذلك أُنكر عليه الحديث من النقاد الكبار كمعاذ(**١٩٦**هـ)، ويحيى بن سعيد(**١٩٨**هـ)[٢]، وعلي بن المديني(**٢٣٤**هـ)، وأحمد بن حنبل(**٢٤١**هـ)، والترمذي(**٢٧٩**هـ)[٣]، والنسائي(**٣٠٣**هـ)، والخطيب البغدادي(**٤٦٣**هـ)[٤]، فالحديث رُكِّبَ خطأً، حيث أدخل حديث ابن عباس بحديث يزيد بن الأصمِّ، فالأول يتكلم عن الحجامة، والثاني وهو الصواب يتكلم عن زواج النبي –صلى الله عيله وسلم– من ميمونة –رضي الله عنها– وهو موضع الحاجة في هذه المسألة، والله أعلم.

---

[١] تاريخ بغداد: **٣/ ٤٠٥**.

[٢] العلل للإمام أحمد من رواية ابنه عبد الله: **١/ ٣٢٠**.

[٣] في جامعه: **٢/ ١٣٩**، (**٧٧٦**).

[٤] تاريخ بغداد: **٣/ ٤٠٥**.

المسألة الثانية: إعلال رواية المختلط؛ لتفرد من تكلّم فيه، لكثرة مناكيره، واختلاطه في آخره عمره:

قال مهنا: سألت أحمد عن حديث أبي معشر، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة رضي الله عنها، عن النبي صلى الله عليه وسلم:**(لا تقطعوا اللحم بالسكين، فإن ذلك من فعل الأعاجم).**

فقال:(ليس بصحيح، ولا يعرف هذا)[١].

تخريج الحديث: أخرجه أبو داود[٢]، من طريق سعيد بن منصور، والنسائي[٣]، من طريق يونس والبيهقي[٤] من طريق أبي الربيع عن أبي معشر، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة رضي الله عنها، قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم.

الدراسة: هذا الحديث معلول من طريق أبي معشر المدني[٥].

---

[١] زاد المعاد في هدي خير العباد٤/ ٢٧٩.

[٢] في سننه٣/ ٣٤٩، (٣٧٧٨).

[٣] في سننه٤/ ١٧١، (٢٢٤٣).

[٤] في الكبرى٧/ ٤٥٦، (١٤٦٢٦)، وفي شعب الإيمان: ٨/ ٦٥، (٥٥٠٦).

[٥] نجيح بن عَبْدِ الرَّحْمَنِ السندي، أَبُو معشر المدني تهذيب الكمال: (٢٩/ ٣٢٢)، وَثَّقَهُ هُشيم، ويزيد بن هارون في الجرح والتعديل: (٨/ ٤٩٤) وأبو نعيم وأبو زرعة الدمشقي في تهذيب الكمال: (٢٩/ ٣٢٤)، وضعَّفَهُ جمع من الأئمة كالإمام يحيى بن معين في تأريخه برواية الدارمي: (١/ ٢٢٠)، وعلي بن المديني في سؤالات ابن أبي شيبة له: (١/ ١٠٠)، وأحمد بن حنبل في تاريخ بغداد: (١٥/ ٥٩١)، ومطهر بن مدرك في العلل للإمام أحمد: (٢/ ٥٥٣) وعمرو بن علي الفلاس، في الضعفاء للعقيلي: (٤/ ٣٠٨)، وأبو داود ا في تهذيب الكمال: (٢٩/ ٣٢٧)، والترمذي في جامعه: (٤/ ٩)، والنسائي في الضعفاء والمتروكون: (١/ ١٠١)، وأنكر حديثه الإمام عبد الرحمن بن مهدي، والبخاري، في الضعفاء للعقيلي: (٤/ ٣٠٨).

وسبب ذلك أن هذا الراوي متكلم فيه، مع أنه قد وَثَّقَهُ هُشيم، ويزيد بن هارون[١]، وأبو نعيم وأبو زرعة الدمشقي[٢]، ولكن ضعَّفَهُ جمع من الأئمة كالإمام يحيى بن معين[٣]، وعلي بن المديني[٤]، وأحمد بن حنبل[٥]، ومطهر بن مدرك[٦]، وعمرو بن علي الفلاس[٧]، وأبو داود [٨]، والترمذي[٩]، والنسائي[١٠]، وكان تضعيفهم من قبل حفظهِ، وقد عيب عليه أَنه لا يضبط الإسناد، ونسبه إِلَى إِنكَار الحدِيث الإمام عبد الرحمن بن مهدي، والبخاري[١١]، والنسائي[١٢]، وكان ممن اختلط في آخر عمره، وقد ميَّزا الإمام أبو حفص عمرو بن علي من خلال تمحيصه لروايته ومعرفة صالحها من طالحها بعد أن ذكر تضعيفه، حيث قال:(ما روى عن محمد بن قيس، ومحمد بن كعب ومشايخه فهو صالح، وما روى عن

---

[١] في الجرح والتعديل: ٨/ ٤٩٤.

[٢] في تهذيب الكمال: ٢٩/ ٣٢٤.

[٣] في تأريخه برواية الدارمي: ١/ ٢٢٠.

[٤] في سؤالات ابن أبي شيبة له: ١/ ١٠٠.

[٥] في تاريخ بغداد: ١٥/ ٥٩١.

[٦] في العلل للإمام أحمد: ٢/ ٥٥٣.

[٧] في الضعفاء للعقيلي: ٤/ ٣٠٨.

[٨] في تهذيب الكمال: ٢٩/ ٣٢٧.

[٩] في جامعه: ٤/ ٩.

[١٠] في الضعفاء والمتروكون: ١/ ١٠١.

[١١] في الضعفاء الصغير ١/ ١٣٤.

[١٢] في سننه ٤/ ١٧١، (٢٢٤٣).

المقبري، وهشام بن عروة، ونافع، وابن المنكدر رديئة لا تكتب، وبين لنا الإمام أحمد بن حنبل إلى أنَّ هذا الحديث ليس بصحيح، وأنَّه لا يعرف من هذا الطريق[١].

وأما عن حكم الإمام أحمد على الحديث بقوله(ليس بصحيح):

فعند النظر في كلام أبي عبد الله أحمد بن حنبل قد تبيَّن صحة قوله، لأمور منها:

الأول: تفرد أبي معشر المدني به؛ وهو ضعيف الحديث ويروي مناكير واختلط في آخره عمره[٢].

الثاني: إنَّ اطلاق مصطلح "ليس بصحيح" قصد بها هذا الراوي فقد جاء برواية منكرة من مناكيره[٣].

الثالث: إنَّ هذه الرواية من الروايات الرديئة؛ لأنه قد رواها عن هشام بن عروة[٤].

الرابع: إنكار الأئمة لهذا الحديث على أبي معشر المدني.

قال الإمام البخاري:(منكر الحديث)، وكان ابن مهدي يقول:(كان أبو معشر تعرف، وتنكر)[٥].

وقال أبو داود عقب ذكر الحديث(**٢٧٥**هـ):(وليس هو بالقوي)[٦].

---

[١] في الضعفاء للعقيلي: **٤/٣٠٨**.

[٢] ينظر: المجروحين: **٣/ ٦٠** وشعب الإيمان: **٨/٦٥**.

[٣] زاد المعاد في هدي خير العباد**٤/ ٢٧٩**.

[٤] في الضعفاء للعقيلي: **٤/٣٠٨**.

[٥] في الضعفاء الصغير **١/ ١٣٤**.

[٦] في سننه**٣/ ٣٤٩**، (**٣٧٧٨**).

قال النسائي:(**٣٠٣**هـ)(أبو معشر المدني اسمه نجيح وهو ضعيف، ومع ضعفه أيضا كان قد اختلط عنده أحاديث مناكير، ومنها حديث هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة..)[١].

وقد اشار ابن عدي أن له من الحديث غير ما ذكرت وقد حدث عنه الثوري وهشيم والليث بن سعد وغيرهم من الثقات، وهو مع ضعفه يكتب حديثه[٢].

وقال ابن حبان عقب ترجمته(**٣٥٤**هـ):(وكان ممن اختلط في آخر عمره، وبقي قبل أن يموت سنين في تغير شديد لا يدرى ما يحدث به، وكثر المناكير في روايته من قبل اختلاطه فبطل الاحتجاج به)[٣].

وقال البيهقي:(**٤٥٨**هـ)(تفرد به أبو معشر المدني وليس بالقوي)[٤].

وقال ابن القيسراني:(**٥٠٧**هـ):(وهذا يرويه أبو معشر نجيح، ولا يتابع عليه، وهو ضعيف)[٥].

وذكر الذهبي الحديث بقوله:(عن هشام، عن أبيه، عن عائشة – مرفوعا:..، وهذه من مناكيره)[٦].

---

[١] في سننه٤/ ١٧١، (٢٢٤٣).

[٢] في الكامل٨/ ٣٢١.

[٣] في المجروحين: ٣/ ٦٠.

[٤] في شعب الإيمان: ٨/ ٦٥، (٥٥٠٦).

[٥] في ذخيرة الحفاظ٥٣/ ٢٦٢٩.

[٦] في ميزان الاعتدال: ٤/ ٢٤٧.

الخلاصة: إنَّ حديث أبي معشر منكرٌ كما نقله مهنا من سؤاله لشيخه أحمد؛ لبيان جوابه عليه، والذي أعله بمصطلح ليس بصحيح، وسبب علته تفرَّد أبي معشر به، وهو ضعيف منكر الحديث وليس هذا فقط بل أختلط في آخره عمره، وهو ممن لا يحتمل تفرده عن هشام بن عروة، وقد كشف لنا علي بن المديني، وعمر بن على الفلاس من خلال تمحيصهم لرواياته، أن أحاديثه عن هشام رديئة ومنكرة وهذه منها، والله أعلم.

المبحث التاسع
تعارض الوصل والإرسال.

المسألة: إعلال الرواية المسندة بالمرسلة؛ لأنَّه لا يصح عن الراوي إلا مرسلاً

قال مهنا:((سالت احمد عن حديث معاذ بن رِفَاعَة عن إِبراهِيم بن عبد الرَّحمن العذري قال: قال رسول الله:**(يحمل هَذَا الْعلم من كل خلف عدوله ينفون عَنهُ تَحْرِيف الغالين وانتحال المبطلين وَتَأْوِيل الْجَاهِلين)).**

فَقلت لاحمد:((كأنه كلام موضوع، قال: لا هو صحيح، فقيل له: ممن سمعته أنت؟ قال: من غير واحد، قيل له: من هم؟ قال: حدثني به مسكين إلا أنه يقول: معان عن القاسم بن عبد الرحمن، قال أحمد: معان بن رفاعة لا بأس به))[١].

تخريج الحديث: فقد جاء هذا الحديث مرسلا: فيما رواه إسماعيل بن عياش[٢]، وبقية بن الوليد، وسعيد بن عبد الجبار الحمصي[٣] عن معان بن رفاعة السلامي عن إبراهيم بن عبد الرحمن العذري أن النبي صلى الله عليه وسلم.

وفي الباب جاء مسنداً من طرق: أبي هريرة [٤]، وأبي الدرداء [٥]، وابن عمر [٦].

وأبي أمامة [٧]، وعلي بن أبي طالب [٨].

---

[١] شرف أصحاب الراوي: ١/ ٢٩، ومفتاح دار السعادة ١/ ١٦٤، ومختصر تاريخ =دمشق: ٢٤/ ٣٨٩.

[٢] اخرج روايته: ابن بطة في الإبانة الكبرى: ١/ ٢٩٨، (٣٣).

[٣] أخرج روايته: الآجري في الشريعة: ١/ ٢٦٨، ٢٦٩.

[٤] أخرج روايته: الطبراني في مسندالشاميين: ١/ ٣٤٤، (٥٩٩).

[٥] أخرج روايته: الطحاوي في الآثار: ١٠/ ١٧، (٣٨٨٤).

[٦] أخرج روايته: أبو القاسم تمام في الفوائد: ١/ ٣٥٠، (٨٩٩).

[٧] في الضعفاء؛ للعقيلي: ١/ ٩.

[٨] في الكامل: ١/ ٢٤٧.

الدراسة: هذا الحديث جاء مرسلا وموصلا، وأشار الإمام أحمد إلى تصحيح رواية الإرسال من طريق معَان بن رِفَاعَة، عن إِبراهِيم بن عبد الرَّحمن[١]-، على رواية الوصل، ولم يعتدَّ برواية من رواه موصولاً -، وهذه الرواية قد شك فيها تلميذه مهنا وظنه موضوع؛ ومع أن في هذه الرواية *معان بن رفاعة مختلف بتوثيقه وتضعيفه[٢].

وقد أنكر روايته ابن حبان بل وصف جل رواياته مراسيل عن المجهولين، فهل هذه من مراسيله؟ ومن خلال التتبع وجدت له متابعه من طريق الوليد بن مسلم[٣] والتي رواها عن إبراهيم العذري، وهذا الراوي ليس من الرواة الذي ذاع صيته وانتشر خبره بل كان

---

[١] إبراهيم بن عبد الرحمن العذري، قال الذهبي عنه: (تابعي مقل، ما علمته واهيا، أرسل حديث: يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله). ميزان الاعتدال: **١/ ٤٥**.

[٢] هذا الراوي ليس معاذ "بالذال" وإنما معان "بالنون" فهناك تشابه بينه وبين راوي الذي بينه الخطيب البغدادي في تلخيص المتشابه: (**٢/ ٧٨٤**). **فالأول:** معاذ بن رفاعة الزرقي، **والثاني**: معان بن رفاعة السلامي وهو الراوي الذي ذكر في هذه الرواية.

- هو معان بن رفاعة السلامي، أَبُو مُحَمَّد الدمشقي، سكن حمص، وثّقه أحمد بن حنبل في الجرح والتعديل: (**٨/ ٤٢٢**)، وعلي ابن المديني وأبو داود في تهذيب الكمال: (**٢٨/ ١٥٨**)، وضعّفه ابْن معين وابن عدي في الكامل: (**٨/ ٣٧**)، وإبراهيم السعدي في تهذيب الكمال: (**٢٨/ ١٥٨**)، ويعقوب بن سفيان في المعرفة والتاريخ: (**٢/ ٤٥٠**)، وقال عنه ابن حبان في المجروحين: (**٣/ ٣٦**): (منكر الحديث، يروي مراسيل كثيرة. ويحدث عَن أقوام مجاهيل لا يشبه حديثه حديث الأثبات، فلما صار الغالب فِي رواياته ما ينكره القلب استحق ترك الاحتجاج به.)، وقال أبو حاتم في الجرح والتعديل: (**٨/ ٤٢٢**): (حمصي شيخ، يكتب حديثه ولا يحتج به)، لكن ردّ عليه ابن السكن في الإكمال لمغلطاي: (**١١/ ٢٥٧**): (قول أبي حاتم حمصي، وهم؛ إنما هو دمشقي سكن حمص).

[٣] الوليد بن مسلم فقال: ثنا إبراهيم العذري: ثنا الثقة من أشياخنا مرسلاً-.

أخرج روايته: ابن وضاح في البدع: **١/ ٢٦**، وابن عدي في الكامل: **١/ ٢٤٩**، والبيهقي في السنن الكبرى: **١٠/ ٣٥٣**، (**٢٠٩١١**).

مُقلٌّ الرواية كما وصفه الذهبي بل وأشار إلى جهالته[١]، لكن الإمام أحمد قد رجَّحها على غيرها من الروايات، وقد نازع الأئمة المتأخرين في تصحيح رواية معَّان بن رفاعة، فراحوا يضعفون هذا الحديث بكل طرقه فلم يرجِّحوا في هذا الباب مسندة ولا مرسلة.

وأمَّا المرسل: رواه إسماعيل بن عياش[٢]، وبقية بن الوليد، وسعيد بن عبد الجبار الحمصي[٣] عن معان بن رفاعة السلامي عن إبراهيم بن عبد الرحمن العذري أن النبي صلى الله عليه وسلم.

و**المسند:** من حديث عبد الله بن عمرو، وأبي هريرة، وأبي أمامة رضي الله عنهما[٤]، ومن رواية أسامة بن زيد رضي الله عنه [٥]، وابْن عمر[٦].

وإلى هذا ذهب غير وحدٍ من الأئمة بين تضعيف ما جاء في هذا الباب مرفوعًا، وترجيح ما جاء مرسلاً:

- فقال العقيلي(**٣٢٢**هـ):(بعد أن ذكر تضعيف ابن معين لمعان بن رفاعة، ثم ذكر هذا الحديث وقال: لا يعرف إلا به، وقد رواه قوم مرفوعا من جهة لا تثبت)[٧].
- وقال الدارقطني(**٣٨٥**هـ): (لا يصح مرفوعًا، إِنَّما هو مُرسل)[٨].

---

[١] في ميزان الاعتدال: **١/ ٤٥**.

[٢] اخرج روايته: ابن بطة في الإبانة الكبرى: **١/ ٢٩٨، (٣٣)**.

[٣] أخرج روايته: الآجري في الشريعة: **١/ ٢٦٨، ٢٦٩**.

[٤] في الضعفاء؛ للعقيلي: **١/ ٩**.

[٥] في تأريخه: **٧/ ٣٩**.

[٦] في الفردوس بمأثور الخطاب؛ للديلمي: **٥/ ٥٣٧**.

[٧] في الضعفاء: **٤/ ٢٥٦**.

[٨] ينظر: المقنع في علوم الحديث: **١/ ٢٤٦**.

- وقال ابن عبد البر(٤٦٣هـ): (رُوي عن أسامة بن زيد وأبي هريرة بأسانيد كلها مضطربة غير مستقيمة)[١].
- وقال ابن نقطة(٦٢٩هـ):(وهو مرسل وإبراهيم ليست له صحبة)[٢].
- وقال ابن كثير(٧٧٤هـ): (في صحته نظر قوي، والأغلب عدم صحته، ولو كان صح لكان ما ذهب إليه قويا)[٣].
- وقال البلقيني(٨٠٥هـ):(الحديث لم يصح، فإنه رُوي مرفوعًا من حديث أسامة بن زيد وأبي هريرة وابن مسعود وغيرهم، وفي كلها ضعف)[٤].
- وقال العراقي(٨٠٦هـ):(وقد روى هذا الحديث متصلا من رواية جماعة من الصحابة على بن أبى طالب وابن عمر وأبى هريرة وعبد الله بن عمرو وجابر بن سمرة وأبى أمامة وكلها ضعيفة لا يثبت منها شيء وليس فيها شئ يقوى المرسل المذكور)[٥].
- وقال ابن حجر(٨٥٢هـ) بعد ترجمة إبراهيم وذكر أنه تابعي:(وقد أورد ابن عدي هذا الحديث من طرق كثيرة كلها ضعيفة)[٦].

وهذا الأمر لا يخفى على أبي عبد الله والأئمة، ولكن لم يُصح حديث من تلك الطرق، وذلك أنَّ الأصل في تلك الروايات الإرسال لا الوصل كما رواه معان عن إبراهيم العذري، فالحديث صحيحٌ، ولكن لا يصح إلا مرسلاً.

---

[١] في فتح المغيث: ٢/١٦.

[٢] في إكمال الإكمال: ٤/٢٨٠.

[٣] في الباعث الحثيث: ١/٩٤.

[٤] في محاسن الأصطلاح: ١/٢٨٩.

[٥] في التقييد والأيضاح: ١/١٣٩.

[٦] في الإصابة: ١/٣٦٣.

- وقال القسطلاني(**٩٢٣**هـ): (رواه من الصحابة أسامة بن زيد، وابن عمر، وابن عمرو، وابن مسعود، وابن عباس، وجابر بن سمرة ومعاذ، وأبو هريرة- رضي الله عنهم- وأورده ابن عدي من طرق كثيرة كلها ضعيفة كما صرح به الدارقطنى وأبو نعيم، وابن عبد البر لكن يمكن أن يتقوى بتعدد طرقه ويكون حسناً كما جزم به ابن كيكلدي العلائي)[١].

وأما عن حكم الإمام أحمد على الحديث بالنكارة: فإنَّ الحديث لا يصح من تلك الطرق إلا مرسلاً كما بيَّنه أبوعبدالله، وهو أسلم ما جاء في هذا الباب، إنَّ من رواه موصولاً فروايتهم ضعيفة، أو لا تقوى روايتهم. فالحديث لا يصحُّ من جميع طرقه مسنداً؛ وإنَّ الصواب فيه: (معان، عن إبراهيم العذري) مرسلاً، وليس مسنداً، وهو الذي رجّحه الإمام أحمد بن حنبل(**٢٤١**هـ)، وهذا ما ذهب إليه العقيلي(**٣٢٢**هـ)[٢]، والدار قطني(**٣٨٥**هـ)[٣]، وابن نقطة(**٦٢٩**هـ)[٤]. والله أعلم.

---

[١] في إرشاد الساري: **١/ ٤**.

[٢] في الضعفاء: **٤/ ٢٥٦**.

[٣] في محاسن الأصطلاح: **١/ ٢٨٩**.

[٤] في إكمال الإكمال: **٤/ ٢٨٠**.

المبحث العاشر
المذاكرة

المسألة: أنَّ بعض الرواة تذاكروا هذا الحديث تعجباً، بما رواه عن هذا الشيخ، فبين أن كلا الوجهين صحيحين:

قال مهنا:((سألت أبا عبد الله عن حديث شريك، عن جابر، عن عكرمة، عن ابن عباس:**(أنه ختن بنيه، فدعا اللعابين؟)**)).

فقال:((حدثني به إسحاق الأزرق، عن سفيان، عن جابر، عن عكرمة، عن ابن عباس)).

((أخبرنا عبد الله بن أحمد: أخبرنا أبو طالب، قال: كنت يوما عند بشر بن الحارث، وعنده إبراهيم بن هاشم، ومحمد بن أبي عمران، فتذاكروا: عن ابن عباس، أنه ختن بنيه، فدعا اللعابين. فقال بشر: من روى هذا؟!. فقال: سفيان. فقال بشر: سفيان روى هذا؟!. فقال إبراهيم إنما روى هذا شريك. فقال ابن أبي عمران: رواه إسحاق الأزرق عن سفيان، وقد رواه شريك. فتراجعوا فيه، فقال بعضهم: ها هنا رجلان أرسلوا سلوهما. قال بشر: من؟. قالوا: أحمد بن حنبل وأبو الأحوص. فسكت. فبعثوا رجلا أو رجلين، فسأل أحمد؟. فقال: رواه شريك، ورواه إسحاق الأزرق عن سفيان. وقال أبو الأحوص: هو صحيح، ولا أدري كيف هو في الكتاب؟. فقال له الذي سأله ما قاله أحمد، فقال له أبو الأحوص: هو كما قال أبو عبد الله، فرجع الرسول إليهم، وهم قعود، فأخبرهم بما قالا. فقال بشر لإبراهيم بن هاشم: كم أقول لك، لا تمار أصحاب الحديث. أو: كم أنهاك عن أصحاب الحديث- هذا أو نحوه))[1].

---

[1] المنتخب من علل الخلال ١/١٠٧ مسألة(٤٤).

تخريج الحديث: أخرجه ابن أبي شيبة من طريق شريك [١].

الدراسة: كان أئمة الحديث يعقدون مجالس للمذاكرة، وقد يذكر الشيخ بعض الأحاديث؛ للمذاكرة مع غيره من العلماء، وها هم ثلاثة ممن عقدوا مجلس للمذاكرة لهذا الحديث الذي شك فيه من روى عن جابر، عن عكرمة، عن ابن عباس، فمنهم من قال:

- إسحاق الأزرق، عن سفيان، عن جابر، عن عكرمة، عن ابن عباس.
- ومنهم من قال عن شريك، عن جابر، عن عكرمة، عن ابن عباس.

وتعجب بشر بن الحارث من رواية سفيان لهذا الحديث، لذلك أرادُوا التثبت من هذا الحديث وتحاكموا إلى أبي عبد الله، وأبي الأحوص، وكان جوابهم ما نقل عن الرسول الذي سألهم أن هذا الحديث روي من هذين الطريقين، وكلاهما صحيح، وكان الثلاثة الذين خاضوا في تفاصيل هذا الحديث بعد هذا الجواب من إمام المحدثين أحمد بن حنبل، وأبو الأحوص، وكان بشر يلُومُ إبراهيم بن هاشم على المذاكرة لأهل الحديث، وأنه أتى بحديث يعرفون تفاصيله، ولا يحتاج إلى مذاكرة.

الخلاصة: هذا الحديث روي من طريقين وكلاهما صحيح:

فالأول: إسحاق الأزرق، عن سفيان، عن جابر، عن عكرمة، عن ابن عباس.

والثاني: شريك، عن جابر، عن عكرمة، عن ابن عباس. وشك من تذاكروا ثلاثة عن الحديث منهم من قال أنه روي سفيان، ومنهم من قال شريك، وكان جواب الإمام أحمد أنه روي من كلا الطريقين.

---

[١] في مصنفه: ٣/٤٩٦، (١٦٤١٠).

المبحث الحادي عشر
إعلال الحديث بالجهالة.

المسألة: إعلال الحديث بالجهالة؛ لتفرد من تكلّم فيه، لأنه لا يعرف، وإنما من رواية غيره:

قال مهنا سألت أحمد عن إبراهيم قعيس يحدث، عن نافع، عن ابن عمر، قال: قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-:**(سيكون أمراء من بعدي"؟)**.

قال: ((لا أعرفه، ولكن العلاء بن المسيب[١] يحدث عنه هذا الحديث، ولا نعرف هذا الحديث؛ لم يروه أصحاب نافع). قال:(ولا أعرف إبراهيم قعيس، ولا أدري من هو)) [٢].

تخريج الحديث: أخرجه الإمام أحمد[٣] من طريق العلاء بن المسيب، عن إبراهيم بن قعيس، عن نافع، عن ابن عمر عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم-.

وفي الباب عن أبي سعيد الخدري[٤]، وجابر بن عبد الله[٥]، وحذيفة[٦] وكعب بن عجرة[٧]، وخباب[٨].

---

[١] العلاء بن المسيب بن رافع الكوفى التغلبي، قال يحيى بن معين: (ثقة)، قال أبو حاتم: (صالح الحديث)، الجرح والتعديل: ٦/ ٣٦٠.

[٢] المنتخب من علل الخلال ١/ ١٧٠ مسألة(٩٠).

[٣] في مسنده: ٩/ ٥١٤، (٥٧٠٢).

[٤] أخرج روايته: أحمد في مسنده: ١٧/ ٢٨٧، (١١١٩٢).

[٥] أخرج روايته: أحمد في مسنده: ٢٢/ ٣٣٢٧، (١٤٤٤١).

[٦] أخرج روايته: البزار في مسنده: ٧/ ٢٥٣، (٢٨٣٢).

[٧] أخرج روايته: الترمذي في سننه: ٤/ ٩٥، (٢٢٥٩.

[٨] أخرج روايته: الحاكم في المستدرك: ١/ ١٥١، (٢٦٢).

الدراسة: هذا الحديث معلول بالجهالة؛ وذلك أنَّ راويه إبراهيم قعيس[١] لا يعرف بالرواية وهو ضعيف، وقد تفرد بهذا الخبر عن نافع عن ابن عمر، ونافع معروف بالرواية، وأصحابه معروفون في ذلك، وفي مقدمتهم الإمام مالك الذي كَانَ مُتقِنًا لحديثه عن نافع، لكن لم يروِ هذا الحديث الإمام مالك ولا بقية أصحاب نافع مثل عبيد الله بن عمر وأيوب وغيرهم فهم كثر، فلم يروا هذا الحديث ولا لحديث الآخر أصل يرجع إليه، بمعنى: إنَّ هذا الحديث خطأ، مع أن تلميذ إبراهيم، هو العلاء بن المسيب الذي وثقه يحيى بن معين، وأبو حاتم[٢] إلا أنَّ هذا التوثيق لتلميذه لم يشفع له ولا لروايته؛ فالحديث فيه مخالفة إبراهيم بن قعيس لإصحاب نافع وهذا يدلَّ على أنَّ هذا الإسناد غير صحيح، وإنما هو خطأ، ومن هنا يتبيَّن أنَّ رواية أصحاب الراوي من القرائن التي يصار إليها عند الاختلاف، وهي من العلل الخفية التي كثيراً ما يتجاهلها من خاض في هذا العلم وتبحر به إلا أن الأئمة المتقدمين قد وقفوا لهذه الروايات بالمرصاد حتى بينوا صحيحها من سقيمها لمن جاء بعدهم.

وقد ترجم الإمام البخاري لإبراهيم وذكرا عقب ترجمته لرواياته، ومنها هذه الرواية التي نحن بصدد الحديث عنها وكذلك ذكر أنه روى عن نافع وروى عنه العلاء فلم يبين فيه تجريحًا ولا تعديلاً[٣].

---

[١] إبراهيم بن قعيس المدني قال أبو حاتم في الجرح والتعديل(٢/١٥١): (ضعيف الحديث)، قال ابن حجر: (وذكره البخاري فلم يجرحه)، وذكره ابن حبان في الثقات: (٦/٢١)، وقال ابن حجر في اللسان: (١/٩٣) وقعيس لقب إبراهيم وهو إبراهيم بن إسماعيل، وأما ابن أبي حاتم (ذكره) في إبراهيم الذين لا ينسبون وسمى أباه إسماعيل في الجرح والتعديل(٢/١٥١) أبو أحمد الحاكم، وابن حبان، وأما البخاري فقال: إبراهيم بن قعيس ويقال: إبراهيم قعيس، وقال: فلعله كان يلقب قعيسا وكذلك أبوه فتجتمع الأقوال.

[٢] ينظر: الجرح والتعديل: ٦/٣٦٠، ومنهج الإمام أحمد في إعلال الأحاديث: ١/١٣٨.

[٣] التاريخ الكبير: ١/٣١٣.

ومن هنا فقد تبيَّن أنَّ الحديث لا يصح من طريق ابن عمر -رضي الله عنهما- - ومعلولٌ بعلل عدةٍ، وهي:

الأولى: جهالة إبراهيم بن قعيس، فإنَّه مجهول الحال.

الثانية: تفرد إبراهيم وهو مجهول، ومثله لا يحتمل تفرده.

الثالثة: إنَّ هذا الحديث والذي فيه أنَّ ابن عمر، قال: قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-:(سيكون أمراء من بعدي"؟) غير صحيح من طريق إبراهيم بن قعيس، والحديث ثابت من غير هذا الطريق في الباب.

وثمة طرق أخرى غير حديث ابن عمر-رضي الله عنهما، منها-

الطريق الأول: مارواه يحيى، عن شعبة، حدثنا قتادة، عن سليمان بن أبي سليمان، عن أبي سعيد الخدري، ن نبي الله صلى الله عليه وسلم قال:**(إنه سيكون عليكم أمراء يغشاهم غواش من الناس، فمن صدقهم بكذبهم)**[١].

الطريق الثاني: ما رواه عبد الرزاق، عن معمر، عن ابن خثيم، عن عبد الرحمن بن سابط، عن جابر بن عبد الله، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لكعب بن عجرة:**(أعاذك الله يا كعب بن عجرة من إمارة السفهاء)**[٢].

الطريق الثالث: ما رواه عبدة بن عبد الله، قال: أخبرنا عمرو بن عاصم، قال: أنبأنا مبارك بن فضالة، عن خالد بن أبي الصلت، عن عبد الملك بن عمير، عن ربعي بن حراش، عن حذيفة رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم **قال:(إنها ستكون أمراء يكذبون ويظلمون، فمن صدقهم بكذبهم...)** [٣].

---

[١] أخرج روايته: أحمد في مسنده: ١٧/٢٨٧، (١١١٩٢).

[٢] المصدر نفسه: ٢٢/٣٣٢٧، (١٤٤٤١).

[٣] أخرج روايته: البزار في مسنده: ٧/٢٥٣، (٢٨٣٢).

الطريق الرابع: ما رواه عبد الله بن أبي زياد القطواني الكوفي، عن عبيد الله بن موسى، عن غالب أبو بشر، عن أيوب بن عائذ الطائي، عن قيس بن مسلم، عن طارق بن شهاب، عن كعب بن عجرة، قال: **(قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم: أعيذك بالله يا كعب بن عجرة..)** [١].

الطريق الخامس: ما رواه أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا العباس بن محمد الدوري، ثنا عبد الله بن بكر السهمي، ثنا حاتم بن أبي صغيرة، عن سماك بن حرب، أن عبد الله بن خباب، أخبرهم، قال: أخبرني خباب، **(أنه كان قاعدا على باب النبي..)**.

الطريق السادس: ما رواه محمد بن يزيد، عن العوام، قال: حدثني رجل، من الأنصار من آل النعمان بن بشير، عن النعمان بن بشير، قال: خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم، ونحن في المسجد بعد صلاة العشاء، رفع بصره إلى السماء، ثم خفض حتى ظننا أنه قد حدث في السماء شيء، فقال: **(ألا إنه سيكون بعدي أمراء يكذبون ويظلمون، فمن صدقهم بكذبهم، ومالأهم على ظلمهم، فليس مني...)** [٢].

وهذه الطرق فيها الصحيح، وفيها الضعيف كما ذكرنا فيما جاء في الباب عن أبي سعيد الخدري[٣]، وطريق أبي سعيد الخدري، فيه سليمان بن أبي سليمان مجهول، سكت عنه أبو حاتم، وقال يحيى بن معين (لا أعرفه)[٤].

وذكره ابن حبان في الثقات[٥]، وقال الهيثمي:(وفيه سليمان بن أبي سليمان القرشي ولم

---

[١] أخرج روايته: الترمذي في سننه: ١/٧٥٣، (٦١٤).

[٢] مسند أحمد: ٥٣٠/٢٩٩، (١٨٣٥٣).

[٣] أخرج روايته: أحمد في مسنده: ١٧/٢٨٧، (١١١٩٢).

[٤] الجرح والتعديل: ٤/١٢٢.

[٥] الثقات: ٤/٣١٥.

أعرفه، وبقية رجاله رجال الصحيح)[١].

وأمَّا طريق جابر بن عبد الله[٢]، ففيه عبد الرحمن بن سابط الذي اختلف في سماعه من الصحابة فرواية عبد الرحمن عن جابر -رضي الله عنه- مرسلة عند ابن معين[٣] مع توثيقه ومتصلة عند ابي حاتم[٤]، وذهب إليه الذهبي[٥]، و**قال الهيثمي:**(رواه أحمد والبزار، ورجالهما رجال الصحيح)[٦].

وأمَّا طريق حذيفة[٧]، ففيه خالد بن أبي الصلت وهو ليس معروفًا كما قال الإمام أحمد[٨]، **قال البزار**:(وهذا الحديث لا نعلم رواه عن عبد الملك بن عمير، عن ربعي، عن حذيفة إلا خالد بن أبي الصلت)[٩]. و**قال الهيثمي**:(رواه أحمد، والبزار، والطبراني في الكبير والأوسط، وأحد أسانيد البزار رجاله رجال الصحيح، ورجال أحمد كذلك)[١٠]، وكعب بن عجرة[١١]، وطريقه قال عنه الترمذي:(هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه، لا نعرفه إلا من حديث عبيد الله بن موسى. وأيوب بن عائذ يضعف ويقال: كان يرى رأي

---

[١] مجمع الزوائد: **٥/٢٤٧**.

[٢] أخرج روايته: أحمد في مسنده: **٢٢/٣٣٢٧**، **(١٤٤٤١)**.

[٣] تاريخ ابن معين برواية الدوري: **٣/٨٧**.

[٤] الجرح والتعديل: **٥/٢٤٠**..

[٥] تاريخ الإسلام: **٥/٢٤٠**..

[٦] مجمع الزوائد: **٥/٢٤٧**.

[٧] أخرج روايته: البزار في مسنده: **٧/٢٥٣**، **(٢٨٣٢)**.

[٨] تهذيب التهذيب: **٣/٩٨**.

[٩] في مسنده: **٧/٢٥٣**.

[١٠] مجمع الزوائد: **٥/٢٤٨**.

[١١]أخرج روايته: الترمذي في سننه: **٤/٩٥**، **(٢٢٥٩)**.

الإرجاء. وسألت محمدا عن هذا الحديث، فلم يعرفه إلا من حديث عبيد الله بن موسى واستغربه جدا).

وأمّا طريق خباب [١]، قال عنه الهيثمي:(رواه الطبراني ورجاله رجال الصحيح خلا عبد الله بن خباب وهو ثقة) [٢].

وأمَّا طريق النعمان بن بشير، ففيه رجل مبهم لم يصرح به، قال عنه الهيثمي:(رواه أحمد وفيه راو لم يسم، وبقية رجاله رجال الصحيح) [٣].

الخلاصة: إنَّ الحديث خطأ، وعلته جهالة إبراهيم بن قعيس من هذا الطريق، كما بيَّن الإمام أحمد، فهو مجهولٌ لا يعرف، وقد روى عن الثقات ما لا يعرف من حديثهم، فالحديث فيه مخالفة إبراهيم بن قعيس لإصحاب نافع وهذا يدلَّ على أنَّ هذا الإسناد غير صحيح، وإنما هو خطأ، وإنَّ الحديث صح من غير هذا الطريق، وإنَّ تضعيف الإمام أحمد لهذا الحديث كان نسبياً، وليس تضعيفًا مطلقاً لأحاديث الباب، والله أعلم.

---

[١] أخرج روايته: الحاكم في المستدرك: ١/ ١٥١، (٢٦٢).

[٢] مجمع الزوائد: ٥/ ٢٤٨.

[٣] المصدر نفسه: ٥/ ٢٤٧.

المبحث الثاني عشر

إعلال الحديث مع تعدد طرقه وكثرتها؛ لنكارتها جميعاً

المسألة: إعلال الحديث مع تعدد طرقه وكثرتها؛ لأنَّ مدارها على الضعفاء والمتروكين:

قال مهنا:((سألت أحمد ويحيى، قلت: حدثني عبد العزيز ابن يحيى: حدثنا شريك، عن علي بن الأقمر[١]، عن أبي جحيفة[٢]، قال أكلت خبز شعير بلحم سمين، فلقيت رسول الله -صلى الله عليه وسلم- فتجشأت عنده، فقال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: **(اكفف جشاءك يا أبا جحيفة؛ فإن أكثركم شبعا اليوم أكثركم جوعا يوم القيامة")).**

فقالا:((ليس بصحيح. قلت لأحمد: ويروى من غير هذا الوجه؟. قال: كان عمرو بن مرزوق يحدث به، عن مالك بن مغول، عن علي بن الأقمر، عن أبي جحيفة، ثم تركه بعد. ثم سألته عنه بعد؟. فقال: ليس بصحيح))[٣].

تخريج الحديث:

أخرجه و البزار عن عمر بن موسى[٤]،

---

[١] علي بن الأقمر بن عَمْرو الهمداني، أبو الوازع الكوفي، وثَّقه الإمام يحيى بْن مَعِين، وأبو حاتم في الجرح والتعديل(٦/ ١٧٤)، والعجلي في ثقاته(٢/ ١٥٢)، والنَّسَائي في تهذيب الكمال: ٢٠/ ٣٢٣، وتاريخ الإسلام: ٣/ ٢٨٣.

[٢] وهب بن عبد اللَّه بن مسلم بن جنادة أَبو جُحيفة السُّوائيّ كان على شرطة علي بن أبي طالب. الإصابة في تمييز الصحابة؛ لابن حجر: ٦/ ٤٩٠، معرفة الصحابة؛ لأبي نعيم: ٥/ ٢٧٢٢.

[٣] المنتخب من علل الخلال ١/ ٤٧ مسألة(٧).

[٤] أخرج روايته: في المسند: ١٠/ ١٦٢، (٤٢٣٦)

والحاكم عن مالك بن مغول[١]، وعن رقبة بن مصقلة[٢]، والخلال عن شريك[٣]،جميعهم عن علي بن الأقمر، عن أبي جحيفة.

وأخرجه أبو نعيم والبيهقي عن علي بن الأقمر[٤]، والطبراني والبيهقي عن مالك بن مغول، الوليد بن عمرو بن ساج[٥]، والبزار عن عمر بن موسى[٦]، كلهم عن عون بن أبي جحيفة، عن أبيه[٧].

وأخرج البخاري، والبزار، والطبراني، والبيهقي عن عبد السلام بن حرب، عن محرز أبي رجاء، عمن حدثه، عن أبي جحيفة [٨].

***وفي هذا الباب عن ابن عمر، وابن عباس، وعبد الله بن عمرو، وأنس بن مالك، وسلمان الفارسي، وأبي هريرة.**

الأول: جاء من حديث أبي يحيى عبد العزيز بن عبد الله القرشي النَّرمَقي، عن يحيى البكاء عن ابن عمر [٩].

---

[١] أخرج روايته: في المستدرك: ٤/١٣٥، (٧١٤٠)

[٢] في المستدرك: ٤/٣٤٦، (٧٨٦٤).

[٣] المنتخب من علل الخلال ١/٤٧ مسألة(٧).

[٤] أخرج روايته: في الحلية: ٧/٢٥٦، في الشعب: ٧/٤٤٢، (٥٢٥٥).

[٥] أخرج روايته: في الأوسط: ٨/٣٧٨، (٨٩٢٩)، في الشعب: ٧/٤٤٣، (٥٢٥٦).

[٦] أخرج روايته: في المسند: ١٠/١٦٢، (٤٢٣٦).

[٧] أخرج روايته: أبو نعيم في الحلية: ٧/٢٥٦، والبيهقي في الشعب: ٧/٤٤٢، (٥٢٥٥).

[٨] أخرج روايته: البخاري في تأريخه: ٩/٣١، والبزار في المسند: ١٠/١٦٢، (٤٢٣٦)، والطبراني في معجمه الكبير: ٢٢/١٢٦، (٣٢٧)، والبيهقي في الشعب: ٧/٤٤٢، (٥٢٥٤).

[٩] أخرج روايته: ابن ماجه في سننه: ٢/١١١١، والترمذي في الجامع ٤/٢٣٠، وابن أبي الدنيا في "إصلاح المال: ١/١٠٣، والطبراني في "الأوسط: ٤/٢٤٩، والبيهقي في "الشعب: ٧/٤٤٥.

الثاني: روي من طريق جبرون بن عيسى المقري المصري ثنا يحيى بن سليمان الحفري القرشي ثنا فضيل بن عياض عن منصور عن عكرمة عن ابن عباس رفعه [١].

الثالث: من طريق أبي يزيد القراطيسي، قال: ثنا نعيم بن حماد، قال: حدثني ابن المبارك، عن يحيى بن أيوب، عن محمد بن محمد، عن عبد الرحمن بن زياد بن أنعم، عن أبي عبد الرحمن الحبلي، عن عبد الله بن عمرو[٢].

الرابع: من طريق أبي عبد الرحمن، أنا عمر بن محمد الشعراني، ثنا عبد الله بن محمود، ثنا محمد بن يحيى القصري، ثنا بشر بن إبراهيم الأنصاري، ثنا زياد بن أبي حسان قال: سمعت أنس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله [٣].

الخامس: حدثنا محمد بن يحيى بن منده الأصبهاني، ثنا سعيد بن عنبسة الرازي، ثنا سعد بن محمد الوراق، ثنا موسى الجهني، عن زيد بن وهب، عن عامر بن عطية، عن سلمان الفارسي. [٤]

السادس: حدثنا محمد بن الحسن بن قتيبة، حدثنا هاشم بن محمد بن يعلى أبو الدرداء، حدثنا عمرو بن بكر السكسكي عن ثور بن يزيد عن مكحول، عن أبي هريرة [٥].

الدراسة:

---

[١] أخرج روايته: الطبراني معجمه الكبير: **٢٦٧/١١**، وأبو نعيم في الحلية: **٣٤٥/٣**.

[٢] أخرج روايته: الطبراني في الكبير: **٣٢/١٣**.

[٣] أخرجه البيهقي في "الشعب" **(٥٢٦٠)**

[٤] أخرجه الطبراني في معجمه الكبير: **٢٦٨/٦**، **(٦١٨٣)**

[٥] في الكامل: **٢٥٠/٦**.

هذا الحديث من الأحاديث التي وقع الاختلاف في إسنادها اختلافاً كبيراً على وجوه متعددة، وقد أشار إلى هذا الاختلاف الإمام أحمد بن حنبل كما سبق في المسألة، والحديث **له طرق عدة:**

- فقد جاء من طريق شريك، عن على بن الأقمر[١].

  عن أبى جحيفة[٢]. وهذا الطريق أعله الإمام أحمد بعدم الصحة.

- ورواه عمرو بن مرزوق، عن مالك بن مغول، عن علي بن الأقمر، عن أبي جحيفة[٣]. وهذه الرواية أعلها الإمامان الجهبذان هما أحمد(**٢٤١**هـ)[٤]، وأبو حاتم(**٢٧٧**هـ) وصرح ببطلانها[٥]، كما صرح بذلك ولم يحدث بهذه الرواية عمرو بن مرزوق، وهذا يدل عدم صحة الرواية.

- وجاء من طريق أبي ربيعة فهد بن عوف، حدثنا فضل بن أبي الفضل الأزدي، أخبرني عمر بن موسى، أخبرني علي بن الأقمر، عن أبي جحيفة. وهو إسناد لا يصح؛ لأجل فهد بن عوف[٦]، وعمر بن موسى[١]، متفقٌ على جرحهما والطعن فيهما، حتَّى أنَّ ابن المديني(**٢٤٣**هـ) اغلظ عليهما وقال عن أحدهما بالكذّاب، والآخر وصفه بالهالك[٢].

---

[١] علي بن الأقمر بن عَمْرو بن الحارث الهمداني الوادعي، أبو الوازع الكوفي، وثَّقه الإمام يحيى بْن مَعِين، وأبو حاتم في الجرح والتعديل(**٦/ ١٧٤**)، والعجلي في ثقاته(**٢/ ١٥٢**)، والنَّسَائي في تهذيب الكمال: **٢٠/ ٣٢٣**، وتاريخ الإسلام: **٣/ ٢٨٣**.

[٢] وهب بن عبد الله بن مسلم بن جنادة أَبو جُحيفة السُّوائيّ كان على شرطة علي بن أبي طالب. الإصابة في تمييز الصحابة؛ لابن حجر: **٦/ ٤٩٠**، معرفة الصحابة؛ لأبي نعيم: **٥/ ٢٧٢٢**.

[٣] أخرج روايته: الحاكم في المستدرك: **٤/ ١٣٥**، (**٧١٤٠**)

[٤] المنتخب من علل الخلال **١/ ٤٧** مسألة(**٧**).

[٥] العلل لابن أبي حاتم **٥/ ١٣١**.

[٦] زيد بن عوف أبو ربيعة، ولَقبه (فهد بن عوف) هذا الراوي متكلَّم فيه من كبار العلماء حيث قال عنه الفلاس في ميزان الاعتدال: (**٢/ ١٠٥**): (متروك)، وسئل عنه يحيى بن مَعِين(**٢٣٣**هـ) في الجرح والتعديل: (**٣/ ٥٧٠**) =

- وجاء من طريق فهد بن عوف، ثنا عمر بن الفضل، عن رقبة بن مصقلة[٣]، عن علي بن الأقمر، عن أبي جحيفة. وإسناده ضعيف جداً؛ وذلك من أجل فهد بن عوف أبي ربيعة، متكلم فيه كما ذكرنا أنفًا، وقد أعله المنذري(**٥٣٥**هـ) به إذْ قال: [٤]:(بل واه جدا فيه فهد بن عوف وعمر بن موسى).
- وجاء من طريق محمد بن خالد الحنفي[٥]، عبد الواحد بن زياد، عن مسعر، عن علي بن الأقمر، عن عون بن أبي جحيفة، عن أبيه[٦]. إسناده منكر؛ من أجل محمد بن خالد والذي ضعف روايته أبو زرعة(**٢٦٤**هـ) حيث قال(له احاديث رواها فقال هذه الاحاديث اباطيل) [٧]. ووصفه ابن حبان(**٣٥٤**هـ) بأنه:(يقلب الأخبار ويسند الموقوف لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد)[٨].

=

فقال: (ليس لي به علم لا أعرفه لم أكتب عنه)، و كَذَّابه ابن المديني(**٢٣٤**هـ) في الضعفاء لابن الجوزي: (**١١/٣**)،. وذكره أبو زرعة: (**٢٦١**ه) واتهمه بسرقة حديثين، وكتب عنه أبو حاتم في الجرح والتعديل: (**٥٧٠/٣**)، وقال: (يعرف وينكر)،. وذكره الدارقطني: (**٣٨٥**هـ) في الضعفاء: (**١٥٣/٢**).

[١] عمر بن موسى بن وجيه الميثمي الحمصي، متفقٌ على جرحه والطعن فيه، أنكر حديثه البخاري: (**٢٥٦**هـ) في تأريخه الكبير(**١٩٧/٦**)، وكذّبه ابن معين، واتّهمه بالوضع أبو حاتم: (**٢٧٧**هـ) وابن عدي: (**٣٦٥**هـ) في الكامل(**١٣/٦**).

[٢] المستدرك للحاكم **١٣٥/٤**، (**٧١٤٠**)، وميزان الاعتدال: **٣٦٦/٣**،

[٣] المستدرك للحاكم: **٣٤٦/٤**، (**٧٨٦٤**)، والترغيب والترهيب: **٩٩/٣**.

[٤] المصدر نفسه: **٩٩/٣**.

[٥] المشهور هو محمد بن خليد بن عمرو الحنفي الكرماني. لسان الميزان: **١٢٣/٧**، والمجروحين؛ لابن حبان: **٣٠٢/٢**.

[٦] أخرج روايته: البيهقي في الشعب: **٤٤٢/٧**، (**٥٢٥٥**)، ابن حبان في والمجروحين: **٣٠٢/٢**.

[٧] الجرح والتعديل؛ لابن أبي حاتم: **٢٤٨/٧**.

[٨] المجروحين؛ لابن حبان: **٣٠٢/٢**.

- وجاء من طريق عمرو بن مرزوق عن مالك بن مغول، عن عون بن أبي جحيفة، عن أبيه. وهذه الرواية ضعيفة لأن في أصله باطل كما أشار به الإمام أحمد بن حنبل، وابن معين[١]، وكذا صرح أبو حاتم[٢].
- وجاء من طريق علي بن ثابت الجزري، عن الوليد بن عمرو، عن عون بن أبي جحيفة، عن أبي جحيفة[٣]. عقب الإمام الطبراني(**٣٦٠**هـ) بعده بقوله: (ولم يرو هذا الحديث عن الوليد بن عمرو بن ساج إلا علي بن ثابت الجزري)[٤]، وقال ابن عدي(**٣٦٥**هـ) بعد سبر أحاديث الوليد وهذه منها:(وللوليد بن عمرو غير ما ذكرت من الحديث وأحاديثه متقاربة ومع ضعفه يكتب حديثه)[٥]، وقال ابن القيسراني(**٥٠٧**هـ):(رواه الوليد بن عمرو بن ساج: عن عون بن أبي جحيفة، عن أبيه. والوليد ضعيف الحديث)[٦].
- وجاء من طريق إسحاق بن الحسن الحربي، حدثنا أبو غسان، ثنا محرز أبي رجاء[٧]،

---

[١] المنتخب من علل الخلال **١/ ٤٧** مسألة(**٧**).

[٢] العلل لابن أبي حاتم **٥/ ١٣١**.

[٣] معجم الأوسط؛ للطبراني: **٣**: **٣٧٨**، وتهذيب الآثار "مسند عمر"؛ للطبري **٢/ ٧١٦**.

[٤] في المعجم الأوسط: **٣/ ٣٧٨**.

[٥] في الكامل: **٨/ ٣٥٤**.

[٦] ذخيرة الحفاظ؛ لابن القيسراني: **١/ ٤٥٤**.

[٧] محرز بن عَبد الله، أَبُو رجاء الجزري. وثقَّه وأبو داود: (**٢٧٥**هـ) تهذيب الكمال: (**٢٧٧/٢٧**) وأبو حاتم: (**٢٧٧**) الجرح والتعديل: (**٨/ ٣٥٤**)،، والذهبي: (**٧٤٨**هـ)في الكاشف: (**٧/ ٥٠٤**)، ولكن لم يسلم من ابن حبان: (**٣٥٤**هـ) والذي وصفه بالتدليس على مكحول في الثقات: (**٢/ ٢٤٤**)، ومحرز لم يسمع من الصحابة شيء، ولم يصرح الائمة أنه سمع من صحابي قط بل أن ابن حجر: (**٨٥٢**هـ) عده من الطبقة السابعة في تقريبه: =

عمن حدثه، عن أبي جحيفة[١].

- وجاء من طريق محمد بن خالد الكوفي، حدثنا إسحاق بن منصور[٢]، حدثنا عبد السلام بن حرب، عن أبي رجاء، عن أبي جحيفة

وإسناده معلول بالجهالة؛ لأن فيه محمد بن خالد لا يعرف كما صرح بذلك الهيثمي[٣].

***وفي هذا الباب ذكرت طرقاً أخرى من غير طريق الصحابي أبي جحيفة، ولكنها منكرة ايضا؛ كحديثه، ومنها:**

ما جاء من حديث أبي يحيى عبد العزيز بن عبد الله القرشي النَّرمَقي[٤]، عن يحيى البكاء عن ابن عمر[٥]. وإسناد منكر؛ من أجل

عبد العزيز النرمقي، فهو منكر الحديث، وقد أعله أبو حاتم(**٣٢٧**هـ)، به إذْ قال: (هذا حديث منكر)[٦]، وقال الترمذي عنه: (هذا حديث حسنٌ غريب من هذا الوجه)[٧].

=

(**٥٢١/١**)، أي أنه لم يسمع من أبي جحيفة هذا الحديث والذي بينه وبين أبي جحيفة واسطة وهذه الواسطة مبهمة لم يصرح بها.

[١] أخرج روايته البيهقي في الشعب: **٤٤٢/٧**.

[٢] أخرج روايته البخاري في الكنى: **٣١/١**، والبزار في المسند: **١٢٧/٢**، والطبراني في معجمه الكبير؛ للطبراني: **١٢٦/٢٢**، وفي كشف الأستار: **٢٥٨/٤**.

[٣] مجمع الزوائد: **٣١/٥**.

[٤] عبد العزيز بن عَبد الله القرشي، أبو يحيى النرمقي الرازي، تهذيب الكمال: (**١٦٣/١٨**)، قال النسائي: (**٣٠٣**هـ) في الضعفاء (**٧١/١**): متروك الحديث.

[٥] أخرج روايته: ابن ماجه في سننه: **١١١١/٢**، والترمذي في الجامع **٢٣٠/٤**، وابن أبي الدنيا في "إصلاح المال: **١٠٣/١**، والطبراني في "الأوسط: **٢٤٩/٤**، والبيهقي في "الشعب: **٤٤٥/٧**.

[٦] العلل لابن أبي حاتم: **١٨٩/٥**.

[٧] في الجامع **٢٣٠/٤**.

وقال الطبراني:(لا يروى هذا الحديث عن ابن عمر إلا بهذا الإسناد، تفرد به: عبد العزيز النرمقي) [١].

- **وما** روي من طريق جبرون بن عيسى المقري المصري ثنا يحيى بن سليمان الحفري القرشي ثنا فضيل بن عياض عن منصور عن عكرمة عن ابن عباس[٢]، إسناده ضعيف جداً؛ فيحيى بن سليمان، منكر الحديث وقد ساقه له ابن أبي حاتم قول أبيه(**٣٢٢**هـ) في ترجمته منكراً عليه قال أبي:(منكر الحديث، روى عن يحيى البكاء، عن ابن عمر ثلاثة أحاديث أو أربعة منكرة) [٣].
- **وما جاء** من طريق أبي يزيد القراطيسي، قال: ثنا نعيم بن حماد، قال: حدثني ابن المبارك، عن يحيى بن أيوب، عن محمد بن محمد، عن عبد الرحمن بن زياد بن أنعم، عن أبي عبد الرحمن الحبلي، عن عبد الله بن عمرو [٤]، وإسناده ضعيفٌ؛ لضعف عبد الرحمن بن زياد بن أنعم[٥].

---

[١] في "الأوسط: **٤/٢٤٩**.

[٢] أخرج روايته: الطبراني معجمه الكبير: **١١/٢٦٧**، وأبو نعيم في الحلية: **٣/٣٤٥**.

[٣] في الجرح والتعديل: **(٥/٣٨٧)**:

[٤] أخرج روايته: الطبراني في الكبير: **١٣/٣٢**.

[٥] عَبد الرحمن بْن زياد بن أنعُم الإفريقيُّ أَبُو أيوب الشَّعبانيُّ، ضعفه يحيى القطان في الضعفاء للعقيلي: **٢/٣٣٢**، وعبد الرحمن بن مهدي في الكامل: **٥/٤٥٨**، وابن حنبل: **(٢٤١**هـ) في تاريخ بغداد: **١١/٤٧٥**، وابن معين: **(٢٣٣**هـ) في تأريخه برواية الدوري: **٤/٤٢١**، وأبو زرعة: **(٢٦١**هـ) وأبو حاتم: **(٢٧٧**هـ) في الجرح والتعديل: **٥/٢٣٥**، ولكن قوّاه الإمام البخاري: **(٢٥٦**هـ) بقوله (مقارب الحديث). في جامع الترمذي: **١/٢٧٣**. وعبد الرحمن مع ضعفه إلا أنه لا يسقط حديثه وإنما يكتب حديثه.

- وجاء من طريق أبي عبد الرحمن، أنا عمر بن محمد الشعراني، ثنا عبد الله بن محمود، ثنا محمد بن يحيى القصري، ثنا بشر بن إبراهيم الأنصاري[١]، ثنا زياد بن أبي حسان[٢]. قال: سمعت أنس بن مالك [٣]. وإسناده تالف لأن فيهما بشر بن إبراهيم وزياد بن أبي حسان مُتكلَّمٌ فيهما بل متهمان بوضع الحديث عن أنس رضي الله عنه، وقد ساقه ابن عدي(**٣٦٥**هـ) في جملة منكراته[٤].
- **وجاء ايضا عن** محمد بن يحيى بن منده الأصبهاني، حدثنا سعيد بن عنبسة الرازي، حدثنا سعد بن محمد الوراق، حدثنا موسى الجهني، عن زيد بن وهب، عن عامر بن عطية، عن سلمان قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول:...) [٥]، قال العقيلي(في إسناده نظر) [٦].

---

[١] بشر بن إبراهيم الأنصاري البصري المفلوج أبو عمرو، كان يضع أحاديث على الثقات هذا ما قاله العقيلي: (**٣٢٢**هـ) في الضعفاء: (**١٤٢/١**)، وابن حبان: (**٣٥٤**هـ) في المجروحين: (**١٨٩/١**)، وابن عدي: (**٣٦٥**هـ) في الكامل: (**١٦٧/٢**)،

[٢] زياد بن أبي حسان النبطي الواسطي، هذا الراوي متكلَّم فيه من كبار النقاد كشعبة بن الحجاج: (**١٦٠**هـ)، وابو حاتم: (**٢٧٧**هـ) في الجرح والتعديل: (**٥٣٠/٣**)، والعقيلي: (**٣٢٢**هـ) في الضعفاء: (**٧٦/٢**)، وابن حبان: (**٣٥٤**هـ) في المجروحين: (**٣٠٥/١**)، وكان يروي أحاديث موضوعة عن أنس رضي الله عنه هذا ما ذكره الحاكم: (**٤٠٥**ه) والنقاش في لسان الميزان: (**٥٣٢/٣**).

[٣] أخرجه البيهقي في "الشعب" (**٥٢٦٠**)

[٤] في الكامل: (**١٦٧/٢**).

[٥] أخرجه الطبراني في معجمه الكبير: **٢٦٨/٦**، (**٦١٨٣**)

[٦] الضعفاء للعقيلي: **٣٦٠/٣**.

- وجاء عن محمد بن الحسن بن قتيبة، حدثنا هاشم بن محمد بن يعلى أبو الدرداء، حدثنا عمرو بن بكر السكسكي عن ثور بن يزيد عن مكحول، عن أبي هريرة أحسبه عن النبي صلى الله عليه وسلم. وإسناده منكر لأن فيه عمرو بن بكر السكسكي منكر الحديث[١].

وأما عن حكم الإمام أحمد على الحديث بقوله (ليس بصحيح)

فقد جاء تعليل الإمام أحمد على الحديث بأنَّه غير ثابت، على الرغم من كثرة طرقه؛ وذلك أنَّ أسانيد الحديث كلها ضعيفة، ودوران الحديث بين الضعفاء دليل على نكارته، ومن خلال جمع الطرق الحديث تبيَّن دقة ما ذهب إليه الإمام أحمد بن حنبل(**٢٤١**هـ)، ويحيى بن معين(**٢٣٣**هـ)وأبو حاتمٍ(**٢٧٧**هـ)، فقد جاء الحديث من طرق كثيرة عن أبي جحيفة-رضي الله عنه، وفي الباب عن ابن عمر، وابن عباس، وعبد الله بن عمرو، وأنس بن مالك، وسلمان الفارسي، وأبي هريرة -رضي الله عنهم أجمعين-.

إلا أنَّ الحديث معلول لا يصح من جميع طرقه كما بيَّن الإمام أحمد من رواية مهنا، وأنَّ كثرة طرقه لا تقويه؛ لشدَّة ضعفها ونكارتها، وفيما تقدَّم يتبيَّن صحة كلام الإمام أحمد(**٢٤١**هـ)، في ضعف هذا الحديث. ولا عبرة بكثرة أسانيده؛ فمدارها على الضعفاء والمتروكين، مما يزيد روايتهم ضعفاً على ضعف. فالرواية في هذا الباب غير ثابتة

---

[١] في الكامل: **٦/ ٢٥٠**.

المبحث الثالث عشر
إعلال حديث الراوي الثقة؛ بمخالفة أصحاب الراوي له

المسألة الأولى: إعلال رواية الثقة عن شيخه؛ لمخالفتها ما رواه الجمع من أصحاب الشيخ وتلامذته:

قال مهنا:((قلت: حدثوني، عن شعبة، عن سماك[١]، عن مالك بن ظالم[٢]، عن أبي هريرة، قال: كان رسول الله -صلى الله عليه وسلم- **يقول: (هلاك أمتي على يدي أغيلمة من قريش))**.

فقال أحمد: ((هو معروف؛ إلا أن عبد الرحمن بن مهدي كان يخطىء فيه، يقول: عبد الله بن ظالم، وإنما هو مالك بن ظالم). قلت: سمعته أنت منه؟. قال: نعم))[٣].

- **تخريج الحديث:**

أخرجه أبو داود الطيالسي[٤]، ونعيم بن حماد، وأحمد بن حنبل من طريق محمد بن جعفر غندر[٥]. ورَوحُ بن عُبادة، ومحمد بن جعفر غندر[٦]، جميعهم عن شعبة، عن سماك بن حرب، عن مالك بن ظالم، عن أبي هريرة رضي الله عنه).

---

[١] سماك بن حرب بن أوس الذهلي، أبو المغيرة الكوفي. تهذيب الكمال: ١٢/ ١١٥.

[٢] مالك بن ظالم، عن ابي هريرة. التاريخ الكبير: ٧/ ٣٠٩، وتهذيب التهذيب: ٥/ ٢٦٩.

لم يذكر من طريق عبد الرحمن بن مهدي "مالكًا" إنما ذكره "عبد الله بن ظالم، والراجح من هذين ما ذكره الإمام أحمد أنه مالك، وعبد الله بن مالك ليس له سوى حديثًا واحدًا كما قال الإمام البخاري في التاريخ الكبير: ٥/ ١٢٥.

[٣] المنتخب من علل الخلال ١/ ١٦٠ مسألة(٨١).

[٤] أخرج روايته: الإمام أبو داود في المسند: ٤/ ٢٤٤.

[٥] أخرج روايته: نعيم بن حماد في الفتن: ١/ ٤٠٧، (١٢٢٨).

[٦] أخرج روايته: الإمام أحمد من طريق روح ١٤/ ٨٩، (٨٣٤٧)، ومن طريق غندر ١٣/ ٣٥٢، (٧٩٧٤).

وأخرجه أحمد، وابن حبان، والحاكم، عن طريق زيد بن الحباب[١]، والحسين بن حفص [٢]، وعصام بن يزيد[٣]، وهؤلاء كلهم قالوا: عن سفيان الثوري عن سماك بن حرب، عن مالك بن ظالم، قال: سمعت أبا هريرة رضي الله عنه).

وأخرجه نعيم بن حماد[٤] عن طريق محمد بن معمر البحراني عن عبيد الله بن موسى عبد الصمد بن عبد الوارث، عن حماد بن سلمة، عن عاصم ابن بهدلة، عن يزيد بن شريك، أن الضحاك بن قيس، أرسل معه إلى مروان بكسوة، فقال مروان: من على الباب؟ فقال: أبو هريرة).

وأخرجه البزار[٥] عن طريق شيبان، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة رضي الله عنه).

وأخرجه وأحمد بن حنبل، والبخاري عن طريق روح[٦] وموسى بن إسماعيل[٧]، عن عمرو بن يحيى بن سعيد بن عمرو بن سعيد، قال: أخبرني جدي، قال: كنت جالسا مع أبي هريرة في مسجد النبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة، ومعنا مروان، قال أبو هريرة.

---

[١] أخرج روايته: أحمد في المسند ١٣/ ٢٥٥، (٧٨٧١).

[٢] أخرج روايته: الحاكم في المستدرك: ٤/ ٥٧٢.

[٣] أخرج روايته: الإمام ابن حبان في الصحيح: ١٥/ ١٠٨.

[٤] أخرج روايته: نعيم بن حماد في الفتن: ١/ ١٣٠، (٣١٥).

[٥] في المسند: ١٦/ ١٤٦،(٩٢٤٣).

[٦] أخرج روايته: أحمد في المسند ١٤/ ٥٧، (٨٣٠٤).

[٧] في صحيحه: ٩/ ٤٧،(٧٠٥٨).

الدراسة:

بعد ذكر طرق الحديث أعل الإمام أحمد رواية عبد الرحمن بن مهدي بالخطأ، بأنَّه وهم في إسناده، ووهمه أنَّه قال: (سفيان عن عبد الله بن ظالم، عن أبي هريرة رضي الله عنه) [١]، والصواب: (عن مالك بن ظالم، عن أبي هريرة رضي الله عنه)، وليس لعبد الله بن ظالم ذكر في هذا الحديث؛ وذلك كما رواه أصحاب الثوري. اذن: فحديث ابن مهدي معلول بالمخالفة وإن كان عبد الرحمن بن مهدي ثقة إلا أنَّه وهم في روايته؛ وذلك أنَّه خالف جمعًا من أصحاب الثوري، وهم: (زيد بن الحباب[٢]، والحسين بن حفص [٣]، وعصام بن يزيد[٤]، وهؤلاء كلهم قالوا: عن سفيان الثوري عن سماك بن حرب، عن مالك بن ظالم، قال: سمعت أبا هريرة رضي الله عنه)، ومن قرائن الترجيح، ترجيح رواية أصحاب الثوري الثلاثة على رواية عبد الرحمن بن مهدي عند الاختلاف في الأعم الأغلب، فكيف وقد اتفق هؤلاء بروايتهم عن الثوري عن مالك بن ظالم، والخطأ من عبد الرحمن بن مهدي لا من الثوري؛ لعدم المتابع له، ولاتفاق أصحاب الثوري بهذه الرواية.

لا سيما وأنَّ الحديث جاء من طريق شعبة واتفاق أصحاب شعبة برواية فرواه: (أبو داود الطيالسي[٥]. ومحمد بن جعفر غندر[٦]، ورَوحُ بن عُبادة[٧]، عن شعبة، عن سماك بن حرب، عن مالك بن ظالم، عن أبي هريرة رضي الله عنه).

---

[١] أخرج روايته: أحمد في المسند ١٣/ ٤٠٤، (٨٠٣٣).

[٢] المصدر نفسه: ١٣/ ٢٥٥، (٧٨٧١).

[٣] أخرج روايته: الحاكم في المستدرك: ٤/ ٥٧٢.

[٤] أخرج روايته: الإمام ابن حبان في الصحيح: ١٥/ ١٠٨.

[٥] أخرج روايته: الإمام أبو داود في المسند: ٤/ ٢٤٤.

[٦] أخرج روايته: الإمام نعيم بن حماد في الفتن: ١/ ٤٠٧.

[٧] أخرج روايته: الإمام أحمد ١٤/ ٨٩، (٨٣٤٧).

وله طريقٌ آخر من رواية:(زائدة بن قدامة، عن سماك، عن مالك بن ظالم، عن أبي هريرة رضي الله عنه)[١].

بعد عرض الاختلاف في طرق هذه الرواية وترجيح من رواه عن سماك عن مالك عن أبي هريرة على رواية عبد الرحمن بن مهدي عند الاختلاف في الأعم الأغلب، فكيف وقد اتفق الجمع عن الثوري عن سماك عن مالك على رواية عبد الرحمن بن مهدي.

وللإمام البخاري(**٢٥٦**هـ) تصرّف دقيق في تأريخه، إذْ فرّق بين مالك[٢]، وعبد الله، وبين رواياتهم وقال بعد ترجمة عبدالله بن ظالم عن سعيد بن زيد عن النبي صلى الله عليه وسلم: عشرة في الجنة:(وليس له حديث إلا هذا وبحسب أصحابي القتل، قاله عبيد بن سعيد عن سفيان: عن منصور عن هلال بن يساف عن عبد الله بن ظالم التميمي، سمع سعيد بن زيد عن النبي صلى الله عليه وسلم.

وقال مسدد عن خالد عن حصين مثله ولم يقل التميمي، وقال أبو الأحوص: عن منصور عن هلال عن سعيد عن النبي صلى الله عليه وسلم وزاد بعضهم ابن حيان فيه ولم يصح، وليس له حديث إلا هذا وبحسب أصحابي القتل، روى عنه عبد الملك ابن ميسرة)[٣].

ونص الإمام عمرو بن علي الفلاس(**٢٤٩**هـ) على أنَّ الصحيح مالك بن ظالم[٤].

---

[١] أخرج روايته: الإمام البزار في المسند: **١٠٧/١٧**، (**٩٦٦٩**).

[٢] التاريخ الكبير: **٣٠٩/٧**، (**١٣١٥**).

[٣] المصدر نفسه: **١٢٤/٥**، (**٣٦٧**).

[٤] تهذيب التهذيب: **١٨/١٠**.

ورواية يزيد بن شريك، إنَّ الضحاك بن قيس، أرسل معه إلى مروان بكسوة، فقال مروان: من على الباب؟ فقال: أبو هريرة، قال البزار عنها عقب الحديث:((ولا نعلم روى يزيد بن شريك، عن أبي هريرة رضي الله عنه، إلا هذين الحديث)) (١).

أما رواية شيبان، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة رضي الله عنه)، قال البزار:((وهذا الحديث لا نعلم رواه عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة رضي الله عنه، إلا شيبان)) (٢).

وأما عن حكم الإمام أحمد على الحديث كونه معروف من رواية سفيان الثوري عن مالك بن ظالم وليس عبد الله بن ظالم: ففي ضوء ما تقدم من طرق الحديث يتبين دقة إعلال الإمام أحمد لهذا الحديث، ورجحان قوله: إنَّ حديث عبد الرحمن بن مهدي عن الثوري وهمٌ؛ لمخالفة ابن مهدي أصحاب الثوري، وأصحاب شعبة بن الحجاج، وعدم وجود من تابع عبد الرحمن على روايته، وأنَّ الوهم من عبد الرحمن وليس ممن رواه عنه؛ لاتفاق من رواه عنه، وإنَّ أصل الحديث صحيح موجود عند البخاري من غير طريق شعبة، وسفيان الثوري وجاء من طريق (موسى بن إسماعيل، عن عمرو بن يحيى بن سعيد بن عمرو بن سعيد، قال: أخبرني جدي، قال: كنت جالسا مع أبي هريرة في مسجد النبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة، ومعنا مروان، قال أبو هريرة) (٣).

---

(١) في المسند: ١٧/ ٨٩،(٩٦٣٠).

(٢) المصدر نفسه: ١٦/ ١٤٧،(٩٢٤٣).

(٣) في صحيحه: ٩/ ٤٧،(٧٠٥٨).

المسألة الثانية: إعلال الحديث بالمخالفة؛ لاتفاقهم على نكارة رواية هذا الراوي عن شيخه الذي يخطئ عنه، وبخلاف ما رواه غيره من غير هذا الشيخ:

قال مهنا بن يحيى: ((سألت أحمد بن حنبل عن حديث عبد الملك هذا، فقال: قد أنكره شعبة، فقلت: لأي شيء أنكره؟ فقال: حديث الزهري عن أبي سلمة عن جابر عن النبي - صلى الله عليه وسلم - خلاف ما قال عبد الملك عن عطاء عن جابر عن النبي - صلى الله عليه وسلم))[١].

تخريج الحديث: أخرجه أحمد بن حنبل[٢] وابي داود[٣]، وابن ماجه[٤] من طريق هشيم، وابن أبي شيبة من طريق علي بن مسهر[٥]، والترمذي من طريق خالد بن عبد الله الواسطي[٦]، والنسائي من طريق يحيي بن سعيد[٧]، وابن أبي شيبة من طريق عبدة بن سليمان[٨]، والطبراني من طريق القاسم بن معن[٩]، والبيهقي من طريق إسحاق بن يوسف

---

[١] إعلام الموقعين عن رب العالمين ٢/٩٧.

[٢] في مسنده: ٢٢/١٥٥، (١٤٢٥٣).

[٣] في سننه: ٣/٢٨٦، (٣٥١٨).

[٤] في سننه: ٢/٨٣٣، (٢٤٩٤).

[٥] في مصنفه: ٤/٣٨٤، (٢١٢٩٨).

[٦] أخرج روايته: الترمذي في جامعه: ٣/٤٤، (١٣٦٩).

[٧] في الكبرى: ٦/٩٥، (٦٢٦٤).

[٨] في مصنفه: ٤/٥١٨، (٢٢٧٢١).

[٩] في الأوسط: ٥/٣٣٠، (٥٤٦٠).

الأزرق[١]، جميعهم عن عبد الملك العرزمي، عن عطاء، عن جابر، أن رسول الله -صلى الله عليه وسلم-.

والحديث له طرق صحيحة من غير رواية عبد الملك العرزمي: أخرج البخاري من طريق معمر[٢]، وابن حبان من طريق مالك بن أنس[٣]، كلاهما عن الزهري، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن جابر بن عبد الله -رضي الله عنهما-.

وأخرجه مسلم من طريق ابن جريج[٤]، عن أبي الزبير، عن جابر رضي الله عنه، عن النبي -صلى الله عليه وسلم-.

الدراسة: اختلف في حديث جابر رضي الله عنه هذا من وجهين:

الوجه الأول: ما رواه: معمر[٥]، ومالك بن أنس[٦]، عن الزهري، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن جابر بن عبد الله -رضي الله عنهما-.

ورواه: ابن جريج[٧]، عن أبي الزبير، عن جابر رضي الله عنه، عن النبي -صلى الله عليه وسلم-.

---

[١] في الكبرى: ٦/١٧٥، (١١٥٨٢).

[٢] في صحيحه: ٣/٨٧، (٢٢٥٧).

[٣] في صحيحه: ١١/٥٩٠، (٥١٥٨).

[٤] في صحيحه: ٣/١٢٢٩، (١٦٠٨).

[٥] أخرج روايته: البخاري في صحيحه: ٣/٨٧، (٢٢٥٧).

[٦] أخرج روايته: ابن حبان في صحيحه: ١١/٥٩٠، (٥١٥٨).

[٧] أخرج روايته: مسلم في صحيحه: ٣/١٢٢٩، (١٦٠٨).

والثاني: ما رواه هشيم[١]، وعلي بن مسهر[٢]، ويحيي بن سعيد[٣]، وعبدة بن سليمان[٤]، وخالد بن عبد الله الواسطي[٥]، القاسم بن معن[٦]، وإسحاق بن يوسف الأزرق[٧]، كلهم عبد الملك عن عطاء عن جابر عن النبي – صلى الله عليه وسلم.

فرجَّح الإمام أحمد بن حنبل رواية الزهري عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن جابر بن عبد الله –رضي الله عنهما–؛ على رواية عبد الملك عن عطاء عن جابر عن النبي – صلى الله عليه وسلم، والتي أعلها بالمخالفة.

ويدل على ذلك ما جاء عن الأئمة عن هذا الحديث:

- قال شعبة بن الحجاج(١٦٠هـ): (لو روى عبد الملك بن أبي سليمان حديثا آخر مثل حديث الشفعة لطرحت حديثه)[٨].
- وقيل لشعبة(١٦٠هـ): (لم تركت الرواية عن عبد الملك بن أبي سليمان وهو حسن الحديث قال: من حسن حديثه أفر، روى عن عطاء عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم في الشفعة للغائب)[٩].

---

[١] أخرج روايته: أحمد في مسنده: ٢٢/١٥٥، (١٤٢٥٣).

[٢] أخرج روايته: ابن أبي شيبة في مصنفه: ٤/٣٨٤، (٢١٢٩٨).

[٣] أخرج روايته: النسائي في الكبرى: ٦/٩٥، (٦٢٦٤).

[٤] أخرج روايته: ابن أبي شيبة في مصنفه: ٤/٥١٨، (٢٢٧٢١).

[٥] أخرج روايته: الترمذي في جامعه: ٣/٤٤، (١٣٦٩).

[٦] أخرج روايته: الطبراني في الأوسط: ٥/ ٣٣٠، (٥٤٦٠).

[٧] أخرج روايته: البيهقي في الكبرى: ٦/١٧٥، (١١٥٨٢).

[٨] في الجرح والتعديل: ٥/٣٦٧، (١١٥٨٥).

[٩] في السنن الكبرى للبيهقي: ٦/١٧٦، (١١٥٨٤).

- وقال الشافعي(٢٠٤هـ) في هذا الحديث:(سمعنا بعض أهل العلم بالحديث يقول: نخاف أن لا يكون هذا الحديث محفوظا، قيل له: ومن أين قلت؟ قال: إنما رواه عن جابر بن عبد الله، وقد روى أبو سلمة بن عبد الرحمن عن جابر مفسرا، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: " الشفعة فيما لم يقسم، فإذا وقعت الحدود فلا شفعة " وأبو سلمة من الحفاظ، وروى أبو الزبير، وهو من الحفاظ، عن جابر ما يوافق قول أبي سلمة ويخالف ما روى عبد الملك بن أبي سليمان)[١].
- وقال أحمد بن حنبل(٢٤١هـ):(وحدثنا بحديث الشفعة، " حديث عبد الملك عن عطاء، عن جابر، عن النبي صلى الله عليه وسلم، قال: هذا حديث منكر)[٢].
- وقال البخاري: (لا أعلم أحدا رواه عن عطاء غير عبد الملك بن أبي سليمان. وهو حديثه الذي تفرد به، ويروى عن جابر، عن النبي صلى الله عليه وسلم خلاف هذا)[٣].
- وقال الترمذي(٢٧٩هـ):(هذا حديث حسن غريب، ولا نعلم أحدا روى هذا الحديث غير عبد الملك بن أبي سليمان، عن عطاء، عن جابر، وقد تكلم شعبة في عبد الملك بن أبي سليمان من أجل هذا الحديث)[٤].

وأما عن حكم الإمام أحمد على الحديث: فقد سأل مهنا شيخه أحمد بن حنبل عن حديث(الشفعة) الذي رواه عبد الملك بن أبي سليمان عن عطاء عن جابر –رضي الله عنه–، وأجابه أولا: إنَّ شعبة بن الحجاج أنكر هذا الحديث على عبد الملك وإنَّهُ قد خالف ما رواه

---

[١] في السنن الكبرى للبيهقي: ٦/١٧٦، (١١٥٨٣).

[٢] في علله: ١/٢٨١.

[٣] في علل الكبير للترمذي: ١/٢١٦.

[٤] في جامعه: ٣/٤٤،(١٣٦٩).

الزهري عن أبي سلمة عن جابر -رضي الله عنه-، فالمخالفة التي ذكرها النقاد كانت بسبب روايته عن عطاء وخاصةً هذه الرواية التي وهم بها، وأنكروها فلم يقبلوها من حيث الخصوص، أمَّا العموم فوصف الإمام أحمد حديث الشفعة لعبد الملك لا يناقض حديث الزهري من حيث المفهوم ولا غبار عليه، بل زاد على ذلك:(أن أحاديث جابر يصدق بعضها بعضا) وهذا لا يعني أن الإمام أحمد قد صحح هذا الحديث من رواية مهنا، بل أنكره في غير هذا الموضع.

الخلاصة: إن الصواب من حديث جابر -رضي الله عنه- هو ما رواه الزهري[١]، عن أبي سلمة، عن جابر-رضي الله عنهما-، وما رواه ابن جريج[٢]، عن أبي الزبير، عن جابر -رضي الله عنه-، وإنَّ رواية عبد الملك عن عطاء عن جابر- رضي الله عنه- وهمٌ؛ لمخالفة عبد الملك أصحاب جابر -رضي الله عنه-، وذهب الأئمَّة الكبار كشعبة بن الحجاج (**١٦٠**هـ)[٣]، والشافعي(**٢٠٤**هـ)[٤].

وأحمد بن حنبل(**٢٤١**هـ) من رواية ابنه عبد الله[٥]، والبخاري[٦] على نكارة روايته، ومخالفتِهِ كلَّ الطرق الصحيحة عن جابر -رضي الله عنه-، والله أعلم.

المسألة الثالثة: إعلال هذا الطريق بالمخالفة؛ لكون راويه مُتكلَّم فيه، ورُجِّحت هذه الرواية من غير هذا الراوي عن شيخه.قال مهنا: سألت أحمد عن أبي الربيع؟ قال: كان

---

[١] أخرج روايته: البخاري في صحيحه: **٣/٨٧**، (**٢٢٥٧**).

[٢] أخرج روايته: مسلم في صحيحه: **٣/١٢٢٩**، (**١٦٠٨**).

[٣] في الجرح والتعديل: **٥/٣٦٧**، (**١١٥٨٥**).

[٤] في السنن الكبرى للبيهقي: **٦/١٧٦**، (**١١٥٨٣**).

[٥] في علله: **١/٢٨١**.

[٦] في علل الكبير للترمذي: **١/٢١٦**.

شعبة يحمل عليه؛ روى عن أبي بشر، عن سعيد بن جبير، عن ابن عمر، أنه مر بقوم قد نصبوا شيئا يرمونه، فقال:**(نهى رسول الله أن يتخذ شيء فيه الروح غرضا)**.

فقال له هشيم:(قد حدث به أبو بشر، فسكت عنه. قلت: نعم، كان عنده من الحفاظ، وقد روى شعبة عن هشيم غير حديث، ولا اثنين ولا ثلاثة، روى عنه أحاديث. فقلت له: زعموا: كان يحدث به شعبة، عن المنهال بن عمرو، عن سعيد بن جبير. أخبرنا عبد الله، قال: سمعت أبي يقول: أبو بشر أحب إلي من المنهال بن عمرو. قلت: أحب إليك؟!. قال: نعم -شديدا، المنهال أسن، وأبو بشر أوثق. وقال: ترك شعبة المنهال بن عمرو على عمد)[١].

تخريج الحديث: أخرج البخاري من طريق أبي النعمان[٢]، وشيبان بن فروخ، ومسلم من طريق أبي كامل[٣]، كلاهما عن **أبي عوانة**، عن أبي بشر، عن سعيد بن جبير، عن ابن عمر.

وأخرج أحمد بن حنبل[٤]، ومسلم من طريق زهير بن حرب[٥]، والنسائي من طريق قتيبة بن سعيد[٦].

وأبي يعلى الموصلي من طريق أبي خيثمة[٧]، وأبي عوانة من طريق سُريج بن يونس[٨]،

---

[١] المنتخب من علل الخلال ١/ ٩٧ مسألة(٣٩).

[٢] في صحيحه: ٧/ ٩٤، (٥٥١٥).

[٣] في صحيحه: ٣/ ١٥٤٩، (١٩٥٨).

[٤] في مسنده: ١٠/ ٣٧٢، (٦٢٥٩).

[٥] في صحيحه: ٣/ ١٥٥٠، (١٩٥٨).

[٦] في سننه: ٧/ ٢٣٨، (٤٤٤١).

[٧] في مسنده: ١٠/ ٢١، (٥٦٥٢).

[٨] في مستخرجه: ٥/ ٥٣، (٧٧٦٣).

جميعهم عن **هشيم**، عن أبي بشر، عن سعيد بن جبير، عن ابن عمر -رضي الله عنه-.

وأخرج عبد الرزاق من طريق الثوري[١]، والطحاوي من طريق حفص بن غياث[٢]، والطبراني من طريق جرير بن حازم[٣]، وزيد بن أبي أنيسة[٤]، وابن أبي شيبة من طريق أبي معاوية[٥]، وأحمد بن حنبل من طريق وكيع[٦]، كلهم شعبة، عن الأعمش، عن المنهال بن عمرو، عن سعيد بن جبير، عن ابن عمر.

وأخرجه أبو الوليد الطيالسي، وأحمد بن حنبل من طريق محمد بن جعفر[٧]، وعفان[٨]، وأبي عوانة من طريق حجاج[٩]، والبيهقي من طريق سليمان بن حرب[١٠]، عن شعبة، عن المنهال بن عمرو عن سعيد بن جبير يقول: خرجت مع ابن عمر.

وأخرج الطبراني من طريق أبي إسحاق الفزاري[١١]، والنضر بن محمد[١٢]، عن العلاء بن المسيب، عن الفضيل بن عمرو، عن سعيد بن جبير، عن ابن عمر.

---

[١] في مصنفه: ٤/ ٤٥٤، (٨٤٢٨).

[٢] في شرح معاني الآثار: ٣/ ١٨٢، (٥٠١٢).

[٣] في معجمه الكبير: ١٣/ ٨٢، (١٣٧١٧).

[٤] في معجمه الكبير: ١٣/ ٨٣، (١٣٧١٩).

[٥] في مصنفه: ٤/ ٢٥٧، (١٩٨٥٩).

[٦] في مسنده: ٩/ ١٥٩، (٥٢٤٧).

[٧] في مسنده: ٩/ ٦٠، (٥٠١٨).

[٨] في مسنده: ١٠/ ٦٦، (٥٨٠١).

[٩] في مستخرجه: ٥/ ٥٣، (٧٧٦٤).

[١٠] في سننه الكبرى: ٩/ ١٢٠، (١٨٠٥٧).

[١١] في معجمه الكبير: ١٣/ ٨٥، (١٣٧٢٢).

[١٢] في معجمه الكبير: ١٣/ ٨٣، (١٣٧١٩).

الدراسة: بعد التخريج تبين أن هذا الحديث روي على وجوهٍ **ثلاثة:** عن أبي بشر، وشعبة، والعلاء بن المسيب.

الوجه الأول: الذي رواه: أبو النعمان[١]، وشيبان بن فروخ، وأبو كامل[٢]، جميعهم عن أبي عوانة، **عن أبي بشر،** عن سعيد بن جبير، عن ابن عمر.

وهو الصواب ما صححه الإمام البخاري، ورجحه الدار قطني على غيره[٣].

ورواه: أحمد بن حنبل[٤]، و زهير بن حرب[٥]، قتيبة بن سعيد[٦]، وأبو خيثمة[٧]، وسُريج بن يونس[٨]، جميعهم عن **هشيم،** عن أبي بشر، عن سعيد بن جبير، عن ابن عمر – رضي الله عنه–.

الوجه الثاني: رواه: الثوري[٩]، وحفص بن غياث[١٠]، وجرير بن حازم[١١]، وزيد بن أبي أنيسة[١٢]

---

[١] أخرج روايته: البخاري في صحيحه: **٧/ ٩٤، (٥٥١٥)**.

[٢] أخرج روايته: مسلم في صحيحه: **٣/ ١٥٤٩، (١٩٥٨)**.

[٣] ذكره الدار قطني في علله: **١٣/ ١٨٢**.

[٤] روايته في مسنده: **١٠/ ٣٧٢، (٦٢٥٩)**.

[٥] أخرج روايته: مسلم في صحيحه: **٣/ ١٥٥٠، (١٩٥٨)**.

[٦] أخرج روايته النسائي في سننه: **٧/ ٢٣٨، (٤٤٤١)**.

[٧] أخرج روايته: أبي يعلى الموصلي في مسنده: **١٠/ ٢١، (٥٦٥٢)**.

[٨] أخرج روايته: أبي عوانة في مستخرجه: **٥/ ٥٣، (٧٧٦٣)**.

[٩] أخرج روايته: عبد الرزاق في مصنفه: **٤/ ٤٥٤، (٨٤٢٨)**.

[١٠] أخرج روايته: الطحاوي في شرح معاني الآثار: **٣/ ١٨٢، (٥٠١٢)**.

[١١] أخرج روايته: الطبراني في معجمه الكبير جزء(١٣-١٤)،: **١٣/ ٨٢، (١٣٧١٧)**.

[١٢] أخرج روايته: الطبراني في معجمه الكبير جزء(١٣-١٤)،: **١٣/ ٨٣، (١٣٧١٩)**.

وأبو معاوية[١]، ووكيع[٢]، وشعبة، عن الأعمش، عن المنهال بن عمرو، عن سعيد بن جبير، عن ابن عمر).

ورواه: أبو الوليد الطيالسي، ومحمد بن جعفر[٣]، وعفان[٤]، وحجاج[٥]، وسليمان بن حرب[٦]، عن شعبة، عن المنهال بن عمرو عن سعيد بن جبير يقول: خرجت مع ابن عمر.

قال الدار قطني:(ولم يذكروا فيه: الأعمش، وهو صحيح عن الأعمش، عن المنهال)[٧].

الوجه الثالث: رواه: أبو إسحاق الفزاري[٨]، والنضر بن محمد[٩]، عن العلاء بن المسيب، عن الفضيل بن عمرو، عن سعيد بن جبير، عن ابن عمر.

وقال النضر بن محمد: عن العلاء بن المسيب، عن عمرو، عن مجاهد، عن ابن عمر.

وكذلك قال محمد بن مصعب: حدثنا قيس، عن الأفطس، عن مجاهد، عن ابن عمر.

وقال الدار قطني(وهو غريب عنه).

ورواه معان بن رفاعة، عن محمد بن أبي عبيدة، عن سعيد بن جبير، عن ابن عمر[١].

---

[١] أخرج روايته: ابن أبي شيبة في مصنفه: ٤/٢٥٧، (١٩٨٥٩).

[٢] أخرج روايته: أحمد في مسنده: ٩/١٥٩، (٥٢٤٧).

[٣] أخرج روايته: أحمد في مسنده: ٩/٦٠، (٥٠١٨).

[٤] أخرج روايته: أحمد في مسنده: ١٠/٦٦، (٥٨٠١).

[٥] أخرج روايته: أبي عوانة في مستخرجه: ٥/٥٣، (٧٧٦٤).

[٦] أخرج روايته: البيهقي في سننه الكبرى: ٩/١٢٠، (١٨٠٥٧).

[٧] ذكره الدار قطني في علله: ١٣/١٨٢.

[٨] أخرج روايته: الطبراني في معجمه الكبير جزء(١٣-١٤)،: ١٣/٨٥، (١٣٧٢٢).

[٩] أخرج روايته: الطبراني في معجمه الكبير جزء(١٣-١٤)،: ١٣/٨٣، (١٣٧١٩).

وأما عن حكم الإمام أحمد على الحديث: فقد نقل لنا الإمام أحمد من رواية مهنا تعليل شعبة بن الحجاج لحديث أبي الربيع السمان[٢]، هذا الراوي تكلَّم فيه كبار النقاد حيث كذَّبهُ هشيم(١٨٣هـ) [٣]، وضعَّفه ابن معين(٢٣٣) [٤]، وأحمد بن حنبل(٢٤١هـ) [٥] وقال: (حديثه ليس بذاك، مضطرب).

وعمرو بن علي الفلاس(٢٤٩هـ)، والبخاري(٢٥٦هـ) [٦]، والجوزجاني (٢٥٩هـ)[٧]، وأبو زرعة(٢٦٤هـ) وأبو حاتم(٢٧٧هـ) [٨]، والنسائي(٣٠٣هـ) [٩]، وقال ابن عدي(٣٦٥هـ) [١٠]:(وأبو الربيع السمان له من الحديث غير ما ذكرت في أحاديثه ما ليس بمحفوظ، وهو مع ضعفه يكتب حديثه وأنكر ما حدث عَنْهُ ما ذكرتهم).

وجاء تعليله على أبي الربيع أنه ألصق هذا الحديث على أبي بشر وهو ليس من حديثه، وأجابه عن هذا التعليل هشيم عندما رأى الإمام شعبة يُنكر عليه الحديث أنه حدَّث بهذا الحديث عن أبي بشر، وبعد تعليل الإمام شعبة لحديث أبي الربيع، وأبو الربيع هذا متكلم فيه وعامة حديثه مناكير، وضَعَّفُوهُ لأنه يروي مناكير على الثقات، ومع ضعَّفه يكتب

=

[١] في علل الدار قطني: ١٣/١٨٣.

[٢] أشعث بن سعيد البصرِيّ، أَبُو الربيع السمان، تهذيب الكمال: ٣/٢٦١.

[٣] في الكامل ٢/٤٨.

[٤] رواية الدوري: ٤/٨٠.

[٥] في الجرح والتعديل لابن أبي حاتم: ٢/٢٧٢.

[٦] في تأريخه الكبير ١/٤٣٠.

[٧] في أحوال الرجال: ١/١٥٢.

[٨] في الجرح والتعديل ٢/٢٧٢.

[٩] في الضعفاء: ١/١٩.

[١٠] في الكامل: ٢/٥٢.

حديثه[١]، وهو مما لايتابع عليه، إلا هذا الحديث الذي له متابعة، من هشيم وغيره عن أبي بشر[٢].

الخلاصة: إنِّ الذي رجحه الإمام شعبة من حديث المنهال على حديث أبي بشر، إنَّما هو شك في رواية أبي الربيع؛ لأنه يروي مناكير على الثقات، وظن أنه ألصق هذه الرواية، وهي ليست من حديثه، وإلا فإنَّ مثل هذا الاختلاف لا يقدح في صحة الحديث، ولا مانع من أنْ يكون الحديث روي على ثلاثة أوجه إذا كانت كلها صحيحة.

ومع القول إنَّ اتفاق ثلاثة من الرواة، وهم أبو بشر، وشعبة، والعلاء بن المسيب على رواية واحدة؛ لدليل على صحة مخرج هذا الحديث، والحديث صحيح من طريق أبي عوانة عن أبي بشر عن سعيد بن حبير عن ابن عمر، عند الشيخين البخاري ومسلم، والله أعلم.

---

[١] الجرح والتعديل: ٢/ ٢٧٢.

[٢] جعفر بن إياس، أبو بشر الواسطي، بصري الأصل، هذا الراوي وثقه يحيى بن معين في الجرح والتعديل(٢/ ٤٧٣)، ومحمد بن سعد في الطبقات(٧/ ١٨٨)، وأحمد بن حنبل من رواية عبد الله في العلل(١/ ٤٢٧) وايضا(٢/ ٤٩٥)، وأبو زرعة، وأبو حاتم في الجرح والتعديل(٢/ ٤٧٣)، والعجلي في ثقاته(١/ ٢٧١)، والنسائي في تهذيب الكمال(٥/ ٧)، وقال البرديجي: (كان ثقة، وهو من أثبت الناس في سعيد بن جبير)، ولم يضعفه غير شعبة بن الحجاج في بعض الرواة وليس فيهم سعيد بن جبير لأنه أثبت الناس فيه. إكمال تهذيب الكمال(٣/ ٢٠١).

المسألة الثالثة: إعلال حديث الراوي الثقة بالمخالفة، وترجيح رواية الجمع من الثقات؛ لرواية الأوثق في شيخه، ولكون روايته فيها شك:

قال مهنا:((سألت أحمد عن عباية، قلت:(لم يدرك جده رافع بن خديج؟. قال: لا أدري. قلت: عباية بن رفاعة أخو معاذ بن رفاعة؟. قال: لا، هذا من ولد رافع بن خديج)[١]. قال وكيع: حدثنا سفيان، عن يحيى بن سعيد[٢]، عن عباية بن رفاعة[٣]، عن جده، عن رافع بن خديج، **"أن جبريل -أو [مالكاً]-: (جاء إلى النبي -صلى الله عليه وسلم-، قال: ما تعدون من شهد بدرا فيكم؟ قال: "خيارنا"، قال: وكذلك هم عندنا خيارنا من الملائكة)).**

قال الأثرم: ((قلت لأبي عبد الله: الثوري يقول: عن عباية بن رفاعة[٤]، عن رافع بن خديج[٥]، وغيره يقول: عن معاذ بن رفاعة[٦]، عن أبيه[٧].

---

[١] المنتخب من علل الخلال ١/ ٢١٥ مسألة(١٢٧).

[٢] يحيى بن سعيد بن حيان، أبو حيان التيمي الكوفي وثقه ابن معين، وأبو حاتم في الجرح والتعديل: ٩/ ١٤٩، والعجلي في ثقاته: ١/ ٤٧١، وابن حبان في ثقاته: ٧/ ٥٩٢، تهذيب الكمال: ٣١/ ٣٢٣.

[٣] تهذيب الكمال: ١٤/ ٢٦٨.

[٤] عباية بن رفاعة بن رافع بن خديج الأَنْصارِيّ، الزرقي، أَبُو رفاعة المدني. وثقه يحيى بن معين تهذيب الكمال: ١٤/ ٢٦٨.

[٥] رافع بن خديج بن رافع بن عدي بن يزيد بن جشم بن حارثة بن الحارث، الإصابة في تمييز الصحابة: ٢/ ٣٦٢.

[٦] معاذ بن رفاعة بن رافع بن مالك بن العجلان الأَنْصارِيّ الزرقي، أخو عُبَيد بْن رفاعة، تهذيب الكمال: ٢٨/ ١٢١.

[٧] رفاعة بن رافع بن مالك بن العجلان بن عمرو بن عامر بن زريق الأنصاري الزرقي، الاستيعاب في معرفة الاصحاب: ٢/ ٤٩٧.

قال: لم يقل فيه أحد: "عن عباية" غير الثوري. قال: وكنت أظن أن وكيعا هو خالف فيه، حتى رأيت غير واحد يرويه عن الثوري هكذا. قلت: فهذا من قبل الثوري؟. قال: نعم)).

تخريج الحديث: أخرجه البخاري[١] من طريق جرير، عن يحيى بن سعيد، عن معاذ بن رفاعة بن رافع الزرقي، عن أبيه موصلا.

وأخرجه أحمد من طريق سفيان، عن يحيى بن سعيد، عن عباية بن رفاعة، عن جده رافع بن خديج

وأخرج البخاري من طريق سليمان بن حرب، عن حماد بن زيد، عن يحيى، عن معاذ بن رفاعة بن رافع. وظاهره الأرسال[٢].

وأخرج ايضا البخاري من طريق إسحاق بن منصور، أخبرنا يزيد بن هارون، أخبرنا يحيى، سمع معاذ بن رفاعة، أن ملكا سأل النبي صلى الله عليه وسلم نحوه، وعن يحيى، أن يزيد بن الهاد، أخبره أنه كان معه يوم حدثه معاذ هذا الحديث فقال يزيد: فقال معاذ: (إن السائل هو جبريل عليه السلام)[٣].

وأخرج الطبراني[٤] من طريق عمارة بن غزية، عن يحيى بن سعيد، عن رفاعة بن رافع بن مالك، قال: سمعت أبي يقول: أن جبريل قال: يا رسول الله، كيف أهل بدر فيكم؟ قال: "هم أفاضلنا"، فقال جبريل:(وكذلك من شهد من الملائكة عندنا).

---

[١] أخرج روايته: البخاري في صحيحه: **٥/ ٨٠، (٣٩٩٢)**.

[٢] المصدر السابق: **٥/ ٨٠، (٣٩٩٣)**.

[٣] المصدر نفسه: **٥/ ٨٠، (٣٩٩٤)**.

[٤] أخرج روايته: الطبراني في معجمه الكبير: **٥/ ١٧، (٤٤٥٥)**.

وأخرج ابن أبي شيبة[١]، وأحمد بن حنبل [٢]، وابن ماجه[٣]، والطبراني[٤] من طريق وكيع، وابن حبان من طريق علي بن قادم [٥] جميعهم عن سفيان الثوري، عن يحيى بن سعيد، عن عباية بن رفاعة، عن جده، عن رافع بن خديج.

الدراسة: اختلف في هذا الحديث على يحيى بن سعيد بن حيان من وجهين:

أمَّا الأول: فرواه: جرير، عن يحيى بن سعيد، عن معاذ بن رفاعة بن رافع الزرقي، عن أبيه موصلا[٦].

ورواه: عمارة بن غزية، عن يحيى بن سعيد، عن رفاعة بن رافع بن مالك، قال: سمعت أبي يقول: أن جبريل قال: يا رسول الله، كيف أهل بدر فيكم؟ قال: ﴿هم أفاضلنا﴾، فقال جبريل:(وكذلك من شهد من الملائكة عندنا)[٧]. قال ابن حجر:(وهذا يقوي رواية جرير في الجملة)[٨].

ورواه: سليمان بن حرب، عن حماد بن زيد، عن يحيى، عن معاذ بن رفاعة بن رافع مرسلا[٩].

---

[١] أخرج روايته: أحمد في مسنده: ١/ ٧٥، (٧٧).

[٢] أخرج روايته: أحمد في مسنده: ٢٥/ ١٣٦، (١٥٨٢٠).

[٣] أخرج روايته: في سننه: ١/ ٥٦، (١٦٠).

[٤] أخرج روايته: في معجمه الكبير: ٤/ ٢٧٧، (٤٤١٢).

[٥] أخرج روايته: في صحيحه: ١٦/ ٢٠٧، (٧٢٢٤).

[٦] أخرج روايته: البخاري في صحيحه: ٥/ ٨٠، (٣٩٩٢).

[٧] أخرج روايته: الطبراني في معجمه الكبير: ٥/ ١٧، (٤٤٥٥).

[٨] في الفتح: ٧/ ٣٦٩.

[٩] أخرج روايته: البخاري في صحيحه: ٥/ ٨٠، (٣٩٩٣).

ورواه: إسحاق بن منصور، أخبرنا يزيد بن هارون، أخبرنا يحيى، سمع معاذ بن رفاعة، أن ملكا سأل النبي صلى الله عليه وسلم نحوه، وعن يحيى، أن يزيد بن الهاد، أخبره أنه كان معه يوم حدثه معاذ هذا الحديث فقال يزيد: فقال معاذ: (إن السائل هو جبريل عليه السلام)[١].

الوجه الثاني: خالفهم: سفيان الثوري، عن يحيى بن سعيد، عن عباية بن رفاعة، عن جده، عن رافع بن خديج[٢].

وإلى هذا ذهب الإمام أحمد بن حنبل بيانه.

الإمام يحيى بن معين(**٢٣٣**هـ):(عن حديث وكيع، عن سفيان، عن يحيى بن سعيد، عن عباية بن رفاعة، عن جده رافع: "أن جبريل أو ملك جاء إلى النبي عليه السلام فقال: ما تعدون من شهد بدرا"؟ قال يحيى: خطأ؛ إنما هو عن معاذ بن رفاعة مرسل)[٣].

وبعده ابن حبان(**٣٥٤**هـ) بقوله: (روى هذا الخبر جرير بن عبد الحميد، عن يحيى بن سعيد، عن معاذ بن رفاعة بن رافع، عن أبيه، وكان أبوه وجده من أهل العقبة، قال: أتى جبريل النبي صلى الله عليه وسلم، وقد رواه سفيان الثوري، عن يحيى بن سعيد، عن عباية بن رفاعة، عن جده رافع بن خديج، وسفيان أحفظ من جرير وأتقن، وأفقه كان إذا حفظ الشيء لم يبال بمن خالفه)[٤].

ولم يكن تفضيل جرير بن عبد الحميد على غيره في يحيى بن سعيد الأنصاري بسبب الحفظ، لأن الثوري لا يقدم عليه أحد حتى قال بشر بن الحارث عنه:(كان سفيان الثوري

---

[١] أخرج روايته: البخاري في صحيحه: **٥/ ٨٠، (٣٩٩٤)**.

[٢] أخرج روايته: أحمد في مسنده: **٢٥/ ١٣٦، (١٥٨٢٠)**.

[٣] تاريخ ابن أبي خيثمة – السفر الثالث: **٢/ ٣٠٢**.

[٤] صحيح ابن حبان: **١٦/ ٢٠٧**.

كأن العلم بين عينيه، يأخذ منه ما يريد ويدع منه ما يريد)[١] وإنما بسبب ما جاء من تفصيل دقيق في معرفة السائل، عكس رواية الثوري والتي فيها شك من هو السائل هل هو ملك؟ أو جبريل عليه السلام؟.

والذي ذهب إليه الإمام يحيى بن معين وأشار إليه الإمام أحمد إنَّما هو على وفق القرائن، وإلا فإنَّ مثل هذا الاختلاف لا يقدح في صحة الحديث كما استقر عليه مؤخراً ابن حجر رحمه الله، فجرير بن عبد الحميد، وسفيان الثوري من الثقات، ولا مانع من أنْ يكون يحيى بن سعيد رواه على الوجهين، وذلك أنَّ غالب من روى عنه هذا الحديث هم من أوثق الناس فيه.

مع القول إنَّ اتفاق أربعة من الرواة، وهم من هم على رواية واحدة، لدليل على صحة مخرج هذا الحديث من الوجه الآخر.

وهذا الحديث الذي تتبع فيه الدار قطني على الإمام البخاري بأن طريق حماد مرسل. اجابه عليه الحافظ ابن حجر بقوله: ((وسياق البخاري يعطي أن طريق حماد متصلة فإنه قال حدثنا سليمان يعني بن حرب حدثنا حماد يعني بن زيد عن يحيى هو بن سعيد عن معاذ بن رفاعة بن رافع وكان رفاعة من أهل بدر وكان رافع من أهل العقبة وكان يقول لابنه يعني لرفاعة ما يسرني أني شهدت بدرا بالعقبة، قال: سأل جبريل النبي صلى الله عليه وسلم:(فذكر الحديث) وروى بن منده في المعرفة من طريق عمارة بن غزية عن يحيى بن سعيد عن رفاعة بن رافع كذا عنده؛ ولعله عن بن رفاعة بن رافع قال سمعت أبي يقول: إن جبريل قال وهذا يقوي رواية جرير في الجملة والله أعلم. وأما حديث الثوري الذي أشار إليه فرواه بن ماجه وإسحاق بن راهويه وأحمد بن حنبل والطبراني وابن حبان من طريقه

---

[١] في وفيات الاعيان؛ لابن خلكان: ٢/ ٣٨٦.

وكذا رواه أبو يعلى من حديث علي بن مسهر عن يحيى بن سعيد به وهو حديث آخر غير حديث رفاعة بن رافع والله أعلم))[١].

وفصل الحافظ ابن حجر: رواية يحيى بن سعيد هو الأنصاري قوله عن معاذ بن رفاعة أورده عنه من ثلاثة طرق:

الرواية الموصولة: رواية جرير عن معاذ عن أبيه.

ظاهره الإرسال: رواية سليمان بن حرب، عن حماد بن زيد، عن يحيى، عن معاذ بن رفاعة بن رافع.

ورواية إسحاق بن منصور، عن يزيد بن هارون، عن يحيى، سمع معاذ بن رفاعة، أن ملكا سأل النبي صلى الله عليه وسلم نحوه. وعن يحيى، أن يزيد بن الهاد، أخبره أنه كان معه يوم حدثه معاذ هذا الحديث فقال يزيد: فقال معاذ[٢].

أمَّا سؤال مهنا عن سماع عباية عن جده رافع بن خديج لم يبين الإمام أحمد سماعه من جده وذكر قوله(لا أدري) إلا أن الإمام البخاري "رحمه الله" بين أن عباية سَمِعَ من جدِّه[٣]، واستشكال على مهنا سؤال آخر هل عباية بن رفاعة أخو معاذ بن رفاعة؟ وأجابه ليس هو أخوه وضبط أسمه أنه من أولاد رفاعة بن رافع بن خديج، وليس من أولاد رفاعة بن رافع بن مالك.

الخلاصة: إن الراجح في حديث يحيى بن سعيد هو ما رواه جرير بن عبد الحميد عنه وغيره من طريقه؛ لأنَّ رواية جرير أتت بتفاصيل لم تكن عند رواية الثوري، لذلك أعل الإمام أحمد(٢٤١هـ)، هذه الرواية بالمخالفة والخطأ، وإن الإمام البخاري لم يخرج هذه

---

[١] في الفتح: ٧/ ٣٦٩.

[٢] المصدر نفسه: ٧/ ٣١٢.

[٣] في تأريخه الكبير: ٧/ ٧٣.

الرواية من طريق الثوري مع أن الثوري جبل لا يقدم عليه أحد بل كان رأس العلم، والذي يظهر لي أنه بسبب شك في السائل، لذلك أتى بثلاث طرق منها الموصول، وما ظاهره الإرسال وهو محمول على الاتصال، لأن كل طريق أكمل للآخر، حتى أتى بطريق يزيد بن هارون والذي بين السائل بل جزم به كما ذكره ابن حجر "رحمه الله"[١]، وهذا سؤال الأثرم لشيخه أحمد، أمَّا سؤال مهنا عن سماع عباية عن جده رافع بن خديج لم يبين الإمام أحمد سماعه من جده وذكر قوله(لا أدري) إلا أن الإمام البخاري(**٢٥٦**هـ) "رحمه الله" بين أن عباية سَمِعَ من جدِّه[٢]، واستشكال على مهنا سؤال آخر هل عباية بن رفاعة أخو معاذ بن رفاعة؟ وأجابه ليس هو بل أخوه وضبط أسمه أنه من أولاد رفاعة بن رافع بن خديج، وليس من أولاد رفاعة بن رافع بن مالك.

---

[١] في الفتح: ٧/ ٣١٢.

[٢] في تأريخه الكبير: ٧/ ٧٣.

المسألة الرابعة: إعلال الحديث بالوهم؛ لكون هذه الراوية لا تعرف إلا من طريق فلان:

قال مهنا:((سألت أحمد عن حديث: حدثنا سعيد بن سليمان: ثنا عباد بن العوام، عن سعيد الجريري، عن أبي نضرة[١]، قال: كنا نأتي أبا سعيد الخدري، فيقول: **(مرحبا بوصية رسول الله) -صلى الله عليه وسلم-؟.**

فقال أحمد: ((ما خلق الله من ذا شيئا، هذا حديث أبي هارون عن أبي سعيد))[٢].

تخريج الحديث: أخرج الحاكم[٣]، وتمام [٤]، والاصبهاني[٥]، والبيهقي[٦]. جميعهم عن سعيد بن سليمان الواسطي، عن عباد بن العوام، عن الجريري، عن أبي نضرة، عن أبي سعيد الخدري. وأخرجه ابن ماجه عن الحكم بن عبدة[٧]، وسفيان[٨]، والترمذي عن نوح بن قيس[٩] والطبراني عن برد بن سنان[١٠] والبيهقي عن محمد بن ذكوان الأزدي[١١] عن أبي هارون العبدي، عن أبي سعيد الخدري، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم.

---

[١] المنذر بن مالك بْن قطعة، أَبُو نضرة العبدي البصرِيّ، وثقه أحمد بن حنبل، ويحيى بم معين، وأبو زرعة، وأبو حاتم، والنسائي، الجرح والتعديل: (٨/ ٢٤١)، تهذيب الكمال: (٢٨/ ٥٠٨)

[٢] المنتخب من علل الخلال ١/ ١٣٢ مسألة(٦٦).

[٣] في المستدرك: ١/ ١٦٤، (٢٩٨).

[٤] في الفوائد: ١/ ٢٠، (٢٣).

[٥] في طبقات المحدثين والواردين عليها: ٤/ ١٧٠.

[٦] في المدخل إلى السنن الكبرى: ١/ ٣٦٨.

[٧] في سننه: ١/ ٩٠، (٢٤٧).

[٨] المصدر نفسه: ١/ ٩١، (٢٤٩).

[٩] جامعه: ٤/ ٣٢٧، (٢٦٥١).

[١٠] في الشاميين: ١/ ٢٢٦، (٤٠٥).

[١١] في الشعب: ٣/ ٢٤٩، (١٦١٠).

الدراسة: إن مقصد الإمام أحمد والترمذي من أنَّ الحديث معروف من رواية أبي هارون لا من رواية أبي نضرة، وليس مقصدهم صحة إسناد الحديث أو ضعفه.

أمَّا حديث أبي نضرة عن أبي سعيد الخدري:

إذا تتبعنا إسناد هذا الحديث نجد أن سعيد بن سليمان[١]، وثقه أبو حاتم[٢]، والعجلي[٣]، وتكلم فيه أحمد أنه كان له تصحيف[٤]، وأراد الشيخ الالباني-رحمه الله- أن يفسر مقصد الإمام أحمد بتعليله لهذا الحديث وأجاب بقوله: **وجواب الإمام أحمد هذا يحتمل أحد أمرين:**

إمَّا أن يكون سعيد عنده هو الواسطي، وحينئذ فتوهيمه في إسناده إياه مما لا وجه له في نظري لثقته.

أو أن يكون على أنه النشيطي الضعيف، وهذا مما لا وجه له بعد ثبوت أنهى الواسطي. على أنه لم يتفرد به[٥].

والذي بعده عباد بن العوام، وثقه ابن معين، والعجلي[٦]، وأبو حاتم[٧] وأبو داود، والنسائي[٨].

---

[١] سعيد بن سليمان الضبي، أبو عثمان الواسطي، تهذيب الكمال: ١٠/٤٨٣.

[٢] الجرح والتعديل: ٤/٢٦.

[٣] الثقات: ١/١٨٥.

[٤] العلل: ١/٤٢٧.

[٥] سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها: ١/٥٦٦.

[٦] الثقات: ١/٢٤٧.

[٧] عباد بن العوام بن عمر، أبو سهل الكلابي الواسطي، الجرح والتعديل: ٦/٨٣.

[٨] تهذيب الكمال: ١٤/١٤٣.

وأمَّا الجريري هو مختلط، وجاءت الرواية من طريق عباد بن العوام عنه، وتابعه حماد بن زيد[١]، وعباد وحماد سمعا منه قبل اختلاطه، كما ميّز الحافظ العراقي من سمع منه قبل الاختلاط ومن سمع منه بعد الاختلاط [٢]، وأبو نضرة وثقه أحمد بن حنبل، ويحيى بم معين، وأبو زرعة، وأبو حاتم، والنسائي[٣].

وأمَّا حديث أبي هارون عن أبي سعيد الخدري:

فقد رجح الإمام أحمد رواية أبي هارون على رواية أبي نضرة من خلال القرائن فإنَّ المشهور في هذا الباب من حديث أبي هارون، مع أنَّ أبي هارون ضعيف متروك الحديث كما تركه الإمام أحمد[٤]، ولكن هذا صنيع الأوائل من خلال القرائن التي عندهم، وليس عند غيرهم، احيانا يرجحون الضعيف على الثقة، لأن الراجح عندهم الضعيف وليس الصحيح.

---

[١] أخرج روايته: الرامهزي: حدثنا موسى بن زكرياء، ثنا بشر بن معاذ العقدي، ثنا أبو عبد الله، شيخ ينزل وراء منزل حماد بن زيد، ثنا الجريري، عن أبي نضرة، عن أبي سعيد الخدري أنه كان إذا رأى الشباب قال: **((مرحبا بوصية رسول الله صلى الله عليه وسلم، أمرنا أن نحفظكم الحديث، ونوسع لكم في المجالس)). المحدث الفاصل بين الراوي والواعي: ٤٨٣/١٠،**

[٢] في شرح التبصرة والتذكرة: **٢/ ٣٣٣٠**.

[٣] الجرح والتعديل: (٢٤١/٨)، تهذيب الكمال: (٥٠٨/٢٨)

[٤] عمارة بْن جوين أَبُو هارون العبدي بصري.، ضعَّفه شعبة بن الحجاج، يحيى بن معين، تاريخ الإسلام: (٨٠/١٠)، وتركه أحمد بن حنبل، يحيى القطان والنسائي، الكامل في الضعفاء: (١٤٧/٦)، وكذبه حماد بن زيد، ميزان الاعتدال: (١٧٣/٣)، والسعدي، الكامل في الضعفاء: (١٤٧/٦)

وقد استغرب الإمام الذهبي الحديث من طريق أبي عبد الله، عن الجريري، عن أبي نضرة، عن أبي سعيد، بكذا لفظ وبين أن أبو عبد الله مجهول لا يعرف. وبين أن المحفوظ من هذا الطريق ما جاء مختصرا: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم:**(كان يوصينا بكم)**[١].

وأمَّا حديث الليث بن أبي سليم، عن شهر بن حوشب، عن أبي سعيد:

فقد نقل ابن الجنيد كلام يحيى بن معين عن حديث أبي هارون العبدي عن أبي سعيد الخدري أنه قال: **(مرحباً بوصية رسول الله -صلى الله عليه وسلم-)**، فقال يحيى: (قد رواه ليث بن أبي سليم، عن شهر بن حوشب، عن أبي سعيد مثله﴾، فقال رجل ليحيى: (هذا أيضاً ضعيف مثل أبي هارون)، قال: (لا، هذا أقوى من ذاك وأحسن). حدثناه ابن أبي مريم عن يحيى بن أيوب عن ليث[٢].

وأما عن حكم الإمام أحمد على الحديث بقوله(ما خلق الله من ذا شيئا، هذا حديث أبي هارون عن أبي سعيد):

فإن ترجيح الإمام أحمد لرواية أبي هارون يَمكن في أنَّ الحديث مشهور من طريقه، مع أن هذا الطريق فيه أبو هارون العبدي مُتَكَلَّمٌ فيه، ومن تكلَّم فيه الإمام أحمد بن حنبل كما بينا أنفًا، إلا أن ترجيحه لروايته على رواية غيره من خلال القرائن التي عنده، بعيداً عن سلامة الأسانيد صحةً وضعفا عند أهل القواعد.

الخلاصة: إن الحديث مشهور من رواية أبي هارون، وأبو هارون متروك الحديث، وترجيح الإمام أحمد وغيره رواية أبي هارون على رواية أبي نضرة، لأن مدار الحديث على أبي هارون، والله أعلم.

---

[١] في ميزان الاعتدال: ٤/٥٤٥.

[٢] سؤالات ابن الجنيد: ١/٢٧٦.

المبحث الرابع عشر
نقد المتن

وفيه مسألتان:

المسألة الأولى: بيان متن الحديث؛ بأنَّه لم يأت بألفاظه الكاملة وأتى ببعضه:

قال مهنا:((سألت أبا عبد الله، عن حديث معاوية بن صالح، عن يونس بن سيف[١]، عن الحارث بن زياد[٢]، عن أبي رهم[٣]، عن العرباض بن سارية، قال: دعانا النبي -صلى الله عليه وسلم- **(إلى الغداء المبارك، وسمعته يقول: "اللهم علمه -يعني: معاوية -الكتاب والحساب، وقه العذاب"))**.

فقال:((نعم؛ حدثناه عبد الرحمن بن مهدي، عن معاوية بن صالح. قلت: إن الكوفيين لا يذكرون هذا: "علمه الكتاب والحساب، وقه العذاب"، قطعوا منه؟ قال: كان عبد الرحمن لا يذكره، ولم يذكره إلا فيما بيني وبينه))[٤].

تخريج الحديث: أخرجه ابن أبي شيبة [٥]، من طريق زيد بن حباب، وأبو داود من طريق حماد بن خالد الخياط[٦]، والبزار من طريق قرة بن سليمان[٧]، والآجري من طريق

---

[١] يونس بن سيف العنسي الكلاعي، ذكره ابن حبان في كتاب "الثقات: (٥/٥٥٥)، تهذيب الكمال: ٣٢/ ٥١٠.

[٢] الحارث بن زياد، شامي. قال الذهبي في الميزان: (١/٤٣٣): (مجهول) تهذيب الكمال: ٥/ ٢٣٠

[٣] أحزاب بن أسيد، أبورهم السماعي، مختلف في صحبته، تهذيب الكمال: ٢/ ٢٨٠.

[٤] المنتخب من علل الخلال ١/ ٢٣٤ مسألة(١٤١).

[٥] في مصنفه: ٢/ ٢٧٥، (٨٩٢٢).

[٦] في سننه: ٢/ ٣٠٣، (٢٣٤٤).

[٧] في مسنده: ١٠/ ١٣٨، (٤٢٠٢).

بشر بن السري[١].

والطبراني من طريق عبد الله بن صالح[٢]، عن معاوية بن صالح، عن يونس بن سيف العبسي، عن الحارث بن زياد، عن أبي رهم السمعي، أنه سمع عرباض بن سارية وأحمد بن حنبل[٣]، والنسائي[٤] وابن خزيمة[٥]، من طريق عبد الرحمن بن مهدي، عن معاوية، عن يونس بن سيف، عن الحارث بن زياد، عن أبي رهم، عن العرباض بن سارية السلمي.

الدراسة: ومما يمكن أن نبينهُ في هذا الحديث، نقد متنه، وتعليل إسناده:

أولا: نقد المتن:

فهذا الحديث رواه بعض الناس وفيه لفظة:(علمه الكتاب والحساب)، والبعض الآخر لم يذكر هذه اللفظة:

رواه عبد الرحمن بن مهدي[٦]، وحماد بن خالد الخياط[٧]، وزيد بن حباب[٨]، وشعيب بن يوسف[٩]، وعبد الله بن هاشم[١٠]،

---

[١] في الشريعة: ٥/٢٤٣٣، (١٩١٠).

[٢] في معجمه الكبير: ١٨/٢٥١، (٦٢٨).

[٣] في مسنده: ٢٨/٣٨٢، (١٧١٥٢).

[٤] في سننه: ٤/١٤٥، (٢١٦٣).

[٥] في صحيحه: ٣/٢١٤، (١٩٣٨).

[٦] في مسند أحمد: ٢٨/٣٨٢، (١٧١٥٢).

[٧] في سنن أبي داود: ٢/٣٠٣، (٢٣٤٤).

[٨] في مصنف ابن أبي شيبة: ٢/٢٧٥، (٨٩٢٢).

[٩] أخرج روايته النسائي في الكبرى: ٣/١١٤، (٢٤٨٤).

[١٠] أخرج روايته: ابن خزيمة في صحيحه: ٣/٢١٤، (١٩٣٨).

والقواريري[١]، جميعهم عن معاوية بن صالح، عن يونس بن سيف العبسي، عن الحارث بن زياد، عن أبي رهم السمعي، أنه سمع عرباض بن سارية، من غير هذه اللفظة.

وأمَّا من أتى بها هم: قرة بن سليمان[٢]، وعبد الرحمن بن مهدي[٣]، وبشر بن السري[٤]، وعبد الله بن صالح[٥]، جميعهم عن معاوية بن صالح، عن يونس بن سيف، عن الحارث بن زياد، عن أبي رهم، عن العرباض بن سارية.

ثانيًا: تعليل إسناد: فقد أعل العلماء سند الحديث بعدَّة عللٍ:

الأولى: معلول بالجهالة، ذكرها الذهبي بقوله:(مجهول) [٦]، وقال الشيخ الألباني:(إسناده ضعيف الحارث مجهول لكن حديث الغداء صحيح له شاهد من حديث العرباض وغيره)[٧].

الثانية: التفرد: ذكرها البزار بقوله:(وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن العرباض بن سارية إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد وحديث العرباض فيه علتان إحداهما أن الحارث بن زياد لا نعلم كبير أحد روى عنه، ويونس بن سيف صالح الحديث قد روي عنه)[٨].

---

[١] أخرج روايته: ابن حبان في صحيحه: **٨/ ٢٤٤، (٣٤٦٥)**.

[٢] في مسنده: **١٠/ ١٣٨، (٤٢٠٢)**.

[٣] في شرح مشكل الآثار للطحاوي: **١٤/ ١٢٤، (٥٥٠٣)**.

[٤] في الشريعة: **٥/ ٢٤٣٣، (١٩١٠)**.

[٥] في معجمه الكبير: **١٨/ ٢٥١، (٦٢٨)**.

[٦] في الميزان: **١/ ٤٣٣**.

[٧] في صحيحه: **٣/ ٢١٤، (١٩٣٨)**.

[٨] في مسنده: **١٠/ ١٣٨، (٤٢٠٢)**.

الثالثة: النكارة: جاء في الترغيب ذكرها المُملي الكتاب بقوله:(رووه كلهم عن الحارث بن زياد عن أبي رهم عن العرباض والحارث لم يرو عنه غير يونس بن سيف)، وقال أبو عمر النميري:(مجهول يروي عن أبي رهم حديثه منكر)[١].

وأما عن حكم الإمام أحمد على الحديث: ذهب تلميذ الإمام أحمد مهنا إلى نقد بعض من ألفاظ هذا الحديث، كقوله:(علمه الكتاب والحساب)، وعلل ذلك بأنَّ عدم ذكرها عند الرواة الكوفيين، وذلك أنَّ الرواة لم يذكروا هذه اللفظة، قد بين الإمام أحمد أن هذه اللفظة لم يذكروها عبد الرحمن بن مهدي، ولكن جرى بينه وبين عبد الرحمن مذاكرة وذكر له بقية الحديث، وهذا الحديث، لم يعرَّج عليه مهنا ولا شيخه الإمام أحمد على تعليل إسناده، غير أن العلماء عللوا الحديث بعدة علل كما ذكرتها أنفًا.

الخلاصة: لقد تبين لنا من خلال هذه الرواية حرص الإمام أحمد ودقته في بيان ألفاظ هذا الحديث الكاملة، والذي شك فيه تلميذه مهنا أن بعض الرواة قد قطعوا بعض متنه، وبين له أن الإمام عبد الرحمن كان قد قطع من متنه ايضًا ولكن عند المذاكرة ذكر له الحديث كاملا من غير قطع، وليس فيه وهم أو تعمد منهم في جملة هذا الحديث، وأما الإسناد فلم يأتِ ما يشفع له لأنه جميعهم رووه من طريق الحارث بن زياد، والحارث مجهول الحال ولا يعرف إلا في هذه الرواية، والله أعلم.

---

[١] في الترغيب والترهيب؛ للمنذري: ٢/ ٨٩.

المسألة الثانية: إعلال لفظة في متن الحديث؛ لأنها لم تصحَّ عنده، مع أنَّ هذه اللفظة صحت عند غيره:

قال مهنا:((سألت أحمد عن حديث ابن عباس:**(أن النبي صلى الله عليه وسلم احتجم وهو محرم صائم)**).

فقال:((ليس فيه " صائم " إنما هو " محرم " ذكره سفيان عن عمرو بن دينار عن طاووس عن ابن عباس:(احتجم النبي صلى الله عليه وسلم على رأسه وهو محرم)، وعن طاووس وعطاء مثله عن ابن عباس وعن عبد الرزاق عن معمر عن ابن خثيم عن سعيد بن جبير عن ابن عباس مثله وهؤلاء أصحاب ابن عباس لا يذكرون " صائما)) [١].

تخريج الحديث: من قال محرم من أصحاب ابن عباس -رضي الله عنهما-: أخرج ابن أبي شيبة[٢]، وأحمد بن حنبل[٣]، والدارمي[٤]، ومسلم [٥]، والترمذي[٦]، والبزار[٧]، والنسائي[٨]وأبو يعلى الموصلي[٩]، والطبراني[١٠]. والبيهقي[١١]، جميعهم من طريق سفيان

---

[١] مجموع الفتاوى: **٢٥/٢٥٣**.

[٢] في مصنفه: **٣/ ٣٢٠**، **(١٤٥٩١)**.

[٣] في مسنده: **٣/ ٤٠١**، **(١٩٢٢)**.

[٤] في سننه: **٢/١١٤٨**، **(١٨٦٢)**.

[٥] في صحيحه: **٢/ ٨٦٢**، **(١٢٠٢)**.

[٦] في جامعه: **٢/ ١٩٠**، **(٨٣٩)**.

[٧] في مسنده: **١١/٢٨**، **(٤٧٠٦)**.

[٨] في السنن الكبرى: **٣/٣٤٣**، **(٣٢١٦)**.

[٩] في مسنده: **٤/٢٧٨**، **(٢٣٩٠)**.

[١٠] في معجمه الكبير: **١١/٢٠٣**، **(١١٥٠٠)**.

[١١] في السنن الكبرى: **٥/١٠٣**، **(٩١٤٧)**.

بن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن عطاء، وطاوس، عن ابن عباس، أن رسول الله -صلى الله عليه وسلم-.

وأخرج أبو يعلى الموصلي[١] وابن خزيمة[٢]، والبيهقي[٣]، جميعهم من طريق النعمان بن المنذر، عن عطاء، وطاوس، ومجاهد، عن ابن عباس، " أن النبي -صلى الله عليه وسلم.

الدراسة: إنَّ تعليل الإمام أحمد من رواية مهنا في حديث ابن عباس -رضي الله عنهما-، لم تكن في إسناده إنما في متنه، والاختلاف الذي وقع بألفاظ الحديث من ذكر في الحديث (صائمًا)، أو (محرمًا)، فبين أن أصحاب ابن عباس - رضي الله عنهما- لم يذكروا صائمًا في حديثهم وهم طاووس[٤]، وعطاء[٥]، وسعيد بن جبير[٦]، عن ابن عباس، قال:**(احتجم النبي صلى الله عليه وسلم وهو محرم)**، وفرّق الإمام أحمد ما بين اللفظتين ولم يجمع بينهما ورجَّح من رواه (محرمًا)، ولكن الإمام البخاري قد ساق هذه الرواية بجميع ألفاظها عن أصحاب ابن عباس -رضي الله عنهما-:.

الطريق الأول: من ذكر (محرم) وجاءت هذه من رواية طاووس[٧]، وعطاء[٨]، عن ابن عباس، قال:**(احتجم النبي صلى الله عليه وسلم وهو محرم)**.

---

[١] في معجمه: **١/ ١٤١، (١٥١)**.

[٢] في صحيحه: **٤/ ١٨٦، (٢٦٥٥)**.

[٣] في السنن الكبرى: **٥/ ١٠٣، (٩١٥٠)**.

[٤] أخرج روايته: البخاري في صحيحه: **٧/ ١٢٥، (٥٦٩٥)**.

[٥] أخرج روايته: البخاري في صحيحه: **٧/ ١٢٥، (٥٦٩٥)**، والنسائي في سننه: **٥/ ١٩٣، (٢٨٤٧)**.

[٦] أخرج روايته: ابن القيم في زاد المعاد **٢/ ٥٩**.

[٧] أخرج روايته: البخاري في صحيحه: **٧/ ١٢٥، (٥٦٩٥)**.

[٨] المصدر نفسه: **٣/ ٣٣، (١٩٣٩)**.

الطريق الثاني: من ذكر (صائمًا) وجاءت هذه من رواية عبد الوارث، حدثنا أيوب، عن عكرمة، عن ابن عباس رضي الله عنهما، **قال:(احتجم النبي صلى الله عليه وسلم وهو صائم)**[١].

الطريق الثالث: جاءت هذه الرواية بهاتين اللفظتين، من رواية وهيب، عن أيوب، عن عكرمة، عن ابن عباس رضي الله عنهما:**(أن النبي صلى الله عليه وسلم احتجم وهو محرم، واحتجم وهو صائم)**[٢]**،**

الخلاصة: إن تعليل الإمام أحمد بن حنبل وعلي بن المديني وغيرهما لحديث الحجامة؛ بسبب الجمع بين اللفظتين (محرماً) و(صائماً)، ولا يصح الجمع بينهما، أما ما رويت منفردتين فهذا الصحيح، وقد ساق الإمام البخاري جميع ألفاظها منفردة، فالحديث جاء عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- بهاتين اللفظتين وكلاهما يؤديان إلى النبي -صلى الله عليه وسلم- احتجم في كلتا الحالتين ولكن منفردة ، والله أعلم.

---

[١] المصدر نفسه: **٧/ ١٢٥، (٥٦٩٥)**.

[٢] المصدر نفسه: **٣/ ٣٣، (١٩٣٨)**.

المبحث الخامس عشر
التوقف في إعلال الحديث

وفيه ثلاث مسائل.

المسألة الأولى: قد يوقف في الترجيح والإعلال؛ لبيان الأشكال:

قال مهنا:((سألت أحمد عن حديث ميسرة الفجر: **(متى كنت نبيا؟)**).

قال أحمد: ((يقولون أيضا: "متى كتبت؟ ". قاله حماد بن سلمة، عن خالد، عن ابن شقيق، عن ابن أبي الجدعاء، وابن أبي الجدعاء[١] هو ميسرة الفجر. قلت: له حديث غير هذا؟. قال: نعم، آخر))[٢].

تخريج الحديث: أخرج الفريابي من طريق منصور بن سعد[٣]، والطحاوي من طريق إبراهيم بن طهمان[٤]، جميعهم عن بديل، عن عبد الله بن شقيق، عن ميسرة الفجر رضي الله عنه قال: قلت: يا رسول الله **(متى كنت نبيا؟...)**.

- وأخرج ابن أبي شيبة من طريق وهيب[٥]، والفريابي من طريق يزيد بن زريع[٦]، جميعهم عن خالد الحذاء، عن عبد الله بن شقيق، " أن رجلا سأل النبي صلى الله عليه وسلم:**(متى كنت نبيا؟..)** ولم يذكروا فيه ميسرة الفجر

---

[١] في المخلصيات ١/ ١٥٦،(١٢٦)، و مشكل الآثار: ١٥/ ٢٣١، (٥٩٧٦).

[٢] المنتخب من علل الخلال ١/ ١٧٤ مسألة(٩٥).

[٣] في القدر ١/ ٢٩، (١٧)

[٤] في مشكل الآثار: ١٥/ ٢٣١، (٥٩٧٧).

[٥] في مصنفه: ٧/ ٣٢٩، (٣٦٥٥٣).

[٦] في القدر ١/ ٢٨، (١٥).

- وأخرج الفريابي عن حماد بن زيد[١]، و وابن بطة من طريق الحجاج[٢] عن بديل بن ميسرة، عن عبد الله بن شقيق، أن رجلا سأل النبي صلى الله عليه وسلم. ولم يذكروا فيه ميسرة الفجر ايضا.
- وأخرج أبو نعيم من طريق سفيان الثوري[٣]، وأحمد من طريق منصور بن سعد[٤]، جميعهم عن بديل، عن عبد الله بن شقيق العقيلي، عن ميسرة الفخر، قال: قلت: " يا رسول الله**(متى كتبت نبيا؟...)**.
- وأخرج الروياني من طريق إسحاق بن شاهين[٥] خالد، عن خالد**،** عن عبد الله بن شقيق، أن رجلا، سأل النبي صلى الله عليه وسلم. ولم يذكر فيه ميسرة، سوى رجل مبهم.
- وأخرج المقدسي من طريق هشيم[٦] عن خالد الحذاء عن عبد الله بن شقيق عن ابن الجدعاء قال قال رجل يا رسول الله.. وذكر الحديث.
- وأخرج أحمد من طريق سريج بن النعمان، قال: عن حماد، عن خالد الحذاء، عن عبد الله بن شقيق، عن رجل قال: قلت: يا رسول الله:**(متى جعلت نبيا؟..)** [٧].
- وأخرج ابن أبي عاصم من طريق هدبة بن خالد[٨]، حدثنا حماد بن سلمة، حدثنا

---

[١] في القدر ١/ ٢٩، (١٧).

[٢] في الإبانة الكبرى: ٤/ ٢٧٣، (١٨٩٣).

[٣] في الحلية ٧/ ١٢٢.

[٤] في مسنده ٢٤/ ٢٠٢، (٢٠٥٦٩).

[٥] في مسنده ٢/ ٤٩٦، (١٥٢٧).

[٦] في الأحاديث المختارة ٩/ ١٤٢.

[٧] في مسنده ٢٧/ ١٧٦، (١٦٦٢٣). وقال الهيثمي في " المجمع(٨/ ٢٢٣): (رجاله رجال الصحيح).

[٨] في السنة ١/ ١٧٩، (٤١١).

خالد الحذاء، عن عبد الله بن شقيق، عن رجل قال: قلت: يا رسول الله. **(متى بعثت نبيا؟..)**.

- **الدراسة:** هذا الحديث وقع فيه اختلافٌ بالألفاظ، فقد جاء الحديث من طرق كثيرة عن ميسرة الفجر-رضي الله عنه-[١]، وقد وقفت على ألفاظ منها:
  - **لفظ: ((متى كنت نبيا؟ قال:(وآدم بين الروح والجسد)).**
  - **لفظ:(متى كتبت نبيا؟)**
  - **لفظ: (متى جعلت نبيا؟)**
  - **لفظ: (متى بعثت نبيا؟)**

وبعد عرض ألفاظ الحديث وبيانها في التخريج والطرق التي أتى به كل حديث، لم يبين الإمام أحمد نقد المتن لهذا الحديث أو للإسناد إنما بين أن لهذا الحديث ألفاظ غير اللفظ الذي ذكره تلميذه مهنا عند سؤاله لأن عادة المحدثين، أنهم يعرضون متون الأحاديث بعضها على بعض، فقد عرض متن الحديث على متون الأحاديث الثابتة؛ لتعرف صحة هذا المتن من ضعفه، حتى يعرف أن السنة ليس فيها أي تعارض، وألفاظ هذا الحديث ليس فيها أي تعارض لأنها متقاربة في المعنى، وأما الحكم على السند فقد جاء هذا الحديث بطرق كثيرة فيها المرفوع وفيها المرسل فمنهم من ذكر ميسرة رضي الله عنه بالحديث مرفوعًا ومنهم من أرسله، ورجَّح الدار قطني من أرسله من طريق ابن المبارك، ويزيد بن زريع. وحماد بن زيد، وبشر بن المفضل، عن خالد، عن عبد الله بن شقيق، عن النبي صلى الله عليه وسلم [٢].

---

[١] ميسرة الفجر، نزل البصرة صحابي، ذكره البخاريّ والبغويّ، وابن السّكن في الصّحابة. الاستيعاب في معرفة الأصحاب: ١٤٨٨/٤، والإصابة في تمييز الصحابة١٨٩/٦.

[٢] في العلل ٧٣/١٤مسألة(٣٤٣٢).

الخلاصة: بعد سرد طرق الحديث بألفاظه المختلفة تبين لنا دقة بيان الإمام أحمد لرواية ميسرة الفجر هذه، بأنَّهً قد وقعت لنا ألفاظ غير هذه التي أتى بها تلميذه مهنا والتي لم يرجح منها وإنما بين له لفظ آخر، وأما الاسناد والصواب فيه لا يصحُّ مرفوعاً، وإنَّما هو مرسل، وقد رجَّح الدارقطني(**٣٨٥**هـ)؛ إذْ قال: (والأشبه بالصواب المرسل من قال عن عبد الله بن شقيق، عن النبي صلى الله عليه وسلم)[١].

[١] العلل **١٤/ ٧٣** مسألة(**٣٤٣٢**).

المسألة الثانية: إعلال الحديث مع عدم معرفة علَّته، واقتصاره على كلام غيره لبيان طرقه:

قال مهنا:((سألت أحمد عن حديث رواه أبو قتادة الحراني[١]، عن الأوزاعي، عن مكحول، أن النبي -صلى الله عليه وسلم-:**(أتى بترس فيه تمثال عقاب، فوضع يده عليه فأذهبه الله)).**

قال أبو قتادة: ((فقلت للأوزاعي: أسمعته منه؟ قال: أو رجل. فقال: ليس بصحيح عن مكحول. قلت: أتراه من قبل الأوزاعي؟. قلت: ينبغي. قلت: تراه دلس عليه؟. قال: لا أدري، بعضهم يقول: الأوزاعي، عن خصيف. وبعضهم يقول: الأوزاعي، عن عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه، وليس هو صحيحا)) [٢].

تخريج الحديث: أخرجه ابن سعد من طريق عبد الرحمن بن يزيد بن جابر[٣]، والبيهقي[٤]، وابن كثير[٥]، وأحمد بن علي المقريزي[٦] من طريق الأوزاعي.

الدراسة: لقد نفى الإمام أحمد رواية الأوزاعي عن مكحول وأعلها بقوله:(ليس بصحيح)، ولم ينسب التدليس للأوزاعي في هذه الرواية، إنما ذكر لنا طريقين لهذا الحديث:

---

[١] عبد اللَّه بْن واقد، أَبُو قتادة الحراني،

[٢] المنتخب من علل الخلال ١/ ١٧٤ مسألة(٩٤).

[٣] أخبرنا عتاب بن زياد، أخبرنا عبد الله بن المبارك قال: أخبرنا عبد الرحمن بن يزيد بن جابر قال سمعت مكحولا يقول: **(كان لرسول الله صلى الله عليه وسلم ترس فيه تمثال رأس كبش فكره النبي صلى الله عليه وسلم مكانه فأصبح وقد أذهبه الله).** في الطبقات ت: إحسان عباس: ١/ ٤٨٩، وابن عساكر في تأريخ دمشق: ٤/ ٢٢٢.

[٤] في دلائل النبوة: ٦/ ٨١.

[٥] في معجزات النبي -صلى الله عليه وسلم-: ١/ ١٣٩.

[٦] في إمتاع الأسماع بما للنبي من الأحوال والأموال والحفدة والمتاع: ٧/ ١٥٣.

الطريق الأول: الأوزاعي، عن خصيف.

والطريق الثاني: الأوزاعي، عن عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه.

ومن خلال بحثي واستقرائي لم أجد رواية الأوزاعي عن مكحول، إنما وجدت رواية عبد الرحمن بن يزيد بن جابر عن مكحول[١].

وهذه الرواية لم يُعَرِّج عليها وعلى طريقها العلماء، إنما أشار الإمام أحمد إلى أن الأوزاعي لم يروِها عن مكحول، أي أن هناك من رواها عن مكحول، وعبد الرحمن بن يزيد وهو الذي رواها عنه.

أمَّا **الطريق الأول:** فالذي ذكره الإمام أحمد من رواية الأوزاعي عن خصيف، ولم أعثر في كتب التخريج، وأهل السير، وخصيف هذا[٢]، اختلف النقاد فيه فمنهم من وَثَّقَهُ، ومنهم من ضعفه، وتضعيفه كان بسبب حِفظِهِ؛ ولعله السبب الذي علل الإمام أحمد بقوله (ليس بصحيح).

وأمَّا الطريق الثاني: فقد روي عن الأوزاعي، عن عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه، مرسلاً، وروي عن الأوزاعي عن الزهري عن القاسم بن محمد عن عائشة -رضى اللَّه عنها- مرفوعًا[٣]، وهذه أشهر الطرق من رواية الأوزاعي، وتعليل الإمام أحمد في هذه المسألة بمجملها، إلى عدم صحتها ودون أن يتكلم على أحد من رجال هذه الأسانيد، ودون أن يشير إلى وجودها في شيء، إلا بعض الاشارات التي ذكرها عن رواية مكحول.

---

[١] أخرج روايته: ابن سعد في الطبقات ت: إحسان عباس: ١/ ٤٨٩.

[٢] وثَّقهُ: يحيى بن معين برواية الدارمي(١/ ١٤٥)، وأبو زرعة في الجرح والتعديل(٣/ ٤٠٤)، والعجلي في الثقات(١/ ٣٣٥)، ضعَّفه يحيى القطان في ميزان الاعتدال(١/ ٦٥٤)، وأحمد في علله(٣/ ١١٨)، وأبو حاتم في الجرح والتعديل(٣/ ٤٠٤)، والنسائي في الضعفاء(١/ ٣٧)،

[٣] أخرج روايته: دلال النبوة للبيهقي: ٦/ ١٨١.

الخلاصة: إنَّ الحديث معلول لا يصح من جميع طرقه كما بيَّن الإمام أحمد بن حنبل، وإنَّ هذه الطرق لا تقويه؛ لضعفها وعدم صحتها. والله أعلم.

التوقف؛ نفي ثبوت الحديث؛ لأن الذي ألصق الحديث المختلق لا يعرف عند أهل الحديث .

المسألة الثالثة: قال مهنا: سألت أحمد، عن حديث الأعمش، عن أبي وائل

(أن معاوية لعب بالأصنام).

فقال: (ما أغلط أهل الكوفة على أصحاب رسول الله، ولم يصحح الحديث)[١].

تخريج الحديث: أخرجه الإمام ابن سعد من طريق عبد الرحمن بن يزيد بن جابر [٢].

الدراسة: لم يعلل الإمام أحمد هذا الحديث، وإنما توقف في الحكم عليه ، ولكن انصف أهل الكوفة أنهم لم يرووا هذا الحديث ، وإنما رواه رجل شيعي كما ذكر لا يعرف، وهذا يدل أن هذا الحديث لم يثبت على أن معاوية رضي الله عنه لعب بالأصنام، وإنما وألصق إليه هذا الأمر.

---

[١] المنتخب من علل الخلال١/٢٢٧مسألة(١٤٣).

[٢] في الطبقات:١/٤٨٩.

المبحث السادس عشر
إعلال الحديث بسلوك الجادة.

المسألة: إعلال الحديث بأنَّ راويه خالف فيه؛ إذ سلك فيه الجادة المعروفة؛ بدليل من رواه من هو أرجح وأحفظ منه:

قال مهنا:((سألت أحمد، فقلت: حدثنا عبد الرزاق، عن معمر، عن سهيل، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، عن النبي (صلى الله عليه وسلم)**:(الإيمان بضع وستون بابا، أفضلها شهادة أن لا إله إلا الله، وأدناه إماطة الأذى عن الطريق"؟)).**

فقال أحمد:((إنما هو عن سهيل، عن عبد الله بن دينار، عن أبي صالح، عن أبي هريرة. قلت: ممن الخطأ: من معمر أو من سهيل؟ قال: لا أدري))[1].

تخريج الحديث: أخرجه ابن أبي شيبة من طريق سفيان الثوري[2]، وأحمد من طريق حماد بن سلمة[3]، ومسلم من طريق جرير بن عبد الحميد[4]، ومحمد المروزي من طريق خالد بن عبد الله[5]، وابن بطة من طريق حريز[6]،والبيهقي من طريق علي بن عاصم[7].

كلهم عن سهيل بن أبي صالح، عن عبد الله بن دينار، عن أبي صالح، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

---

[1] المنتخب من علل الخلال ١/ ٢٤٥ مسألة(١٥٨).

[2] في مصنفه: ٥/ ٢١٢، (٢٥٣٣٩).

[3] في مسنده: ١٥/ ٢١٢، (٩٣٦١).

[4] في صحيحه: ١/ ٦٣، (٣٥).

[5] في تعظيم قدر الصلاة: ١/ ٤٢٥، (٤٢٣).

[6] في الإبانة الكبرى: ٢/ ٦٤٦، (٨٣٤).

[7] في الأسماء والصفات: ١/ ٢٤٩، (١٨٣).

وأخرجه البخاري ومسلم من طريق سليمان بن بلال[١]، وابن أبي شيبة من طريق ابن عجلان[٢]، ومحمد المروزي من طريق عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار[٣]، وابن بطة من طريق ابن الهاد[٤]، كلهم عن عبد الله بن دينار، عن أبي صالح، عن أبي هريرة.

وأخرجه الطبراني من طريق عمارة بن غزية[٥]، وعبد الرزاق من طريق معمر بن راشد[٦]، جميعهم عن سهيل، عن أبيه، عن أبي هريرة.

- **الدراسة:** هذا الحديث الذي توقف فيه الإمام أحمد قد وقع فيه اختلاف في طرقه:

فرواه: سفيان الثوري[٧]، وحماد بن سلمة[٨]، وجرير بن عبد الحميد[٩]، وخالد بن عبد الله[١٠]، وحريز[١١]،وعلي بن عاصم[١٢].

---

[١] البخاري: ١/ ١١، (٩)، ومسلم في صحيحها: ١/ ٦٣، (٣٥).

[٢] في الادب: ١/ ٨٠، (١٠٨).

[٣] في تعظيم قدر الصلاة: ١/ ٤٢٩، (٤٢٩).

[٤] في الإبانة الكبرى: ٢/ ٦٤٨، (٨٣٥).

[٥] في الأوسط: ٥/ ٧٥، (٤٧١٢).

[٦] أخرج روايته: عبد الرزاق في الجامع كملحق بمصنف عبد الرزاق: ١١/ ١٢٦، (٢٠١٠٥).

[٧] أخرج روايته: ابن ابي شيبة في مصنفه: ٥/ ٢١٢، (٢٥٣٣٩).

[٨] أخرج روايته: أحمد بن حنبل في مسنده: ١٥/ ٢١٢، (٩٣٦١).

[٩] أخرج روايته: مسلم في صحيحه: ١/ ٦٣، (٣٥).

[١٠] أخرج روايته: محمد بن نصر المروزي في تعظيم قدر الصلاة: ١/ ٤٢٥، (٤٢٣).

[١١] أخرج روايته: ابن بطة في الإبانة الكبرى: ٢/ ٦٤٦، (٨٣٤).

[١٢] أخرج روايته: البيهقي في الأسماء والصفات: ١/ ٢٤٩، (١٨٣).

كلهم عن سهيل بن أبي صالح، عن عبد الله بن دينار، عن أبي صالح، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

وتابع سهيلاً: سليمان بن بلال[١]، وابن عجلان[٢]، وعبد الرحمن بن عبد الله بن دينار[٣]، وابن الهاد[٤]، عن عبد الله بن دينار، عن أبي صالح، عن أبي هريرة.

وخالفهم: عمارة بن غزية[٥]، ومعمر بن راشد[٦]، عن سهيل، عن أبيه، عن أبي هريرة.

وعند تخريج الحديث وجمع طرقه، ينحصر الاختلاف على عبد الله بن دينار من وجهين:

- **أمَّا الأول:** فالذي رجَّحه الدار قطني؛ لأنَّه من رواية الثقات الأثبات ما رواه: سفيان الثوري[٧]، وحماد بن سلمة[٨]، وجرير بن عبد الحميد[٩]، وخالد بن عبد الله[١٠]، وحريز[١١]

---

[١] أخرج روايته: البخاري: ١/ ١١، (٩)، ومسلم في صحيحها: ١/ ٦٣، (٣٥).

[٢] أخرج روايته: ابن ابي شيبة في الادب: ١/ ٨٠، (١٠٨).

[٣] أخرج روايته: محمد بن نصر المروزي في تعظيم قدر الصلاة: ١/ ٤٢٩، (٤٢٩).

[٤] أخرج روايته: ابن بطة في الإبانة الكبرى: ٢/ ٦٤٨، (٨٣٥).

[٥] أخرج روايته: الطبراني في الأوسط: ٥/ ٧٥، (٤٧١٢).

[٦] أخرج روايته: عبد الرزاق في الجامع كملحق بمصنف عبد الرزاق: ١١/ ١٢٦، (٢٠١٠٥).

[٧] أخرج روايته: ابن ابي شيبة في مصنفه: ٥/ ٢١٢، (٢٥٣٣٩).

[٨] أخرج روايته: أحمد بن حنبل في مسنده: ١٥/ ٢١٢، (٩٣٦١).

[٩] أخرج روايته: مسلم في صحيحه: ١/ ٦٣، (٣٥).

[١٠] أخرج روايته: محمد بن نصر المروزي في تعظيم قدر الصلاة: ١/ ٤٢٥، (٤٢٣).

[١١] أخرج روايته: ابن بطة في الإبانة الكبرى: ٢/ ٦٤٦، (٨٣٤).

وعلي بن عاصم[١]، جميعهم رووه عن سهيل بن أبي صالح، عن عبد الله بن دينار، عن أبي صالح، عن أبي هريرة –رضي الله عنه– به.

وممن تابع سهيل متابعة تامة: سليمان بن بلال[٢]، وابن عجلان[٣]، وعبد الرحمن بن عبد الله بن دينار[٤]، وابن الهاد[٥]، عن عبد الله بن دينار، عن أبي صالح، عن أبي هريرة.

وإلى هذا ذهب العلماء.

قال الإمام الترمذي(**٢٧٩**هـ): (هذا حديث حسن صحيح وهكذا روى سهيل بن أبي صالح، عن عبد الله بن دينار، عن أبي صالح، عن أبي هريرة.)[٦].

وقال البيهقي(**٤٥٨**هـ) في الاختلاف في الألفاظ الحديث: (رواه مسلم في الصحيح، عن زهير بن حرب، عن جرير.

قال الإمام أحمد رحمه الله تعالى: وهذا شك وقع من سهيل بن أبي صالح في بضع وستين أو في بضع وسبعين، وسليمان بن بلال قال: بضع وستون لم يشك فيه وروايته أصح عند أهل العلم بالحديث غير أن بعض الرواة عن سهيل رواه من غير شك)[٧].

والراجح من الروايتين، هي رواية الوجه الأول؛ لأنَّه من رواية الثقات الأثبات عن عبد الله بن دينار؛ ولمزيدة من الحفظ، وعدم سلوك الطريق المعروف، ولاتفاقهم عليه من

---

[١] أخرج روايته: البيهقي في الأسماء والصفات: **١/ ٢٤٩، (١٨٣)**.

[٢] أخرج روايته: البخاري: **١/ ١١، (٩)**، ومسلم في صحيحيهما: **١/ ٦٣، (٣٥)**.

[٣] أخرج روايته: ابن ابي شيبة في الادب: **١/ ٨٠، (١٠٨)**.

[٤] أخرج روايته: محمد بن نصر المروزي في تعظيم قدر الصلاة: **١/ ٤٢٩، (٤٢٩)**.

[٥] أخرج روايته: ابن بطة في الإبانة الكبرى: **٢/ ٦٤٨، (٨٣٥)**.

[٦] أخرج روايته: الترمذي في الجامع: **٤/ ٣٠٦، (٢٦١٤)**.

[٧] الشعب للبيهقي: **١/ ٨٧، (٢)**.

قبل الإمامين الجليلين البخاري ومسلم وإخراج هذه الرواية في صحيحيهما؛ إلا أن البخاري أخرج هذه الرواية من طريق سليمان بن بلال[١] عن عبد الله بن دينار، عن أبي صالح، عن أبي هريرة. وهذه متابعة تامة لسهيل بن أبي صالح على روايته.

- **وأمَّا الوجه الثاني:** فما رواه: عمارة بن غزية[٢]، ومعمر بن راشد[٣]، عن سهيل، عن أبيه، عن أبي هريرة –رضي الله عنه– به؛ بلا ذكر عبد الله بن دينار.

وهذا الوجه هو مرجوح، فقد رواه معمر بن راشد، وتابعه عمارة بن غزية، وخالد بن عبد الله، بسلوك الجادة المعروفة وقد وصف الدار قطني هذا الطريق بالمخالف، ولا تقوى على ترجيح ذلك.

لذا فالراجح قول الترمذي(**٢٧٩**هـ)[٤]، والدار قطني(**٣٨٥**هـ)[٥]، وهو بذكر (عبد الله بن دينار)، وعلى هذا فالحديث حديث عبد الله بن دينار والراجح ما رواه عنه.

وترجيح رواية سهيل عن عبد الله بن دينار عن أبي صالح عن أبي هريرة رضي الله عنه، على رواية سهيل عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه لم تأت إلا من قرائن قوية دلَّت على أن معمر بن راشد سلك الجادة **عند جمع طرق الحديث، فيمكن تلخيصها فيما يأتي:**

---

[١] أخرج روايته: البخاري: **١/ ١١**، **(٩)**، ومسلم في صحيحيهما: **١/ ٦٣**، **(٣٥)**.

[٢] أخرج روايته: الإمام أحمد في مسنده: **١٤/ ٤٩٦**، **(٢٩٢٦)**، والطبراني في الأوسط: **٥/ ٧٥**، **(٤٧١٢)**.

[٣] أخرج روايته: عبد الرزاق في الجامع كملحق بمصنف عبد الرزاق: **١١/ ١٢٦**، **(٢٠١٠٥)**.

[٤] أخرج روايته: الترمذي في الجامع: **٤/ ٣٠٦**، **(٢٦١٤)**.

[٥] في العلل **٨/ ١٥٩**.

أولاً: إنَّ رواية سهيل عن عبد الله بن دينار عن أبي صالح هي سلوك غير طريق الجادة؛ وهذا يدل على مزيد من الحفظ كما سبق بيانه في التخريج. بخلاف رواية معمر عن سهيل عن أبيه عن أبي هريرة، فإنَّه سلك الطريق المحفوظ.

ثانيًا: اتفاق الأئمة، البخاري(**٢٥٦**هـ)، ومسلم(**٢٦١**هـ)، والترمذي(**٢٧٩**هـ)، والدارقطني(**٣٨٥**هـ) على تخريج الطريق المزيدة، وترجيحها على الطريق المحفوظ.

ثالثًا: عند الموازنة بين من روى الطريق المحفوظ، والطريق المزيدة نجد أن الطريق المزيد، قد رواها جمع من الرواة الثقات الأثبات، بخلاف من سلك الجادة والتي لم يروها غير معمر بن راشد وعمارة بن غزية، وخالف تلميذه الثوري وسلك الجادة المعروفة ايضا.

رابعًا: إنَّ الراجح من حديث أبي هريرة رضي الله عنه ما رواه عن عبد الله بن دينار عن أبي صالح عن أبي هريرة وهذا أصحُّ طريق إلى أبي هريرة-رضي الله عنه، والمرجوح رواه سهيل عن أبيه عن أبي هريرة.

وأما عن حكم الإمام أحمد على الحديث: فقد توقف الإمام أحمد بن حنبل من رواية مهنا في حديث معمر، عن سهيل، عن أبي صالح، عن أبي هريرة –رضي الله عنه–، ولم يقض فيه بشيء، وعلل ذلك؛ بقوله: (لا دري).

وهذا التوقف في الحكم على الحديث يدل على ورع الإمام أحمد، أمَّا العلم فيدل على أنَّ إعلال الإمام أحمد بن حنبل للأحاديث كان عن دراية تامَّة بها، فلا يستدرك عليهم إذا علموا الحديث، إلا إذا كان ثمة اختلاف بينهم.

والتوقف في هذا حديث بقوله لا أدري، ولم يرجحه "رحمه الله" فيه بنائه على مجرد الظن ومحفوظه لكثرة الأحاديث.

الخلاصة: إنَّ حديث عبد الله بن دينار ومن رواه عنه هو الراجح؛ لمتابعة أصحاب عبد الله بن دينار المتقنين له، ولمزيد من الحفظ والترجيح، وعدم سلوك الطريق المعروف، ولاتفاقهم عليه من قبل الإمامين الجليلين البخاري ومسلم وإخراج هذه الرواية في

صحيحيهما، وإنَّ رواية معمر بن راشد وعمارة بن غزية عن سهيل بن أبي صالح، عن أبي صالح مرجوحة أيضاً لأنهما سلكا به الطريق السهل؛ بخلاف ما رواه أصحاب عبد الله بن دينار المتقنين.

ومن هنا فقد تبيَّن أنَّ رواية أصحاب الراوي من القرائن التي يصار إليها عند الاختلاف، ولذلك ساق الدار قطني الاختلاف في هذا الحديث فأجاد وأفاد بالمسألة، بقوله:(والصحيح قول من قال: عن سهيل، عن عبد الله بن دينار، عن أبي صالح، عن أبي هريرة). والله أعلم

المبحث السابع عشر
تصحيح الوجهين، وتضعيف الوجهين

وفيه مسألتان:

المسألة الأولى: على الاحتمال؛ لعدم وجود قرائن كافية تفيد بترجيح رواية أحد الوجهين على الآخر:

قال مهنا:((سألت أحمد، عن حديث ابن أبي ذئب: هو خطأ، أو هو عنهما؟ قال: لا أدري؛ ولكن من روى عنه بالمدينة يقول: عن ابن أبي ذئب، عن المقبري، عن أبي هريرة، ومن سمع ببغداد، قال: عن أبي شريح))[١].

وقال محمد بن بشر بن ياسين: حدثنا أحمد: حدثنا يزيد بن هارون، وحجاج، وابن أبي بكير، عن ابن أبي ذئب، عن سعيد المقبري، عن أبي شريح الكعبي، أن النبي -صلى الله عليه وسلم- **قال:(**"**والله لا يؤمن، والله لا يؤمن**"**، قالوا: وما ذاك يا رسول الله؟ قال: (الجار لا يأمن جاره بوائقه". قالوا: وما بوائقه؟ قال: "شره).** قال أبو عبد الله: (حدثني روح، وعثمان بن عمر، قالا: حدثنا ابن أبي ذئب، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة، أن رسول الله- صلى الله عليه وسلم- قال:**(والله لا يؤمن").** قال أبو عبد الله:(إن روحا، وعثمان سمعاه بالمدينة، وحجاج ويزيد سمعاه ببغداد، وهكذا قال ببغداد)).

تخريج الحديث: أخرجه أحمد من طريق إسماعيل بن عمر[٢]، وعثمان بن عمر[٣]، ونوح[٤]

---

[١] المنتخب من علل الخلال ١/ ٢٤٧ مسألة(١٦٠).

[٢] في مسنده: ١٣/ ٢٦١، (٧٨٧٨).

[٣] في مسنده: ١٤/ ١٥٣، (٨٤٣٢).

[٤] في مسنده: ٢٦/ ٢٩٢، (١٦٣٧٢).

ومحمد المروزي من طريق عبد الله بن وهب[١].

والحاكم من طريق إسماعيل بن أبي أويس[٢]، عن ابن أبي ذئب، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة.

وأخرجه أبو داود[٣]، والبخاري من طريق عاصم بن علي[٤]، وأحمد من طريق يزيد بن هارون[٥]، والحجاج[٦]، والبيهقي من طريق يحيى بن أبي بكير[٧]، عن ابن أبي ذئب، عن سعيد بن أبي سعيد المقبري، عن أبي شريح الأنصاري.

الدراسة: بعد تخريج الحديث وجمع طرقه، ينحصر الاختلاف فيه على ابن أبي الذئب من وجهين:

أمَّا الأول: فرواية أهل المدينة: فقد رواه: إسماعيل بن عمر[٨]، وعثمان بن عمر[٩]،وعبد الله بن وهب[١٠]، وإسماعيل بن أبي أويس[١١]،

---

[١] في تعظيم الصلاة: ٢/ ٥٩٠، (٦٢٢).

[٢] في المستدرك: ١/ ٥٣، (٢١).

[٣] في مسنده: ٢/ ٦٧٦، (١٤٣٧).

[٤] في صحيحه: ٤٥/ ١٣٩، (٢٧١٦٢).

[٥] في مسنده: ٤٥/ ١٣٩، (٢٧١٦٢).

[٦] في مسنده: ٢٦/ ٢٩٢، (١٦٣٧٢).

[٧] في الآدب: ١/ ٢٨، (٦٦).

[٨] أخرج روايته: أحمد في مسنده: ١٣/ ٢٦١، (٧٨٧٨).

[٩]أخرج روايته: أحمد في مسنده: ١٤/ ١٥٣، (٨٤٣٢).

[١٠] أخرج روايته: محمد بن نصر المروزي في تعظيم الصلاة: ٢/ ٥٩٠، (٦٢٢).

[١١] أخرج روايته: الحاكم في المستدرك: ١/ ٥٣، (٢١).

ونوح[١]، عن ابن أبي ذئب، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة.

وأمَّا الثاني: فرواية أهل بغداد: وقد رواه أبو داود[٢]، وعاصم بن علي[٣]، ويزيد بن هارون[٤]، والحجاج[٥]، ويحيى بن أبي بكير[٦]، عن ابن أبي ذئب، عن سعيد بن أبي سعيد المقبري، عن أبي شريح الأنصاري.

نلحظ مما تقدم أن صنيع الإمام البخاري في هذا الحديث بعد أن أخرج الحديث من رواية عاصم بن علي عن ابن أبي ذئب أردف الحديث بمتابعات لعلي بن عاصم وهم: شبابة وأسد بن موسى. وتعليقًا: من رواية حميد بن الأسود، وعثمان بن عمر، وأبو بكر بن عياش، وشعيب بن إسحاق: عن ابن أبي ذئب، عن المقبري، عن أبي هريرة[٧].

قال الحافظ بعد ذكر الاختلاف الذي وقع في هذا الحديث وأردافه بمتابعات:(ومع ذلك فصنيع البخاري يقتضي تصحيح الوجهين وإن كانت الرواية عن أبي شريح أصح)[٨].

وقد ذهب النقاد الأوائل كالإمام أحمد بن حنبل، وأبو حاتم إلى تصحيح الوجهين، فقال الإمام أحمد بن حنبل: **(جميعا صحيحين).** وقال أبو حاتم:(يحتمل أن يكون جميعا

---

[١]أخرج روايته: أحمد في مسنده: **٢٦/ ٢٩٢**، **(١٦٣٧٢)**.

[٢] أخرج روايته: أبو داود الطيالسي في مسنده: **٢/ ٦٧٦**، **(١٤٣٧)**.

[٣]أخرج روايته: البخاري في صحيحه: **٤٥/ ١٣٩**، **(٢٧١٦٢)**.

[٤]أخرج روايته: أحمد في مسنده: **٤٥/ ١٣٩**، **(٢٧١٦٢)**.

[٥]أخرج روايته: أحمد في مسنده: **٢٦/ ٢٩٢**، **(١٦٣٧٢)**.

[٦]أخرج روايته: البيهقي في الآدب: **١/ ٢٨**، **(٦٦)**.

[٧]أخرج روايته: البخاري في صحيحه: **٤٥/ ١٣٩**، **(٢٧١٦٢)**.

[٨] فتح الباري: **١٠/ ٤٣٣**.

صحيحين)[١]. أمَّا الدار قطني فقد ساق الاختلاف الواقع في هذه الرواية ورجَّح رواية أبي هريرة على رواية أبي شريح وقال:(وحديث أبي هريرة أشبه بالصواب)[٢]، وقال أيضا: (المحفوظ عن أبي هريرة)[٣]. وقال الحافظ ابن حجر معلقًا على هذا الاختلاف في أصحاب ابن أبي ذئب عليه في صحابي:(الثلاثة الأول كذا قالوا فيه: عن أبي شريح، والأربعة قالوا: عن أبي هريرة، ثم قالو:(إذا تقرر ذلك، فالأكثر قالوا فيه: عن أبي هريرة، فكان ينبغي ترجيحهم؛ ويؤيده: أن الراوي إذا حدث في بلده كان أتقن لما يحدث به في حال سفره، ولكن عارض ذلك أن سعيدا المقبري مشهور بالرواية عن أبي هريرة، فمن روى عنه، عن أبي هريرة قد سلك الجادة المعروفة، فكانت مع من قال: "عنه، عن أبي شريح" زيادة علم ليست عند الآخرين)[٤].

ولا بدَّ من معرفة أنَّ تصحيح الإمام أحمد بن حنبل وأبي حاتم لكلا الوجهين، مقصوداً به: (الصواب للوجهين)[٥]، أي أنَّ الصواب رواية المقبري، عن أبي هريرة–رضي الله عنه،– والمقبري عن أبي شريح –رضي الله عنه؛ وتصحيح الإمام البخاري لرواية أبي شريح وجعل رواية أبي هريرة بالمتابعات، فكأن الإمام البخاري قد تجنب رواية المقبري عن أبي هريرة لأن فيها سلوك للجادة، لأن المقبري مشهور بالرواية عن أبي هريرة لا عن أبي شريح، فربما تكون هذه الطرق المعروفة دليلاً على الوهم، لذلك يطلق على الراوي قد سلك

---

[١]العلل لابن أبي حاتم: ٥/٥٩٧.

[٢]العلل للدار قطني: ٧/٣٨.

[٣]المصدر نفسه: ٨/ ١٦٠.

[٤] فتح الباري: ١٠/٤٣٣.

[٥]العلل لابن أبي حاتم: ٥/٥٩٧.

الجادة؛ ومن لم يسلكها إنما حفظ الحديث على وجهه، ومن صنيع الإمام البخاري أنهُ قد أتى بالرواية التي حفظ الراوي الحديث على وجهه، وأتى بالجادة بالمتابعات ولم يهملها[١].

وأما عن حكم الإمام أحمد على الحديث:

فقد توقف الإمام أحمد بن حنبل من رواية مهنا في هذا حديث الذي وقع فيه اختلاف على ابن أبي ذئب ولم يرجح فيه شيئاً، وعلل ذلك؛ بقوله: (لا دري). وهذه الرواية قد أستشكل فيها تلميذه مهنا، أرد بسؤاله بيان الطريق الصحيح من السقيم، ولم يرجح الإمام أحمد شيئاً، ولكنَّه قد بين أن ليس كل اختلاف على حديث يعد قادحا، فربما روي الحديث على وجوه كلها صحيحة، وهذه الرواية وإن كان مدار الحديث على ابن أبي الذئب ولكن من روى عنه قد سمع الحديث في بلدين مختلفين هما المدينة، وبغداد، فمنهم من روى الحديث في المدينة، عن ابن أبي ذئب، عن المقبري، عن أبي هريرة. ومنهم من رواه في بغداد عن أبي شريح. وكان اختلاف تلاميذ ابن أبي ذئب عليه في صحابي هذا الحديث.

الخلاصة: إنَّ حديث ابن أبي الذئب ثابتٌ من كلا الوجهين: عن النَّبي –صلى الله عليه وسلم– من رواية المقبري عن أبي هريرة، ومن رواية المقبري عن أبي شريح، وهو كما ذهب الإمام أحمد بن حنبل، وأبو حاتم إلى تصحيح هذين الوجهين، قال الإمام أحمد بن حنبل: (جميعا صحيحين). وقال أبو حاتم:(يحتمل أن يكون جميعا صحيحين) [٢]. وأمَّا الإمام البخاري فقد رجح رواية عاصم بن علي على رواية أئمة ثقات؛ وسبب تقديم هذه الرواية أنَّهُ قد أتى بطريق غير مسلوك، وهذا الأمر يدل على حفظه لحديثه، والدار قطني، وقد رجَّح

---

[١] فتح الباري: **١٠/٤٣٣**.

[٢] العلل لابن أبي حاتم: **٥/٥٩٧**.

رواية أبي هريرة على رواية أبي شريح[١]، وإنَّ عدم ترجيح الإمام أحمد لرواية أبي هريرة على رواية أبي شريح أو العكس لعدم وجود قرائن كافية في ذلك. والله أعلم.

[١] العلل للدار قطني: ٧/ ٣٨، ٨/ ١٦٠.

-تضعيف الوجهين-

المسألة الثانية: إعلال الحديثان بالمنكران؛ لسبب الانقطاع المحتمل، ولضعف راويه، وجهالة من رفعه:

قال مهنا:((سألت أحمد، عن حديث حدثنا به خالد بن خداش: ثنا حماد بن زيد، عن أيوب، عن الحسن، عن صخر بن قدامة، قال: قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-:**(لا يولد بعد مائة سنة مولود لله فيه حاجة)).**

قال أيوب:((فلقيت صخر بن قدامة فسألته عنه؟ فلم يعرفه!. قال: وسألته عن حديث حدثناه، عن حماد بن سلمة: ثنا علي بن زيد، قال: قال الحسن: سل عبد الله بن قدامة بن صخر العقيلي عن هذا الحديث، فلقيته على باب دار الإمارة، فذكرت له، فقال: (يا أيها الناس إنه ليس اليوم نفس منفوسة يأتي عليها مئة سنة، يعتمل الله بها شيئا). قال أحمد: ليسا بصحيحين، وهما منكران))[١].

تخريج الحديث: أخرج الحديث الأول: الطبراني[٢]، وابن قانع[٣]، وأبو نعيم[٤] من طريق خالد بن خداش عن حماد بن زيد، عن أيوب، عن الحسن، عن صخر بن قدامة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم.

وأخرج الثاني: البزار[٥].

---

[١] المنتخب من علل الخلال ١/ ٢٩٣ مسألة(١٩٠).

[٢] في معجمه الكبير: ٨/ ٢٧، (٧٢٨٣).

[٣] في معجم الصحابة: ٢/ ٢٢.

[٤] في معرفة الصحابة: ٣/ ١٥١٧.

[٥] في مسنده: ٩/ ٣٨٥، (٣٩٧١).

والطحاوي[١]، من طريق حماد بن سلمة، عن علي بن زيد، قال: قال لي الحسن: سل عبد الله بن قدامة بن صخر عن هذا الحديث فلقيته على باب دار الإمارة، فسألته فقال: زعم أبو ذر أنهم كانوا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزوة تبوك فأتوا على واد فقال لهم النبي صلى الله عليه وسلم.

الدراسة: الحديث الأول الذي أورده من طريق خالد بن خداش، غير ثابت، وعند الخوض في علل هذا الحديث: لا بد من أن نذكر جملة من الأمور:

أولًا: علة الإسناد: ونبدأ بحال خالد بن خداش[٢] عند العلماء هذا الراوي وقد وثَّقهُ غير واحدٍ من الأئمة: كصالح بن محمد جزرة، وابن معين[٣].

وسليمان بن حرب، وأبي حاتم[٤]، وابن حبان[٥]، وزاد سليمان بن حرب حيث قال:(كان يختلف معنا إلى حماد بن زيد – وأثنى عليه خيرا وقال: كان كثير الاختلاف إلى

---

[١] في مشكل الآثار: **٩/٣٦٦، (٣٧٤٦)**.

[٢] خالد بن خداش بن عجلان الأزدي، أبو الهيثم البصري تهذيب الكمال: **٨/٤٥**، قال صالح بن محمد جزرة وابن معين في تاريخ بغداد: **(٩/٢٤٤)**، وسليمان بن حرب، وأبو حاتم في الجرح والتعديل: **(٣/٣٢٧)**: (صدوق)، وذكره ابن حبان في الثقات: **(٨/٢٢٥)**، وزاد سليمان بن حرب حيث قال: (كان يختلف معنا إلى حماد بن زيد – وأثنى عليه خيرا وقال: كان كثير الاختلاف إلى حماد ابن زيد أو كثير اللزوم)، و ضعَّفه علي بن المديني، والساجي، وعقب الخطيب على تضعيف الساجي لخالد حيث قال: (لم يورد زكريا في تضعيفه حجة سوى الحكاية عن يحيى بن معين أنه تفرد برواية أحاديث، ومثل ذلك موجود في حديث مالك بن أنس، والثوري، وشعبة، وغيرهم من الأئمة. ومع هذا فإن يحيى بن معين وجماعة غيره قد وصفوا خالدا بالصدق، وغير واحد من الأئمة قد احتج بحديثه.) في تاريخ بغداد: **٩/٢٤٤**.

[٣] في تاريخ بغداد: **٩/٢٤٤**.

[٤] في الجرح والتعديل: **٣/٣٢٧**.

[٥] في الثقات: **٨/٢٢٥**.

حماد ابن زيد أو كثير اللزوم)[١]، ولم يضعَّفه غير علي بن المديني، وفيما حكاه السّاجي عنه ايضا، وذكر ابن قانع: (هذا مما ضعف خالد به وأنكر عليه)[٢]، ودافع الخطيب على تضعَّيف الساجي لخالد حيث قال:(لم يورد زكريا في تضعيفه حجة سوى الحكاية عن يحيى بن معين أنه تفرد برواية أحاديث، ومثل ذلك موجود في حديث مالك بن أنس، والثوري، وشعبة، وغيرهم من الأئمة. ومع هذا فإن يحيى بن معين وجماعة غيره قد وصفوا خالدا بالصدق، وغير واحد من الأئمة قد احتج بحديثه)[٣]. وبعد بيان حال خالد نجد أن سبب ضعف هذا الحديث هو خالد نفسه كما بينه ابن قانع، وأمَّا تضعيف علي بن المديني والساجي له، فقد دافع الخطيب البغدادي لخالد وبين سبب الأنكار له، لأنه كان يتفرد عن شيخه حماد بن زيد، قاله ابن معين، وتبرير الخطيب له أن خالد ليس بضعيف بالجملة بل بأحاديث حماد بن زيد خاصة، وثقة في غيره.

وهناك تساؤلات عدة في إسناد هذا الحديث: أسمع الحسن البصري من صخر بن قدامة؟ ومن هو صخر بن قدامة؟ هل هو صحابي؟ أم تابعي؟ وهل سمع صخر بن قدامة من النبي-صلى الله عليه وسلم-؟

❖ من المعلوم أن الحسن البصري كانت له مراسيل عن كثير من الصحابة فبين العلماء هذه المراسيل والحكم عليها، ومن خلال بحثي لم أجد من ذكر شيئاً عن سماع الحسن من صخر بن قدامة، وهذه إحدى العلل التي وقعت في هذا الإسناد وهي:

- **عدم سماع الحسن من صخر بن قدامة:** وهو ما بينه ابن الجوزي بقوله:(فإن قيل فإسناده صحيح فالجواب أن العنعنة تحتمل أن يكون أحدهم سمعه من ضعيف أو كذَّاب

---

[١]في تاريخ بغداد: ٩/ ٢٤٤.

[٢] في معجم الصحابة: ٢/ ٢٢.

[٣]في تاريخ بغداد: ٩/ ٢٤٤.

فأسقط اسمه، وذكر من رواه له عنه بلفظ عن، وكيف يكون صحيحا وكثير من الأئمة والسادة ولدوا بعد المائة)[١]. قال الذهبي معقبًا بعده:(ما فيه مدلس سوى الحسن)، أي نسب التدليس للحسن البصري[٢].

- **لم يكن صخر بن قدامة من شيوخ الحسن.**
- **صخر بن قدامة مختلف في صحبته:** إن صخر بن قدامة العقيلي[٣] تابعي كما صرح به الذهبي[٤]، ولم يصح له سماع عن النبي- صلى الله عليه وسلم- بل لم يذكره أهل التراجم لأنه غير معروف بالرواية سوى هذه الرواية والتي لم يعرفها هو عندما سأله أيوب السختياني وأجاب بذلك:(لا أعرفه).

وقد أنكر الأئمة هذا الخبر الذي أتى به خالد بن خداش، بل هو من الأحاديث الموضوعة:

- شك أيوب السختياني في هذا الحديث وسأل من نسب إليه هذا الخبر حيث قال:(لقيت صخر بن قدامة فسألته عن الحديث فقال: لا أعرفه)[٥].
- قال أحمد بن حنبل: (ليس بصحيح).
- وقال ابن شاهين: (هذا حديث منكر)[٦].

---

[١] في الموضوعات: ٣/ ١٩٢.

[٢] في تلخيص كتاب الموضوعات لابن الجوزي: ١/ ٣٢٥.

[٣] صخر بن قدامة العقيلي، قال أبو نعيم في معرفة الصحابة: (٣/ ١٥١٧): (مختلف في صحبته وحديثه عند الحسن).

[٤] في ميزان الاعتدال: ١/ ٦٢٩.

[٥] في معرفة الصحابة: ٣/ ١٥١٧.

[٦] الإصابة في تمييز الصحابة: ٣/ ٣٣٧.

- وقال ابن الجوزي:(فإن قيل فإسناده صحيح فالجواب أن العنعنة تحتمل أن يكون أحدهم سمعه من ضعيف أو كذاب فأسقط اسمه، وذكر من رواه له عنه بلفظ عن، وكيف يكون صحيحا وكثير من الأئمة والسادة ولدوا بعد المائة.) [١].
- وقال الذهبي:(صخر تابعي، والحديث منكر) [٢]، وقال ايضا:(هذا باطل)[٣].
- وقال ابن حجر:(لم يصرح بسماعه من النّبي صلّى اللَّه عليه وسلم، ولم يصرح الحسن بسماعه منه، فهذه علّة أخرى لهذا الخبر) [٤].
- وقال الشيخ الألباني:(وهذا إسناد ضعيف، ومتن موضوع، وعلته صخر بن قدامة هذا، فإنه لا يعرف إلا في هذا الحديث) [٥].

ثانيا: علة المتن: جاء متن هذا الحديث بألفاظ مختلفة:

فلفظه عند الطبراني: (لا يولد بعد المائة مولود لله فيه حاجة) [٦].

ولفظه عند أبو نعيم: (لا يولد بعد سنة مائة مولود لله فيه حاجة) [٧]

ولفظه عند ابن قانع: (لا يولد مولود بعد المائتين لله فيه حاجة) [٨].

ولفظه عند الذهبي:(لا يولد بعد ستمائة سنة مولود لله فيه حاجة) [٩].

---

[١] في الموضوعات: ٣/ ١٩٢.

[٢] في ميزان الاعتدال: ١/ ٦٢٩.

[٣] في تلخيص كتاب الموضوعات لابن الجوزي: ١/ ٣٢٥.

[٤] في الإصابة في تمييز الصحابة: ٣/ ٣٣٧.

[٥] في سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة: ٣/ ٣٠٣.

[٦] في معجمه الكبير: ٨/ ٢٧، (٧٢٨٣).

[٧] في معرفة الصحابة: ٣/ ١٥١٧.

[٨] في معجم الصحابة: ٢/ ٢٢.

[٩] في ميزان الاعتدال: ١/ ٦٢٩.

وسبب إعلالهم لهذا المتن كما قال أحمد بن حنبل:(كيف وكثير من الأئمة ولد بعد ذلك)[١]، وابن الجوزي:(وكيف يكون صحيحا وكثير من الأئمة والسادة ولدوا بعد المائة)[٢].

الحديث الثاني: حدثنا محمد بن معمر، قال: حدثنا مسلم، قال: حدثنا حماد بن سلمة، قال: أنا علي بن زيد، قال: قال لي الحسن: سل عبد الله بن قدامة بن صخر[٣].

عن هذا الحديث فلقيته على باب دار الإمارة فسألته فقال: زعم أبو ذر أنهم كانوا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزوة تبوك فأتوا على واد فقال لهم النبي صلى الله عليه وسلم: **(إنكم بواد ملعون فأسرعوا فركب فرسه فدفع ودفع الناس) ثم قال: (من اعتجن عجينه أو من كان طبخ قدرا فليكبها ثم سرنا) ثم قال:(يا أيها الناس، إنه ليس اليوم نفسا منفوسة يأتي عليها مائة سنة فيعبأ الله بها شيئا).**

الدراسة: هذا الحديث معلول بالنكارة ايضا، فالحديث جاء من طريق علي بن زيد[٤]، وهذا الراوي ضعَّفه كبار النقاد؛ لأسباب عدة، أهمها:

---

[١] في الفوائد المجموعة: **١/ ٥١٠**.

[٢] في الموضوعات: **٣/ ١٩٢**.

[٣] عبد الله بن قدامة بن صخر، قال ابن حجر تهذيب التهذيب: **(٥/ ٣٦٠)**: (ولم أجد لعبد الله بن قدامة هذا ذكرا إلا في هذا الحديث).

[٤] علي بن زيد بن جدعان، أبو الحسن القرشي التيمي البصري الضرير تاريخ الإسلام: **(٣/ ٧٠٧)**، هذا الراوي ضعَّفه غير واحدٍ من الأئمة حيث ضعَّفه ابن عيينة، وحماد بن زيد، ويزيد بن زريع في ميزان الاعتدال: **(٣/ ١٢٧)**، وأحمد بن حنبل في الجرح والتعديل: **(٦/ ١٨٦)**، وابن معين برواية الدارمي: **(١/ ١٤١)**، والبخاري في سير اعلام النبلاء: **(٥/ ٢٠٧)**، والعجلي في الثقات: **(٢/ ١٥٤)**، وأبو زرعة، وأبو حاتم، في الجرح والتعديل: **(٦/ ١٨٦)**، والنسائي في سننه: **(٧/ ٢٩)**، وابن خزيمة في ميزان الاعتدال: **(٣/ ١٢٧)**، والدار قطني من سؤالات البرقاني له: **(١/ ٥٢)**، ونسبه شعبة بن الحجاج لتدليس وكان يرفع أحاديث عن الرواة، في جامع الترمذي: **٤/ ٣٤٣**، ووصفه حماد بن زيد =

السبب الأول: ضعيف الحديث ولا يحتج بحديثه، قاله البخاري والرازيان وغيرهما[١].

السبب الثاني: كان يقلب الأسانيد لسوء حفظهِ، قاله حماد بن زيد، وابن خزيمة.

السبب الثالث: نسبه شعبة بن الحجاج إلى التدليس[٢].

السبب الرابع: كان يرفع أحاديث عن الرواة حتى أنه رفع حديث سعيد بن المسيب عن أنس – رضي الله عنه– قاله شعبة[٣].

السبب الخامس: كان قد أختلط في كبره قاله شعبة بن الحجاج، والفسوي[٤].

السبب السادس: جهالة عبد الله بن قدامة بن صخر هذا الراوي لا يعرف ولم يروي عنه غير علي بن زيد.

وبعد ذكر أسباب تعليل راوي الحديث علي بن زيد بن جدعان الذي ضعَّفه غير واحدٍ من الأئمة نجد أن تعليل الإمام أحمد لهذا الحديث كان بسبب ضعف هذا الراوي ونكارة حديثه، وجهالة عبد الله بن قدامة بن صخر الذي لم يذكره أهل التراجم غير ابن حجر[٥].

- قال البزار(**٢٩٢**هـ) عقب تخريجه:(هذا الحديث لا نعلمه يروى عن أبي ذر إلا بهذا الإسناد)[٦].

كان يقلب الأسانيد في ميزان الاعتدال: (**١٢٧/٣**)، قال الذهبي في السير: (**٢٠٧/٥**): (له عجائب ومناكير، لكنه واسع العلم) ولم يوثَّقهُ غير الترمذي في جامعه: **٣٤٣/٤**.

[١] في الجرح والتعديل: **١٨٦/٦**.

[٢] في ميزان الاعتدال: **١٢٧/٣**.

[٣] في جامع الترمذي: **٣٤٣/٤**.

[٤] في المعرفة والتاريخ: **٧٤١/٢**.

[٥] في تهذيبه: **٣٦٠/٥**.

[٦] في مسنده: **٣٨٥/٩**.

- وقال الذهبي(٧٤٨هـ):(عن علي بن زيد وله عجائب ومناكير، لكنه واسع العلم)، وأظن هذا الحديث من مناكيره[١].
- وقال الهيثمي(٨٠٧هـ):(رواه البزار في أثناء حديث أطول من هذا. وفيه علي بن زيد – وهو ضعيف – عن عبد الله بن قدامة بن صخر، ولا أدري من هو).
- وقال ايضا:(رواه البزار، وفيه عبد الله بن قدامة بن صخر ولم أعرفه، وبقية رجاله وثقوا)[٢].
- **الخلاصة:** إنَّ هذين الحديثان منكران من كلا الطريقين؛ عن النَّبي –صلى الله عليه وسلم– وتعليل الإمام أحمد للحديث الأول بالنكارة كان له عدة علل: الحديث الأول:
- **اجتمعت فيه علة الإسناد، وعلة المتن:**
- **وأمَّا علة الإسناد:** فنكارة رواية خالد بن خداش عن حماد بن زيد خاصة، وسبب الأنكار له، لأنه كان يتفرد عنه بأحاديث[٣].

- وعدم سماع الحسن البصري من صخر بن قدامة، وعدم سماعه من النبي –صلى الله عليه وسلم– فالحديث فيها الانقطاع المحتمل.
- وصخر ليس بصحابي إنما هو تابعي كما صنفه الذهبي، حتى أن صخر لم يكن من أصحاب الحديث، حتى أنه فوجئ بالحديث الذي وأُلصق فيه ولم يعرفه.

وأمَّا علة المتن وسبب تعليله فيمكن ان نجملها بسببين:

- **السبب الأول:** اضطرب في ألفاظ الحديث منهم من ذكر مائة– ومائتين– وستمائة.

---

[١] في السير: ٥/٢٠٧.

[٢] في مجمع الزوائد: ١/١٩٩، ٦/١٩٤.

[٣] في تاريخ بغداد: ٩/٢٤٤.

- **والسبب الثاني:** الذي ذكره الإمام أحمد بن حنبل حيث قال: وكيف وكثير من الأئمة ولد بعد ذلك.

- **الحديث الثاني:** سبب تعليله بالنكارة، لعلتين وقعتا في إسناده:

- **أمَّا الأولى**: فعلة ضعف علي بن زيد بن جدعان هذا الراوي قد ضعَّفه كبار النقاد ونسبوا إليه التدليس عند كبره، ويقلب الأسانيد لسوء حفظهِ.
- **وأمَّا الثانية:** فجهالة صخر بن قدامة الذي لا يعرف إلا في هذه الرواية. وقد ذكرت هذين الحديثين بإسهاب في وجه الإعلال وأشبعت الكلام عليهما والأسباب التي جعلت الإمام أحمد ينكر هذين الحديثين جملة واحدة، والله أعلم.

المبحث الثامن العشر
تقديم ما في الكتاب على الحفظ

المسألة: إعلال الحديث؛ بأنَّ راويه خالف لما هو في أصل كتابه الذي حدث عنه.

قال مهنا:((سألت أحمد، عن حديث معمر، عن الزهري، عن سالم، عن ابن عمر، رضي الله عنهما، عن النبي، صلى الله عليه وسلم: **(أن غيلان بن سلمة أسلم وعنده عشر نسوة، فأمره النبي، صلى الله عليه وسلم، أن يمسك أربعا ويدع سائرهن))**.

قال:((ليس بصحيح))[١].

تخريج الحديث: روي هذا الحديث متصلا، ومرسلا:

أمَّا المتصل: فقد أخرجه ابن أبي شيبة من طريق مروان بن معاوية [٢]. وأحمد بن حنبل وابن حبان من طريق ابن علية[٣]. وأحمد بن حنبل من طريق غندر[٤]، والبخاري من طريق أبي اليمان[٥].

وأبو نعيم من طريق ابن أبي عروبة، وعيسى بن يونس[٦]. والحاكم من طريق سفيان الثوري[٧]. والروياني من طريق يزيد بن زريع[٨].

---

[١] أحكام أهل الملل والردة من الجامع لمسائل الإمام أحمد بن حنبل ١/ ١٧٢ مسألة(٤٩٣).

[٢] في مصنفه: ٧/ ٣٠٢،(٣٦٢٨٦).

[٣] في مسنده٨/ ٢٢٠،(٤٦٠٩)، في صحيحه٩/ ٤٦٣،(٤١٥٦).

[٤] في مسنده٨/ ٢٥١،(٤٦٣١).

[٥] في تأريخه الكبير: ٦/ ٢٨٤.

[٦] في معرفة الصحابة: ٤/ ٢٢٧٠،(٥٦٢٧).

[٧] في المستدرك: ٢/ ٢١٠،(٢٧٨٠).

[٨] في مسنده: ٢/ ٤٠٠،(١٣٩٩)، والطحاوي في شرح معاني الآثار: ٣/ ٢٥٢،(٥٢٥١)

والحاكم من طريق الفضل بن موسى[١]. والدار قطني من طريق يحيى ابن أبي كثير[٢]، جميعهم عن معمر، عن الزهري، عن سالم، عن ابن عمر.

وأمَّا المرسل: فقد أخرجه أبو نعيم[٣] من طريق: إسحاق بن إبراهيم(عن عبد الرزاق، عن معمر، عن الزهري، أن غيلان بن سلمة).

وقال الترمذي روى شعيب بن أبي حمزة[٤].

وروي عن عقيل، ويونس، شعبة [٥]، جميعهم عن الزهري، عن عثمان بن محمد بن أبي سويد، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم.

الدراسة: عند تخريج الحديث وجمع طرقه، ينحصر الاختلاف في حديث معمر بن راشد على وجهين:

أمَّا الأول: فالمتصل: الذي حدَّث بالبصرة وهم: (ابن علية[٦]، ومروان بن معاوية [٧]، وابن أبي عروبة، وعيسى بن يونس[٨]) جميعهم عن معمر، عن الزهري، عن سالم، عن ابن عمر.

---

[١] في المستدرك: ٢/ ٢١٠،(٢٧٨٣).

[٢] في علل الدار قطني: ١٣/ ١٢٣.

[٣] في معرفة الصحابة: ٤/ ٢٢٧١،(٥٦٢٨).

[٤] في علله الكبير: ١/ ١٦٤.

[٥] أخرج رواية الثلاثة: البخاري في تأريخه الكبير: ٦/ ٢٨٤.

[٦]أخرج روايته: أحمد بن حنبل في مسنده٨/ ٢٢٠،(٤٦٠٩)، وابن حبان في صحيحه٩/ ٤٦٣،(٤١٥٦).

[٧]أخرج روايته: ابن أبي شيبة في مصنفه: ٧/ ٣٠٢،(٣٦٢٨٦).

[٨]أخرج روايته: أبو نعيم في معرفة الصحابة: ٤/ ٢٢٧٠،(٥٦٢٧).

ورواه: سفيان الثوري[١]، ويزيد بن زريع[٢]، والفضل بن موسى[٣]، ويحيى ابن أبي كثير[٤]، وغندر[٥]، أبو اليمان[٦])، كلهم عن معمر، عن الزهري، عن سالم، عن ابن عمر.

- **ومن المتابعات:**
- **المتابعة الأولى التامَّة:** من طريق بحر السقاء[٧]، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه، وهذه متابعة لا قيمة لها، لأن فيه بحر السقاء متروك الحديث.
- **المتابعة الثانية التامَّة:** من طريق يحيى بن سلام، عن مالك، عن الزهري عن سالم عن أبيه. وقال ابن عبد البر عقب ذكر الحديث:(أخطأ فيه يحيى بن سلام على مالك ولم يتابع عنه على ذلك)[٨].
- **المتابعة الثالثة القاصرة:** من طريق سيف بن عبيد الله عن (سرار بن مجشر، عن أيوب، عن نافع، وسالم، عن ابن عمر)[١]. قال الطبراني: (لم يرو هذا الحديث عن أيوب إلا

---

[١]أخرج روايته: الحاكم في المستدرك: ٢/ ٢١٠،(٢٧٨٠).

[٢]أخرج روايته: الروياني في مسنده: ٢/ ٤٠٠،(١٣٩٩)، والطحاوي في شرح معاني الآثار: ٣/ ٢٥٢،(٥٢٥١)

[٣]أخرج روايته: الحاكم في المستدرك: ٢/ ٢١٠،(٢٧٨٣).

[٤] في علله: ١٣/ ١٢٣.

[٥]أخرج روايته: أحمد بن حنبل في مسنده٨/ ٢٥١،(٤٦٣١).

[٦] أخرج رواية الثلاثة: البخاري في تأريخه الكبير: ٦/ ٢٨٤.

[٧] بحر بن كنيز الباهلي، أَبُو الفضل البَصْرِيّ، ضعَّفه: ابن زريع وابن معين، وأبو حاتم في الجرح والتعديل: (٢/ ٤١٨)،، والنسائي في الضعفاء: (١/ ٢٤)، والدار قطني في الضعفاء: (١/ ٢٦٠)، كان يحيى القطان (لا يرضاه).

[٨] في التمهيد: ١٢/ ٥٤.

سرار، تفرد به: سيف)، وقال الدار قطني:(تفرد به سيف بن عبيد الله الجرمي، عن سرار) (٢)، وقال أبو علي رحمه الله:(تفرد به سرار بن مجشر وهو بصري ثقة) (٣).

ومتابعات معمر بن راشد على روايته، لا يصح منها شيء، قد غَلَبَ عليها التَّفرُّد، وضعف راويه.

وأمَّا الثاني: فالمرسل: رواه: إسحاق بن إبراهيم(عن عبد الرزاق، عن معمر، عن الزهري، أن غيلان بن سلمة) (٤). قال أبو نعيم عقب الحديث الذي قبله:(رواه بعض المتأخرين، عن أحمد بن يوسف السلمي، عن عبد الرزاق، عن معمر مثله متصلا وهو وهم؛ لأن الأثبات والأعلام، رووه عن عبد الرزاق مرسلا).

ورواه مرسلا:(شعيب بن أبي حمزة(٥)، وعقيل، ويونس، شعبة) (٦)، عن الزهري، عن عثمان بن محمد بن أبي سويد، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لغيلان بن سلمة(٧)، قال البخاري:(وهذا أصح، أي رواية شعيب) (٨)، وقال الدار قطني:(وقول يونس أشبهها بالصواب) (٩).

=

(١)أخرج روايته: الطبراني في الأوسط: ٢/ ١٩٠،(١٦٨٠)، والبيهقي في السنن: ٧/ ٢٩٦، (١٤٠٤٩).

(٢) في علله: ١٣/ ١٢٤.

(٣) البيهقي في السنن: ٧/ ٢٩٦، (١٤٠٤٩).

(٤)أخرج روايته: أبو نعيم في معرفة الصحابة: ٤/ ٢٢٧١،(٥٦٢٨).

(٥) أخرج روايته: الترمذي في علله الكبير: ١/ ١٦٤.

(٦) أخرج رواية الثلاثة: البخاري في تأريخه الكبير: ٦/ ٢٨٤.

(٧) العقيلي في الضعفاء: ١/ ٢٩٩.

(٨) ذكره الترمذي في علله الكبير: ١/ ١٦٤.

(٩) في علله: ١٣/ ١٢٤.

وأما عن حكم الإمام أحمد على الحديث بقوله(ليس بصحيح): عبَّر الإمام أحمد من رواية مهنا بقوله:(ليس بصحيح)، ولم يفسر لنا تعليل هذه الرواية، ولكن من رواية ابنه صالح ذكر سبب التعليل مفصلاً بقوله:(معمر أخطأ فيه بالبصرة في هذا الإسناد، ورجع باليمن جعله منقطعاً)[١]. وهذا يبين لنا أن رواية معمر هذه رويت على وجهين (المتصل)، و (المرسل)[٢].

ومن المعلوم عند أهل الحديث الاختلاف في معمر كان على البلد الذي حدَّث به، فرواية معمر بن راشد إن كان باليمن فهذه صحيحه لأنه لا يحدَّث في اليمن إلا من كتابه، وإن كان حدَّث بالبصرة فروايته تحتاج إلى مراجعة، وهذا ما حصل له بهذا الحديث، ونلحظ عندما كان في البصرة حدَّث من حفظه فوهم، ولما رجع إلى اليمن وجد أنه وهم بروايته التي حدَّث بها من حفظه لذلك صحح وهم به في البصرة فأرسلها، والتعليل هنا هو من القرائن التي يعبَّر بها الناقد ويختلف من حديثًا لآخر، وإن كان الراوي نفسه.

فمعمر مُقدَّم في الزهري كما قال يحيى بن معين؛ إلا أنه وهم بروايته عن الزهري في البصرة. وإنَّ العمل بهذا الحديث، لا يستلزم ضعف الحديث، وإنما هو قرينة من القرائن التي تدل على علَّة ما في الحديث.

ولم ينفرد الإمام أحمد في تعليل هذه الرواية، بل نصَّ على هذا الأمر غير واحد من الأئمة:

- قال الإمام البخاري(**٢٥٦**هـ):(هذا حديث غير محفوظ، إنما روى هذا معمر بالعراق، وقد روي عن معمر، عن الزهري، هذا الحديث مرسلاً، ثم ذكر رواية شعيب بن أبي حمزة المرسلة عن الزهري وقال: وهذا أصح)[٣].

---

[١] أحكام أهل الملل والردة من الجامع لمسائل الإمام أحمد بن حنبل **١/ ١٧٢** مسألة(**٤٩٣**).

[٢] المستدرك: **٢/ ٢١٠**،(**٢٧٨٣**).

[٣] ذكره الترمذي في علله الكبير: **١/ ١٦٤**.

- قال مسلم بن الحجاج(٢٦١هـ):(أهل اليمن أعرف بحديث معمر من غيرهم، فإنه حدث بهذا الحديث عن الزهري، عن سالم، عن أبيه بالبصرة، وقد تفرد بروايته عنه البصريون، فإن حدث به ثقة من غير أهل البصرة صار الحديث حديثا، وإلا فالإرسال أولى)[١].
- وقال أبو زرعة الرازي(٢٦٤هـ)على طريق مالك عن الزهري أنه قال: بلغني أن رسول الله –صلى الله عليه وسلم– قال لرجل من ثقيف:(والمرسل، أصح)[٢].
- وقال أبو حاتم(٢٧٧هـ): بعد ذكر الحديث وهذا:(وهم)؛ إنما هو: (الزهري، عن ابن أبي سويد؛ قال: بلغنا أن النبي –صلى الله عليه وسلم–).

(ورواه عقيل، عن الزهري؛ قال:(بلغنا عن عثمان بن أبي سويد: أن النبي، قال أبو حاتم:(وهذا أيضا وهم)؛ (إنما هو: الزهري، عن عثمان بن أبي سويد؛ قال: بلغنا أن النبي)[٣].

- قال البزار(٢٩٢هـ):(وهذا الحديث لا نعلم أحدا رواه عن معمر، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه إلا أهل البصرة وأفسده باليمن فرواه، مرسلا)[٤].
- قال الطحاوي(٣٢١هـ):(فبين عقيل في هذا، عن الزهري، مخرج هذا الحديث، وأنه إنما أخذه عما بلغه، عن عثمان بن محمد، عن النبي صلى الله عليه وسلم، فاستحال أن يكون الزهري عنده في هذا شيء، عن سالم، عن أبيه، فيدع الحجة به، ويحتج بما بلغه عن عثمان بن محمد بن أبي سويد، عن النبي صلى الله عليه وسلم، ولكن إنما أتى معمر في هذا

---

[١] البيهقي في السنن: ٧/٢٩٦، (١٤٠٤٨).

[٢] في علله: ٣/٧٠٧.

[٣] في علله: ٣/٧٠٧.

[٤] في مسنده: ١٢/٢٥٧.

الحديث لأنه كان عنده عن الزهري، في قصة غيلان حديثان، هذا أحدهما، والآخر عن سالم، عن أبيه، أن غيلان بن سلمة طلق نساءه، وقسم ماله، فبلغ ذلك عمر، فأمره أن يرتجع نساءه وماله وقال: "لو مت على ذلك، لرجمت قبرك، كما رجم قبر أبي وغال في الجاهلية" فأخطأ معمر فجعل إسناد هذا الحديث الذي فيه كلام عمر، للحديث الذي فيه كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم ففسد هذا الحديث من جهة الإسناد، ثم لو ثبت، على ما رواه عبد الأعلى، عن معمر، عن الزهري، لما كانت أيضا فيه حجة عندنا، على من ذهب إلى ما ذهب إليه أبو حنيفة، وأبو يوسف، رحمة الله عليهما.

في ذلك، لأن تزويج غيلان ذلك إنما كان في الجاهلية، قد بين ذلك سعيد بن أبي عروبة، عن معمر في هذا الحديث)[1].

- وقال ابن عدي(**٣٦٥**هـ):(هذا الحديث إنما يرويه معمر، عن الزهري، وهو مما أخطأ فيه معمر بالبصرة من رواية يحيى بن أبي كثير عن معمر، لم يكتبها إلا من حديث اليمامي هذا، ويحيى بن أبي كثير أكبر من معمر وأقدم موتا)[1].

---

[1] أراد الإمام الطحاوي وابن القطان-رحمهم الله- أن يقرّبون ما أشكل في هذا الحديث على معمر من رواية عقيل عن الزهري، ثم جعلُوا هذا الحديث حديثان، وقصدُوا أن هذا الإسناد رُكب خطأ من معمر، والحديثان هم من كلام النبي-صلى الله عليه وسلم-، والآخر من كلام ابن عمر- رضي الله عنهما- وَلَقَد ذكرُوا الأئمة النقاد الأوائل أن معمر حديثه في اليمن صحيح، وفي البصرة فيه اضطراب، لأن في اليمن يحدّث من كتابه، وفي البصرة من حفظهِ، وأراد معمر بن راشد العزوف عن التحديث في البصرة، لأنه ارتحل إلى البصرة لزيارة أمه وليس معه الكتاب، ومعمر عَالِمٌ يتلهَّف اهل الحديث إلى سماع حديثه، ويُرتحل إليه، فمن الجميل عند زيارته إلى بلده البصرة، التحديث لتلاميذ أهل البصرة، ومن أقام بها، ومعمر عند ارتحاله إلى اليمن عَلِمَ أن هذا الحديث وهم به، لذلك رجع وبين علته في اليمن. وعلته وهم به معمر كما قال الإمام الطحاوي وابن القطان -رحمهم الله- ولكن ليس بسبب أن هذا الحديث حديثان إنما بسبب التحديث من حفظهِ وليس من كتابه وهذا ما أعله كبار النقاد كالإمام أحمد، والبخاري، والرازيان، والبزار وغيرهما. في شرح معني الآثار: **٣/ ٢٥٢**، (**٥٢٥١**)، والوهم والإيهام في كتاب الأحكام: **٣/ ٤٩٥**، وتلخيص الحبير: **٣/ ٣٦٩**.

- وساق الدار قطني(٣٨٥هـ) الاختلاف في هذه المسألة وقال:(وقول يونس أشبهها بالصواب)[٢].
- وقال(٤٦٣هـ):(ولم يتابع معمر على هذا الإسناد)[٣]، وقال ايضا:(ورواه معمر بالعراق حدث به من حفظه فوصل إسناده وأخطأ فيه)[٤].
- وقال ابن حجر(٨٥٢هـ):(ولا يفيد ذلك شيئا فإن هؤلاء كلهم إنما سمعوا منه بالبصرة وإن كانوا من غير أهلها وعلى تقدير تسليم أنهم سمعوا٣ منه بغيرها فحديثه الذي حدث به في غير بلده مضطرب لأنه كان يحدث في بلده من كتبه على الصحة وأما إذ رحل فحدث من حفظه بأشياء وهم فيها اتفق على ذلك أهل العلم به كابن المديني والبخاري وأبي حاتم ويعقوب بن شيبة وغيرهم وقد قال الأثرم عن أحمد هذا الحديث ليس بصحيح والعمل عليه وأعله بتفرد معمر بوصله وتحديثه به في غير بلده هكذا)[٥].

الخلاصة: إنّ هذا الحديث لا يصح مسنداً، وإنّ من أسنده معمر بن راشد حين كان في البصرة وليس معه كتاب، ورواه تلاميذه من أهل البصرة ومن أقام بها، كما صرح به الإمام أحمد بن حنبل(٢٤١هـ) برواية ابنه صالح[٦]؛ والبخاري(٢٥٦هـ)[٧]، ومسلم(٢٦١هـ)[١]، وأبو زرعة(٢٦٤هـ)، وأبو حاتم(٢٧٧هـ)[٢]، والبزار(٢٩٢هـ)[٣].

=

[١] في الكامل: ١/٢٩٣.

[٢] في علله: ١٣/١٢٤.

[٣] في الاستيعاب: ٣/١٢٥٦.

[٤] في الاستذكار: ٦/١٩٧.

[٥] في تلخيص الحبير: ٣/٣٦٩.

[٦] أحكام أهل الملل والردة من الجامع لمسائل الإمام أحمد بن حنبل ١/١٧٢ مسألة(٤٩٣).

[٧] ذكره الترمذي في علله الكبير: ١/١٦٤.

وابن عدي(**٣٦٥**هـ) [٤]، والدار قطني(**٣٨٥**هـ) [٥]، والصحيح من رواه مرسلا من رواية:(شعيب بن أبي حمزة[٦]، وعقيل، ويونس، شعبة) [٧]، عن الزهري، عن عثمان بن محمد بن أبي سويد، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لغيلان بن سلمة)[٨]، وهذا الذي رجَّحه البخاري حيث قال:(وهذا أصح) [٩]، وقال الدار قطني:(وقول يونس أشبهها بالصواب) [١٠]، والراجح والله أعلم ما رجَّحه الإمام أحمد وغيره.

=

[١] البيهقي في السنن: **٧/٢٩٦**، (**١٤٠٤٨**).

[٢] في علله: **٣/٧٠٧**.

[٣] في مسنده: **١٢/٢٥٧**.

[٤] في الكامل: **١/٢٩٣**.

[٥] في علله: **١٣/١٢٤**.

[٦] أخرج روايته: الترمذي في علله الكبير: **١/١٦٤**.

[٧] التاريخ الكبير: **٦/٢٨٤**.

[٨] العقيلي في الضعفاء: **١/٢٩٩**.

[٩] ذكره الترمذي في علله الكبير: **١/١٦٤**.

[١٠] في علله: **١٣/١٢٤**.

المبحث التاسع عشر
إعلال الحديث لكثرة خطأ الراوي.

المسألة: إعلال الحديث بالخطأ، لقلة ضبطه وحفظه؛ منذ صباه، وخاصة في حديثه عن الشيخ خاصة، واتقانه وثقته عند غيره لما كبر:

قال مهنا:((سألت أحمد عن حديث قبيصة[١] عن سفيان عن حماد عن سعيد بن جبير عن ابن عباس: **أن النبي -صلى الله عليه وسلم- (احتجم وهو صائم محرم))**.

قال:((هو خطأ من قبل قبيصة. وسألت يحيى عن قبيصة فقال: رجل صدق والحديث الذي يحدث به عن سفيان عن سعيد خطأ من قبله))[٢].

تخريج الحديث: أخرجه النسائي[٣]وابن السراج[٤]، من طريق قبيصة، عن الثوري، عن حماد، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس رضي الله عنهما، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال.

وأخرجه الطبراني من طريق أبي حنيفة[٥]، ومعاوية بن هشام[٦] عن حماد، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس رضي الله عنهما.

الدراسة: أعلَّ الإمام أحمد من رواية مهنا حديث قبيصة بن عقبة عن سفيان الثوري بالخطأ، وهذا الراوي امتدحه العلماء وأثنوا عليه على قوة حفظهِ كأبي حاتم [٧]، وإسحاق بن

---

[١] قبيصة بن عقبة بن محمد السوائي، أبو عامر الكوفي، تهذيب الكمال: **٢٣/ ٤٨١**.

[٢] مجموع الفتاوى: **٢٥/ ٢٥٣**.

[٣] في السنن الكبرى: **٣/ ٣٤٣**، **(٣٢١٦)**.

[٤] في حديث السراج: **٣/ ١٩٥**، **(٢٤٤٨)**.

[٥] في الأوسط: **٢/ ١٦٨**، **(١٦٠٥)**.

[٦] في معجمه الكبير: **١٢/ ٣٥**، **(١٢٣٩١)**.

[٧] في الجرح والتعديل: **٧/ ١٢٦**.

سيار[١]، وكان يأتي بلفظ الحديث الواحد كما سمع، إلا أنه لم يسلم من بعض أوهامه التي وقع بها عندما كان صغيرًا وخاصةً حديثه عن سفيان الثوري، فسماعه من سفيان كان في حداثته، وكان حينها لا يضبط الحديث كما بين يحيى بن معين(**٢٣٣**هـ) [٢]، وأحمد بن حنبل(**٢٤١**هـ) [٣]، وصالح بن محمد الحافظ، فلما كبر كان من الحفاظ حيث قال أبو داود:(كان قبيصة، وأبو عامر[٤]، وأبو حذيفة[٥] لا يحفظون ثم حفظوا بعد) [٦]، ومن هنا يتبين علة ضُعف حديثه، فإن رواياته كلها مستقيمة، إلا عن سفيان الثوري، وهذه من تلك الروايات التي رواها عن الثوري وأعلها الإمام أحمد **ومن قبله من العلماء:**

- قال ابن نُمير(**٢٣٤**هـ):(ما بلغنا أن هذا الحديث حدث به أحد إلا قبيصة) [٧].
- وقال النسائي (**٣٠٣**هـ):(هذا خطأ لا نعلم أحدا رواه عن سفيان غير قبيصة وقبيصة كثير الخطأ، وقد رواه أبو هشام، عن حماد مرسلا) [٨].

---

[١] في تاريخ بغداد: **١٤/٤٩٣**.

[٢] في الجرح والتعديل: **٧/١٢٦**.

[٣] في تاريخ بغداد: **١٤/٤٩٣**.

[٤]عبد المَلِك بن عَمرو القيسي، أبو عامر العقدي البَصْرِيّ، قال ابن حجر في التقريب(**١/٣٦٤**): (ثقة). تهذيب الكمال: **١٨/٣٦٤**.

[٥] موسى بن مسعود، أبو حذيفة النَّهديّ البَصْريُّ. قال ابن حجر في التقريب(**١/٥٥٤**): (صدوق سيء الحفظ وكان يصحف). في تاريخ الإسلام: **٥/٤٦٩**.

[٦] في سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل: **١/٢٠٦**.

[٧] في حديث السراج: **٣/١٩٥**، (**٢٤٤٨**).

[٨] في السنن الكبرى: **٣/٣٤٣**، (**٣٢١٦**).

ومن المتابعات:

- من طريق أبي حنيفة، عن حماد، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس:**(أن النبي صلى الله عليه وسلم احتجم وهو صائم)**[١].

- ومن طريق معاوية بن هشام، ثنا سفيان، عن حماد، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم:**(احتجم وهو صائم)**[٢].

قال الطبراني(**٣٦٠**هـ) عقب الحديث:(لم يرو هذا الحديث عن حماد إلا أبو حنيفة وسفيان الثوري، تفرد به عن سفيان: معاوية بن هشام، وتفرد به عن أبي حنيفة: أبو يوسف)[٣].

ومتابعة معاوية بن هشام[٤] لقبيصة لا قيمة لها لأن هذا الراوي كثير الخطأ وكثير الحديث عن الثوري بل فاقت أحاديثه عن الثوري أحاديث قبيصة كما ذكر لنا الإمام أحمد بن حنبل[٥].

وله بعض الغرائب وهي كذلك عن الثوري وهذا ما ذكره ابن عدي بعد سرد أحاديثه[٦].

---

[١] في الأوسط: **٢/١٦٨**، **(١٦٠٥)**.

[٢] في معجمه الكبير: **١٢/٣٥**، **(١٢٣٩١)**.

[٣] في الأوسط: **٢/١٦٨**، **(١٦٠٥)**.

[٤] معاوية بن هشام القصار، أبو الحسن الكوفي، الكامل لابن عدي: **٨/١٤٨**.

[٥] في الإكمال لمغلطاي: **١١/٢٧٧**.

[٦] في الكامل**٨/١٤٨**.

الخلاصة: إنَّ حديث قبيصة عن سفيان الثوري وهم فيه قبيصة، كما قال ابن نُمير(٢٣٤هـ)[١]، ويحيى بن معين(٢٣٣هـ)، أحمد(٢٤١هـ)، والنسائي(٣٠٣هـ)[٢]، وأنَّ إعلالهم هذا نسبي، بالنسبة لحديث الثوري، لأن قبيصة سمع الحديث صغيرًا وكان لا يضبط الحديث، لذلك هو معلول بالخطأ لكونه روى الحديث عن الثوري، وهناك متابعة لقبيصة من معاوية بن هشام وهذا الراوي كان قد ضعَّفه أحمد بن حنبل لكثرة خطأه[٣]، ولغرائبه عن الثوري كما قال ابن عدي[٤]، فالحديث لا يصح من هذا الطريق، والله أعلم.

---

[١] في حديث السراج: ٣/١٩٥، (٢٤٤٨).

[٢] في السنن الكبرى: ٣/٣٤٣، (٣٢١٦).

[٣] في الإكمال لمغلطاي: ١١/٢٧٧.

[٤] في الكامل٨/١٤٨.

الخاتمة وأهم النتائج

الخاتمة وأهم النتائج

الحمد لله بنعمة تتم الصالحات والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد عليه أفضل الصلاة والتسليم، وعلى اله وأصحابه الطيبين الطاهرين رضوان الله عنهم أجمعين.

وبعد أن تعرفنا على الشيخ مهنا بن يحيى الشامي، وشيخه الإمام أحمد بن حنبل رحمهم الله تعالى سأذكر أهم النتائج التي توصلنا إليها وهي على النحو الآتي:

١. إن منهج الإمام أحمد منهج قويم، يقوم بالأساس على القرائن التي تقدح في ذهن الناقد، وليس الأمر كالحسابات الرياضية، وهذا منهجٌ معروفٌ للإمام أحمد تلقَّاه عن شيوخه في تعليل وتصحيح الحديث.

٢. بلغت عدد سؤالات مهنا للإمام أحمد بن حنبل في علل الحديث ست وأربعين مسألة.

٣. كانت أحكامه على المسائل متنوعة بين المنكرة، والموضوعة، والتدليس، والتصحيف، والتفرد، والتلقين، والجهالة وغير ذلك.

٤. قد لا يكشف الإمام أحمد عن سبب الإعلال، وإنَّما يكتفي بالإجمال فيكتفي بقوله: المنكر كذا، وهذا حديث موضوع، وغير ذلك من العبارات المجملة.

٥. يطلق الإمام أحمد رحمه الله لفظة النكارة ويريد بها أنَّ الحديث ليس له أصل؛ وقد ينص أنَّ فلانًا تفرد بالحديث، على الرغم من وجود من يتابعه؛ لكن بعد البحث تبين أنَّ هذه المتابعات وليدة الخطأ، أو سرقها الضعفاء بعضهم من بعض، لذا تجده لا يلتفت إليها.

٦. عبارة -ليس بصحيح- يطلقها الإمام أحمد على الحديث المنكر، وكذا على الحديث الموضوع، وأحيانًا أخرى على جهالة الراوي، فلا بد من النظر على كل حديث على حدة، ليتبين لنا المراد من هذه العبارة.

٧. نصَّ الإمام أحمد من رواية مهنا على إعلال بعض الأحاديث المشتهرة على الألسنة.

٨. لم يهمل الإمام أحمد ما يقع من تصحيف في بعض أسماء الرجال، فقد نبه عليها وبيَّن الصواب كما وقع لحديث عبد الرحمن بن مهدي.

٩. اهتمام الأمام أحمد بمعرفة أقسام أحاديث الرواة، ومعرفة من تُكلم فيه نسبيًا، كحال حميد الأعرج فأنَّ أحاديثه عن عبد الله بن الحارث منكرة في هذا الشيخ خاصة.

١٠. اهتمام الإمام أحمد ببيان ألفاظ الأحاديث المختلفة.

١١. . إن حرص الإمام أحمد بإعطاء كل ذي حق حقه، ودقته في بيان ألفاظ الحديث، فيما شك مهنا إن بعض الرواة قد يقتطعون بعض متنه، وبين له أن الإمام عبد الرحمن كان قد قطع من متنه ولكن عند المذاكرة ذكر له الحديث كاملا من غير قطع، وهذا لا يعني أن الحديث فيه وهم أو تعمد منهم.

١٢. وقع في بعض مسائل مهنا بن يحيى أحاديث فيها تعارض الوصل والإرسال، ورجح الإمام أحمد بين هذه الروايات، كما في حديث يزيد بن هارون.

١٣. اهتم الإمام أحمد من رواية مهنا بصيغ السماع، وبين روايات المدلسين.

١٤. قد يتوقف الإمام أحمد من رواية مهنا في الترجيح؛ لعدم توفر قرائنه، ثم ينص بعد ذلك بلفظة (لا أدري)؛ لقرائن محتملة؛ لكلا الوجهين.

١٥. قد يأتي الحديث من وجوه متعددة، وينص الإمام أحمد أنَّ هذه الوجوه جميعها صحيحة، ولا يرجح أحدهما على الأخرى.

١٦. قد يجمع الإمام أحمد من روية مهنا الأوصاف الكثيرة في إعلال الحديث الواحد، كجهالة راويه- وعدم السماع- ونكارة متنه، سيما إذا كان الحديث معلاً إسناده ومتنه جميعا، ولعدم مجيء متابع ما يشهد له.

١٧. ينصَّ الإمام أحيانًا على إعلال حديث راوٍ بعدم السماع، ولا يريد بذلك إعلال أحاديث ذلك الراوي جميعها، كما في حديث الأعمش عن أبي وائل.

١٨. قد يعل الحديث بأضعف راوٍ في الإسناد كحديث سعيد السماك؛ وذلك أنَّه تفرَّد بالحديث، وهو مُتكلم فيه.

١٩. أحيانًا ينص الإمام احمد من رواية مهنا على علة حديث بقوله: (ليس بصحيح)، ولا يبين سبب التعليل، وعند الرجوع إلى رواية غيره يبين السبب، كما في حديث معمر بن راشد.

٢٠. إن تعليل الإمام أحمد لحديث محمد بن عبد الله الأنصاري، كان بسبب ضياع كتابه، والتحدَّيث من كتابه غلامه أبي حكيم، لذلك أُنكر عليه، وهذا الحديث رُكب خطأ، حيث أدخل حديث ابن عباس بحديث يزيد بن الأصمِّ، فالأول يتكلم عن الحجامة، والثاني وهو الصواب يتكلم عن زواج النبي –صلى الله عيله وسلم-.

٢١. أعل الإمام أحمد بن حنبل من رواية مهنا لحديث قبيصة عن سفيان الثوري، وإنَّ إعلاله لهذا الحديث نسبي، بالنسبة لحديث الثوري، لأن قبيصة سمع الحديث صغيرًا وكان لا يضبط الحديث.

٢٢. إنَّ الإمام أحمد لم يهمل نقد متن الحديث، بل كانت له عناية خاصة به فضلاً عن اعتنائه بنقد الإسناد، ولم يفته لفظة في حديث إلا وذكرها كما في حديث الحجامة، وكان ترجيح الإمام أحمد على من أتى وفي متنه(محرم) وليس (صائم).

٢٣. أحيانًا يضعف الإمام احمد حديث الراوي، ثمَّ ينقل لنا ما يؤيد ذلك من أقوال بعض الأئمة النَّقاد على تضعيف ذلك الحديث، كما في حديث أبي الربيع السمَّان.

٢٤. من المسائل التي نقلها مهنا أن أئمة الحديث كانوا يعقدون مجالس للمذاكرة، وقد يذكر الشيخ بعض الأحاديث للمذاكرة مع غيره من العلماء؛ وعقدوا مجلس للمذاكرة في حديث الذي شك فيه من روى عن جابر، عن عكرمة، عن ابن عباس.

٢٥. من خلال مسائل مهنا للإمام أحمد بينا أن ليس كل تحديث أو سماع يُعد سماعًا صحيحًا، بل لابد التَّأَنِّي في الحكم على رواية المدلس، ولزامًا عليه جمع طرق الحديث، وأقوال النقاد الأوائل، حتى يصل للحكم الصحيح.

هذا، وما كان صواباً فمن الله وحده، ثمَّ بفضل المشرف وتسديده، وما كان فيه من خطأ أو سهوٍ أو نسيان، فبتقصيرٍ مني، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا وحبيبنا وشفيعنا وقائدنا وقرة عيوننا محمد، وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف خلق الله محمد ﷺ وعلى آله وصحبه أجمعين ومن اهتدى بهديهم إلى يوم الدين.

بحمد الله تعالى

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

١. إمتاع الأسماع بما للنبي من الأحوال والأموال والحفدة والمتاع، لأحمد بن علي بن عبد القادر، أبو العباس الحسيني العبيدي، تقي الدين المقريزي (المتوفى: ٨٤٥هـ)، ت: محمد عبد الحميد النميسي، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، ط: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.

٢. الإبانة الكبرى، لأبي عبد الله عبيد الله بن محمد بن محمد بن حمدان العُكْبَري المعروف بابن بَطَّة العكبري (المتوفى: ٣٨٧هـ)، ت: رضا معطي، وعثمان الأثيوبي، ويوسف الوابل، والوليد بن سيف النصر، وحمد التويجري، الناشر: دار الراية للنشر والتوزيع، الرياض.

٣. إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة؛ لأبي العباس أحمد بن أبي بكر البوصيري، المتوفى: ٨٤٠هـ، تحقيق: دار المشكاة للبحث العلمي، دار الوطن، الرياض، ط. الأولى، ١٤٢٠هـ، ١٩٩٩م.

٤. الأحاديث المختارة مما لم يخرجه البخاري ومسلم في صحيحيهما؛ لضياء الدين أبي عبدالله المقدسي، المتوفى: ٦٤٣هـ، تحقيق: د. عبد الملك بن دهيش، دار خضر، بيروت، لبنان، ط. الثالثة، ١٤٢٠هـ، ٢٠٠٠م.

٥. أحكام أهل الملل والردة من الجامع لمسائل الإمام أحمد بن حنبل، لأبي بكر أحمد بن محمد بن هارون بن يزيد الخَلاَّل البغدادي الحنبلي (المتوفى: ٣١١هـ)، ت: سيد كسروي حسن، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط: الأولى، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م.

٦. أحوال الرجال؛ لإبراهيم بن يعقوب الجوزجاني، أبي إسحاق المتوفى: ٢٥٩هـ، تحقيق: عبد العليم البَستوي، فيصل آباد، باكستان.

٧. الآداب للبيهقي؛ لأحمد بن الحسين بن علي، أبي بكر البيهقي، المتوفى: (٤٥٨هـ)، تحقيق: أبي عبد الله السعيد، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، لبنان، ط. الأولى، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م.

٨. الأدب المفرد؛ لمحمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري ٢٥٦هـ، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، دار البشائر الإسلامية – بيروت.

٩. الإرشاد في معرفة علماء الحديث؛ للخليل بن عبد الله بن أحمد الخليلي القزويني أبي يعلى، مكتبة الرشد، الرياض، ط.١، ١٤٠٩، تحقيق: د. محمد سعيد عمر إدريس، عدد الأجزاء: ٣.

١٠. الأسامي والكنى؛ لأبي أحمد الحاكم، (المتوفى: ٣٧٨هـ)، المحقق: يوسق بن محمد الدخيل، دار الغرباء الأثرية بالمدينة، ط.١، ١٩٩٤م، عدد الأجزاء: ٤.

١١. الاستيعاب في معرفة الأصحاب؛ لأبي عمر يوسف بن عبد الله القرطبي، المتوفى: ٤٦٣هـ، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، ط. الأولى، ١٤١٢ه ١٩٩٢م، عدد الأجزاء: ٤.

١٢. أسد الغابة في معرفة الصحابة؛ لأبي الحسن علي بن أبي الكرم محمد الشيباني الجزري، ابن الأثير، (المتوفى: ٦٣٠هـ)، تحقيق: علي محمد معوض، عادل أحمد عبدالموجود، دار الكتب العلمية، ط. الأولى، ١٤١٥هـ، ١٩٩٤م، عدد الأجزاء: ٨.

١٣. الأسماء والصفات للبيهقي؛ لأبي أحمد بن الحسين، أبي بكر البيهقي، المتوفى: ٤٥٨هـ، تحقيق: عبد الله الحاشدي، مكتبة السوادي، جدة، السعودية، ط. الأولى، ١٤١٣ هـ، ١٩٩٣م.

١٤. الأسماء والصفات للبيهقي؛ لأبي أحمد بن الحسين، أبي بكر البيهقي، المتوفى: ٤٥٨هـ، تحقيق: عبد الله الحاشدي، مكتبة السوادي، جدة، السعودية، ط. الأولى، ١٤١٣ هـ، ١٩٩٣م، عدد الأجزاء: ٢.

١٥. الأسماء والصفات للبيهقي؛ لأبي أحمد بن الحسين، أبي بكر البيهقي، المتوفى: ٤٥٨هـ، تحقيق: عبد الله الحاشدي، مكتبة السوادي، جدة، السعودية، ط. الأولى، ١٤١٣ هـ، ١٩٩٣م، عدد الأجزاء: ٢.

١٦. الإصابة في تمييز الصحابة، أبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلى محمد معوض، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، ط: الأولى – ١٤١٥ هـ.

١٧. الإصابة في تمييز الصحابة؛ لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، (المتوفى: ٨٥٢هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلى محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط. الأولى١٤١٥هـ، عدد الأجزاء: ٨.

١٨. الاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط؛ لبرهان الدين الحلبي أبي الوفا إبراهيم بن محمد بن خليل الطرابلسي الشافعي سبط ابن العجمي (المتوفى: ٨٤١هـ)، المحقق: علاء الدين علي رضا، دار الحديث، القاهرة، ط.١، ١٩٨٨م.

١٩. الاقتراح في بيان الاصطلاح وما أضيف إلى ذلك من الأحاديث المعلولة من الصحاح؛ لتقي الدين محمد بن علي الشهير بابن دقيق العيد(المتوفى ٧٠٢هـ)، تحقيق: د. قحطان عبد الرحمن دوري، دار العلوم، عمان، ط. الأولى ٢٠٠٦م.

٢٠. إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، لمغلطاي بن قليج بن عبد الله المصري الحنفي، أبي عبد الله، علاء الدين (المتوفى: ٧٦٢هـ)، تحقيق: أبي عبد الرحمن عادل ابن محمد، الفاروق الحديثة، ط.١، ١٤٢٢هـ، ٢٠٠١م، عدد الأجزاء: ١٢.

٢١. الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب؛ لسعد الملك، أبي نصر علي بن هبة الله بن ماكولا، (المتوفى: ٤٧٥هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط.١، ١٤١١هـ، ١٩٩٠م، عدد الأجزاء: ٧.

٢٢. أمالي ابن بشران؛ لأبي القاسم عبد الملك بن بشْران البغدادي، (المتوفى: ٤٣٠هـ)، تحقيق: أبي عبد الرحمن عادل العزازي، دار الوطن، الرياض، ط. الأولى، ١٤١٨هـ، ١٩٩٧م.

٢٣. أمالي المحاملي؛ لأبي عبد الله البغدادي الحسين بن إسماعيل المحاملي، (المتوفى: ٣٣٠هـ)، رواية ابن الصلت القرشي: أحمد بن محمد بن الصلت المجبِّر، (٤٠٥هـ)، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، دار النوادر، ط. الأولى ١٤٢٧هـ، ٢٠٠٦م.

٢٤. الأموال؛ لأحمد حميد بن مخلد بن قتيبة بن عبد الله الخرساني المعروف بابن زنجويه (المتوفى: ٢٥١هـ)، تحقيق: شاكر ذيب فياض، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، السعودية، ط.١، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦م.

٢٥. الأنساب؛ لعبد الكريم بن محمد السمعاني المروزي، أبي سعد، (المتوفى: ٥٦٢هـ)، تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني وغيره، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، ط. الأولى، ١٣٨٢هـ، ١٩٦٢م.

٢٦. الإيمان، لأبي عبد الله محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن مَنْدَه العبدي (المتوفى: ٣٩٥هـ)، ت: د. علي بن محمد بن ناصر الفقيهي، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، ط: الثانية، ١٤٠٦هـ.

٢٧. بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم، ليوسف بن حسن بن أحمد بن حسن ابن عبد الهادي الصالحي، جمال الدين، ابن ابن المِبْرَد الحنبلي (المتوفى: ٩٠٩هـ)، تحقيق وتعليق: الدكتورة روحية عبد الرحمن السويفي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط: الأولى، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م.

٢٨. البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير؛ لابن الملقن سراج الدين أبي حفص عمر بن علي الشافعي، المتوفى: ٨٠٤ه، تحقيق: مصطفى أبي الغيط، دار الهجرة، الرياض، السعودية، ط.١، ١٤٢٥ه، ٢٠٠٤م، عدد الأجزاء: ٩.

٢٩. بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام؛ لعلي بن محمد الحميري الفاسي، أبي الحسن ابن القطان، (المتوفى: ٦٢٨هـ)، تحقيق: د. الحسين آيت سعيد، دار طيبة، الرياض، ط.١، ١٤١٨هـ، ١٩٩٧م، عدد الأجزاء: ٦.

٣٠. تاريخ ابن معين، رواية الدوري؛ لأبي زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد، البغدادي،(المتوفى: ٢٣٣هـ)، تحقيق: د. أحمد محمد نور، إحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، ط: الأولى، ١٩٧٩،١٣٩٩، عدد الأجزاء: ٤.

٣١. تاريخ أسماء الثقات، لأبي حفص عمر بن أحمد بن عثمان بن أحمد بن محمد بن أيوب بن أزداذ البغدادي المعروف بـ ابن شاهين (المتوفى: ٣٨٥هـ)، المحقق: صبحي السامرائي، الناشر: الدار السلفية – الكويت، ط: الأولى، ١٤٠٤ – ١٩٨٤، عدد الأجزاء: ١.

٣٢. تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام؛ لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن عثمان الذهبي، (المتوفى: ٧٤٨هـ)، تحقيق: عمر عبد السلام التدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط. الثانية، ١٤١٣ه، ١٩٩٣م، عدد الأجزاء: ٥٢.

٣٣. التاريخ الأوسط؛ لمحمد بن إسماعيل بن المغيرة البخاري، أبي عبد الله، المتوفى: ٢٥٦هـ، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، مكتبة دار التراث، حلب، القاهرة، ط. الأولى، ١٣٩٧ه، ١٩٧٧م.

٣٤. تاريخ الثقات؛ لأبي الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العجلى الكوفى (المتوفى: ٢٦١هـ)، دار الباز، ط.١، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٤م.

٣٥. التاريخ الكبير المعروف بتاريخ ابن أبي خيثمة؛ لأبي بكر أحمد بن أبي خيثمة (المتوفى: ٢٧٩هـ)، المحقق: صلاح بن فتحي هلال، الفاروق، القاهرة، ط.١، ١٤٢٧هـ، ٢٠٠٦م، عدد المجلدات: ٤.

٣٦. التاريخ الكبير؛ لمحمد بن إسماعيل بن المغيرة البخاري، أبي عبد الله، (المتوفى: ٢٥٦هـ)، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، عدد الأجزاء: ٨.

٣٧. تأريخ بغداد؛ لأبي أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي ٤٦٣هـ، تحقيق: د. بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط. الأولى، ١٤٢٢هـ، ٢٠٠٢م.

٣٨. تاريخ دمشق؛ لأبي القاسم علي بن الحسن ابن عساكر، المتوفى: ٥٧١ه، تحقيق: عمرو بن غرامة، دار الفكر، ١٩٩٥م، عدد الأجزاء: ٨٠.

٣٩. التبيين لأسماء المدلسين؛ لبرهان الدين الحلبي أبي الوفا إبراهيم بن سبط ابن العجمي، (المتوفى: ٨٤١هـ)، تحقيق: يحيى شفيق حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، ط. الاولى ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م.

٤٠. تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشاف للزمخشري؛ لجمال الدين أبي محمد عبد الله بن يوسف بن محمد الزيلعي (المتوفى: ٧٦٢هـ)، المحقق: عبد الله السعد، دار ابن خزيمة، الرياض، ط.١، ١٤١٤هـ، عدد الأجزاء: ٤.

٤١. تذكرة الحفاظ؛ لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، (المتوفى: ٧٤٨هـ)، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط.١، ١٤١٩ه، ١٩٩٨م، عدد الأجزاء: ٤.

٤٢. تذكرة الموضوعات، لمحمد طاهر بن علي الصديقي الهندي الفَتَّنِي (المتوفى: ٩٨٦هـ)، الناشر: إدارة الطباعة المنيرية، ط: الأولى، ١٣٤٣ هـ، عدد الأجزاء: ١.

٤٣. ترتيب الأمالي الخميسية للشجري؛ ليحيى المرشد بالله بن الحسين الشجري الجرجاني، (المتوفى ٤٩٩هـ)، رتبها: القاضي محيي الدين محمد العبشمي، (المتوفى: ٦١٠هـ)، تحقيق: محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط. الأولى، ١٤٢٢هـ، ٢٠٠١م، عدد الأجزاء: ٢.

٤٤. الترغيب والترهيب من الحديث الشريف؛ لعبد العظيم بن عبد القوي، زكي الدين المنذري، (المتوفى: ٦٥٦هـ)، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط. الأولى، ١٤١٧هـ، عدد الأجزاء: ٤.

٤٥. تعليقات الدارقطني على المجروحين لابن حبان؛ لأبي الحسن علي بن عمر البغدادي الدارقطني، (المتوفى: ٣٨٥هـ)، تحقيق: خليل بن محمد العربي، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، ط.١، ١٤١٤هـ، ١٩٩٤م.

٤٦. تقريب التهذيب؛ لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، (المتوفى: ٨٥٢هـ)، تحقيق: محمد عوامة، دار الرشيد، سوريا، ط. الأولى، ١٩٨٦م.

٤٧. تلخيص المتشابه في الرسم؛ لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، المتوفى: ٤٦٣هـ، تحقيق: سُكينة الشهابي، طلاس للدراسات، دمشق، ط. الأولى، ١٩٨٥م.

٤٨. تلخيص كتاب الموضوعات لابن الجوزي، لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، ت: أبو تميم ياسر بن إبراهيم بن محمد، الناشر: مكتبة الرشد – الرياض، ط: الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨م، عدد الأجزاء: ١.

٤٩. تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة؛ لنور الدين، علي بن محمد ابن عراق الكناني، (المتوفى: ٩٦٣)، تحقيق: عبد الوهاب عبداللطيف، دار الكتب العلمية، بيروت، ط. الأولى، ١٣٩٩هـ، عدد الأجزاء: ٢.

٥٠. تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة؛ لنور الدين، علي بن محمد ابن عراق الكناني، (المتوفى: ٩٦٣)، تحقيق: عبد الوهاب عبداللطيف، دار الكتب العلمية، بيروت، ط. الأولى، ١٣٩٩هـ، عدد الأجزاء: ٢.

٥١. تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق؛ لشمس الدين محمد بن عبد الهادي الحنبلي، (المتوفى: ٧٤٤هـ)، تحقيق: سامي بن جاد الله، وعبد العزيز الخباني، أضواء السلف، الرياض، ط.١، ١٤٢٨هـ، ٢٠٠٧م، عدد الأجزاء: ٥.

٥٢. تهذيب التهذيب؛ لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، (المتوفى: ٨٥٢هـ)، مطبعة دائرة المعارف، الهند، ط.١، ١٣٢٦هـ، عدد الأجزاء: ١٢.

٥٣. تهذيب الكمال في أسماء الرجال؛ ليوسف بن عبد الرحمن، أبي الحجاج، جمال الدين ابن الزكي المزي، المتوفى: ٧٤٢هـ، تحقيق: د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط. الأولى، ١٤٠٠هـ، ١٩٨٠م، عدد الأجزاء: ٣٥.

٥٤. التوحيد وإثبات صفات الرب عز وجل، لأبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة بن صالح بن بكر السلمي النيسابوري (المتوفى: ٣١١هـ)، ت: عبد العزيز بن إبراهيم الشهوان، الناشر: مكتبة الرشد - السعودية - الرياض، ط، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م، عدد الأجزاء: ٢.

٥٥. الثقات؛ لمحمد بن حبان، أبي حاتم، الدارمي، البُستي، (المتوفى: ٣٥٤هـ)، طبع بإعانة: وزارة المعارف الهندية، تحت مراقبة: د. محمد عبد المعيد خان، دائرة المعارف العثمانية، ط. الأولى، ١٣٩٣هـ، ١٩٧٣م، عدد الأجزاء: ٩.

٥٦. جامع التحصيل في أحكام المراسيل؛ لصلاح الدين أبي سعيد خليل بن كيكلدي بن عبد الله الدمشقي العلائي (المتوفى: ٧٦١هـ)، المحقق: حمدي عبد المجيد السلفي، عالم الكتب، بيروت، ط.٢، ١٤٠٧هـ، ١٩٨٦م.

٥٧. الجامع الكبير؛ لمحمد بن عيسى بن سَوْرة، الترمذي، أبي عيسى، المتوفى: ٢٧٩هـ، تحقيق: د. بشار عواد، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٩٨م، عدد الأجزاء: ٦.

٥٨. الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله -صلى الله عليه وسلم- وسننه وأيامه؛ لمحمد بن إسماعيل أبي عبدالله البخاري، تحقيق: محمد زهير الناصر، دار طوق النجاة، ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي، ط. الأولى، ١٤٢٢هـ، عدد الأجزاء: ٩.

٥٩. الجرح والتعديل؛ لأبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس، الرازي ابن أبي حاتم، (المتوفى: ٣٢٧هـ)، طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، الهند، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط. الأولى، ١٢٧١هـ،١٩٥٢م.

٦٠. حديث السراج؛ لأبي العباس محمد بن إسحاق النيسابوري، (المتوفى: ٣١٣هـ)، تخريج: زاهر بن طاهر ٥٣٣ هـ، تحقيق: أبي عبد الله حسين بن عكاشة، الفاروق الحديثة، ط. الأولى ١٤٢٥هـ، ٢٠٠٤م، عدد الأجزاء: ٤.

٦١. حلية الأولياء وطبقات الأصفياء؛ لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصفهاني الشافعي(المتوفى٤٣٠هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط. الرابعة، ٢٠١٠م.

٦٢. دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة، لأحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (المتوفى: ٤٥٨هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، ط: الأولى – ١٤٠٥ هـ، عدد الأجزاء: ٧.

٦٣. ذخيرة الحفاظ، لأبي الفضل محمد بن طاهر بن علي بن أحمد المقدسي الشيباني، المعروف بابن القيسراني (المتوفى: ٥٠٧هـ)، ت: د. عبد الرحمن الفريوائي، الناشر: دار السلف – الرياض، ط: الأولى، ١٤١٦ هـ -١٩٩٦م، عدد الأجزاء: ٥.

٦٤. زاد المعاد في هدي خير العباد، لمحمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (المتوفى: ٧٥١هـ)، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت - مكتبة المنار الإسلامية، الكويت، ط: السابعة والعشرون، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م، عدد الأجزاء: ٥.

٦٥. سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها؛ لأبي عبد الرحمن ناصر الدين، الألباني، (المتوفى: ١٤٢٠هـ)، مكتبة المعارف، الرياض، ط. الأولى، عدد الأجزاء: ٦.

٦٦. سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة؛ لأبي عبدالرحمن ناصر الدين، الألباني، المتوفى: **١٤٢٠**هـ، دار المعارف، الرياض، السعودية، ط. الأولى، **١٤١٢**هـ، **١٩٩٢**م، عدد الأجزاء: **١٤**.

٦٧. سنن ابن ماجه؛ لأبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني، (المتوفى: **٢٧٣**هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية، تحقيق: فيصل عيسى الحلبي، عدد الأجزاء: **٢**.

٦٨. سنن أبي داود؛ لأبي داود سليمان بن الأشعث الأزدي السِّجِسْتاني، المتوفى: **٢٧٥**هـ، تحقيق: محمد محيي الدين، المكتبة العصرية، بيروت، عدد الأجزاء: **٤**.

٦٩. سنن الدارقطني؛ لأبي الحسن علي بن عمر البغدادي الدارقطني، (المتوفى: **٣٨٥**هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط. الأولى، **١٤٢٤**هـ، **٢٠٠٤**م، عدد الأجزاء: **٥**.

٧٠. سنن الدارمي؛ لأبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي، (المتوفى: **٢٥٥**هـ)، تحقيق: حسين سليم أسد، دار المغني، السعودية، ط. الأولى، **١٤١٢**هـ،**٢٠٠٠**م، عدد الأجزاء: **٤**.

٧١. السنن الصغرى؛ لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب، النسائي، المتوفى: **٣٠٣**هـ، تحقيق: عبد الفتاح أبي غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ط. الثانية، **١٤٠٦**هـ، **١٩٨٦**م، عدد الأجزاء: **٨**.

٧٢. السنن الصغير؛ لأحمد بن الحسين بن علي، أبي بكر البيهقي، (المتوفى: **٤٥٨**هـ)، تحقيق: عبد المعطي أمين، جامعة الدراسات الإسلامية، ط. الأولى، **١٤١٠**هـ، **١٩٨٩**م، عدد الأجزاء: **٤**.

٧٣. السنن الكبرى؛ لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي، (المتوفى **٣٠٣**هـ)، تحقيق: جاد الله بن حسن، الرشد، السعودية، ط.**١**، **١٤٢٧**هـ، **٢٠٠٦**م.

٧٤. السنن الكبرى؛ لأحمد بن الحسين بن علي، أبي بكر البيهقي، (المتوفى: ٤٥٨هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنات، ط. الثالثة، ١٤٢٤هـ، ٢٠٠٣م.

٧٥. سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين؛ لأبي زكريا يحيى بن معين بن عون ابن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري بالولاء، البغدادي (المتوفى: ٢٣٣هـ)، المحقق: أحمد محمد نور سيف، مكتبة الدار، المدينة المنورة، ط.١، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م.

٧٦. سؤالات البرقاني؛ للدار قطني، لأحمد بن محمد بن أحمد بن غالب، أبو بكر المعروف بالبرقاني (المتوفى: ٤٢٥هـ)، تحقيق: عبد الرحيم محمد أحمد القشقري، ط: الأولى، ١٤٠٤هـ، عدد الأجزاء: ١.

٧٧. سير أعلام النبلاء، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، المحقق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٥ هـ/١٩٨٥ م، عدد الأجزاء: ٢٥.

٧٨. سير أعلام النبلاء؛ لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي، (المتوفى: ٧٤٨هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، الرسالة، ط. الثالثة، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م، عدد الأجزاء: ٢٥.

٧٩. شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة من الكتاب والسنة وإجماع الصحابة؛ لهبة الله بن الحسن بن منصور اللالكائي أبي القاسم، دار طيبة، الرياض، ١٤٠٢هـ، تحقيق: د. أحمد سعد حمدان، عدد الأجزاء: ٤.

٨٠. شرح سنن ابن ماجه؛ لمغلطاي بن قليج بن عبد الله البكجري المصري الحكري الحنفي، أبي عبد الله، علاء الدين (المتوفى: ٧٦٢هـ)، المحقق: كامل عويضة، مكتبة نزار مصطفى الباز، السعودية، ط.١، ١٤١٩هـ، ١٩٩٩م، عدد الأجزاء: ٥.

٨١. الشريعة، لأبي بكر محمد بن الحسين بن عبد الله الآجُرِّيُّ البغدادي (المتوفى: ٣٦٠هـ)، ت: الدكتور عبد الله بن عمر بن سليمان الدميجي، الناشر: دار الوطن - الرياض/السعودية، ط: الثانية، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م، عدد الأجزاء: ٥

٨٢. شعب الإيمان؛ لأحمد بن الحسين بن علي، أبي بكر البيهقي، المتوفى: ٤٥٨هـ، تحقيق: د. عبد العلي عبد الحميد، صاحب الدار السلفية ببومباي، الهند، مكتبة الرشد، ط. الأولى، ١٤٢٣هـ، ٢٠٠٣م، عدد الأجزاء: ١٤.

٨٣. صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان؛ لمحمد بن حبان بن أحمد، أبي حاتم، الدارمي، البُستي، المتوفى: ٣٥٤هـ، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط. الثانية، ١٤١٤هـ، ١٩٩٣م، عدد الأجزاء: ١٨.

٨٤. صحيح ابن خزيمة؛ لأبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة النيسابوري، المتوفى: ٣١١هـ، تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، عدد الأجزاء: ٤.

٨٥. الضعفاء الكبير؛ لأبي جعفر محمد بن عمرو العقيلي، المتوفى: ٣٢٢هـ، تحقيق: عبد المعطي أمين، دار المكتبة العلمية بيروت، ط. الأولى، ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م، عدد الأجزاء: ٤.

٨٦. الضعفاء والمتروكون؛ لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني، المتوفى: ٣٨٥هـ، تحقيق: د. عبد الرحيم محمد، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

٨٧. الضعفاء والمتروكون؛ لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب، النسائي، المتوفى: ٣٠٣هـ، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب، ط. الأولى، ١٣٩٦ه.

٨٨. طبقات الحنابلة؛ لأبي الحسين ابن أبي يعلى، محمد بن محمد (المتوفى: ٥٢٦هـ)، المحقق: محمد حامد الفقي، دار المعرفة - بيروت، عدد الأجزاء: ٢.

٨٩. طبقات الشافعية الكبرى؛ لتاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (المتوفى: ٧٧١هـ)، المحقق: د. محمود محمد الطناحي د. عبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ط.٢، ١٤١٣هـ، عدد الأجزاء: ١٠.

٩٠. الطرق الحكمية، لمحمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (المتوفى: ٧٥١هـ)، الناشر: مكتبة دار البيان، عدد الأجزاء: ١.

٩١. العلل المتناهية في الأحاديث الواهية؛ لجمال الدين أبي الفرج عبد الرحمن الجوزي، المتوفى: ٥٩٧هـ، تحقيق: إرشاد الحق الأثري، إدارة العلوم الأثرية، فيصل آباد، باكستان، ط. الثانية، ١٤٠١هـ، ١٩٨١م، عدد الأجزاء: ٢.

٩٢. العلل الواردة في الأحاديث النبوية؛ لأبي الحسن علي بن عمر البغدادي الدارقطني، المتوفى: ٣٨٥هـ، المجلدات من ١ـ١١، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله السلفي، دار طيبة، الرياض، ط. الأولى ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م، والمجلدات من ١٢ـ١٥، علق عليه: محمد بن صالح الدباسي، دار ابن الجوزي، الدمام، ط. الأولى، ١٤٢٧ه.

٩٣. العلل لابن أبي حاتم؛ لأبي محمد عبد الرحمن بن محمد، الرازي ابن أبي حاتم، المتوفى: ٣٢٧هـ، تحقيق: د. سعد بن الحميد، ود. خالد الجريسي، مطابع الحميضي، ط. الأولى، ١٤٢٧هـ، ٢٠٠٦م، عدد الأجزاء: ٧.

٩٤. العلل ومعرفة الرجال؛ لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل، المتوفى: ٢٤١هـ، تحقيق: وصي الله بن محمد، دار الخاني، الرياض، الثانية، ١٤٢٢، ٢٠٠١م، عدد الأجزاء: ٣.

٩٥. فتح الباري شرح صحيح البخاري؛ لأحمد بن علي بن حجر أبي الفضل العسقلاني الشافعي، دار المعرفة، بيروت، ط. الاولى، ١٣٧٩هـ، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، عدد الأجزاء: ٧.

٩٦. الفتن، لأبي عبد الله نعيم بن حماد بن معاوية بن الحارث الخزاعي المروزي (المتوفى: ٢٢٨هـ)، ت: سمير أمين الزهيري، الناشر: مكتبة التوحيد – القاهرة، ط: الأولى، ١٤١٢، عدد الأجزاء: ٢.

٩٧. فضائل الصحابة؛ لأبي عبد الله أحمد بن حنبل بن هلال، المتوفى: ٢٤١هـ، تحقيق: د. وصي الله محمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط. الأولى، ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م، عدد الأجزاء: ٢.

٩٨. الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، المحقق: محمد عوامة أحمد محمد نمر الخطيب، الناشر: دار القبلة للثقافة الإسلامية – مؤسسة علوم القرآن، جدة، ط: الأولى، ١٤١٣ هـ – ١٩٩٢م.

٩٩. الكامل في ضعفاء الرجال؛ لأبي أحمد بن عدي الجرجاني، المتوفى: ٣٦٥هـ، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وآخرون، الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط. الأولى، ١٤١٨هـ، ١٩٩٧م.

١٠٠. كشف الأستار عن زوائد البزار؛ لنور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي، المتوفى: ٨٠٧هـ، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الأولى، ١٣٩٩هـ، ١٩٧٩م، عدد الأجزاء: ٤.

١٠١. الكنى والأسماء؛ لمسلم بن الحجاج القشيري، المتوفى: ٢٦١هـ، تحقيق: عبد الرحيم القشقري، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط. الأولى، ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م، عدد الأجزاء: ٢.

١٠٢. لسان الميزان؛ لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، المتوفى: ٨٥٢هـ، تحقيق: دائرة المعرف النظامية، الهند، الثانية، ١٣٩٠هـ، ١٩٧١م، عدد الأجزاء: ٧.

١٠٣. مجمع الزوائد ومنبع الفوائد؛ لأبي الحسن نور الدين علي الهيثمي، المتوفى: ٨٠٧هـ، تحقيق: حسام الدين القدسي، مكتبة القدسي، القاهرة، ط. الأولى، ١٤١٤هـ، ١٩٩٤م، عدد الأجزاء: ١٠.

١٠٤. مجموع الفتاوى؛ لأبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، المتوفى: ٧٢٨هـ، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد، مجمع الملك فهد، المدينة النبوية، السعودية، ط. الأولى، ١٤١٦هـ، ١٩٩٥م.

١٠٥. المخلصيات وأجزاء أخرى لأبي طاهر المخلص، لمحمد بن عبد الرحمن بن العباس بن عبد الرحمن بن زكريا البغدادي المخَلِّص (المتوفى: ٣٩٣هـ)، ت: نبيل سعد الدين جرار، الناشر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية لدولة قطر، ط: الأولى، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م.

١٠٦. المدلسين؛ لأحمد بن عبد الرحيم بن الحسين أبي زرعة، المتوفى: ٨٢٦هـ، تحقيق: د. رفعت فوزي، دار الوفاء، ط. الأولى ١٤١٥هـ، ١٩٩٥م.

١٠٧. المراسيل؛ لأبي محمد عبد الرحمن بن محمد، ابن أبي حاتم، المتوفى: ٣٢٧هـ، تحقيق: شكر الله نعمة الله، الرسالة، بيروت، ط. الأولى، ١٣٩٧ه.

١٠٨. مسائل الإمام أحمد رواية أبي داود السجستاني؛ لأبي داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني (المتوفى: ٢٧٥هـ)، تحقيق: أبي معاذ طارق بن عوض الله، مكتبة ابن تيمية، مصر، ط.١، ١٤٢٠هـ، ١٩٩٩م.

١٠٩. مستخرج أبي عوانة، لأبي عوانة يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم النيسابوري الإسفراييني (المتوفى: ٣١٦هـ)، تحقيق: أيمن بن عارف الدمشقي، الناشر: دار المعرفة - بيروت، ط: الأولى، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.، عدد الأجزاء: ٥.

١١٠. المستدرك على الصحيحين؛ لأبي عبد الله الحاكم، المعروف بابن البيع، المتوفى: ٤٠٥هـ، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط. الأولى، ١٤١١هـ، ١٩٩٠م، عدد الأجزاء: ٤.

١١١. مسند أبي داود الطيالسي؛ لأبي داود سليمان بن داود الطيالسي، المتوفى: ٢٠٤هـ، تحقيق: د. محمد بن عبد المحسن، دار هجر، مصر، ط. الأولى، ١٤١٩هـ، ١٩٩٩م، عدد الأجزاء: ٤.

١١٢. مسند أبي يعلى؛ لأبي يعلى أحمد بن علي، الموصلي، المتوفى: ٣٠٧هـ، تحقيق: حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث، دمشق، ط. الأولى، ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م، عدد الأجزاء: ١٣.

١١٣. مسند الإمام أحمد بن حنبل؛ لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل، المتوفى: ٢٤١هـ، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، وآخرون، إشراف: د. عبد الله بن عبد المحسن، مؤسسة الرسالة، الأولى، ١٤٢١ هـ، ٢٠٠١م.

١١٤. مسند البزار المنشور باسم البحر الزخار؛ لأبي بكر أحمد بن عمرو المعروف بالبزار، المتوفى: ٢٩٢هـ، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله وآخرون، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط. الأولى، ٢٠٠٩م، عدد الأجزاء: ١٨.

١١٥. مسند الروياني؛ لأبي بكر محمد الرُّوياني، المتوفى: ٣٠٧هـ، تحقيق: أيمن علي، مؤسسة قرطبة، القاهرة، ط. الأولى، ١٤١٦هـ، عدد الأجزاء: ٢.

١١٦. مسند الشاميين، لسليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (المتوفى: ٣٦٠هـ)، ت: حمدي بن عبدالمجيد السلفي، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، ط: الأولى، ١٤٠٥ – ١٩٨٤، عدد الأجزاء: ٤.

١١٧. مسند الشهاب؛ لأبي عبد الله محمد بن سلامة القضاعي، المتوفى: ٤٥٤هـ، تحقيق: حمدي السلفي، الرسالة، بيروت، ط. الثانية، ١٤٠٧هـ، ١٩٨٦م، عدد الأجزاء: ٢.

١١٨. المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله -صلى الله عليه وسلم-؛ لمسلم بن الحجاج القشيري، المتوفى: ٢٦١هـ، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، عدد الأجزاء: ٥.

١١٩. مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه، لأبي العباس شهاب الدين أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل بن سليم بن قايماز بن عثمان البوصيري الكناني الشافعي (المتوفى: ٨٤٠هـ)، ت: محمد المنتقى الكشناوي، الناشر: دار العربية – بيروت، ط: الثانية، ١٤٠٣ هـ، عدد الأجزاء: ٤.

١٢٠. المصنف، لأبي بكر عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري اليماني الصنعاني (المتوفى: ٢١١هـ)، المحقق: حبيب الرحمن الأعظمي، الناشر: المجلس العلمي- الهند يطلب من: المكتب الإسلامي- بيروت، ط: الثانية، ١٤٠٣ه.

١٢١. المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية؛ لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، المتوفى: ٨٥٢هـ، تحقيق: د. سعد بن ناصر الشثري، دار العاصمة، دار الغيث، السعودية، ط. الأولى، ١٤١٩هـ، عدد الأجزاء: ١٩.

١٢٢. المعجم الأوسط؛ لسليمان بن أحمد بن أيوب، أبي القاسم الطبراني، المتوفى: ٣٦٠هـ، تحقيق: طارق بن عوض الله، وعبد المحسن بن إبراهيم، دار الحرمين، القاهرة، عدد الأجزاء: ١٠.

١٢٣. معجم البلدان؛ لشهاب الدين أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (المتوفى: ٦٢٦هـ)، دار صادر، بيروت، ط.٢، ١٩٩٥م، عدد الأجزاء: ٧.

١٢٤. معجم الشيوخ؛ لأبي الحسين محمد بن أحمد الغساني، المتوفى: ٤٠٢هـ، تحقيق: د. عمر تدمري، مؤسسة الرسالة، دار الإيمان، بيروت، طرابلس، ط. الأولى، ١٤٠٥ه.

١٢٥. معجم الصحابة، لأبي القاسم عبد الله بن محمد بن عبد العزيز بن المَرْزُبان بن سابور بن شاهنشاه البغوي (المتوفى: ٣١٧هـ)، المحقق: محمد الأمين بن محمد الجكني، الناشر:

مكتبة دار البيان – الكويت، ط: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م، طبع على نفقة: سعد بن عبد العزيز بن عبد المحسن الراشد أبو باسل، عدد الأجزاء: ٥.

١٢٦. معجم الصحابة؛ لأبي الحسين عبد الباقي بن قانع بن مرزوق بن واثق الأموي بالولاء البغدادي (المتوفى: ٣٥١هـ)، المحقق: صلاح بن سالم، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة، ط.١، ١٤١٨هـ، عدد الأجزاء: ٣.

١٢٧. المعجم الصغير؛ لسليمان بن أحمد، أبي القاسم الطبراني، المتوفى: ٣٦٠هـ، تحقيق: محمد شكور محمود، المكتب الإسلامي، دار عمار، بيروت، عمان، ط. الأولى، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م، عدد الأجزاء: ٢.

١٢٨. المعجم الكبير؛ لسليمان بن أحمد، أبي القاسم الطبراني، المتوفى: ٣٦٠هـ، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط. الثانية، عدد الأجزاء: ٢٥.

١٢٩. المعجم لابن المقرئ؛ لأبي بكر محمد بن إبراهيم بن علي بن عاصم بن زاذان الأصبهاني الخازن، المشهور بابن المقرئ (المتوفى: ٣٨١هـ)، تحقيق: أبي عبد الحمن عادل بن سعد، مكتبة الرشد، الرياض، ط.١، ١٤١٩هـ، ١٩٩٨م.

١٣٠. معرفة السنن والآثار؛ لأحمد بن الحسين بن علي، أبي بكر البيهقي، المتوفى: ٤٥٨هـ، تحقيق: عبد المعطي أمين، جامعة الدراسات الإسلامية، دار قتيبة، دمشق، ط. الأولى، ١٤١٢هـ، ١٩٩١م، عدد الأجزاء: ١٥.

١٣١. المعرفة والتاريخ؛ ليعقوب بن سفيان الفسوي، أبي يوسف، المتوفى: ٢٧٧هـ، تحقيق: أكرم ضياء العمري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط. الثانية، ١٤٠١هـ، ١٩٨١م، عدد الأجزاء: ٣.

١٣٢. المغني في الضعفاء، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، المحقق: الدكتور نور الدين عتر.

١٣٣. المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة؛ لشمس الدين أبي الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد السخاوي، المتوفى: ٩٠٢هـ، تحقيق: محمد عثمان الخشت، دار الكتاب العربي، بيروت، ط. الأولى، ١٤٠٥ هـ، ١٩٨٥م.

١٣٤. المنتخب من علل الخلال؛ لأبي محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد المقدسي، الشهير بابن قدامة، المتوفى: ٦٢٠هـ، تحقيق: طارق بن عوض الله، دار الراية.

١٣٥. منهج الإمام أحمد في إعلال الأحاديث، لبشير علي عمر، الناشر: وقف السلام، ط: الأولى ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٥ م.

١٣٦. المنهج المقترح لفهم المصطلح؛ لحاتم بن عارف بن ناصر الشريف العوني، دار الهجرة، الرياض، ط. الأولى، ١٤١٦هـ، ١٩٩٦م.

١٣٧. المؤتَلِف والمختَلِف؛ لأبي الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن دينار البغدادي الدارقطني (المتوفى: ٣٨٥هـ)، تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط.١، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م، عدد الأجزاء: ٥.

١٣٨. موسوعة أقوال الإمام أحمد بن حنبل في رجال الحديث وعلله؛ جمع وترتيب: السيد أبو المعاطي النوري، وآخرون، عالم الكتب، ط. الأولى، ١٤١٧ هـ، ١٩٩٧م، عدد الأجزاء: ٤.

١٣٩. الموضوعات؛ لجمال الدين عبد الرحمن بن علي الجوزي، المتوفى: ٥٩٧هـ، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، ط. الأولى١٣٨٦هـ، ١٩٦٦م١٣٨٨هـ، ١٩٦٨م.

١٤٠. ميزان الاعتدال في نقد الرجال؛ لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن قَايْماز الذهبي، المتوفى: ٧٤٨هـ، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط. الأولى، ١٣٨٢هـ، ١٩٦٣م، عدد الأجزاء: ٤.

١٤١. نصب الراية لأحاديث الهداية؛ لجمال الدين أبي محمد عبد الله بن يوسف بن محمد الزيلعي، المتوفى: ٧٦٢هـ، محمد عوامة، مؤسسة الريان، بيروت، لبنان، دار القبلة، جدة، السعودية، ط. الأولى، ١٤١٨هـ، ١٩٩٧م، عدد الأجزاء: ٤.

١٤٢. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان؛ لأبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم البرمكي الإربلي، المتوفى: ٦٨١هـ، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ط. متعدد السنوات، عدد الأجزاء: ٧.

Abstract

This thesis talks about the biography of Muhanna Bin Yahya AlShami and his Imam Ahmed Bin Hanbal. Then it stated the reasons behind that with sayings of some scientists. After that، it declared reasons from Hadith. Here is the most important conclusion we reached to:

1. The approach of Imam Ahmed is a straight approach، based mainly on the evidence that slanders the mind of the critic. It is not like mathematical calculations and this is the approach of Imam Ahmed which he took from his Sheikhs concerning reasoning and correcting Hadith.
2. Imam Ahmed may not reveal the reason for the fault، but rather suffices in summary and says: the denied Hadith is such and such، and this is a fabricated Hadith، and other general statements.
3. Imam Ahmed (may Allah have mercy on him) uses the word deny (nikara) and means that the Hadith has no origin; he may state that so-and-so is the only one who mentioned the Hadith، despite the presence of those who follow him. But after research، it was found that these follow-ups were the result of error، or the weak stole them from each other، so you find that he does not pay attention to them.
4. The phrase "is not right" is used by Imam Ahmed on the denied Hadith، as well as on the fabricated Hadith، and sometimes on the ignorance of the narrator. Thus، we should look at each Hadith separately to get the real meaning of the phrase.
5. From Muhanna's narration، Imam Ahmed states that some wellknown Hadiths are denied.
6. Imam Ahmed did not neglect the falsification of some of the names of men. He alerted them and clarified the correctness، as it happened to the Hadith of Abdul-Rahman Ibn Mahdi.
7. Imam Ahmed was interested in knowing the sections of the narrators' Hadiths، and knowing who relatively spoke about it، as in the case of Hameed al-A'araj whose Hadiths about Abdullah Bin AlHarith are denied especially for this sheikh.
8. Imam Ahmed's interest in explaining the various ways of saying Hadiths.
9. Imam Ahmed was keen to give everyone his right and accurate in explaining the words of the Hadith، whereas، Muhanna doubted that some narrators might cut out some of its text، and it was explained to him that Imam Abdul- Rahman had cut off from his speech، but when he studied the Hadith، he mentioned it fully without interruption، and this does not mean that the speech is an illusion or deliberate from them.

10. In some issues، Muhanna bin Yahya has Hadiths in which there is a conflict of connection and transmission، thus، Imam Ahmed has given preference between these narrations، as in the Hadith of Yazeed Bin Harun.
11. Concerning Muhanna's narration، Imam Ahmed was interested in forms of listening، and revealed the narrations of fraudulent people.
12. Imam Ahmed may stop from Muhanna's narration in weighting; for lack of evidence، and then states with the word (I don't know); for possible clues; for both sides.
13. The Hadith may come from various sides، Imam Ahmed states that all of these sides are right، and one of them is not preferred over the other.
14. Imam Ahmed may gather many descriptions from the narration of Muhanna to deny one Hadith، such as the ignorance of its narrator، and the lack of hearing، and the fault of its text، especially if the source and the text of Hadith are both denied، and there is no follower of what testifies to it.
15. The Imam sometimes states that a narrator's Hadith is denied because there is no hearing، and by this he does not want to make all the Hadiths of that narrator denied، as in the Hadith of al-A'mash from Abu Wa'el.
16. The Hadith may be denied because of the weakness of the narrator in the chain of transmission، like the Hadith of Sa'eed al-Sammak because he is unique in mentioning it، and it is criticized.
17. From Muhanna's narration، to say that a Hadith is denied، sometimes Imam Ahmed states: (it is not right)، and does not explain the reason for the wrongness. When he checks the saying of another narrator، he reveals the cause، as in Hadith Ma'amar Bin Rashid.
18. Imam Ahmed said that Hadith of Muhammad Bin Abdullah alAnsari was defected because the loss of his book and the speech of his book was from his servant، Abu Hakim، so it was denounced. This Hadith was written wrongly، as he inserted the Hadith of Ibn Abbas with the Hadith of Yazeed Bin al-Asam. The first Hadith was about cupping، and the second which is the correct was about the marriage of the Prophet (Peace be upon him).
19. Imam Ahmed Bin Hanbal relatively denounced Muhanna's narration of the Hadith of Qabisah from Sufyan al-Thawri when compared to Hadith of Al-Thawri because Qabisah heard the Hadith when he was still and he unable to adjust the Hadith.
20. Imam Ahmed did not neglect the criticism of the body of the Hadith; rather he had a special care for it with a care for criticizing the

attribution. Also he did not miss a word in a Hadith without mentioning it as in the Hadith of cupping. Imam Ahmed's preference was to the text in which there was a Muhrim but not a fastening.

21. Sometimes Imam Ahmed weakens the Hadith of the narrator، then supports that from the sayings of some criticizing Imams، as in the Hadith of Abu al-Rabee' al-Samman.
22. Among the issues that Muhanna reported was that the Imams of Hadith used to hold gatherings to study، and the Sheikh may mention some Hadiths to study with other scholars. They held a council for deliberating Hadith that doubted those who narrated from Jaber، from Ikrimah، from Ibn Abbas.
23. Through the issues of Muhanna to Imam Ahmed، we have shown that not every speech or hearing is considered correct hearing، but rather it is necessary to be careful in judging the narration of the fraudulent، and it is necessary for him to collect the methods of Hadith، and the sayings of the early critics، in order to reach the correct judgment.
24. The number of Muhanna's questions to Imam Ahmed Bin Hanbal concerning the defects of Hadith reached forty-five issues.
25. His judging on issues varied: deny، fabrication، fraud، defect، exclusivity، indoctrination، ignorance، and so on.

What was right is from Allah alone، then due to the efforts of the supervisor and his instructions، and the error، omission or forgetfulness are due to my shortcoming. Our last prayer is that praise be to Allah، Lord of the worlds، and may Allah's prayers and peace be upon our master، beloved، intercessor، leader and the comfort of our eyes، Muhammad، and his family and companions.

Republic of Iraq – Iraqiya University
College of Islamic Sciences
Department of Hadith and its Sciences
Postgraduate Studies /PhD

Questions of Muhanna Bin Yahya Al-Shami (248 A.H) for Imam Ahmed Bin Hanbal (241 A.H) on the Reasons of the Hadith Collecting and Studying

A Dissertation submitted To the College of Islamic Sciences - Iraqiya University As a Partial Fulfillment of the requirements for a PhD in Hadith and its Sciences

From the Student Hussein Rasmi Sabri Al-Jua'ani

Supervied By Prof. Dr. Abdul Qader Mustafa Al-Mohammadi

1444 AH Baghdad 2022 AD